

كتاب الصلاة

الجزء الثالث

مكتبة المصطفى

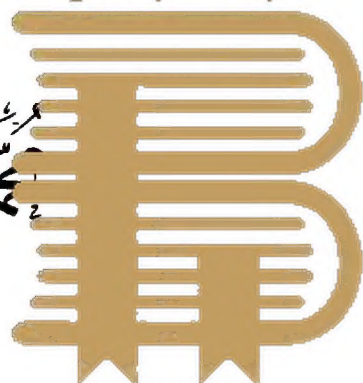
حُدُودُ الشَّرِيعَةِ

الْوَاجِبَاتُ

الجزء الثالث

شبكة كتب الشيعة

عبد الصفي المحمدي



shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

مقدمة

نذكر فيها امورا اربعة :

(الامر الاول) فى بيان الشرائط العامة للاحكام الشرعية وهى امور :

١ - الحياة ، واعتبارها واضح .

٢ - العقل ، واعتباره ايضا واضح ، وفى صحيح محمد بن مسلم المروى فى

الكافى وعن المحاسن وامالى الصدوق عن الباقر عليه السلام : لما خلق الله عز وجل العقل استنطقه ، ثم قال له : اقبل فاقبل ، ثم قال له ادبر فادبر ثم قال (له) وعزنى (وجلالى) ما خلقت خلقا هو احب الى منك ، ولا اكملتك الا فيمن احب اما انى اياك آمر واياك انهى واياك اعاقب واياك اثيب ^(١) .

٣ - القدرة ، بمعنى عدم تعلق التكليف بالعاجز ، لانه لغو بل قبيح ، ففى

الحقيقة العجز مانع عقلى منه ، لان القدرة شرط لعدم دليل عقلى عليه ، بل وكذا اعتبار العقل لدليل عليه عقلا ، وانما لا يحسن تكليف المجنون لانه لا يفهم الخطاب ويعجز عن امتثاله وكذا النائم والغافل وغيرهما .

١ - هو اول حديث افتتح به الكافى ، وذيل الرواية يشهد بطلان حمل العقل على المجرد المفارق فانه غير مكلف ولا معاقب ولا يكمل فيمن يحبه الله وهنا شىء ينبغى التنبيه عليه وهو ان العقل وان كان شرطا للتكليف والجزاء (العقاب والثواب) معا كما يظهر من هذه الرواية الا ان التكليف لا يتفاوت ولا يتغير بمراتب العقل فالعقل مع درجات عقولهم المتفاوتة سواء امام التكليف وتعلق التوظيف قطعا واما الاجزاء باختلافه باختلاف مراتب العقول امر ممكن مستفاد من بعض الظواهر النقلية فتواب العالم الكامل او عقابه اكثر من الجاهل .

نعم يمكن ان يستفاد اعتبار القدرة واشتراطها فيه من قوله تعالى: لا تكلف نفساً الا وسعها^(١) ومن قوله تعالى: لا يكلف الله نفساً الا ما آتاها^(٢) (او) الا وسعها^(٣) ومن قوله تعالى: لا تكلف نفس الا وسعها^(٤) ومن قوله: يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر^(٥) بطريق اولي واحتمال دلالتها على مانعته العجز عن التكليف خلاف ظهورها ومنه ينبثق ان متعلق التكليف هو الحصة المقدورة دائماً دون الجامع بينها وبين غير المقدورة كما يصر عليه سيدنا الاستاذ الخوئي - دام ظله - في دروسه - خارج اصول الفقه - وكان يجعل القدرة شرطاً لامتنال التكليف وتنجزه من جهة تقييح العقل تكليف ما لا يطاق^(٦).

لكن المستفاد من ظواهر الايات المتقدمة مدخلية القدرة في اصل ثبوت التكليف، وعليه فاذا اتى المكلف المأمور به بغير ارادته واختياره، ولم يحرز من الخارج حصول الغرض وسقوط الامر كما في تطهير الثوب والبدن، بل شك فيه وجب اتيانه ثانياً عن ارادة، لان الصادر عن غير ارادة لم يكن مقدوراً فلم يكن مكلفاً به فلا بد من امتثال التكليف. على ان انصراف الافعال المأمور بها - في كثير من الموارد الى الاختيارية مما لا ينبغي انكاره خلافاً لسيدنا الاستاذ المتقدم وشيخه المحقق النائيني (ره).

ثم ان المحقق النائيني (قده) لا يكتفى باعتبار القدرة من جهة حكم العقل بقبح تكليف العاجز، كما يكتفى سيدنا الاستاذ (دام ظله) بل يذهب الى ان

١ - الانعام ١٥٢، الاعراف ٤٢، المومنون ٦٢.

٢ - الطلاق ٧.

٣ - البقرة ٢٨٦.

٤ - البقرة ٢٣٣.

٥ - البقرة ١٨٥.

٦ - ولاحظ ص ٢٦٤ ج ١ اجود التقريرات.

اعتبارها انما هو لاقتضاء نفس التكليف، فان الامر انما يأمر بشيء ليحرك عضلات العبد نحو الفعل بالارادة والاختيار بجعل الداعي له الى ترجيح احد طرفي الممكن وهذا المعنى بنفسه يستلزم كون متعلقه مقدوراً، لامتناع جعل الداعي نحو الممتنع عقلاً او شرعاً وعليه فالبعث لا يكون الا نحو المقدور^(١).

واورد عليه سيدنا الاستاذ بان الامر عبارة عن اعتبار ما في الضمير، على ذمة الغير بمبرز، وهذا لا يقتضي اعتبار القدرة فيه، بل هو بحكم العقل كما مر، ويظهر الثمرة عند المزاخمة بين الواجب الموسع والمضيق اذا لم نقل باقتضاء الامر بشيء النهى عن ضده، فان المكلف لو عصى وترك المضيق واتى بالموسع كما اذا ترك الازالة وصلى مثلاً، فعلى قول هذا المحقق لا تصح هذه الصلاة لان الفرد المزاحم المذكور وان كان من افراد طبيعة الصلاة، الا انه ليس من افرادها بما هي مأمور بها ومتعلقة للطلب ليكون انطباق المأمور به عليه قهرياً كما هو كذلك بناء على قول سيدنا الاستاذ، اذ غاية ما يقتضيه الامر بالمضيق هو عدم الامر بهذا الفرد المزاحم لعدم القدرة على الاتيان به شرعاً، وهو في حكم عدم القدرة عليه عقلاً، وذلك لا يقتضي الفساد، بداهة ان الوجوب انما تعلق بصرف وجود الطبيعة لا بخصوصية افرادها ليرجع التخيير بينها الى التخيير الشرعي فملاك الامتثال انما هو انطباق المأمور به على الفرد الخارجي لا كون الفرد بشخصه مأموراً به، وبما ان الواجب الموسع له افراد غير مزاحمة وصرف وجود الطبيعة مقدور للمكلف يصح تعلق الامر به من الامر ان لا مزاحمة بينه وبين الواجب المضيق، وانما المزاخمة بين المضيق والفرد المزاحم من الموسع واذا كان صرف وجود الطبيعة مطلوباً للامر وكان انطباقه على الفرد المزبور قهرياً فيتحقق به الامتثال قهراً.

اقول: بعد ما ثبت اعتبار القدرة بالايات الكريمة فى اصل التكليف لا يبقى مجال لهذا النزاع وان كان ما ذكرنا يوافق قول النائينى فى النتيجة كما انه مع الغض عن دلالة الايات المتقدمة كان رأى النائينى اصوب من رأى سيدنا الاستاذ دام ظله لضعف مبناه وهو تفسيره الوضع بالتباني والتعهد والاول لجريان كلام النائينى حتى على هذا المبنى ثانيا فلاحظ .

ثم انهم ذكروا فى عداد مرجحات باب التزام ان المشروط بالقدرة العقلية فقط يقدم على المشروط بالقدرة الشرعية كما اذا نذر اعطاء مال للفقير ثم دار صرفه فى نفقة من يجب نفقته عليه وفى اعطائه للفقير فانه يقدم الاول لان وجوب النفقة غير مشروط ، بالقدرة الشرعية بخلاف وجوب العمل بالنذر . وهكذا .

ويرد عليه ان عامة التكليف الالزامية مشروطة بالقدرة الشرعية كما عرفت وليس هنا واجب كان مشروطاً بالقدرة العقلية فقط ، فلا صغرى لهذه الكبرى ، غاية الامر ان بعض الواجبات مقيد بالقدرة الشرعية بعنوانها وبعضها ليس كذلك ، وان كان مقيدا بها بعنوانه العام كما عرفت .

نعم فى خصوص المثال المتقدم يتقدم وجوب النفقة على وجوب العمل بالنذر لما سيأتى فى مادة الحج ومادتى الحلف والنذر فتأمل فى المقام والله ولى الاعتصام .
٤ - اليسر ، بمعنى ان الحرج والاضطرار والضرر مانعة عن التكليف على نحو تقدم فى الجزء الاول من هذا الكتاب فى فصل الماكولات المحرمة وفى حرف الصاد .

نعم الضرر والحرج غير مطردين فى مانعتهما لجميع التكليف كما ذكرنا هناك .

قال سيدنا الحكيم (قده) فى ضمن كلام له ^(١) .

لكن ليس بناء الفقهاء عليه فلا يجوز الزنا للحر ج ولا يجوز اكل مال الغير للحر ج ولا يجوز شرب الخمر للحر ج، فلا يكون الحر ج مجوز الفعل المحرمات عندهم وان كان الفرق بين الواجبات والمحرمات فى ذلك غير ظاهر...

والاقوى هو اطرا دهما فى المانعية مطلقا لكن لابد من مراعاة مراتبهما فى الشدة والضعف مع الاحكام الالزامية بحسب اهميتها المفهومة من مذاق الشرع فلاحظ.

٥ - البلوغ ، اعتباره فى الجملة قطعى بل ضرورى فى دين الاسلام .

واما تحديده تفصيلا فاليك ما وجدته عاجلا من الروايات المعتبرة سنداً الواردة فى هذا الموضوع .

منها : موثقة عمار قال : سأله - اى ابا عبدالله عليه السلام - عن الغلام متى تجب عليه الصلاة قال: اذا اتى عليه ثلث عشر سنة، فان احتمل قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاة وجرى عليه القلم ، والجارية مثل ذلك ان اتى لها ثلث عشرة سنة او حاضت قبل ذلك فقد وجبت عليها الصلاة وجرى عليها القلم ^(١).

ومنها : حسنة عبدالله ابن سنان عنه عليه السلام قال: اذا بلغ الغلام اشدّه ثلث عشر سنة ودخل فى الاربع عشرة (سنة) وجب عليه ما وجب على المحتملين احتمل او لم يحتمل وكتبت عليه السيئات وكتبت له الحسنات وجاز له كلشى الا ان يكون سفيهاً او ضعيفاً ^(٢).

ومنها صحيح ابن ابي عمير عن غير واحد ^(٣) عنه عليه السلام: حد بلوغ المرأة تسع

١ - ص ٣٢ ج ١ من الوسائل.

٢ - ص ٩٧ الطبعة الاولى وص ٣٥٢ وص ٣٥٤ الآية الثانية ج ١ جامع احاديث الشيعة.

٣ - الرواية معتبرة لعدم احتمال كذب جماعة فى نقل خبرهم عن الامام (ع) كما ذكرنا

فى الفوائد الرجالية .

سنين^(١).

ومنها صحيح الحلبي وزرارة عنه عليه السلام انه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلى عليه قال : اذا عقل الصلاة ، قلت متى تجب الصلاة عليه ؟ فقال : اذا كان ابن ست سنين ، والصيام اذا اطاقه^(٢).

ومنها صحيحة معاوية قال سألت ابا عبد الله في كم يؤخذ الصبي بالصيام؟ قال : ما بينه وبين خمس عشرة سنة واربعة عشرة سنة ، فان هو صام قبل ذلك فدعه ، ولقد صام ابني فلان قبل ذلك ففتر كته^(٣).

ومنها موثقة سماعة المضمرة قال سألته عن الصبي متى يصوم؟ قال : اذا قوى على الصيام^(٤).

لكن الاظهر خلافا لما بنينا عليه سابقا ضعف عثمان بن عيسى الواقع في سندها فالرواية ضعيفة .

ومنها موثقة السكوني عنه عليه السلام : اذا اطاق الغلام صوم ثلاثة ايام متتابعة فقد وجب عليه صوم شهر رمضان^(٥) .

ومنها صحيح علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام : سألته عن الغلام متى يجب عليه الصوم والصلاة ؟ قال : اذا راهق الحلم وعرف الصلاة والصوم^(٦) .

ومنها صحيح يونس قال ارسلت الى ابي عبد الله عليه السلام ان لي اخوة صفار متى

١ - ص ٩٧ الطبعة الاولى وص ٣٥٢ ص ٢٥٤ الطبعة الثانية ج ١ جامع احاديث الشيعة .

٢ - ص ٢٩٦ نفس المصدر .

٣ - ص ١٦٧ ج ٧ الوسائل .

٤ - ص ١٦٨ ج ٧ .

٥ - ص ١٦٩ المصدر .

تجب على أموالهم الزكاة؟ قال: اذا وجب عليهم الصلاة وجب عليهم الزكاة... (١)
 و منها رواية الصدوق بإسناده الى صفوان بن اسحق بن عمار قال سئلت
 ابا الحسن عن ابن عشر سنين يحج ، قال : عليه حجة الاسلام اذا احتلم وكذلك
 الجارية عليها الحج اذا طمئت (٢) .

اقول: اسحق معتبر خبره مطلقا وصفوان ان كان ابن مهران فسند الصدوق
 اليه مما يجب فيه الاحتياط ، وان كان ابن يحيى فالطريق صحيح .
 ومنها صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لانصح للجارية اذا حاضت الا
 ان تختمر الا ان لا تجده .

ومنها صحيح ابن الحجاج قال سئلت ابا ابراهيم عليه السلام عن الجارية التي لم
 تدرك متى ينبغي لها ان تغطي رأسها ممن ليس بينها وبينه محرم ؟ ومتى يجب
 عليها ان يقنع رأسها للصلاة ، قال : لا تغطي رأسها حتى تحرم عليها الصلاة (٣) .
 وغير خفي ان زمان حرمة الصلاة عليها هي زمان حيضها .

ومنها صحيح منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ ولا يتم
 بعد احتلام ، (٤) .

و منها صحيح اخر له عن هشام عنه عليه السلام : انقطاع يتم اليتيم بالاحتلام وهو
 اشد ، وان احتلم ولم يونس منه رشده و كان سفيها او ضعيفا فليمسك عنه وليه
 ماله (٥) .

١ - ص ٥٥ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ٣٠ ج ٨ الوسائل :

٣ - ص ١٦٩ ج ١٤ .

٤ - ص ٢٩٠ ج ٤١ .

٥ - ص ١٤١ ج ١٣ الوسائل .

و منها صحيح البزنطى عن الرضا عليه السلام يؤخذ الغلام بالصلاة و هو ابن سبع سنين ولا تغطي المرأة شعرها منه حتى يحتلم ^(١).

هذا ما نقلت لك من بين الروايات الكثيرة ولا أقول ان لارداية معتبرة غير ما ذكرت بل الاستقصاء محتاج الى مزيد تتبع اذا عرفت هذا فاعلم ان هنا مطالب (المطلب الاول) ان ما يمكن ان يستفاد منه موضوع البحث من القرآن أرد.

منها قوله تعالى : و ابتلو اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم بشا فادفعوا اليهم اموالهم (النساء ٦) .

يستفاد منه ان انقطاع اليتيم ببلوغ النكاح ، من الواضح عدم العرق بين اليتيم وغيره في مثل هذا الحكم ، فيكون بلوغ النكاح مزيلا لمرتبة الصباة و مثبتا لحالة الرجولية بل و النسائية ايضا لقاعدة الاشتراك ، ان لم تقل بشمول اطلاق الاية للمقبيلتين . ثم الظاهر حسب المتفاهم العرفي ان المراد ببلوغ النكاح ليس هو الدخول او العقد نفسه بل اهليته و استعداداه فمن تمكن من الانزواج و الانزال فقد بلغ مرتبة النكاح ، سواء انزل فعلا ام لا .

نعم في الماليات و المعاملات لابد من ايناس الرشدا ايضا و لا يكفي فيها مجرد البلوغ المذكور .

ومنها قوله تعالى : ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشدّه الانعام ١٥٢ .

يظهر منه ان بلوغ الاشد علامة لنفوذ تصرفات الانسان ، سواء كان يتيما ام لا كما مر .

قال في القاموس : اشدّه و يضم اوله اى قوته و هو ما بين ثمانى عشرة سنة

الى ثلاثين واحد جاء على بناء الجمع كأنك ولا تثنى لهذا . . . مع تلا واحد له من لفظه ، او واحده شدة بالنكس مع التثنية لا تجمع على افعال . . .

اقول : لا بعد في تفسير بلوغ الاشد بين نوع النكاح من باب الالية المستقدمة فيجربى فيه ما قلنا اولا من ان المراد به اهلية الازدواج والدخول لانفسه ، و غير خفى ان هذه الاهلية تختلف في الأفراد باختلاف الاوضاع والاحوال . ومنها قوله تعالى : و اذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم . . . (النور ٥٩) .

في الية اشعار اودلالة بانقطاع الصباة ببلوغ الحلم فلاح .

وفي القاموس : الحلم بالضم والضميتين الرؤيا ج احلام حلم في نومه واحتمل وتحلم وانحلم . . والحلم بالضم والاحتلام : الجماع في النوم - والاسم الحلم كمنق وعن المصباح : حلم الصبي واحتمل ادرك وبلغ مبالغ الرجال فهو حالم ومحتلم . اقول لعلمه - اى بلوغ الحلم - عبارة اخرى عن بلوغ النكاح ، وعليه فالمستفاد من القران المجيد من تعابير الثلاثة في معنى البلوغ هو استعداد الانسان للنكاح والدخول .

نعم ظاهر حسنة ابن سنان المتقدمة مغايرة بلوغ الاشد مع الاحتلام ، الا ان يراد من الاحتلام فيها الانزال بقرينة صحيحة هشام السابقة الظاهرة في اتحادهما . (المطلب الثاني) اختلف الروايات في تحديد السن المعتبر كشفا او تأثيرا في البلوغ ، ففي موتقة غمار ثلاث عشرة سنة في الغلام والجارية . وفي حسنة ابن سنان الدخول في الاربع عشرة في الغلام وهو متحد مع الموتقة كما لا يخفى . وفي صحيح معاوية : ما بينه وبين خمس عشرة سنة واربع عشرة في الصبي

فى خصوص الصوم الذى لم اجد عاجلا من فرق بينه وبين غيره من التكليف ، سوى الكاشانى على ما حكى عنه .

و اما صحيح الحلبي الدال على وجوب الصلاة على الصبي اذا كان ابن ست سنين فلا بد من رد علمه الى اهله ان لم يحمل على الاستحباب .

واما فى الصبية ففى بعضها ثلاث عشرة سنة وفى صحيح ابن ابي عمير : تسع سنين ، و مقتضى الجمع بينهما تحقق بلوغ الصبي بدخوله فى الست عشرة لعدم تحقق خمس عشرة الا باكمالها و دخول الست عشرة لا باكمال الاربع عشرة ، والصبية بدخولها فى الاربع عشرة ، والتحديد الدال على مادون ذلك يحمل على الاستحباب وان لم يقبل الحمل على الاستحباب فيسقط الجميع للمعارضة فنرجع الى استصحاب عدم تحقق البلوغ قبل الدخول فى السادسة عشرة فى الصبي والرابعة عشرة فى الصبية .

او نقول ان السن ليس محقق البلوغ بل هو كاشف عنه ^(١) و انما محققه استعداد الشخص واهليته للنكاح والبلوغ على ماسلف وحصوله فى الاشخاص يختلف باختلاف الاحوال ، وعليه يحمل اختلاف التحديدات .

ويؤيد -قويا- ان الامام مع كونه - فى صحيحة معاوية المتقدمة - فى مقام التحديد وكان اللازم عليه ^(٢) الدقة باتم وجه ، قال : ما بينه وبين خمس عشرة سنة و اربع عشرة سنة .

قال صاحب الجواهر - قدم - فى كتاب الحجر منها : (و) كذا يعلم البلوغ شرعا ان لم يكن عرفا (بالسن وهو بلوغ خمسة عشر سنة للذكر على المشهور بين الاصحاب فى المقام شهرة عظيمة كادت تكون اجماعا ، كما اعترف بذلك فى

١ - لكن فى الجواهر : لكنه خلاف ما عليه الاصحاب من ان السن بلوغ فى الشرع وان كانت العلة فيه كشفه عن غيره ص ٣٧٩ كتاب الحجر .

المسالك ، بل ثقلها مستفيض او متواتر كالأجماع صريحا و ظاهرا على ما فى مفتاح الكرامة حيث قال : كادت تبلغ اجماعات المسألة اثنى عشر اجماعا من صريح و ظاهر و مشعر به ، بل هو معلوم ، وربما يشهد له التتبع ، بل ربما يزيد على ذلك . . . نعم المشهور بين الاصحاب بل المستقر عليه المذهب كما فى الجواهر^(١) هو بلوغ الاثنى بكمال تسع .

و اورد على موثقة عمار المتقدمة انها مشتملة على ما اجمع الامامية على خلافه من عدم زيادة بلوغ الجارية على العشر . وهذا الاجماع على تقدير ايرائه الاطمينان برضى المعصوم يوجب سقوط الموثقة عن الحجة فتبقى صحيحة ابن ابي عمير خالية عن المعارض .

ويمكن ان يستدل على هذا القول المشهور بالروايات المعتمدة سنداً الدالة على حرمة الدخول بالجارية حتى ياتى لها تسع سنين^(٢) بضميمة ما ذكرناه فى تفسير الايات من ان البلوغ عبارة عن الاحساس بالشهوة وحصول استعداد النكاح والا تزال واهليته (اهلية فعلية) الا ان يقال بان مجرد جواز وطئها لا تدل انها بلغت مبلغا تشتهى المقاربة ، والتجربة ايضا شاهدة بذلك اذ كثيرا من البنات البالغة سنة العاشرة من عمرها غير مستعدة وغير رغبة فى الازدواج .

نعم لاشك فى القول بعدم وجوب الصوم عليها فى اول العاشرة اذا لم تطق الصيام كما لعله الغالب فى الصيف ، لا من جهة ان البلوغ مختلف فى التكليف كما عن المحدث الكاشانى حتى يرد بما ذكره صاحب الجواهر - قده - بقوله^(٣) : فما تفرد به الفاضل الكاشانى من ان التحديد بالسن مختلف فى التكليفات وان الحد

١ - ص ٢٨٤ نفس المصدر .

٢ - ص ٧٠ ج ١٤ الوسائل .

٣ - ص ٣٨٥ حجر الجواهر .

في كل شيء هو التحديد الوارد فيه ظنا منه ان التوفيق بين النصوص الواردة في السنن انما يحصل بذلك . واضح الفساد لمخالفته لاجماع الامامية بل المسلمين كافة ، فان العداء مع اختلافهم في حد البلوغ بالسن مجمعون على ان البلوغ الراجع المحجر هو الذي يثبت به التكليف .

وان الذي يثبت به التكليف في العبادات هو الذي يثبت به التكليف في غيرها^(١) وانه لا فرق بين الصلاة وغيرها من العبادات فيه بل هذا امر ظاهر في الشريعة معلوم من طريقة فقهاء الفريقين وعمل المسلمين في الاعصار والامصار من غير تكسير . . بل من جهة نفى الحرج والعسر والضرر .

بل ومن جهة قوله تعالى : لا يكلف الله نفسا الا وسعها وفي قضاء مثل هذا الصوم تردد .

واما اذا اطاقته فاذا لا تجب عليها لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية^(٢) .
واما اذا امكنها الصوم بلا عسر وحرج وجب عليها .

ومع ذلك كله فالحكم بتحقيق البلوغ فيها باكمال التسع مبنى على الاحتياط اللازم دون الفتوى والله العالم^(٣) .

ثم لا شك في ان المراد بالسنة في المقام وغيره السنين القمرية لانها المعهودة

١ - ومن فرق في العبادات والمعاملات في البلوغ صاحب الحدائق (ره) على اشكال

لاحظ ١٨٤ ج ١٣ حدائقه .

٢ - وفيه عدم الوجوب مامر من الروايات الدالة على اتيان الصوم بالقوة والطاقة ولا يفتى ان الاطاقة المذكورة فيها غير الاطاقة المذكورة في الآية فلاحظ .

٣ - هذا كله مع مراعاة الفتوى الفقهي ومع الفض عنها نقول ان بلوغ الانثى بالحيض او باكمال ثلاث عشرة سنة او بالوصول الى النكاح وبلوغ الذكر به وباكمالها خمس عشرة

من الشرع والمعروف عند العرب قال الله تعالى: وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب. وقال يسئلونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والحج.

(المطلب الثالث) مقتضى جملة من الروايات المتقدمة ان الاحتلام في الغلام والحيض في الجارية يحققان البلوغ ويكشفان عنه، وقضية اطلاق صحيحة منصور بن حازم بلوغ الانثى ايضا بالاحتلام. وكذا اطلاق الايسات بل وكذا قاعدة الاشتراك.

قال العلامة (قدم) في محكي التذكرة: الاحتلام: خروج المنى، وهو الماء الدافق الذي يخلق منه الولد بلوغ في الرجل والمرأة عند علمائنا اجمع ولا نعلم فيه خلافا في الذكر وهو في النساء كذلك وللشافعي قول بان خروج المنى من النساء لا يوجب بلوغهن... وعن المسالك: هذا عندنا وعند اكثر موضع وفاق.

اقول: تفسير الاحتلام بخروج المنى لم اجدته في ما عندي من كتب اللغة ففي مختار الصحاح الحلم بضم اللام وسكونها ما يراه النائم، وقد حلم يحلم بالضم حلماً وحلماً واحتمل ايضا، وحلم بكذا وحلم كذا بمعنى، اي رآه في النوم. والظاهر ان الاحتلام عبارة عن بلوغ الشخص مبلغ احساس الشهوة والميل الى الجماع وهو كما يتحقق بالرؤيا يتحقق بالانزال ايضا سواء كان في النوم او في اليقظة، الا ان يقال بان قول العلامة مطابق لقول صاحب القاموس المتقدم: الاحتلام الجماع في النوم لكن الاحتلام اعم منه.

نعم الانزال في الصغر كما في ما دد العشرة في الذكر لا يكشف عن الاحتلام بل هو لعارض عرض، كما انه في الثلاثة عشر يكشف عنه. واما في العشرة ففيه اشكال، وان كان ظاهر معتبره اسحاق المتقدمة هو الاول، ويمكن اختلاف الاشخاص في ذلك. والله العالم.

واما الانثى فيلغو اعتبار الاحتلام في حقها اذ خروج المنى قبل التسع لا يكون كاشفا عن البلوغ نعم ينفع للمشكوك عمرها .

ثم انه اشتهر التمسك بخبر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم . . .
رواه الصدوق في خصاله والاحسائي في غو اليه ^(١) و رواه العلامة ايضا لكن سند
الرواية ضعيف ولا جابر له وكل ما قيل في اعتباره موهون ، وقد و صفت جملة
من الروايات الضعيفة سندا بالصحة و الحسن و الموثقة في لسان جماعة من الفقهاء
منهم صاحب الجواهر - قده - في هذا المقام اهلنا تفصيله مخافة الاطالة .

(المطلب الرابع) قالوا انه يعلم البلوغ بانبات الشعر الخشن على العانة التي

حول الذكر والقبل .

اقول : و دليله و جهان :

١- الاخبار .

٢- الاجماع المحكي عن الخلاف والتذكرة ،

لكن الاخبار ضعيفة سندا و الاجماع منقول ، فلا عبرة عندي بالانبات
مطلقا ، هذا مختصر القول في معنى البلوغ والله سبحانه الاعلم باحكامه وموضوعاتها
وبحقائق الامور .

٦ - العلم ، قد يكون اشتراط العلم في التكليف بمعنى الالتفات ، و لاشك
حينئذ في اعتباره فان غير الملتفت غافل ، والغافل عاجز ، نعم ليس هو بشرط عليه
فحال اعتبار الالتفات حال اليقظة والذكر (مقابل السهو و النسيان) في رجوعها
الى القدرة .

وقد يكون بمعناه الاصلي الذي هو نقيض الجهل فيقع الكلام في انه شرط
ام لا؟ وبعبارة اخرى الجاهل مكلف كالعالم ولو كان عن قصور . ام لا ولو كان عن

تقصير؟ او فيه تفصيل بين القصور والتقصير؟ اما اشتراطه في استحقاق العقاب في القاصر فهو مقطوع عقلاً، لبداية قبح العقاب بلا بيان صادر، او مع بيان صادر غير اصل ولو بعد الفحص، فمن لم يتمكن من تحصيل الواقع - في الاصول والفروع - اما لعجزه عن اصل الفحص والتعلم او عن الفحص الموصل والمصيب فإخفاً بعد فحصه فهو غير مستحق للعقاب على ترك الواقع. وهذا معنى قول الاصوليين ان العلم شرط تنجز التكليف.

نعم وجوب الاحتياط على الجاهل الملتفت امر ممكن وقد قال به محدثونا في الشبهات الحكمية التحريمية لكنه لم يثبت كما مر في خاتمة الجزء الثاني من هذا الكتاب.

واما الجاهل المقصر فلا يعذره العقل في المخالفة ولا يرى في عقابه مانعاً. وهذا واضح، وانما الكلام في اشتراط العلم في ثبوت التكليف. وان الجاهل كالعاجز والناسي مثلاً غير مكلف اصلاً او هو كالعالم بالتكليف مكلف وان لم يكن في فرض قصوره مستحقاً للعقاب.

استدلوا في اصول الفقه على النفي بوجود ثلاثة :

(الاول) لزوم الدور كما عن العلامة (قده) في تحريره فان العلم بالحكم موقوف على ثبوت الحكم بداهة توقف كل كاشف على مكشوفه، فلو توقف الحكم على العلم به لدار.

(الثاني) الاخبار المتواترة الدالة على اشتراك العالمين والجاهلين في احكام

الله تعالى

وهي اخبار الاحتياط والتوقف والبراءة كما ذكره سيدنا الاستاذ العلامة الخوئي (دام ظله) في كتاب كتبه لي.

(الثالث) الاجماع على الاشتراك المذكور.

لكن الاول يتم اذا لم يفرض للحكم مرتبتان كالانشائي والفعلي والا فيصح ان يكون بمرتبة الاولى موقوفا عليه وبمرتبة الثانية موقوفا كما في بعض موارد القصر والتمام والصوم والافطار والجهر والاخفات وغيرها .

او يفرض العلم بخلاف الحكم الواقعي مقلبا له لمطابقة المعلوم، مثلا نفرض شرب التتن حراما في الواقع فاذا اعتقد المكلف جوازه تنقلب الحرمة جوازا وهذا ما يسمى في لسان بعض طلاب عصرنا بالتصويب الاعترافي .
والثالث مع كونه منقولا يحتمل قويا استناده الى الوجهين الاخرين فلا يكون حجة .

فلاحسن ان يستدل عليه اولا بعدم الدليل على الاعتبار ، فانا لم نجد من الكتاب والسنة ما يدل على اشتراط التكاليف بالعلم، بل مقتضى العمومات والاطلاقات كقوله تعالى : يا ايها الناس ، يا ايها الذين امنوا، والله على الناس، كتب عليكم... وامثال ذلك هو شمول الحكم للجميع^(١) .

ولايقح في خطاب من يتمكن من تحصيل العلم كما يعلم ذلك من بناء العقلاء وسيرة واضعي القوانين الدولية .

وثانيا بالايات والروايات الدالة على وجوب التعلم والتفقه والسؤال والاحتياط فانها ظاهرة في وجوب امتثال الاحكام على جميع الناس ، وليس وجوب التعلم نفسيا بل طريقيا كما لا يخفى على الخبير فتأمل .

(الامر الثاني) في بيان الوظيفة عند تعارض الادلة اللفظية، ففي موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من اهل دينه في امر كلاهما يرويه، احدهما يامره باخذه، والاخر ينهاه عنه ، كيف يصنع؟ فقال: يرجئه حتى

١ - الا ان يقال ان الاطلاق المذكور لا يدفع مثل قيد العلم فانه ومقابله من التقسيمات الثانوية دون الاولى.

يلقى • من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه^(١).

هذه هي الرواية الوحيدة المعتبرة سندا الصالحة دلالة على التخيير لكن للمناقشة فيها مجال فان الاستفادة من الامر بالارجاء عدم حجية كلتي الروايتين في مدلوليهما ولا يستفاد من قوله عَلَيْهِ السَّلَام فهو في سعة .. جواز الاخذ باحديهما بحسب الظاهر فانه من المحتمل قويا ان يكون مدلوله نفى الضيق الناشئ من قبل المتعارضتين المذكورتين فالسعة المذكورة نتيجة الارجاء المأمور به ، وعلى هذا فهي لاتنافي التضييق الاتي من قبل سائر القواعد والاصول المحتممة للفعل او الترك .

وفي موثقة محمد بن مسلم عنه عَلَيْهِ السَّلَام قال : قلت له ما بال اقوام يروون عن فلان وفلان عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يهتمون بالكذب فيجى منكم خلافة ؟ قال : ان الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن^(٢) واعتبار سند الرواية مبنى على وثاقة عثمان بن عيسى الواقفي الواقع في سندها كما علمها المشهورة وهي مختارنا في الجزئين الاولين من هذا الكتاب ولحد الان، لكن تبدل رأينا فيه فعلا واصبح الرجل عندنا ضعيفا او مجهولا ويحتمل مذكور في فوايدنا الرجالية فالرواية ساقطة عن الحجة .

وفي صحيح منصور بن حازم قال : قلت لايعبد الله عَلَيْهِ السَّلَام ما بالي اسئلك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب ، ثم يجيبك غيري فتجيبه فيها بجواب آخر ؟ فقال انا نجيب الناس على الزيادة والنقصان^(٣) .

١ - ص ٦٦ ج ١ اصول الكافي الطبع الحديث .

٢ - ص ٦٤ ج ١١ اصول الكافي .

٣ - الظاهر ان المراد بالزيادة والنقصان هو المطلق والمقيد والعام والخاص والاجمال والتفصيل كما يتفق ذلك لكل مفت، فاذا سئل عن وجوب نفقة الزوجة مثلا ربما يجيب انها واجبة ، وربما يجيب انها واجبة اذا كانت دائمة او لم تكن ناشزة وهكذا ... وكذا ما يراه المفتي مناسبا بحسب خصوصيات الموارد .

قلت : فاخبرني عن اصحاب رسول الله ﷺ صدقوا على محمد ام كذبوا
قال: بل صدقوا^(١) قال : قلت : فما بالهم اختلفوا ؟ فقال : اما تعلم ان الرجل
كان ياتي رسول الله ﷺ فستأله عن المسألة فيجيبه فيها بالجواب ثم يجيبه بعد
ذلك ما ينسخ ذلك الجواب فنسخت الاحاديث بعضها بعضها^(٢).

يقول سيدنا البروجردى بعد نقلها^(٣) : فيستفاد من هذا وامثاله انه يجب
الاخذ بالاخير عند التعارض لو لا مرجح آخر للاول .

اقول : الاستفادة المذكورة من هذه الرواية غير تامة لاختصاصها بالاحاديث
النبوية كما لا يخفى ، نعم رواية ابن مسلم المذكورة تدل على ما افاده .

فان قلت : ان اريد من النسخ معناه المصطلح فقد ادعى الاجماع بل الضرورة
على انه لا يثبت بخبر الواحد . وان اريد منه ما يشمل التخصيص والتقييد فقد خرج
الكلام عن التعارض ، قلت : يمكن اختيار الشق الاول ومنع الاجماع والضرورة
في المنسوخ الثابت اولا بخبر الواحد كما هو ظاهر رواية ابن مسلم ، والمتيقن
منهما بطلان نسخ ما ثبت بالكتاب والسنة القطعية بالخبر الواحد . قال صاحب المعالم
(قده) في بحث نسخها : يجوز نسخ كل من الكتاب والسنة المتواترة والاحاد بمثله
ولاريب فيه ، ونسخ الكتاب بالسنة المتواترة وهي به ولا نعرف فيه من الاصحاب
مخالفا وجمهور اهل الخلاف وافقونا فيه الخ ثم انه من المحتمل قويا شمول النسخ
لازالة ما حكمه النبي او الامام السابق بعنوان الحاكم لمصلحة موقفة لا بعنوان
مبين الحكم الشرعي الدائمي فافهم جيدا .

وفي صحيح عبد الرحمن بن عوف عن الصادق عليه السلام : اذا ورد عليكم حديثان مختلفان

١- ليس المراد الايجاب الكلي حتى ينافي كذب بعضهم عليه (ص) في بعض الامور .

٢ - ص ٦٥ نفس المصدر .

٣ - ص ٦٧ ج ١ جامع الاحايت .

فأعرضهما على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فردوه
فإن لم تجدوهما في كتاب الله فأعرضوهما على أخبار العامة فما وافق أخبارهم
فخذوه وما خالف أخبارهم فخذوه^(١) .

وفى وثيقة حسن عن الكاظم عليه السلام ... فقلت فيروى عن أبي عبد الله عليه السلام
ويروى عند خلافه فبايهما تأخذ ؟ فقال : خذ بما خالف القوم وما وافق القوم
فاجتنبه^(٢) .

أقول : مقتضى الجمع بين هذه الروايات أن الترجيح بين الخبرين المتعارضين .
أولا بموافقة القرآن ومخالفته .

وثانيا بمخالفة العامة وموافقتهم سواء كانت لأجل الموافقة والمخالفة لأخبارهم
كما في رواية عبد الرحمن أو لفتاويهم كما يظهر من وثيقة حسن .
ثم التساقط والرجوع إلى غيرهما .

وأما الترجيح لغير ذلك فلم يثبت برواية معتبرة سنداً حتى أن رواية عمر
بن حنظلة التي سموها بالمقبولة ضعيفة سنداً لا يجوز لقبولها مع أن في دلالتها
أيضاً كلام .

نعم يمكن أن نلحق السنة بالقرآن لما يأتي في آخر هذا البحث .
وهذا الترجيح والتساقط للذين استفدناهما من الروايات المعتبرة المتقدمة
هو المختار عندي ، ولا ينبغي فيه الإشكال إلا في المرجح الأول إذ فيه إشكال من
ناحيتين :

من ناحية السند فإنه ورد في رواية عبد الرحمن المتقدمة وسندها هكذا :

١ - ص ٨٤ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٥١ ج ١ جامع أحاديث الشيعة (الطبعة الأولى) .

سعيد^(١) ابن هبة الله الرواندى فى رسالته التى الفها فى احوال احاديث اصحابنا واثبات صحتها عن محمد وعلى ابني على بن عبد الصمد عن ابيهما عن ابي البركات على بن الحسين عن ابي جعفر بن بابويه عن ابيه عن سعد بن عبدالله عن ايوب بن نوح عن محمد ابن ابي عمير عن عبدالرحمن ابن ابي عبدالله . وليس فى السلسلة من يضر بصحة الرواية سوى على بن الحسين ابي البركات فانى لم اطلع على حاله وان كان المظنون كونه عالما صادقا .

وعن المحدث الحر فى تذكرة المتجرين : عالم صالح محدث يروى عن ابي جعفر ابن بابويه .

مع ان على بن عبد الصمد ممن اخذ من الصدوق - كما نقل فى ترجمة الصدوق - فتوسط ابي البركات بينه وبين الصدوق ليس بذاك فتأمل .

ومن ناحية الدلالة، فان ظاهر المخالفة وان شمل المخالفة بالعموم والخصوص والاطلاق والتقييد غير ان علمنا الخارجى بصدور الروايات المخصصة والمقيدة والتى تصلح قرينة لصرف ظواهر الكتاب منهم عليه السلام اوجب حملها على خصوص التباين ونظيره فالروايات الدالة على ان المخالف للقران زخرف ، باطل ، يضرب بالجدار ، ولم يقله الاثمة عليه السلام واردة فى بيان عدم حجية الرواية المخالفة اى لتمييز الحجة عن اللاحجة ، لا فى بيان ترجيح احد الحجتين ، ولا دليل على استثناء هذه الرواية من بين تلكم الروايات كما يظهر من صاحب الكفاية (قده) خلافا لما كنا نجزم سابقا تبعا لجماعة من المحققين منهم سيدنا الاستاذ الخوئى (دام ظله) من حمل هذه الرواية ونظائرها على بيان الترجيح دون الحجية . اللهم الا ان يقال ان التصرف فى تلكم الروايات لاجل العلم الخارجى

١ - هكذا فى جامع الاحاديث والمنقول عن غير ابن الطاوس سعد
نسب المامقانى (ره) الاول فى رجاله الى اشتباه ابن طاوس .

المذكور لا يوجب ارتكاب مخالفة الظاهر في هذه الرواية الناضرة الى صورة تعارض الخبرين الظاهرة في الترجيح .
ويؤيده او يدل عليه امران :

الاول قوله **إِلَّا** : حديثان مختلفان ، فانه ظاهر في ان علة العرض هو اختلافهما ، فمثله لاجل الترجيح دون تمييز الحجة عن اللاحجة مسلما ان على الثاني يصبح قوله (مختلفان) لغوا محضا . لا يقال انه من التمسك بمفهوم الوصف ولعل المشهور على منعه فانه يقال لاشك في ثبوته في مقام التحديد وبيان الضابطة كما لاشك في ظهور القيد المذكور في الرواية فيما قلناه .

الثاني ارادف مخالفة العامة بمخالفة القرآن في الرواية فان مخالفة العامة ليست من شرائط الحجية قطعا بل من المرجحات اى لترجيح احدى الحجتين على الاخرى عند التعارض ، فلتكن مخالفة القرآن ايضا كذلك .

تنبيهه

قال سيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) : ان كانت النسبة بين خبر الواحد وظاهر الكتاب او السنة القطعية العموم من وجه ، فان كان العموم في كل منهما بالوضع يوخذ بظاهر الكتاب والسنة وي طرح الخبر بالنسبة الى مورد الاجتماع .. وان كان العموم في كل منهما بالاطلاق ليسقط الاطلاقان في مورد الاجتماع ، لما ذكرناه من ان الاطلاق غير داخل في مدلول اللفظ ، بل الحاكم عليه هو العقل ببركة مقدمات الحكمة التي لا يمكن جريانها في هذه الصورة وذكرنا ان المستفاد من الكتاب ذات المطلق لا اطلاقه ... ومن هنا يظهر انه لو كان العموم في الخبر وضعيا وفي الكتاب والسنة اطلاقيا يقدم الخبر في مورد الاجتماع بعد ما ذكرناه سابقاً من عدم التمامية الاطلاق مع وجود العموم الوضعي في قبالة ^(١) .

اقول : بناء على اعتبار الترجيح بموافقة القران والسنة يقدم ظاهرها على الخبر الواحد المعارض مطلقا حتى في فرض الاخير فضلا عن الفرض الثاني ، فان الاطلاق وان استفيد من بركة مقدمات الحكمة لكن لاشك عرفا في نسبته الى القران فيقال اطلاق آية القران يقتضى كذا وكذا .

فما دل على ترجيح موافق القران على مخالفه شامل للمقام ايضا فتأمل .
ويؤكد مثل قوله عليه السلام : كل شئ مردود الى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف ^(١) .

خاتمة في سبب اختلاف الروايات

في الصحيح عن محمد بن عيسى بن عبيد الثقة عن يونس بن عبد الرحمن ان بعض اصحابنا ساله وانا حاضر فقال له يا ابا محمد ما اشدك في الحديث واكثر انكارك لما يرويه اصحابنا فما الذى يحملك على رد الاحاديث .

فقال : حدثني هشام ابن الحكم انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تقبلوا علينا حديثا الا ما وافق القران والسنة او تجدون معه شاهدا من احاديثنا المتقدمة ، فان المغيرة بن سعيد لعنه الله ، دس في كتب اصحاب ابي احاديث لم يحدث بها ابي فأتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فاننا اذا حدثنا قلنا قال الله عز وجل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال يونس : وافيت العراق فوجدت بها قطعة من اصحاب ابي جعفر ووجدت اصحاب ابي عبد الله عليه السلام متوافرين فسمعت منهم واخذت كتبهم فعرضتها من بعد على ابي الحسن الرضا عليه السلام فانكر منها احاديث كثيرة ان يكون من احاديث ابي عبد الله عليه السلام وقال : لي ان ابا الخطاب كذب على ابي عبد الله عليه السلام لعنه الله ابا الخطاب

وكذلك اصحاب ابى الخطاب يدسون فى هذه الاحاديث الى يومنا هذا فى كتب اصحاب ابى عبدالله ، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن فاننا ان تحدثنا (حدثنا ظ) حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة ، اما عن الله وعن رسوله . ولا نقول قال فلان وفلان فيتناقض كلامنا ، ان كلام اخرنا مثل كلام اولنا وكلام اولنا مصداق لكلام اخرنا . واذا اتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه وقولوا انت اعلم بما جئت به فان مع كل قول منا حقيقة وعليه نور فما لاحقيقة معه ولا نور عليه فذلك قول الشيطان ^(١) .

اقول : فمن اسباب اختلاف الروايات كذب الكاذبين ودس الواضعين وجعل الجاعلين كما فى هذه الصحيحة .

ومنها التقية كما فى الروايات الكثيرة حتى لو كان الضرر واستقباليا غير مترقب فعلا ، ففي موثقة زرارة عن الباقر عليه السلام قال سئلته عن مسألة فاجابنى ثم جاءه رجل فسأله عنها فاجابه بخلاف ما اجابنى ثم جاء رجل اخر فاجابه بخلاف ما اجابنى واجاب صاحبه ، فلما خرج الرجلان قلت يا بن رسول الله ، رجلان من اهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فاجبت كل واحد منهما بغير ما اجبت به صاحبه ، فقال : يا زرارة ان هذا خير لنا وابقى لنا ولكم ولو اجتمعتم على امر واحد لصدقكم

١ - ص ١٩٥ وص ١٩٦ رجال الكشى فى ترجمة المغيرة بن سعيد . ومنه يظهر ضعف ما ذكره المحقق الهمداني من الاخذ بما روى عن الائمة (ع) وان لم يكن جامعا لشرائط الحجية ، ولا يجوز المدول منه الى سائر الظنون المبتنية على الحدس والتخمين . وان كانت اقوى من الظن الحاصل من تلك الرواية ، فان للخبر من حيث هو نوع اعتبار لدى العرف والعقلاء عند تعذر تحصيل العلم وعدم المناص عن العمل وتعذر الاحتياط ص ١٦ ج ٣ خمس مصباح الفقيه وجهه ان عدم العمل بالظن الغير المعتبر لا يوجب التعويل على خبر ضعيف اخر غير حجة شرعا ؛ ومع هذه الرواية وامثالها بل مع العلم الاجمالى بمجموعية بعض الاخبار ووضعها ليس للخبر الضعيف اى نوع من الاعتبار .

الناس علينا ولكن اقل لبقائنا وبقائكم قال : ثم قلت لابي عبدالله عليه السلام شيعتكم لو حملتوهم على الاسنة وعلى النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين قال، فاجابني بمثل جواب ابيه ^(١).

ومنها ما يرجع الى خصوصية الموارد وسوق الكلام عليها وهي كالقرينة المتصلة اللفظية ، فيشبه الامر على غير العالم بها .

ومنها اختفاء القرابين المتصلة اللفظة .

ومنها اشتباه الراوى فى التلقى او الالقاء

ومنها النسخ كما مر .

ومنها النقل بالمعنى .

ومنها مامر فى صحيح منصور بن حازم من الجواب بالزيادة والنقصان .

ومنها اشتباه ارباب الكتب الحديثية :

ومنها تقطيع الحديث .

ومنها الاشتباه فى كتابة الاحاديث وقراءتها،

ومنها غير ذلك والله العالم .

(الامر الثالث) من المقدمة فى بيان اقسام الواجب ومعرفة الامر فنقول صيغة

الامر تدل على الطلب المطلق الجامع للوجوب والندب، وتقيده بالاول وضعا لاجل

التبادر غير محرز ، والعمدة فى اثبات الوجوب فى الامر هو حكم العقل على نحو

قررناه فى صراط الحق ^(٢) وذكر نافية ايضا الفرق بين الامر المولوى والارشادى

فلا نعيده هنا وان كان مهما ولا بد للطلاب من فهم الفرق المذكور .

ثم الواجب على انحاء نذكر منها مايلي :

١ - ص ٦٥ ج ١ اصول الكافى .

٢ - ص ٥٧ ج ١ .

فمنها النفسى والغيرى .

والاول ماوجب لنفسه كالصلاة والزكاة والصيام ونحوها .

والثانى ماوجب لواجب اخر كالوضوء والغسل ونحو ذلك .

والايراد على الاول بان الاحكام على مذاق العدلية تابعة للمصالح والمفاسد اللازمة حصولا وتركها فتصير الصلاة والصيام وغيرهما من الواجبات الغيرية . فيقال مثلا بان الواجب لنفسه هو الاجتناب عن الفحشاء والمنكر وحيث انه يحصل بفعل الصلاة اوجبها الله له لانفسها ، مردود بانه قد يكون الاجتناب المذكور غير ممكن فلا يتعلق به التكليف ، فلا تكون الصلاة واجبة لواجب اخر وما ذكره صاحب الكفاية ، من ان المقدور بالواسطة مقدور والا لم يقع مثل التطهير والتمليك والتوزيع والطلاق والعناق موردا لحكم من الاحكام . خلط بين الامور التوليدية والاعدادية ، فان المقام من الثانى الذى يتوقف ذو المقدمة على امر غير اختيارى وما مثل به يكون من الاول الذى اما يترتب على نفس المقدمة بلا توسط شىء اصلا او بتوسط امر اختيارى فتدبر جيدا .

ثم ان مقدمة الواجب سواء كانت عقلية او شرعية اوعادية تجب وجوبا غيريا عقليا قطعاً واما الوجوب الغيرى الشرعى فثبوته مطلقا محل كلام بين الاعلام والمسألة مبينة فى علم اصول الفقه مفصلا .

ومنها ان الواجب اما تعبدى وهو الذى يعتبر فى امتثال امره وسقوطه قصد القربة ، واما توصلى وهو الذى لا يعتبر فى صحته قصد التقرب وان اشترط فى كماله وترتب الثواب عليه .

واذا شك فى واجب انه تعبدى او توصلى ، مقتضى الاصل العملى بل الاصل اللفظى على الاظهر عدم اعتبار قصد القربة ، فيكون الواجب توصليا الا اذا ثبت تعبديته وتقرير بحثه فى الاصول .

ثم لاشك في حصول التقرب بقصد الامر ، بل لا يبعد حصوله لاجل الخوف من العقاب ولاجل الطمع وطلب الثواب لصحيح هارون ^(١) فتأمل ، وفيه (ان افضل العبادة ماصدر لاجل حبه تعالى) وقد تعرضنا للمسئلة في صراط الحق ^(٢) .

والاحسن والاحوط اتيان العمل بقصد امره . وجعل الدواعي الاخر في طول قصد الامر المذكور .

ومنها الذاتى والطريقى ، فان المقدمة ان كانت مقدمة وجود الواجب فهى واجبة بالوجوب الغيرى المعبر عن مقابلها بالواجب النفسى وان لم تكن مقدمة لوجوده بل للعلم به فهى مقدمة علمية لا يترشح عليها الوجوب الغيرى ولكنها واجبة بالوجوب الطريقى ، فتعلم الاحكام انما تجب لكونه طريقا الى امتثال الواجبات والمحرمات . وقد تكون المقدمة العلمية مقدمة وجودية فتجب بالوجوب الغيرى . ويصح لنا ان نعبر عن مقابل الواجب الطريقى بالواجب الذاتى .

ثم ان الاحتياط الواجب ، والتعلم الواجب ، والاجتهاد والتقليد الواجبين بل العمل بالامارات (فى الاحكام) والبيئات وغيرها (فى الموضوعات) وغير ذلك وجوبها طريقى ليس بنفسى ولا بغيرى ولا بارشادى اذ لولا وجوب التعلم ^(٣) مثلا لرجعنا فى الشبهات البدوية قبل الفحص الى البرائة والحال ان الوجوب الارشادى لاثرائه ومعنى الوجوب الطريقى هو ما يتنجز الواقع بتنجزه فى صودة الاصابة كما قيل .

ومنها المطلق والمشروط ، فان الواجب اذا لوحظ وجوبه الى شىء اخر فان

١ - ص ٨٤ ج ٢ اصول الكافى .

٢ - ص ١٠٨ ج ٢ .

٣ - يقول سيدنا الاستاذ الخوئى - دام ظله - فى هامش اجود التقريرات انه نفسى

طريقى ص ١٥٩ ج ١ .

كان وجوبه مشروطاً بوجوده فهو مشروط، كالصلاة بالنسبة الى وقت والحج بالنسبة الى الاستطاعة والا فهو مطلق كالصلاة بالنسبة الى الوضوء والحج بالنسبة الى التعلم والسفر. ثم لا يظهر عدم الوجوب عند عدم الشرط، لان الوجوب فعلى والواجب استقبالي كما قيل.

ومنها المعلق والمنجز، فان الوجوب والواجب ان كانا فعليين فهو منجز وان كان الوجوب فعلياً والواجب استقبالياً فهو معلق. واول من قسم هذا التقسيم هو صاحب الفصول على ما اشتهر ومقسمه الواجب المطلق دون المشروط عند صاحب الكفاية. ويقول سيدنا الاستاذ الخوئي ان المعلق من افراد الواجب المشروط لكن بالشرط المتأخر دائماً ويكون القيد متأخراً. وثمرة هذه القسمة تصحيح وجوب جملة من المقدمات قبل تحقق ذواتها، فيقال ان وجوب ذى المقدمة فعلى وان كان الواجب استقبالياً، فلا مانع من ترشح الوجوب الغيرى منه على مقدماته. اقول: لا يبعد ان يكون وجوب الحج والصوم معلقاً فان ظاهر قوله تعالى: **لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً**. ان الوجوب يتحقق بمجرد الاستطاعة وان لم يجزى زمان الحج كما ان ظاهر قوله تعالى: **فمن شهد منكم الشهر فليصمه** تحقق الوجوب من اول شهود الشهر سواء فرناه بالرؤية او بالحضر نعم الواجب مشروط بحلول الزمان وعدم الحيض والنفاس والسفر والمرض وغير ذلك فتأمل.

تنبيه

الموارد التي افتوا بوجوب المقدمة قبل وجوب ذى المقدمة هي مايلي.

- ١ - ابقاء الماء قبل وقت الصلاة لو اجدته اذا علم بعدم تمكنه منه بعد دخول الوقت، بل افتى جماعة بوجوب تحصيل الماء قبل الوقت ايضا في الفرض المزبور.
- ٢ - الفصل ليلة الصيام قبل الفجر.

٣ - ابقاء الاستطاعة في اشهر الحج مع كونها مقدمة وجوبية ، بل افتى بعضهم به قبل اشهر الحج .

٤ - السفر وغيره من المقدمات الوجودية قبل وقت الحج .

٥ - تعلم الاحكام قبل مجئ وقت الواجب ، او حصول شرط الوجوب ، اذا ترتب على تركه فوت الواجب في ظرفه ، بل افتى جماعة بوجوب التعلم قبل البلوغ ايضاً في الفرض المذكور ، كما انه يجب تحصيل المعارف قبله ليكون مؤمناً في اول آن البلوغ ^(١) .

واجاب عنها المحقق النائيني وتلميذه سيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) بما لا يخلو عن خلل ونقص بعدم امر من اشتراط عامة التكليف بالقدرة شرعاً ، والخوض في النقل والنقد ينافي وضع هذا المختصر .

والحق عندى في المورد الاول عدم الوجوب المذكور فلا يرد نقض . وفي المورد الثاني يستند وجوب الفسل الى وجوب الصوم الفعلى التعليقى كما استظهرناه من الاية الكريمة ومنه يظهر حال المورد الرابع ايضاً واما المورد الثالث فنقول اذا حصل الاستطاعة وجب الحج ومع فعلية الوجوب لا يجوز للمكلف تعجيل نفسه عن الامتثال بل يجب عقلاً التحفظ على كل ما يوجب المكنة من العمل الواجب المذكور فلا يجوز تمرىض نفسه او القاء ماله في البحر او قتل فرسه او خراب سيارته . واما تحديد حرمة التعجيل بخروج الرفقة او التمكن من المسير او اطلاق القول فيها في جميع السنة فيسأني بحثه في حرف الحاء واما المورد الخامس فيسأني تفصيل الكلام فيه في حرف العين في مادة التعلم انشاء الله . نعم وجوب التعلم على غير البالغ في الفرعيات ممنوع ولا نقول به كي نحتاج الى توجيهه حسب القواعد . نعم لا بعد في وجوب تعليم العقايد لهم على الاولياء ليكونوا مسلمين في

اول ان البلوغ ؛ وهذا الوجوب مما يفهم من مذاق الشرع بلا شك ويؤيده قوله تعالى : قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة فتدبر .

ومنها الاصلى والتبعي ؛ والتقسيم اما بلحاظ الواقع ومقام الثبوت حيث يكون الشيء تارة متعلقا للارادة والطلب مستقلا للالتفات اليه واخرى متعلقا للارادة تبعا لارادة غيره كما ذهب اليه صاحب الكفاية ، واما بلحاظ الدلالة ومقام الاثبات كما عن الفصول والقوانين فانه يكون في هذا المقام تارة مقصود بالافادة واخرى غير مقصود لها علي حده الا انه لازم الخطاب كما في دلالة الاشارة ودلالة المفاهيم وكل منهما ممكن ولا مشاحة في الاصطلاح غير ان التقسيم المذكور لائر مهم له . ومنها الاستقلالي والضمني ؛ فان الشيء ان كان بنفسه مأمورا به فهو الاول كالصلاة وان كان جزءا للمأمور به فهو الثاني كالفاتحة والركوع والسجود في الصلاة وترك الاكل والجماع في الصيام .

ومنها الذاتي والعرضي فان الشيء ربما يجب لاجله ولا لاجل توقف واجب اخر عليه ، بل لاجل حرمة شيء اخر او واجب ملازم او مقارن فهو عرضي . ومنها التعيني والتخييري . ومنها العيني والكفائي .

ومنها الموسع والمضيق والمقصود فيها غير خفي . وان شئت فقل : ان الواجب اما موقت واما غير موقت والاو اما موسع واما مضيق والثاني اما فوري واما غير فوري .

والمقصود بالذكر هنا هو بيان الواجبات النفسية الذاتية الاستقلالية تعبدية كانت او توصلية ، مطلقة او مشروطة ، معلقة او منجزة اصلية او تبعية ، موقته او غير موقته ، عينية او كفائية ، تعينية او تخييرية دون الواجبات الغيرية والعرضية والضمنية والطريقة وان كان نبحت عن الاخير في الجملة .

وكذا ليس المقصود بيان الواجبات الارشادية بل المراد بيان الاوامر المولوية.
 (الامر الرابع) قد سبق في آخر الجزء الثاني ان الذنوب على قسمين كبيرة و
 صغيرة ونقلنا الروايات الواردة في تعيين كون جملة من المحرمات كبيرة؛ واما
 الواجبات فالمنصوص في الصحيح عن الصادق عليه السلام منع الزكاة المفروضة لان الله عز وجل
 يقول: فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم. وترك الصلاة متعمدا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال: من ترك الصلاة متعمدا فقد برىء من ذمة الله وذمة رسوله، وفي صحيح آخر:
 تارك الصلاة كافر يعنى من غير علة والفرار من الزحف لان الله عز وجل يقول: ومن
 يولهم يومئذ دبرا... وما داه جهنم وبئس المصير وهذا الاخير مذكور في جملة
 من الصحاح.

وفي صحيح عبدالعظيم في تعداد الكبائر: (او شيئا مما فرض الله عز وجل)
 يظهر منه ان الواجبات الواردة في القرآن ترك كل منها من الكبيرة.
 وفي صحيح ابن محبوب عن الكاظم عليه السلام: الكبائر من اجتناب ما وعد الله عليه
 النار.

وفي حسنة الفضل الايمان هو اداء الامانة واجتناب جميع الكبائر وهو...
 وحبس الحقوق من غير عسر... والاصرار على الذنوب. فيعلم من ذلك كبر جملة
 من ترك الواجبات وصغرها.

ويمكن ان يستفاد من مجموع الروايات ان كل واجب ادعى على تركه
 ايعادا مهما بحسب الشرع ومذاق المتشريعة فهو كبيرة والا فلا كترك رد السلام
 مثلا ما لم يصر عليه..

هذا مختصر القول فيما اردنا ذكره امام المقصود ونرجع الان الى المطالب
 المقصود بعون الله تعالى.

حرف الالف

(٠) ايتاء الاجر للمرضعات

قال الله تعالى: فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن (الطلاق ٦) الاية تبين احد موارد وجوب ايتاء اجر الاجير في جميع الموارد فليست تتضمن حكما جديدا كما لا يخفى ، وهو - اى ايتاء اجر الاجير - ايضا من افراد اداء مال الغير .

(٠) ايتاء اجر الزوجات وصدقاتهن

قال الله تعالى: فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريضة (النساء ٢٤) .
وقال الله تعالى: فانكحوهن باذن اهلهن واتوهن اجورهن بالمعروف (النساء ٢٥) .

وقال الله تعالى: واتوا النساء صدقاتهن نحلة (النساء ٥) .

اقول: اذا اشترطنا المهر في صحة العقد وان لم نوجب ذكره وتحديد فيه فعال المقام حال ما تقدم من دخول الفرض في العقود المأمور بوفائها ، وبالتالي في اداء مال الغير .

واما اذا لم نشرطه فيها وقلنا ان النكاح صحيح من دون مهر كان ايتاء المهر واجبا نفسيا مستقلا من جهة الايات المتقدمة .

ويمكن ان نستدل على الاول بقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي وغيره^(١) فاما لغير رسول الله ﷺ فلا يصلح النكاح الا بمهر فتدبر .
 هذا كله في الدائم . واما في المنقطع فادعى صاحب الجواهر (قده) الاجماع بقسميه على كون المهر شرطا فيها ، و يدل عليه حديث زرارة عن الصادق عليه السلام :
 لا تكون متعة الا بامر ين باجل مسمى واجر مسمى^(٢) والظاهر ان هذا الاشتراط مفهوم من الروايات .

(*) اتيان البيوت من ابوابها

قال الله تعالى: وليس البر بان تاتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى وأتوا البيوت من ابوابها (البقرة ١٨٩) .

الظاهر ان الامر ارشادي ليس بمولوي يدل على الوجوب الشرعي سواء أفسرناه بوجوب ايتاء الوظائف الشرعية على وجهها كما عن محاسن البرقي ؟ على ما في تفسير البرهان عن الباقر عليه السلام : يعني ان ياتي الامر من وجهه اى الامور كان^(٣) .

ام فسرناه بظاهره فانه قيل ان عدة من العرب الجاهلي بعد الاحرام للحج لم يدخلوا بيوتهم من ابوابها ، بل اتخذوا نقبا من ظهورها ودخلوا منه فها هم القران عنه وامرهم بدخول البيوت من ابوابها .

(١) ايتاء حق الحصاد

قال الله تعالى : وهو الذى انشاء جنات معروشات^(٤) وغير معروشات ،

١ - ص ٢٠٠ ج ١٤ وص ٢٨ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٤٦٥ ج ١٤ .

٣ - لكن فى السند عمرو بن شمر وهو ضعيف ص ١٩٠ ج ١ تفسير البرهان .

٤ - اى الشجرة التى ترفع اغصانها بعضها على بعض بدعائم كالكرم . وغير المعروشات ما كانت قائمة على اصولها فقط .

والنخل والزروع مختلفا اكله^(١) والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه^(٢) كلوا من ثمره اذا اثمر وأتوا حقه^(٣) يوم حصاده (الانعام ١٤١) .

وفي صحيح زرارة ومحمد بن مسلم وابي بصير كلهم عن الباقر عليه السلام في قول الله عز وجل : (واتوا حقه يوم حصاده) هذا من الصدقة تعطى المسكين القبضة بعد القبضة ، ومن الجذاد^(٤) الحفنة^(٥) بعد الحفنة حتى يفرغ^(٦) .

وفي صحيح سعد عن الرضا عليه السلام قلت أن لم يحضر المساكين وهو يحصد كيف يصنع؟ قال : ليس عليه شيء^(٧) .

والروايات في المقام كثيرة لاحاجة الى نقلها ، وعن الشيخ رحمه الله بعد اختيار وجوبه اجماع الطائفة واخبارهم عليه .

يقول صاحب الجواهر رحمه الله في كلام له : فان عدم التقدير وعدم الوجوب لو لم يحضر وعدم المؤاخذه به والتشبيه بالبذر الذي لم يقل احد بوجوب الاعطاء منه والاختلاف في الغاية وغير ذلك مشعر بعدم الوجوب كما نسب الى اكثر العلماء في محكي التذكرة ، بل هو المشهور نقلا وتحصيلا بل لا يخالف صريح اجده الا الشيخ ... بل السيرة المستمرة على عدمه ، والاية لامانع من حملها على النذب ، بل لعل الاطناب في ذلك من تضييع العمر بالواضحات ضرورة استقرار الاجماع الان على عدم الوجوب ...

١ - اي ما يوكل منه كالحنطة والعدس وغيرهما .

٢ - في الطعم واللون والشكل والفائدة وغير ذلك فتأمل .

٣ - اي حق الثمر او حق الله والاول اظهر .

٤ - في المنجد بعد ضبطه مثلاً : المكسر . ما تكسر من الشيء .

٥ - في مجمع البحرين : بالفتح فالسكون ملاء الكفين من طعام .

٦ - ص ١٣٤ ج ٦ الوسائل .

٧ - ص ١٣٥ ج ٦ .

اقول: الاشعار لا يكفى فى صرف الامر الوارد فى الكتاب الكريم عن ظاهره فى الوجوب ، فالاحوط لزوماً فى حين الحصاد وقطع الثمرة اعطاء مقدار للفقير سئل ام لم يسئل ، نعم اذا لم يحضر فلا يجب الايصال لصحيح سعد المتقدم ، وانما لم نجزم بالوجوب لاجل ان المسألة مما يتلى به عامة الناس فى كل موسم فلو كان الحق المذكور واجبا لاشتهر وذاع مع ان صاحب الجواهر لم يجد مخالفاً صريحاً غير الشيخ^(١) والله العالم .

(٠) ايتاء ذى القربى

قال الله تعالى: ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى (النحل ٩٠).
يحتمل ان يكون المراد من ذى القربى الامام ومن الايتاء اعطاء الخمس كما فى بعض الرايات المذكورة فى تفسير البرهان .
ويحتمل ارادة الاطلاق ، وحمل الامر على الاستحباب بقريفة الاحسان .
ويحتمل الوجوب لكن لامطلقا بل فيما اذا تتوقف عليه صلة الرحم وقد مر فى الجزء الثانى حرمة قطع الرحم ولعل الاوسط اوسط .
وقال الله تعالى: وأت ذاك القربى حقه والمسكين وابن السبيل (الاسراء ٢٤)
والوجوه الثلاثة تجرى فيه ايضاً فلاحظ .

(٢) ايتاء الزكاة

امره به القرآن الكريم، والخوض فى تفاصيله خارج عن وسع هذا المختصر
ولاحظ مادة الزكاة .

١ - ومال اليه الفاضل الخراسانى واحتمله السيد المرتضى كما فى الحدائق ص ١٢
و ١٣ ج ١٢ (الطبعة الجديدة) .

(٣) ايتاء المكاتبين مال الله تعالى

قال الله تعالى : والذين يبتغون الكتاب ^(١) مما ملكت ايمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى اناكم (النور ٣٣).

قال فى الشرايع والجواهر (من كاتب عبده) مطلقا او مشروطا (وجب عليه ان يعينه من زكاته ان وجب عليه ولا حد له قلة ولا كثرة) بل المدار على صدق اسم ايتاء المال خلافا لبعض العامة (ويستحب) له (التبرع بالعطية اذا لم تجب) وفاقا فى ذلك كله للمحكى عن الشيخ فى خلافه وكثير من المتأخرين ^(٢).

وفى اللعة وشرحا : (ويكفى فيه الحط من النجوم) لانه فى مناه اى فى معنى الايتاء - (ويجب على العبد القبول) ان اتاه من عين مال الكتابة او من جنسه لامن غيره ^(٣).

اقول: الاظهر وجوب ايتاء مقدار من المال على المولى للمكاتب سواء وجبت عليه زكاة ام لا ويكفى فيه الحط من النجوم كما ربما يظهر من صحيح محمد ^(٤) والمسألة لخروجها عن محل الابتلاء لاستحقاق التفصيل .

(٥) ايتاء اموال اليتامى

قال الله تعالى : واتوا اليتامى اموالهم (النساء ٣) لاحظ مادة الدفع فى حرف الدال .

(٤) ايتاء النصيب

قال الله تعالى : ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون والذين

١ - اى المكاتبه .

٢ - ص ٤٩٨ عتق الجواهر وفيها تفصيل المسألة .

٣ - ص ١٧٣ ج ٢ الطبعة القديمة .

٤ - ص ١٣٢ ج ٣ تفسير البرهان .

عقدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم (النساء ٢٣).

وفي صحيح ابن محبوب عن الكاظم عليه السلام : . . . : انما عنى الله بذلك الائمة عليهم السلام بهم عقدا لله عز وجل ايمانكم ^(١) .

الظاهر ان هذا التأويل والتفسير من باب التطبيق دون الحصر المفهومى ، كما لا يخفى ، وعليه فلا بعد فى توجيه الاية بالميراث ، فالمراد بالمولى من له ولاية على أخذ الميراث ، والمراد بالذين عقدت ايمانكم هم الازواج والزوجات . او مع ولاء ضمان الجريرة وولاء الامامة او مع ولاء المتق قتل .

والخطاب متوجه الى من بيده المال او الاختيار او الى الحاكم الشرعى ، فيجب عليه ايتاء نصيب الاولاد والاقربين والزوجين ^(٢) حسب ما بين فى الشرع .

(٥) ايتاء النفقة لزوج المسلمة

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله اعلم بايمانهن ، فان علمتموهن مومنات فلا ترجعهن الى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن واتوهم ما انفقوا ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا انتموهن اجورهن (المتحنة ١٠) .

وهل الوجوب متعلق بالحاكم الشرعى او بالمؤمنين كفاية او بالمرئاة المسلمة ولو بالاخذ من اجرها بعد نكاحها؟ فيه وجوه والمناسب للاية الكريمة الثانى وعلى كل يحرم ارجاع المؤمنات الى ازواجهن بعد المهاجرة ويجب ايتاء ما انفقه ازواجهن عليهن .

وهل المراد بالنفقة خصوص المهر او مطلقها حتى اجرة المسكن؟ اطلاق

١ - ص ٣٦٦ ج ١ تفسير البرهان .

٢ - ويحتمل رجوع ضمير الجمع الى خصوص الذين عقدت ايمانكم .

الاية هو الثانى، وقيل بالاول وربما يظهر ارادته من صحيح ابن اذينة وابن سنان
الآتى فى العنوان التالى بقرينة السياق فدقق النظر .

(٦) ايتاء مثل النفقة لزواج الكافرة

قال الله تعالى: وان فاتكم شىء من ازواجكم الى الكفار فعاقبتهم فأتوا الذين
ذهبت ازواجهم مثل ما انفقوا (لممتحنة ١١) .

يحتمل ان المراد بالشىء هو المهر، والمعنى - ظاهرا - ان ذهب منكم مهر
من زوجاتكم بسبب لحوقهن بالكفار فاصبت غنيمة منهم فى الحرب ^(١) فاعطوا
المؤمنين الذين ذهبت ازواجهم الى الكفار مثل ما انفقوا .

ظاهر الاية عدم الفرق بين ما تزوجت المرتدة بكافر ام لا فضلا عما اذا كان
لزوجها الكافر مال فى الغنيمة المصابة . نعم ظاهرها اختصاص الوجوب بالغنيمة
الماخوذة من الكفار الذين حلت المرتدة بهم لامن مطلقهم . كما ان الظاهر منها
اختصاص الوجوب ايضا بالحاكم الشرعى لانه الذى يتولى امر الحرب وما يتبعها
من تقسيم الغنائم .

وفى صحيح ابن اذينة وابن سنان عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن رجل لحقت
امرأته بالكفار وقد قال الله تعالى فى كتابه : (وان فاتكم شىء من ازواجكم الى
الكفار . . .) ما معنى العقوبة ههنا ؟ قال : ان يعقب الذى ذهبت امرأته على
امراة غيرها يعنى يتزوجها بعقب ، فاذا هو تزوج امراة غيرها (فى تفسير
البرهان : اخرى .) فان على الامام ان يعطيه مهرها مهر امرأته الذاهبة . قلت :
فكيف صار المؤمنون ، يردون على زوجها بغير فعل منهم ، فى ذهابها و ^(٢) على

١ - فسر المعاقبة والعقاب بالوصول والانتهاه الى عقبي الشىء والغنيمة عقبي الحرب .

٢ - حرف الواو غير مذكور فى تفسير البرهان .

المؤمنين ان يردوا على زوجها ما انفق عليها مما يصيب المؤمنين (فى تفسير البرهان: المؤمنون) قال : يرد الامام عليه اصابوا من الكفار ام لم يصيبوا ، لان على الامام ان يجبر جماعة من تحت يده ، وان حضرت القسمة فله ان يسد كل نائبة تنوبه قبل القسمة ، وان بقى بعد ذلك شئ يقسمه بينهم ، وان لم يبق لهم فلا شئ عليه^(١) ظاهر هذه الرواية عدم وجوب الايتاء قبل تزوج المسلم الذاهب زوجته الى الكفار بمسألة اخرى ، واطلاق الآية يقتضى خلافه ، كما ان ظاهرها ايضا وجوب الايتاء على الامام وان لم يقع الحرب فضلا عن اصابة الغنيمة^(٢) ثم المراد بالنفقة هو خصوص المهر بقرينة السياق وهذا غير بعيد فلاحظ والله العالم .

(٥) الاستيجار لصلاة الميت

لو لم يكن للميت ولي او كان لكن مات قبل ان يقضى صلاة الميت وجب الاستيجار من تركته وكذا لو تبين بطلان ما اتى به كما صرح به صاحب العروة الوثقى ولكنه لم يذكر صورة كفر الولي او عصيانه وانه يجب الاستيجار فيهما ايضا ام لا ؟

وعلى كل استدلال مختاره من ان الواجبات البدنية دين (بفتح الدال) الله ودين الله احق ان يقضى .

واورد عليه بانه لم يثبت بطريق معتبر ان الواجبات البدنية دين ، على ان قوله ودين الله احق ان يقضى ايضا غير ثابت من طريقنا وعلى فرض ثبوته لا يفيد ما رآه لان وجوب القضاء لا يدل على اخراجها من اصل التركة فافهم .

١ - ص ٣٨ ج ١٥ من الوسائل .

٢ - ويمكن دفع التافى بين الآية والرواية بحمل الآية على خصوص الايتاء من الغنيمة والرواية على ايتاء الامام من غير الغنيمة المأخوذ ممن حلت المرأة بهم .

وعلى كل حال استدلال صاحب العروة ضعیف صغرى وكبرى وغير خفى ان البحث فى غير فرض الوصية ومعها يكون الاستیجار واجبا على تفصیل ياتى فيما بعد .

(٠) اخذ الحذر

قال الله تعالى: يا ايها الذين آمنوا خذوا حذر كم (النساء ٧١). قيل : الحذر بالكسر فالسكون ما يحذر به ، والة الحذر كالسلاح . وربما قيل انه مصدر كالحذر بفتحين وهو كناية عن التهيؤ التام للخروج الى الجهاد. اى اعدوا للخروج واخرجوا الى عدوكم وهل وجوب الاعداد المذكور غيرى نشأ من وجوب الجهاد كوجوب غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والارجل الناشئ من وجوب الصلاة ، او هو واجب نفسى وان كانت الحكمة فيه اقامة الجهاد؟ والاقر ب هو الاول .

(٠) اخذ الزينة

قال الله تعالى: يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين قل من حرم زينة الله التى اخرج لعباده (الاعراف ٣١ و ٣٢) .

فى صحيح عبدالله عن ابى الحسن عليه السلام . . . من ذلك التمشط عند كل صلاة ، وفى صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام من لم يشهد جماعة الناس فى العيدين فليغتسل وليتطيب بما وجد ، وليصل وحده كما يصلى فى الجماعة وقال : خذوا زينتكم عند كل مسجد ، قال العيدان والجمعة . . . (١) .

اقول: لا بعد فى حمل الامر على الاستحاب (انشاء الله) بعد عدم الوقوف على قائل بوجوبه ، والسيرة تسانده .

(٥) اخذ الاسلحة

قال الله تعالى: فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا اسلحتهم... وليأخذوا حذرهم واسلحتهم والذين كفروا لوفقفلون عن اسلحتكم وامتعكم فيميلون عليكم ميلة واحدة ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم وخذوا حذر كم... (النساء ١٠٢).

لابعد في حمل الامر في المقام على الارشاد الى محافظة النفس وعدم غلبة الكفار على المسلمين اثناء الصلاة. ويحتمل ذلك في الامر باخذ الحذر ايضا.

(٥) اتخاذ الشيطان عدوا

قال الله تعالى: ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا انما يدعو حزبه ليكونوا من اصحاب السعير (فاطر ٦).

افول: الظاهر انه ارشاد الى ترك متابعتة في ما يخالف حكم الله سبحانه فتامل.

(٥) اخذ الصدقة على النبي ﷺ

قال الله تعالى: خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (التوبة ١٠٣). وهل هو واجب على النبي الاكرم ﷺ او هو كناية عن وجوب الزكاة على الناس فيه وجهان.

(٥) اخذ العفو

قال الله تعالى: خذ العفو وامر بالعرف واعرض عن الجاهلين (الاعراف ١٩٩). لايبعد كون الاوامر الثلاثة ارشادية غير مولوية كما يظهر من الروايات غير المعتمدة سنداً^(١).

ويحتمل المولوية واختصاصها بالنبي الاكرم ﷺ ويحتمل حمل الوسط.
فقط على المولوية مع عدم الاختصاص والله العالم .

(٥) اخذ القرآن من الكافر

قال صاحب العروة (قده) : لا يجوز اعطائه (القران) بيد الكافر وان كان في يده يجب اخذه منه .

اقول : لادليل عليه في غير صورة الهتك ومعه لافرق بين الكافر والمسلم وقد مرت الاشارة اليه في مادة الهتك في الجزء الثاني من المحرمات.

(٧) اخذ القاضي حق الناس

يجب على القاضي اخذ حقوق المستحقين من المتصرفين بغير وجه سائغ، فان القاضي انما نصب لاجل ذلك ، ولا فرق في الاخذ بين المباشرة والتسبيب بان يامر الشرطي باخذه، وسياتي ما يربط بالمقام في حرف القاف في مادة الاقامة ، ويدل على الحكم رواية سلمة قال: سمعت عليا عليه السلام يقول لشريح . . . فخذ للناس بحقوقهم منهم وبع فيها العقار والديار ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : مظل المسلم الموسو ظلم للمسلم ومن لم يكن له عقار ولا دار ولا مال فلا سبيل عليه الخ^(١) .

لكن سند الرواية ضعيف ، قال الشيخ الانصاري (قده) في القسم الرابع من جوائز الجائر من مكاسبه : حتى انه يجب على الحاكم الشرعي استنقاذ ما في ذمته (الظالم) من حقوق السادة والفقراء بعنوان المقاصة بل يجوز ذلك لاحاد الناس خصوصا لنفس المستحقين مع تعذر استيذان الحاكم نعم لا يبعد اختصاص وجوب الاخذ على القاضي بصورة مطالبة المالك اخراج ماله من يد الظالم .

(٥) اتخاذ الله وكيلا

قال الله تعالى: رب المشرق والمغرب لا اله الا هو فاتخذوه وكيلا (المزمل ٩).
اقول : لاحظ مادة التوكل .

(٨) اخذ المشركين

لاحظ ما كتبناه تحت مادة الحصر في حرف الحاء.

(٩) اخذ ما اتاه الرسول ﷺ

قال الله تعالى: وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (الحشر ٧)
اقول : هذه الآية وغيرها توجب اطاعة الرسول في اوامره ونواهيه ، سواء وجد في القرآن ما يطابقه ام لم يوجد ، بل ذكرنا في الجزء الثالث من صراط الحق ان الله سبحانه فوض اليه تشريع الاحكام فلاحظ ،

(١٠) أداء الامانة

قال الله تعالى: فان آمن بعضهم بعضا فليؤد الذين اوتمن امانته، (البقرة ١٨٣).
وقال الله تعالى : ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها (النساء ٥٨) . وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا لا تخونوا الله والرسول و تخونوا اماناتكم (الانفال ٢٨) .

اقول : مادل على وجوب اداء الامانة من الروايات كثيرة ^(١) وادعى بعض المعاصرين تواتر الاخبار على شرعيةها . وكيفما كان الامانة اما شرعية وهي ما كان التسليط على المال باجازة الشارع وهو المالك الحقيقي كما في تسليط الولي على مال القاصر وكالتسليط على مجهول المالك وما بطل من الامانة المالكية

١ - لاحظ ص ٢١٨ الى ص ٢٢٦ ج ١٣ الوسائل .

كالكسرة والمضاربة بموت وغيره ، وما تطيره الريح الى دار الغير من الامتعة ، وما ينزع من الغاصب بطريق الحسبة . وما يؤخذ من الصبي والمجنون من مال الغير وان كان كسبا من قمار كالبيض ، وما يؤخذ من مالهما وديعة عند خوف تلفه بايديهما وما يتسلمه منهما نسيانا وما يوجد فيما يشتري من الامتعة كالصندوق من مال لا يدخل في البيع واللقطة في يد الملتقط مع عدم ظهور المالك وظابطه ما اذن في الاستيلاء عليه شرعا ولم ياذن فيه المالك كما ذكره الشهيد الثاني (قده) .
واما مالكية وهي ما كان التسليط على المال برضى المالك .

والثانية خاصة وعامة، اما الامانة الخاصة فهي الوديعة التي بمعنى الاستئابة في الحفظ وحده، واما الامانة العامة فهي التي تحصل بالتسليط على مال لا لاجل امر اخر كالعين المستأجرة والمرهونة والمضارب بها وغير ذلك :

ومقتضى الاطلاقات وجوب اداء الامانة في الجميع، نعم الامانة المالكية انما يجب اداؤها اذا طالبها المالك او علم القابض بعدم رضى المالك ببقاء المال عنده واما الشرعية فان دل الدليل على جواز بقاء المال او وجوبه عنده فهو والافقة مقتضى الاطلاقات وجوب الرد فورا بحسب العرف .

ثم الوجوب هل هو نفسى او عرضى وفي الحقيقة يرجع الى حرمة الخيانة واكل مال الغير والتصرف فيه من دون رضى المالك كما يظهر من صاحب الجواهر^(١) فيه وجهان .

والحق انه لا مرجع بين الاحتمالين لان كل واحدة من الايتين المتقدمتين تدل على واحد منهما فلا يتميز الاصلى من العرضى وان الحكم الاصلى هو حرمة الخيانة في الامانة او وجوب اداء الامانة .

وعلى كل ليس الحكم المذكور من جهة حرمة اكل مال الغير او وجوب

أدائه فانها مخصوصة بمحترم المال وهذا عام حتى في حق الكافر كما يدل عليه ،
 ما عن الصادق عليه السلام من قوله : فلو ان قاتل على ائتمنى على امانة لاديتها اليه .
 ومن قوله : وأدوا الامانة الى الاسود والابيض وان كان حروريا وان كان شاميا .
 ومن قوله : أدوا الامانة الى من ائتمنك واراد منك النصيحة ولو الى قاتل الحسين ،
 ومن قوله : أدوا الامانة الى اهلها وان كانوا مجوسا . ومن قوله : عن امير المؤمنين عليه السلام
 أدوا الامانة ولو الى قاتل ولد الانبياء . ومن قوله : اعلم ان ضارب على عليه السلام بالسيف
 وقتله . . . لاديت اليه الامانة . ومن قوله : يرد عليه (اي على الخارجى الخبيث)
 فانه ائتمنه عليه بامانة الله ومن قوله : أدوا الامانة ولو الى قاتل الحسين بن على عليه السلام
 وما عن امير المؤمنين عليه السلام : أدوا الفريضة والامانة الى من ائتمنكم ولو الى قتلة
 اولاد الانبياء ، فالحرمة المذكورة غير مخصوصة بمال محترم المال وتشمل الكافر
 ومن كان ماله ودمه حلالا كما في هذه الروايات لكنها باسرها ضعيفة الاسناد .

نعم هنا رواية معتبرة سنداً تثبت بها نفسية الوجوب المذكور وهى حسنة
 الثمالى قال سمعت سيد العابدين على بن الحسين بن على بن ابيطالب عليه السلام يقول
 لشيعة: عليكم باداء الامانة فوالذى بعث محمداً بالحق نبياً لو ان قاتل ابي الحسين
 بن على عليه السلام ائتمنى على السيف الذى قتله به لاديته اليه ^(١) بناء على ظهور الرواية
 لاجل القسم وذكر قاتل ابيه الذى هو اخبث البرية واسوأ الفجرة الكفرة فى ان
 تادية الامام امانة قاتل ابيه عليه السلام من التادية الواجبة التى اوصى بها شيعة بقوله :
 (عليكم باداء الامانة) .

نعم الرواية مخصوصة بالامانة المالكية اى الوديعة فقط ولا تشمل غيرها
 فيرجع فيه الى القواعد الدالة على حرمة اكل مال المسلم والكافر الذمى وحلية
 اكل مال غيرهما فتدبر .

و يؤيده اطلاق قوله تعالى : ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها
ومنه يظهر ومن مناقشة صاحب الجواهر (قده) في المسئلة حيث قال: ان لم يكن
اجماع على وجوب الرد حتى على من عليه حق المقاصة وغيرهم امكن المناقشة...^(١)
نعم في صورة التقاص لا باس بالقول بعدم الوجوب كما مر في الجزء الاول من
هذا الكتاب^(٢).

ثم الظاهر عدم استلزام التادية المأمور بها لزوم الايصال وحمل الامانة الى
الى مالكيها او من بيده اختيارها حتى اذا كان الايصال مستلزما للمشفة او المؤنة،
بل الظاهر منها هو التسليم اذا جاء المالك واراد اخذه ونقله او تصرفه ، وكذا
الحكم في المقبوض بعقد فاسد مع علم المالك ولا فرق في ذلك بين القول بحرمة
الخيانة ووجوب اداء الامانة .

نعم في الامانة الشرعية لا بد من اعلام المالك فورا اذا كان جاهلا بحصول
ماله عنده واذا توقف اعلامه على الفحص عنه فوجوب الفحص مشروط بعدم المشقة
والضرر المنفيين و تحديد الفحص من حيث الكيفية والكمية محتاج الى تأمل ،
وان كان الارجح في الثاني اعتبار اليأس .

وفي مكاسب الشيخ الانصاري (قده) في بحث جوائز السلطان : ثم ان المناط
صدق اشتغال الرجل بالفحص نظير ما ذكره في تعريف اللقطة ... ثم ان الفحص
لا يتقيد بالسنة على ما ذكره الاكثر هنا ، بل حده اليأس وهو مقتضى الاصل الا
ان المشهور كما في جامع المقاصد على انه اذا ادع الغاصب مال الغصب لم يجز
الرد اليه بل يجب رده الى مالكيه فان جهل عرف سنة ثم يتصدق به عنه وبه رواية
حفص بن غياث النخ^(٣).

١- ص ٥٠٦ ج ٥ كتاب الودعة .

٢- ص ٨٠ و ص ٨١ ج ١ من المحرمات الطبعة الاولى .

٣- ص ٧٠ المكاسب المحرمة الطبعة الحديثة.

واما اذا فرض عجز المالك فى الامانة الشرعية والمالكية عن المجيء حتى
بارسال نائبه فهل يجب على الامين اىصال الامانة اليه ولو بمشفقة او تحمل ضرر ام
لا؟ عملا باصالة البرائة او يقال بايجاب الاىصال اليه او الى الحاكم وضمن المالك
بعمل الامين او بما صرفه فى سبيل الاىصال عملا بقاعدة العدل والانصاف ونفى الحرج
والضرر وبما دل على وجوب التادية بقول مطلق ، نعم لازمه منع الاىصال اذا كان
المال اقل من مصرف اىصاله الامع مطالبة المالك مع الضمان وجوه وتجري هى
فى المغصوب وغيره ايضا .

وان كان الاظهر فى المغصوب وجوب اىصاله الى مالكه الا فى بعض الموارد
ويمكن ان نبني المقام على ان الحكم الاصلى فى المقام هو الحرمة او الوجوب
فعلى الاول لايجب الاىصال اذا لم يصدق الخيانة وعلى الثانى يجب وان كان مصرف
الاىصال على المالك جمعا .

وقال الشيخ الانصارى (قده) ايضا فى بحث جوائز الجائرين من مكاسبه: وظاهر
ادلة وجوب اداء الامانة وجوب الاقباض وعدم كفاية التخلية الا ان يدعى انها فى
مقام حرمة الحبس وجوب التمكين ، لا تكليف الامين بالاقباض ومن هنا ذكر
غير واحد كما عن التذكرة والمسالك وجامع المقاصد ان المراد برد الامانة رفع
يده عنها والتخلية بينه وبينها .

اقول : وقال ايضا : ولو احتاج الفحص الى بذل مال كاجرة دلال صائح عليه
فالظاهر عدم وجوبه على الاخذ بل يتولاه الحاكم ولاية عن صاحبه ويخرج عن
العين اجرة الدلال . . . ويحتمل وجوبه عليه لتوقف الواجب عليه ، وذكر جماعة
فى اللقطة ان اجرة التعريف على الواجد لكن حكى عن التذكرة انه ان قصه ،
الحفظ دائما يرجع امره الى الحاكم لئيبذل أجرته من بيت المال او يستقرض على
المالك او يبيع بعضها ان راه اصلح واستوجه ذلك جامع المقاصد انتهى ثم ان الامين

والمستودع لا يضمن الوديعة اذا تلفت ادعابت مع عدم التقصير، والظاهر ان الحكم اجماعى وفي الجواهر: بل الاجماع بقسميه عليه مضافا الى الاصل وقاعدة الايمان بالمعلوم من الكتاب والسنة والاجماع والعقل^(١).

اقول: فى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان^(٢). وفى صحيح زرارة قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن وديعة الذهب والفضة . فقال : كل ما كان من وديعة ولم تكن مضمونة لا تلزم^(٣).

اقول : يمكن شمول اطلاقه للضمان الابتدائي والحاصل بالخيانة والتقصير وفى صحيح مسعدة ابن زياد عنه عن ابيه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : ليس لك أن تتهم من قد ائتمنه ؛ ولا تائتمن الخائن وقد جرته^(٤).
اقول: انتهى فى الذيل ارشادى لا مولوى .

وفى صحيح محمد بن الحسن قال: كتبت الى ابي محمد عليه السلام : رجل دفع الى رجل وديعة فوضعها فى منزل جاره فضاعت هل يجب عليه اذا خالف امره واخرجها عن ملكه؟ فوقع عليه . هو ضامن ان شاء الله .
هذافى صورة مخالفة امر المالك واما فى مطلق التقصير فالضمان فيه اجماعى ظاهرا^(٥) وهو صحيح لانه تصرف غير ماذون .

(١١) اداء الدية على المخلص

فى صحيح حريز عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل قتل رجلا عمدا فرفع

١ - ص ٥٠١ ج ٥ كتاب الوديعة.

٢ - ص ٢٢٧ ج ١٣ الوسائل .

٣ - ص ٢٢٨ ج ١٣ .

٤ - ص ٢٢٩ ج ١٣ الوسائل .

٥ - لاحظ ص ٥٠٧ ج ٥ كتاب الوديعة من الجواهر حيث يظهر منه دعوى الاجماع

الى الوالى فدفعه الوالى الى اولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليه قوم فخلصوا القاتل من ايدي الاولياء ؟ قال: أرى ان يحبس الذين خلصوا القاتل من ايدي الاولياء (ابدا) حتى ياتوا بالقاتل ، قيل فان مات القاتل وهم فى السجن ؟ قال : ان مات فعليهم الدية يؤدونها جميعا الى اولياء المقتول ^(١).

(١٢) اداء الدين على الامام

فى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام : من مات وترك ديناً فعلينا دينه والينا عياله ومن مات وترك مالا فلورثته، ومن مات وليس له موالى فماله من الانفال ^(٢) ويدل عليه غيره ايضا .

وهل الامام يؤدى من سهمه او من بيت المال فيه وجهان وعلى الاول يجرى الحكم فى حق المجتهدين الاخذين لسهمه (ع) كما هو المتداول اليوم وعلى الثانى يختص الحكم بمن بيده بيت المال والمسألة ثمرة كبيرة ويمكن ترجيح الثانى بعدم ورود خبر فى اداء دين ميت من قبل الائمة عليهم السلام والحال ان الائمة المتأخرين ياخذون سهمهم ، وكذا بعدم اثبات اخذ الصادق عليه السلام سهم الامام .

(١٣) اداء مال الغير

يجب اداء مال الغير سواء اخذه بنصب وجور او بغيره بلا اشكال، لكن لا يرب المذكور ليس نفسيا ذاتيا بل من اجل حرمة التصرف فى مال الغير واكمله ومنع المالك عن ماله ، فان كل مالك مسلط على ماله .

ولا يجوز لاحد ان يمنع احدا عنه .

هذا اذا كان المال موجودا بعينه، واما اذا تلف وهلك فيجب - وجوبا نفسيا -

١ - ص ٣٤ و ص ٣٥ ج ١٩ الوسائل .

٢ - ص ٥٤٨ ج ١٧ .

اداء مثله ان امكن، وان لم يكن له مثل او كان ولم يوجد يجب ادأ قيمته يوم الاداء لبناء العقلاء وسيرة العرف الممضاة عند الشارع ، وكذا منافع المستوفاة وغير المستوفاة . نعم فى ضمان المنافع غير المستوفاة فى مثل المقبوض بالبيع الفاسد اذا لم يستند فوتها الى القابض نظرا ومنع خلافا لما عن المشهور من الضمان والمقام ذو مباحث طويلة متنوعة لايسع هذا المختصر بيانها فلا بد لمن يريد الاحاطة بها من مراجعة المطولات .

(تعقيب وتفصيل)

مال الغير اما ان يعلم مقداره وصاحبه . اما ان لا يعلم مقداره ولا صاحبه واما ان يعلم مقداره ويجهل صاحبه واما ان يعلم صاحبه ويجهل مقداره، فهذه شقوق اربعة ذكرنا حكم الشق الاول منها .

واما الشق الثانى فهو على وجهين لان مال الغير وحقه اما موجود فى الخارج كما اذا اختلط بماله واما مستقر فى ذمته ولا عين خارجية له .

والمشهور فى الوجه الاول وجوب اخراج الخمس اعتمادا على روايات : منها صحيح الحسن بن محبوب عن عمار بن مروان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس ^(١) .

ومنها رواية السكونى عنه عليه السلام : انى رجل امير المؤمنين فقال انى كسبت مالا اغمضت فى مطالبه حلالا وحراما ، وقد ابدت التوبة ، ولا ادرى الحلال منه والحرام ، وقد اختلط على ، فقال امير المؤمنين عليه السلام تصدق بخمس مالك فان الله قد رضى من الاشياء بالخمس وسائر المال لك حلال ^(٢) .

١ - ص ٣٤٤ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ٣٥٣ ج ٦ .

ومنها رواية الحسن بن زياد وهي قريبة من الثانية ^(١) .

لكن الاخيرة ضعيفة بالحكم بن بهلول وغيره ، والثانية ضعيفة بالنوفلى اذ لم يثبت مدحه او وثاقته فى علم الرجال ، نعم وثقه سيدنا الاستاذ الخوئى (دام ظله) استنادا الى وقوعه فى اسناد روايات كامل الزيارات لابن قولويه (رض) فانه حكم بوثاقة جميع رواة اخبار كتابه فى ديباجته . لكننا ناقشناه فى فوايدنا الرجالية واثبتنا ان عبارة ابن قولويه (ره) لا تدل على وثاقة جميع رواة رواياته ، بل المتيقن منها وثاقة مشائخه خاصة على وجه ضعيف .

على ان قوله عنه تصدق ظاهر فى اعطاء الخمس للفقير ، ومعه لا يبقى لقوله (خمس مالك) ظهور فى الخمس الذى اراده الفقهاء (رض) هذا مضافا الى اجمال التعليل فى ذيلها .

والعمدة هي الرواية الاولى لكن عمار بن مروان اسم لرجلين احدهما الخزاز الكوفى الذى وثقه النجاشى وروى هو والشيخ الطوسى كتابه عن محمد بن سنان عنه . ثانيهما الكلبي الواقع فى مشيخة الفقيه وحاله مجهول ، ولم يعنونه صاحب جامع الروات ولعله لزمع اتحادهما لكنه غير ثابت بل يمكن ان يكون اسما لرجل ثالث يروى عن ابي جعفر عليه السلام كما فى ص ٦١ ج ١٢ من الوسائل ، والارجح بقرينة الراوى عنه كونه الكلبي المجهول وظن السيد الاستاذ بعدم وجوده فى الرجال (ص ٢٨١ ج ١٢ معجمه) ظن لا يغنى له ولنا عن الحق شيئا .

فاذا لم تثبت حجية هذه الاخبار ونظايرها امكن القول بوجوب تصدق القدر المتيقن من مال الغير فانه مفهوم من مذاق الشرع بملاحظة ماورد فى اللقطة و غير ها .

ويمكن القول بعدم وجوب التصدق وجواز اباحته له لقول الجواد عليه السلام فى

في صحيحة علي بن مهزيار الاثنية في مادة الخمس: « ومثل مال يوجد ولا يعرف له صاحب » فانه مطلق يشمل فرض الامتياز والامتزاج، وفرض معلومية مقداره وعدمها. نعم لا ينبغي الاشكال في انصراف الرواية عن فرض حصول المال المذكور غصبا وظلما ويؤيده ماورد في جواز تملك اللقطة بعد التعريف واليأس عن المالك، ويدل عليه ايضا اطلاق ذيل موثقة سماعة قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل اصاب مالا من عمل بنى امية وهو يتصدق منه، ويصل منه قرابته، ويحج ليغفر له ما اكتسب ويقول ان الحسنات يذهبن السيئات، فقال ابو عبدالله عليه السلام ان الخطيئة لا تكفر الخطيئة، وان الحسنة تحط السيئة. ثم قال: ان كان خلط الحرام حلالا فاختلطا جميعا فلم يعرف الحرام من الحلال فلا بأس ^(١) بل اطلاقه يشمل صورة ماخذ بالغصب والظلم ايضا، فيكون تخصيصا لما دل على حرمة اكل مال الغير عند تعذر ايصاله اليه في صورة الاختلاط. لكن المذاق الفقهي لا يلائمه.

واما اذا كان مالا يعرف مالكة ولا مقداره في الذمة، فيمكن ان نلحقه بالوجه الاول بالاولوية ويمكن ان نوجب عليه التصديق وفقا لما عن المعروف بالقدر المتيقن او المقدار الاكثر، ولا شك انه احوط وعلى هذا الوجه اذا علم رضى المالك بمصرفه في مورد خاص معين، لفراغ الذمة عن الشغل وتحصيل البرائة. واما الشق الثالث اعنى ما اذا علم مقداره وجهل صاحبه فيجب ان يتصدق به سواء كان عينا خارجية او مستقرا في الذمة ولعله لاخلاف فيه بينهم. ويمكن ان يستدل عليه.

اولا بصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام برواية الشيخ وعن الصادق عليه السلام بروايته ورواية الكليني في رجل ترك غلاما له في كرم له يبيعه غنبا او عصيرا فانطلق الغلام فمصر خمرا ثم باعه قال: لا يصلح ثمنه. . . ان الذى حرم شربها حرم

ثمنها ، ثم قال ابو عبدالله عليه السلام : ان افضل خصال هذه التي باعها الغلام ان يتصدق بثمنها ^(١).

والرواية اما منصرفة الى صورة ما جهل مالكة او محمولة عليه ^(٢) ، لكن في دلالتها على الوجوب اشكال ظاهر فان الافضية اعم من اللزوم ^(٣) .

وثانيا بصحيفة يونس عن الرضا عليه السلام . . . رفيق لنا بمكة فرحل منها الى منزله ورحلنا الى منازلنا فلما ان صرنا في الطريق اصبنا بعض متاعه معنا ، فأي شيء نصنع به ؟ قال : تحملونه حتى تحملوه (تلقوه) الى الكوفة . قال : لسنا نعرفه ولا نعرف بلده ، ولا نعرف كيف نصنع ؟ قال : اذا كان كذا فبعه وتصدق بثمنه ، قال له : على من جعلت فداك ؟ قال : على اهل الولاية ^(٤) .

اقول : يجري الحكم في صورة اخذ المال قهرا وغصبا بطريق اولي عند العرف نعم لا يشمل الرواية ظاهرا فرض الاختلاط والامتزاج للانصراف عنه ولا فرض كونه في الذمة بلا اشكال الا ان يستظهر منها عرفا ان المناط هو جهالة المالك ومعلومية مقدار ماله كما هو غير بعيد ولا دخل في الحكم لسائر الخصوصيات فتأمل .
واما الامر بالبيع والتصدق بالثمن فالظاهر انه لخصوصية المورد او لانفعية الثمن غالبا والا فلما نفع من التصدق باصل المال جزما .

ويحتمل حمل الامر بالتصدق على الاستحباب بقرينة ما تقدم في الشق الثاني من صحيفة ابن مهزيار وموثقة سماعة فانهما شاملان للمقام ايضا الا ان يقال ان صحيفة يونس اخص من صحيفة ابن مهزيار فان الاولی ظاهرة في المال المعلوم

١ - ص ١٦٤ ج ١٢ الوسائل .

٢ - وهنا احتمال آخر وهو اسقاط ملكية مالك تمن الخمر عقوبة وهذا هو الملائم لاطلاق الرواية الشامل صورتی الجهل والعلم بوجود مالك الثمن .

٣ - لاحظ مادة التصدق .

٤ - ص ٣٥٧ ج ١٧ الوسائل .

المقدار والثانية مطلقة فتدبر .

نعم موثقة سماعة مطلقه تشمل ما علم مقداره وما جهل لكن في فرض الاختلاط وعدم الامتياز وصحيحة يونس ظاهرة في فرض الامتياز وعرفان المقدار، فاذا كان المال معلوم المقدار وكان ممتازا عن غيره وجب التصديق به ويدل عليه صحيحة ابي راشد^(١) ومعتبرة اسحاق^(٢) ايضا واذا تلف وذهب عنه فيمكن القول باستقراره في الذمة فيجب التصديق بمثله لما يفهم من مذاق الشرع واذا كان مخلوطا لم يتميز جاز تملكه وتصرفه للموثقة فتأمل .

واما الشق الرابع اعنى ما اذا علم مالكة وجهل مقداره لتردده بين المتبائنين سواء كانا في الخارج او في الذمة وجب دفع ما يدعيه المالك انه له للعلم الاجمالي الموجب لمنع تصرفه فيهما وعدم فراغ الذمة الا به ، وان كان المالك جاهلا اما باصل المال او بخصوصيته فان كان الاخذ ظلما وغصبا وجب ارضاء المالك باعطاء أى المالين يريد دفعه لتبعية الظلم المسئول عنه يوم القيامة ، واما اذا لم يرض المالك اصلا الا برد كلا المالين او المثلين اد كان الاخذ بغير الظلم والعدوان فلا مانع من الرجوع الى القرعة فقد قال رسول الله ﷺ : ليس من قوم تقارعوا ثم فوضوا امرهم الى الله الا اخرج سهم المحق^(٣) .

وقال الصادق عليه السلام في صحيح منصور^(٤) : فاي قضية اعدل من القرعة اذا فوضوا امرهم الى الله عز وجل ، ليس الله يقول : (فساهم فكان من المدحضين) .

واما اذا جهل لتردده بين الاقل والاكثر الاستقلاليين فاما ان يكون في الذمة

١ - ص ٣٠٣ ج ١٣ الوسائل .

٢ - ص ٣٥٧ ج ١٧ .

٣ - كما في صحيحة ابي بصير عن الباقر (ع) ص ١٨٨ ج ١٨ الوسائل .

٤ - ص ١٩١ ج ١٨ .

او فى الخارج وعلى الثانى فاما ان يكون المال بيده اولا .

اما الاول والثانى فيجب فيهما رد الاقل ولا يجب اداء الاكثر للاصل ولان

اليد اماراة الملكية فيقتصر فى الخروج عنها على المعلوم .

(فان قلت) : اصاله البرائة عن وجوب دفع الزايد انما يتم اذا لم يكن اخذ

المال من الاول قهرا وظلما والافلايسقط اثر الظلم واستحقاق العقاب بمجرد الجهل

بالمقدار ، فاذا احتمله الاخذ ان حق الغير وماله هو الاكثر يحكم العقل بوجوب

دفعه تحصيل البرائة اليقينىة للذمة المشغولة به ، وكذا اذا علم بالمقدار فى حين

ثم جهله ولو كان الاخذ بغير ظلم لتنجز التكليف سابقا ، فلا بد من الرجوع الى

الاشتغال والاحتياط بدفع الاكثر .

(قلت) : اما الفرض الاخير فالتحقيق ان الذى يجب فعلا على المكلف ليس

الا الاقل ، فان وجوب الاكثر منفى بالاصل المعتبر شرعا . واما الفرض الاول

فالانصاف انه لارافع لاثر الظلم السابق فان اصاله البرائة انما تنفى وجوب الاكثر

فعلا ولا تقدر على نفى الاثر المذكور ، والتوبة انما تسقط العقاب الناشئ عن

مخالفة امر الله سبحانه ، ولادليل لنا على اسقاطها تبعة الظلم وحق الغير ، فاحتمال

بقاء حق الغير يقتضى ان يحكم العقل بدفع الاكثر وقد مر فى مادة التوبة بعض

ما يناسب المقام الا ان يقال ان الشارع يحكم - لاجل تشريع الاستصحاب - بان

المأخوذ هو الاقل دون الاكثر . ومعه لاشىء على المكلف مطلقا فتأمل .

اما الثالث فيجرى فيه استصحاب عدم ملكية الزايد فلا يجوز له منع المالك

عن الاكثر اذا ادعاه ، واما اذا شك هو ايضا لاصل المذكور يجرى فى حقه ايضا

وح يصل التوبة الى القرعة اذا لم يصلحها ولم يدعه الثالث بل علم عدم ملكية الثالث

له ، فان خرج الاكثر باسم المالك فهو والا فيجرى فيه ما ذكرناه انفا .

هذا كله اذا كان المالك معلوما بعينه ، واما اذا كان من دافى عدد محصور رفقى وجوب

التخلص من الجميع ولو بارضائهم باى وجه كان ، او وجوب التصديق او استخراج المالك بالقرعة او دفعه الى واحد منهم او توزيع ذلك المقدار عليهم بالسوية وجو . ولا يفرق فى الحكم كون المال معلوم المقدار او مجهول المقدار بعدما تبين حاله فيما سبق .

اقول: اما الوجه الاخير الذى قوامه صاحب العروة (قده) فدليله قاعدة العدل والانصاف المعمولة عند العقلاء لكن حجيتها بنحو تقدم على قاعدة الاشتغال والقرعة غير واضحة ، ويلحق به الاحتمال الثانى فان مورده جهل المالك من رأس فلا مسرح له فى المقام واما الوجه الرابع فهو مبنى على ترجيح الموافقة الاحتمالية على المخالفة القطعية المستلزمة للموافقة القطعية فى الجملة . والا مر يدور بين الوجه الاول والثالث .

ولا ينبغي الاشكال فى الرجوع الى القرعة اذا لم يتمكن الدافع من ارضاء الكل باداء المال للجميع اذ اى قضية اعدل من القرعة حينئذ ، وكذا اذا رضوا بها (اى بالقرعة) واما اذا لم يرضوا بها وكان الدافع متمولا ومتمكنا من اداء المال للجميع فالارجح التفصيل فان الاخذ الاول ان كان احسانا كما فى الامانة والوديعة فالحق هو الرجوع الى القرعة اذ لا سبيل على المحسن فلا معنى لالزامه بالضرر ، وان كان ظلما وعدوانا فلا مانع من ايجاب ارضاء الجميع عليه تحصيل لرفع ضمانه ، ودليل نفي الضرر لا يشمل مع احتمال ضرر المالك بالقرعة ولا اقل من الشك فى الشمول فلا ملزم لرفع اليد عن مقتضى العلم الاجمالى ما لم يكن حرجا . وان لم يكن الاخذ احسانا ولا عدوانا كما اذا قبضه سهوا وغفلة فلا يبعد الرجوع الى القرعة اذ لا مانع لشمول دليل نفي الضرر له ولا سيما اذا كان الحق فى الذمة فتأمل

ثم اذا تبين المالك بعد التصديق او العمل بالقرعة وعلم انه لم يصل اليه حقه

فهل يجب على الدافع اداء حقه اليه ثانيا اوانهما اسقطا حقه باذن مالك الملك فيه وجهان من كون مقتضى القاعدة هو الضمان، ومن ظهور مادل على التصديق والتقارع على عدم الضمان فى تلك الحالة ، والقول بتوقف الضمان على ظهور المالك خلاف ظاهره ولاشك ان الاول احوط والله العالم .

(١٤) الاستيذان على الاطفال والبالغين

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغ الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلوة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلوة العشاء ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض . . . واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا ، كما استأذن الذين من قبلهم كذلك يبين الله آياته والله عليم حكيم (النور ٥٨-٥٩). يستفاد من الايتين امور .

اولا وجوب الاستيذان على العبيد سواء بلغوا الحلم ام لم يبلغوا.

ثانيا وجوب الاستيذان على الاطفال ولا بعد فى اعتبار بلوغهم وبلوغ العبيد مرتبة التمييز بقريئة قوله تعالى: لم يبلغ الحلم فتأمل بقريئة قوله تعالى : ثلاث عورات، اذ لاعورة بالنسبة الى غير المميز واقوى منهما عدم صحة تكليف غير المميز واما مادل على اشتراط التكليف بالبلوغ فهو قابل للتخصيص فلا يعتبر فى هذا الحكم البلوغ المصطلح^(١) .

ثالثا تقييد استيذانهما فى كل يوم بثلاثة اوقات . وجواز الدخول والخروج

١ -- ويحتمل ان يكون الامر بالاستيذان الاول فى الاية بالنسبة الى غير البالغين ارشادا الى لزوم تفهيم الاذن على الاولياء للصغار دون وجوبه عليهم، نعم يشكل ذلك بالنسبة الى البالغين المملوكين فان الاستيذان عليهم واجب فليرى التفكيك وهو بناء على استفادة الوجوب من العقل وان لم يكن بمنوع بتاتا لكنه لا يخلو عن الاشكال .

في غيرها بلا استيذان .

رابعا وجوب الاستيذان على البالغين الداخلين على ابويهم واقاربهم وغيرهم كلما دخلوا ولو في غير الاوقات الثلاثة المذكورة اذا احتملوا ما يقبح النظر اليه ثم ان هنا مباحث :

١ - لم يتعرض القرآن الكريم ولا الروايات لبيان كمية الوقت الواجب فيه الاستيذان ، نعم في رواية المدائني : فانها ساعة عشرة و خلوة وفي رواية الحلبي : في هذه الثلاث الساعات . لكنهما ضعيفتان سنداً ^(١) .

نعم الاول ينتهي وقته بصلاة الفجر الواجبة لا بدخول وقتها فانه خلاف الظاهر لكن ابتدائه غير معلوم ، ويحتمل انه من حين النوم في الليل الا ان يشكل بان المستأذن له ح يصير مرتان لثلاث مرات بناء على امتداد الثالث من بعد صلاة العشاء الى وقت النوم . والاخير ان يبداء بوضع الثياب على ما هو المتعارف ، وبعد صلاة العشاء ولكن انتهائهما غير معلوم ، و هل المراد مضى وقت فضيلة العشاء او اتمام صلاة غالب الناس او صلاة صاحب البيت المراد دخولها فيه وجوه . ويحتمل قويا تفويض التحديد الى المخاطبين فيقدرون الوقت للاطفال والعبيد حسب حاجتهم .

٢ - يمكن ان يقال بعدم الوجوب فيما اذا لم يكن في الاوقات الثلاثة ما يسوء صاحب البيت اطلاق الطفل والمملوك عليه لقوله تعالى : ثلاث عورات لكم ، فان الحكم المذكور ليس تعبديا صرفا لا يعلم وجهه ، ولعله لاجل ذلك جرت السيرة على عدم استيذان الاطفال وعدم توظيف الوالدين اولادهم على الاستيذان المذكور فتأمل . ويمكن ان يلحق بهما البالغين ايضا في عدم وجوب الاستيذان في الفرض المذكور .

٣ - هل يمكن تقييد قوله تعالى : ليس عليكم جناح بعدهن ...
 بما اذا كان الزوجان تحت اللحاف وقت النوم والملاعبة والجماع ام لا ؟ لا بعد فيه
 بالنسبة الى البالغين من المملوكين و اما بالنسبة الى الاطفال فحيث ان الزامهم
 خلاف القاعدة يقتصر فيه على مورد النص . نعم يمكن ان يستفاد من الاية وحكمة
 تشريع الحكم عدم جواز ملاعبة الزوجين كاللقبيل وغيرهم بمحض اطفالهم المميزين
 فلاحظ وتأمل .

٤ - الظاهر عدم الفرق في وجوب الاستيذان على الاطفال بين الوالدين وسائر
 الناس من جهة قوله تعالى : تلك عورات .

٥ - قال الصادق عليه السلام في صحيح الخراز : يستاذن الرجل اذا دخل على ابيه
 ولا يستاذن الاب على الابن ويستاذن الرجل على ابنته واخته اذا كانتا متزوجتين ^(١) .
 اقول : اذا علم الاب ان دخوله على ابنته يسوؤه فيجب عليه الاستيذان وانما
 يجوز له ترك الاستيذان عملاً باطلاق الرواية اذا شك فيه كما يجوز للابن الدخول
 على ابيه وغيره اذا علم عدم ما يسوؤه بالاطلاع ، وانما لا يجوز له وغيره الدخول
 بلا استيذان اذا شكوا فيه ولا بعد في حمل الرواية على ذلك فافهم وكذا الكلام
 في الاخت والبنات غير المتزوجتين في غير مجرى السيرة .

(١٥) الاستيذان من النبي ﷺ

قال الله تعالى : انما المؤمنون الذين امنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على
 امر جامع لم يذهبوا حتى يستاذنوه ان الذين يستاذنوك اولئك الذين يؤمنون
 بالله ورسوله فاذا استاذنوك لبعض شأنهم فاذن لمن شئت منهم (النور ٦٢) .

تدل الاية على وجوب الاستيذان من النبي ﷺ في التفرق عن الامر الجامع .

ولا يجب عليه ﷺ الاذن وله العمل بما يراه صلاحا.

ولا بعد في التعدى عن النبي ﷺ الى الامام، بل الى كل حاكم يحكم المجتمع الاسلامي حسب الموازين الشرعية، اذا احتمل ان التفرق والذهاب يوجب الخلل والفتور في الامر الجامع، اللهم الا ان يعلم ان الامر الجامع المذكور غير لازم فلا يجب الاستيذان حينئذ من غير النبي ﷺ لعدم اطلاق في البين.

(٥) تاديب العاصي

في موثقة ابي بصير - بسند الصدوق - قال : قلت : آكل الربا بعد البيعة؟ قال : يؤدب ، فان عاد ادب ، فان عاد قتل ^(١).

اقول : يظهر من هذه المضمرة ان القتل في الثالثة لا يتوقف على اجزاء الحد عليه في المرتين الاوليين بل عليه وعلى التعزير، ونستوفي بحثه في حرف العين.

(١٤) ايداء فاعل الفاحشة

قال الله تعالى : وألذنان ياتيانهما منكمن فآذوهما فان تابا واصلحا فاعرضوا عنهما ان الله كان توابا رحيم (النساء ١٦).

اقول: الضمير في قوله تعالى : (ياتيانها) راجع الى الفاحشة المذكورة قبل هذه الآية، والظاهر لاجل تشنية الموصول المذكور ارادة اللواط من الفاحشة دون الزنا خلافا لجمهور المفسرين ^(١).

ولامجال هنا لتشريح البحث ونقل الاقوال ونقدها.

١ - ص ٥٨٠ وص ٥٨١ ج ١٨ الوسائل .

١- ومن اراد التفصيل فعليه بمراجعة مجمع البيان وتفسير البيان لسيدنا الاستاذ الخوئي ص ٣٢٩ الطبعة الثانية وغيرهما وعلى كل الآية تدل على حرمة اللواط على المسلمين وان غفلنا عنها في بحث المحرمات فلاحظ مادة الايتان في الجزء الاول الطبعة الاولى .

فالمستفاد من الآية الكريمة وجوب ايذاء اللاتط والمملوط والمراد به الجلد في غير المحصن والقتل في المحصن على ما مر في اوائل الجزء الاول من هذا الكتاب وان منع عن صدق الايذاء على القتل لقلنا باختصاص الآية بغير المحصن جمعاً بين الأدلة. ويمكن ان يقال ان هذا الايذاء يبائن الجلد والرجم، فهو واجب مستقل، حتى اذا لم يمكن الرجم والجلد كما في اعصارنا وامكن الايذاء فقد وجب فتأمل ويحتمل نسخه بالسنة القطعية الدالة على الجلد والقتل فلاحظ .

(١٧) اكل الذبيحة

قال الله تعالى : ... على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير (الحج ٢٨) مدلول الآية - بحسب فهم العرف وعدم جواز تصرف احد في مال غيره ان كل حاج فليأكل من ذبيحته وليطعم منها . وفي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام : اذا ذبحت او تحرت فكل واطعم كما قال الله تعالى : فكلوا منها ... (١).

لكن المنقول عن ظاهر الاصحاب هو الاستحباب وانما حكى الوجوب عن السرائر والدروس والشرائع (٢) وهو الاظهر الامر المذكور ، والواجب مسمى الاكل ولو بلقمة للاطلاق .

وعليهذا يشكل بل يمنع اشتراك جمع من الحجاج في الاكل وطبخ لحوم ذبائحهم المختلطة في قدر واحد لعدم العلم حينئذ بامثال الواجب بل الاصل عدم اكل كل حاج من ذبيحته لكن يمكن ان يدعى استقرار السيرة على الاشتراك المذكور في كل ضرورة وعصر فيقوى بها قول المشهور والله العالم .

١- ص ١٤٢ ج ١٠ من الوسائل.

٢- ص ٢٠٠ دليل الناسك .

(تنبيه)

قد تعلق الامر بالاكل فى عدة من الايات الكريمة لكنه للارشاد والاباحة وليس للوجوب فلاحظ.

نعم ظاهر قوله تعالى: فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بايائه مؤمنين (الانعام ١١٨) هو وجوب اكل اللحم اذا ذبح بوجه شرعى خصوصا وقد اكده بقوله تعالى بعده: وما لكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل ما حرم عليكم... (الانعام ١١٩).

ولكن لابد من التصرف فى ظاهره وتوجيهه من العمل الى التشريع.

(٥) امر الاهل بالصلاة

قال الله تعالى: وامر اهلك بالصلاة واصطبر عليها (طه ١٣٢).
اقول: هذا اما من افرا د الامر بالمعروف، واما حكم مستقل، لكنه مخصوص بالنبي الاكرم ﷺ،

(١٨) الامر بالمعروف

قال الله تعالى: خذ العفو وامر بالعرف واعر ض عن الجاهلين (الاعراف ١٩٩).
فى استفادة الوجوب من الاية اشكال وعلى فرضها فالتعدي عن المخاطب وهو النبي الاعظم ﷺ الى الامة غير واضح.

وقال تعالى حكاية عن قول لقمان لابنه: يا بني اقم الصلاة وامر بالمعروف وانه عن المنكر (لقمان ١٧).

وفى دلالة على الوجوب علينا - معاشر المسلمين - نوع تردد وقال تعالى:
الذين ان مكناهم فى الارض اقاموا الصلاة واتوا الزكوة وامر بالمعروف ونهوا

عن المنكر والله عاقبة الامور (الحج ٤٢) .

اقول: استفادة الوجوب منها غير ظاهرة الامن جهة السياق وهي ضعيفة. ومثل هذه الآية في عدم الدلالة على الوجوب اية التوبة بل قوله تعالى: كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله (ال عمران ١١٠) وغيره .

نعم يدل عليه قوله تعالى: ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون (ال عمران ١٠٤) .

وفي رواية ابي بصير في قول الله عز وجل: (قوا انفسكم واهليكم نارا) قلت: كيف اقيهم؟ قال تأمرهم بما امر الله وتنهاهم عما نهاهم الله، فان اطاعوك كنت قد وقيتهم وان عصوك كنت قد قضيت ما عليك^(١) .

وفي موثقة اخرى له عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى قوا انفسكم... كيف نقى اهلنا؟ قال: تأمر ونهم وتنهونهم .

المستفاد منها وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنسبة الى الاهل فقط كما لا يخفى . والر وايات الدالة على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جدا بحيث يعلم صدور بعضها عن المعصوم عليه السلام وان كان اسناد معظمها غير خالية عن الضعف والخلل^(٢) .

اذا عرفت هذا ففي المقام مطالب نذكر المهم منها في هذا المختصر :

(الاول) لا يحكم العقل بوجوب الامر والنهي المذكورين خلافا لجمع، ولولا النقل^(٣) لما قلنا بالوجوب اصلا، واما الاستدلال بقاعدة اللطف فيضعف ببطلان

١ - ص ٤١٧ وص ٤١٨ ج ١١ الوسائل .

٢ - لاحظ ص ٣٩٣ الى ص ٤١٤ ج ١١ .

٣ - والعمدة قوله تعالى ولتكن منكم امة... كما عرفت .

القاعدة المذكورة على ما حققناه في علم الكلام^(١).

كما ان الاستدلال بوجوب دفع الضرر المحتمل من ترك الامر والنهي المذكورين ايضا ضعيف، لان الضرر الذي يحتمل في صورة الترك غير واجب الدفع كضيق المعاش وتسلط الاشرار على الاخيار مثلا والواجب دفعه كالعقاب الاخرى والهلاكة الدنيوية وغيرها لا يحتمل اصلا او احتمالا معتدلا به بعد قبح العقاب بلا بيان وبعد التجربة فافهم.

(الثاني) ظاهر الاية المباركة او صريحها ان وجوبهما كفائي فما عن جمع من عينية الوجوب لادليل عليه حتى رواية واحدة معتبرة سنداً.

ومن الواضح ان القول بالعينية يجامع السقوط مع حصول المطلوب بترك العاصي الاصرار على المعصية ضرورة امتناع التكليف به حينئذ بامتناع متعلقه وانما يظهر فائدة القولين في وجوب قيام الكل به قبل حصول الغرض وعدم كفاية قيام من به كفاية على الوجوب العيني، وسقوط الوجوب عن من زاد على من به الكفاية من القائمين على القول الاخر. وحينئذ فلو امر ونهى بعض وتخلف بعض كان آثما على الاول وان حصل المطلوب ببعض الاخر كما صرح به غير واحد، لكن الاية كالصريحة في خلاف هذا القول الاخير، بل يمكن القول باستمرار السيرة المتصلة ايضا على خلافه فلا اثم على المتخلف في الغرض المذكور، نعم لو شك في قيام الغير به يجب الامر والنهي للاصل المطرد في جميع الواجبات الكفائية وهذا ظاهر.

(الثالث) يمكن ان يكون التعبير في الاية الشريفة (ولتكن منكم...) بدل فلتدع منكم امة الى الخير ولتأمر وبال معروف... اشارة الى وجوب الاعداد ونهية المقدمات المحتاجة اليها الامر والنهي المذكورين فتدبر.

(الرابع) الظاهر من الامر والنهي المأمور بهما في الاية الشريفة هو طلب

الفعل وطلب الترك قولاً فيقال لمن ترك واجباً ففعله ولمن يرتكب محرماً لافعله، ولا يكفي القول : بان ما تركه واجب وللثاني : بان ما فعلته محرماً ، بل لابد من البعث والزجر عملاً بظاهر الآية .

ولم اجد في الأدلة اللفظية المعتبرة ما يوجب اكثر من هذا الذي هو مدلول الآية الشريفة الا في بعض موارد خاصة سيمر بك في انشاء مباحث الكتاب بل ظاهر موثقة ابي بصير المتقدمة يؤكدها قلنا .

واما الفتوى الفقهية فاليك عبارة المحقق الممروجة بكلام صاحب الجواهر، (قدس سرهما) ملخصة: فمراتب الانكار ثلاث بلا خلاف اجماع بين الاصحاب. الاولى الانكار بالقلب . الثانية والثالثة الانكار باللسان واليد .. كما لا خلاف في وجوبهما ايضا . . . فقد صرح الفاضل وابن السعيد والشهيدان وغيرهم بوجوب مراعاة الايسر فاليسر في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل نسبته بعض الافاضل الى الشهرة؛ بل ولم اجد من حكى الخلاف في ذلك .

فيجب دفع المنكر بالقلب اولاً كما اذا عرف ان فاعله يزجر باظهار الكراهية، واذا عرف ان ذلك لا يمكن وعرف الاكتفاء بضرب من الاعراض والهجر وجب واقتصر عليه مراعيًا للايسر فاليسر ، ولو عرف ان ذلك لا يرفعه انتقل الى الانكار باللسان مرتباً الايسر من القول فاليسر، وان لم يرتفع الا باليد مثل الضرب والعجز جاز لكن ذلك كله مع فرض ترتبها في الايذاء والافلو فرض ان الهجر اشد ايذاءً من بعض القول وجب الثاني ، ولو علم من اول الامر انه لا يجدي الا المرتبة الاخيرة من المراتب استعمالها من غير تدرج بهما اذ هو في مجهول الحال .

فان قلت : اطلاق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يقتضي خلاف الترتيب المذكور . بل في بعض الاخبار الزام ارتكاب الاثقل من الانكار .

قلت: الترتيب المذكور مستفاد من الروايات، مضافاً الى قاعدة حرمة ايذاء

المومن وضاراه المقتصر في الخروج منها على مقدار يرتفع به الضرورة .

هذا ولكن المحكى عن الشيخ وابن حمزة انه يجب اولا باللسان ثم باليد ثم بالقلب ، كما ان المحكى عن الاول توقف وجوب الضرب والتأديب على اذن سلطان الوقت المنصوب للرئاسة العامة .

لكن استظهر صاحب الجواهر من المحقق وغيره الاجماع على عدم توقف الضرب الخالي عن الجرح على اذن الامام او القائم مقامه ^(١) .

اقول: صحة هذا الفتاوى موقوفة على حصول الاطمينان برضى المعصوم عليه السلام من الاجماع ونفى الخلاف والشبهة وحجية بعض الروايات الضعيفة سنداً اما بدعوى حصول العلم العادى بصدورها واما من جهة اعتضاها وانجبارها بالشهرة، والا فهى باجمعهما ساقطة ، بل الترتيب المذكور مخالف لظاهر الكتاب العزيز في الجملة فانه يدل على وجوب الامر باللسان ابتداء كما لا يخفى .

واما الانكار القلبى فان اريد به عدم الرضا بالحرام ومبغوض الله سبحانه وتعالى فهو واجب اذ لا شك في حرمة كما سبق دليلها في حرف الراء في الجزء الاول، وان اريد الكراهة القلبية زايدة على الرضاء فهى وان كانت من لوازم الايمان لكن لا دليل على وجوبها على ان القسمين اجنبيان عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وان اريد به اظهار الكراهة فلا دليل قوى عليه، بعدما عرفت من تفسير الامر والنهي بمعناهما اللغوى .

واما ما ذكره صاحب الجواهر (ره) من ان المراد بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر الحمل على ذلك بايجاد المعروف والتجنب عن المنكر، لا مجرد القول وان كان يقتضيه ظاهر لفظ الامر والنهي بل وبعض النصوص... لكن ماسمعه من

النصوص والفتاوى الدالة على انها يكونان بالقلب واللسان واليد صريح في ارادة حمل الناس عليهما ... ان المراد من اطلاق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الكتاب والسنة حمل تارك المعروف وفاعل المنكر على الفعل وترك القلب على الوجه الذي ذكرناه وباللسان واليد كذلك، بل قد سمعت دعوى الاجماع من الاردبيلى على الاخير، فضلا عن الاولين. فيظهر ضعفه مما تقدم الا ان يفرض الاجماع كبعض الروايات الضعيفة سنداً حجة شرعية، اذ على تقدير عدم حجيتها لامجوز للعدول عن ظاهر اللفظ كما اعترف به هو نفسه (رحمه الله) ومن جميع ذلك يظهر ان الجرح والقتل اولى بالمنع في مقام الامر والنهي المذكورين، وهو المنسوب الى المشهور ايضا خلافاً لجمع من اعيان الطائفة (قدس اسرارهم).

وربما ياتى بعض الكلام المناسب للمقام في مادة الدفاع في حرف الدال وفي مادة الاقامة في حرف القاف والله الموفق للسداد.

(الخامس) لا ينبغي التردد في اختصاص المنكر بالمحرم دون المكروه اذ ما اجاز الله تعالى فعله لا يكون منكراً فان الله ينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى. كما انه لا ينبغي الاشكال في شمول المعروف للواجب والمستحب معافان المستحب معروف ومحبوب وان جاز تركه شرعاً، لكن وجوب الامر بالمعروف منصوص بالواجب فقط ولا يشمل المستحب وان حسن الامر به، فان ما جاز تركه باذن من الشارع كيف يجب على الغير الامر باتياناه وهل هو الا من زيادة الفرع على الاصل. ولا جالسه يقيد اطلاق الاية الشريفة، نعم الامر باتيان المستحب وترك المكروه مستحب لانه احسان في حق المأمور والمنهى والله يحب المحسنين. وقد حكى الاستحباب عن تصريح الحلبي والديلمي والفاضل والشهيد وغيرهم (قدم) بل عن المفاتيح الاجماع عليه، ويقول صاحب الجواهر (قده):

بل لولا الاجماع امكن القول بوجوب الامر بالمعروف الشامل لهما وان لم

يجب الندب على المأمور . . . لكن الامر سهل بعد معلومية الحال .

اقول: المستحبات التى لها دخل فى نظام المجتمع الاسلامى المشرق كجملة من المكارم الاخلاقية لادليل قوى على اخراجها من المعروف الواجب الامر به ، فان لم نجزم بوجوبه لاجل الاجماع ولما ذكرنا اولاً لاقول من القول به احتياطاً فتأمل .

واما المستحبات العامة كالصدقة والنافلة وصلاة الليل والاشتغال بالادارد والاذكار ونحو ذلك فالسيرة المتصلة جارية على عدم امر بها بنحو الوجوب وهو الموافق لارتكاز المشرعة الماخوذ من مذاق الشرع فلاحظ .

(السادس) هل يشترط فى وجوب الامر والنهى المذكورين علم التارك بوجوب المتروك وعلم الفاعل بحرمة الفعل ام لا ؟

ظاهر كلام المحقق (قده) فى الشرايع حيث قال : (فالمعروف هو كل فعل حسن اختص بوصف زايد على حسنه اذا عرف فاعله ذلك او دل عليه ^(١) والمنكر كل فعل قبيح اذا عرف فاعله قبحه او دل عليه .) عدم تحقق المعروف والمنكر فى صورة جهل المكلف ، فعلمه ليس شرطاً للحكم بل محقق للموضوع .

وتوضيح المقام ان فاعل المنكر ^(٢) تارة يعلم الحكم والموضوع معاً ، واخرى بجهلهم معاً ، وثالثة يعلم الحكم دون الموضوع ورابعة يعلم الموضوع دون الحكم . فالاول كمن يترك صلاة الظهر مع علمه بوجوبها وبزوال الشمس وكمن يعلم بحرمة الخمر وخمرية المائع المعين وهو يشربه .

والثانى كمن لا يعلم ان رد السلام واجب ولم يلتفت ايضا الى سلام المسلم ولايرد السلام وكمن لا يعلم بحرمة الخلوة مع الاجنبية ومع ذلك يتخيل ان المرئى

١- التردد اما من جهة العلم الاجتهادى والتقليدى ، واما من جهة العلم الابتدائى الذى هو حاصل قبل الفعل والعلم الحاصل فى الاثناء . وهذا التعريف منقول عن العلامة ايضا .

٢- ونعنى بالمنكر ما يشمل فعل الحرام وترك الواجب معاً .

المخلى بها اختها فيخلو بها .

والثالث كمن يعلم بحرمة الاستقبال في حال التخلّى وبوجوب ستر العورة لكن يتخيل ان القبلة غير ما يستقبله وانه لاناظر محترم فيستقبل القبلة ويكشف عورته .

والرابع كمن يجهل حرمة خلق اللحية مع علمه بالموضوع وهو يخلق و كمن يعلم بتنجس المسجد ويجهل وجوب تطهيره فلا يظهره .

اقول : القبح والحسن العقليان وان يتوقفا على العلم ، فينتفيان في صورة جهل الفاعل كما قرر في محله إلا ان المعروف والمنكر غير موقوفين عليه، لما مر في المقدمة من شمول التكليف للعالمين والجاهلين ولو كانوا قاصرين لان عدم استحقاقهم للعقاب لا يوجب قلب المنكر غير منكر والمعرف غير معروف. وعليه يصح القول بوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع الصور المذكورة حتى الصورة الثالثة كما صرح به العلامة الحلّي (قده) في محكي اجوبة المسائل المهنائية^(١) حيث سأل السيد المهنا عن رأى في ثوب المصلي نجاسة، فاجاب بانه يجب الاعلام لوجوب النهي عن المنكر وان كان حكمه في مورد السؤال مخالف لصراحة صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته عن الرجل يرى في ثوب اخيه دما وهو يصلي؟ قال : لا يؤذنه حتى ينصرف^(٢) .

نعم لا يصح التعدى عن مورد الرواية الى غيره ، بناء على ان الطهارة شرط علمي في صحة الصلاة لا واقعي ، ويمكن ان نحكم بعدم الوجوب في القسم الثالث المذكور مطلقا لاجل روايتين اخريتين :

احدهما صحيحة عبدالله ابن سنان وابي بصير عن الصادق عليه السلام : اغتسل ابي

١ - ص ١٠ مكاسب شيخ الانصارى (قده) .

٢ - ص ١٠٦٩ ج ٢ الوسائل .

من الجنابة قليل له قدا بقيت لمعة في ظهرك لم يصيبها الماء فقال: له ما كان عليك لو سكت؟ ثم مسح تلك اللمعة بيده (١).

وهي كالصريحة في عدم الوجوب، ولا خصوصية للمورد عرفا كما لا يخفى، ثانيهما موثقة ابن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اعار رجلا ثوبا فصلى فيه وهو لا يصلى فيه قال لا يعلمه قال قلت: فان اعلمه قال يعيد (٢) ويشكل بان عدم الصلاة ان كان لاجل النجاسة فقد مر انها مانعة بوجودها العلمى دون الواقعى فعدم الاعلام لعدم اتيان منكر واما قوله عليه السلام يعيد فهو محمول على وقوع الاعلام قبل الصلاة لابعدها جمعاً بين الادلة كما ذكرناه في محله او على الاستحباب. وان كان من جهة ما ينافي الصلاة بوجودها الواقعى فيكون ترك الاعلام من قبيل التسبب المحرم؛ الا ان يقال بعدم الثقات المعير الى صلاة المستعير وكيفما كان ففي الصحيحة الادلى كفاية خصوصا بملاحظة ان الشارع لم يوجب الفحص والاحتياط في الموضوعات الخارجية، فاذا جاز له الفعل والترك ظاهراً يبعد وجوب بعثه او زجره على الغير فتأمل.

نعم ربما يفهم من مذاق الشرع وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه الصورة وذلك في بعض الموضوعات المهمة كالنفوس والاعراض، فاذا اعتقد احدان زيدا يجوز اذ يجب قتله فتصدى له ويعلم غيره انه مؤمن يجب عليه تنبيه المتصدى، بل قيل بوجوب مدافعتة لو شرع المعتقد المذكور في القتل، وكذا اذا حسب احد امرأة اجنبية انها زوجته فاراد مجامعتها وهذا الوجوب يستفاد من مذاق الشرع بارتكاز المتشركة.

وكذا يجب الامر في الموضوعات المستنبطة كما اذا جهل احد الغسل او الوضوء

١- ص ٥٢٤ ج ١ الوسائل .

٢- ص ١٠٦٩ ج ٢ .

او الصلاة والصيام ، فانها كالاحكام شرعاً .

هذا كله في القسم الثالث واما القسم الاول فهو المتيقن من مدلول ادلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

واما الثاني والرابع فظاهر جماعة من الاعيان كالفقيه اليزدي (قده) ومحشى كتابه ^(١) منهم العلامة تان الاستاذان السيد الحكيم (قده) والسيد الخوئي (دام ظله) عدم شمول ادلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لهما وانما يجبان بوجوب الارشاد المدلول عليه لقوله تعالى: ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وغيره مما يدل على وجوب تبليغ الاحكام الى الناس حذرا من الاندرا س .

والاظهر دخولهما في مدلول ادلة الامر والنهي المذكورين لعدم ما يصلح اخراجهما عنها فهما واجبان بوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبوجوب الارشاد . هذا اذا كان جهله غير مانع عن فعلية التكليف اى تنجزه بان يكون مقصرا ، واما من كان معذورا في جهله كالمجتهد او المقلد المخطيء فالظاهر عدم وجوب امره ونهيه لانصراف الآية الكريمة وغيرها عن مثل هذا المورد جزما ، وكذا من لم يكن مكلفا كالنائم والغافل وغير البالغ اذ لا يتصور المنكر والمعروف اللازم في حقهم ، والسيرة ايضا تدل عليه . واما ما ذكره بعض الفضلاء ^(٢) من ان غير المكلف كالصبي قد يورم وينهى وجوبا كما اذا علم اضراره لغيره فهو بلا دليل لان دفع الضرر عن الغير ليس بواجب الا في مثل القتل مثلا . ووجوبه على الولي - ان ثبت لا يرتبط بالمقام .

(السابع) وجوب الامر والنهي المذكورين مشروطان بامور :

١ - العلم بالمعروف والمنكر للامن من الغلط في التعريف والانكار عن

١ - لاحظ مبحث احكام التخلي من العروة الوثقى وشرحها وتعليقها .

التبديل وقد نفى الخلاف فيه .

٢ - جواز تأثير الانكار فلو علم او غلب على ظنه انه لا يؤثر لم يجب اجماعا في الاول كما عن العلامة ويقول الاكثر في الثاني .

٣ - كون المتخلف مصرا على الاستمرار فلو علم منه الامتناع سقط الانكار بلا خلاف ولا اشكال كما في الجواهر ، بل ظاهر الشرايع وغيرها السقوط بالامارة الظنية على الامتناع .

٤ - عدم المفسدة في الانكار ، فلو علم او ظن توجه الضرر اليه او الى ماله او عرضه او الى احد المسلمين في الحال او المال سقط الوجوب بلا خلاف يجده صاحب الجواهر لنفي الضرر والحرج لكن في الحاق ظن الضرر بالعلم به منع ، ويمكن ان تزيد على هذه الشروط .

٥ - عمل الامر والنهي بما يقول لقوله تعالى: لم تقولون ما لا تفعلون وقوله تعالى: كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون ، وقد بحثنا عن مداول الآية في حرف القاف في الجزء الثاني فراجع .

اقول: اما الشرط الاول فالإيراد على دليله واضح فان الامن المذكور انما يوجب تحصيل العلم بالمعروف والمنكر مقدمة ، ولا يوجب اشتراط وجوبهما بحصول العلم . فالصحيح ان يستدل على اعتباره بان الجاهل لا يحرز ترك المعروف واثبات المنكر من غيره ، بل مقتضى اصالة الصحة البناء على جواز الفعل والترك الصادرين من المسلم مالم يعلم فساد ، وهذا معنى اشتراط الوجوب بالعلم .

لكن اعتقاد هذا الشرط لا يوجب انتفاء الشروط في الواقع بل بحسب الظاهر فقط كما لا يخفى .

واما الثاني فاعتباره مبني على ان الامر والنهي المذكورين لاجل اتيان المعروف وترك المنكر لانهما تعبديان ، ويؤكداه الاجماع المنقول المذكور ،

لكن هذا اذا علم عدم التأثير واما فى صورة الاحتمال ولو كان مرجوحا فمقتضى الاطلاق وجوبهما فلا عبرة بالامارة الظنية على نفي التأثير .

واما الشرط الثالث فاعتباره لاجل ان الامر والنهى المذكورين لم يشرا لاجل تغيير العاصى حتى يجبان بمجرد المعصية بل لاجل حمل المكلف على الطاعة والعدول عن المخالفة وهذا انما يتحقق باحراز الاصرار ، فاذا علم او ظن او احتمل - احتمالا عقلايًّا - عدم اصرار العاصى على المعصية لم يبعد عدم الوجوب ومنه يظهر ان من يقصد المعصية ولو مرة واحدة يجب امره او نهيه صونا عن المخالفة . وكذا يجبان فى حق من عصى مرة واحدة ويعلم عدم عوده لكنه مع التفاته الى التوبة ولا يتوب فان التوبة واجبة فيجب امره بها .

واما الشرط الخامس ففيه ان الامر والنهى من دون الائتمار والانتهاى فى محل الابتلاء وان كانا محرمين الا انه ليس بمعنى اشتراط وجوبهما بهما ، بل هما واجبان مطلقا ويجب الائتمار والانتهاى فى مقام العمل ايضا حتى لا يعاقب على القول الخالى عن الفعل ، وعلى ترك الواجبات وفعل المحرمات .

واما من يأمر بما لا يأتمر به او ينهى عما لا ينتهى عنه فقد امتثل وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر لكنه يستحق العقاب لاجل انه يقول ما لا يفعل وان لم يأمر فلا يستحقه ولكنه قد ترك الواجب الاخر اى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر . والامتناع بالاختيار انما ينافى الاختيار تكليفا لعقبا كما بين فى اصول الفقه على القول الاصح .

الثامن - المستفاد من الاية الكريمة ولو بمناسبة الحكم والموضوع او بالظهور اللفظى او بغيره افهام تارك المعروف وفاعل المنكر بالطلب والزجر ، وترغيبه فى متابعة الشريعة بصيغة الامر والنهى والافهام المذكور قد يكون مشافهة للمتخلف وقد يكون بالبيان على المنابر التى يحضرها المتخلف والممثل على

ما هو المتعارف اليوم في مجامع الشيعة الامامية كثرهم الله وحفظهم ووفقهم لما يحب ويرضى - ويكفى كل منهما للاطلاق. بل لا يبعد كفاية نشر الكتب المتضمنة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر بناء على الغاء خصوصية القول عرفا وان المقصود هو افهام العاصي بالامر والنهي وقد لا يتوقف الافهام المذكور على المشي والذهاب الى مكان بعيد او قريب او صرف مال وتحمل مشقة وتعب ، وقد يتوقف عليها ، مقتضى الاطلاق وجوب القسمين لان الواجب لا يسقط لاجل مقدماته بل يوجبها بالوجوب الغيرى عقلا وشرعا او عقلا لاشراً .

بل يمكن ان نعمم الحكم حتى في صورة لزوم الحرج والضرر في الجملة لقوله تعالى حكاية عن لقمان : يا بني اقم الصلاة وامر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك ان ذلك من عزم الامور (لقمان ١٧) .

بناء على ما رسله في مجمع البيان من امير المؤمنين عليه السلام من تفسير المصيبة بالمشقة والاذى من اجل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن المرسلة غير حجة والاية مطلقة والمراد الصبر على المصيبة وفي استفادة الوجوب منه اشكال بل منع فوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوب مقدماتهما موقوف على عدم الضرر والحرج والذلة ففي موثق ابي بصير عن الصادق عليه السلام ان الله تبارك وتعالى فوض الى المؤمن كل شيء الا اذلال نفسه ^(١) الا فيما يفهم من مذاق الشرع لزوم تحملهما لاجلهما فيجب التحمل .

بقي شيء وهو ان عمل الائمة عليهم السلام والمسلمين لم يكن على الذهاب الى بيوت المتخلفين العصاة ومحال مشاغلهم والضرب في الارض لاجل الامر والنهي المذكورين ، ويمكن ان يستند ذلك الى وجود المشقة او العلم بعدم التأثير او

١ - وقرب منها موثقة سماعة ص ٤٢٤ ج ١١ الوسائل وتوصيفهما بالمؤثقين مبني

على وثيقة عثمان بن عيسى الواقفي كما نزع سابقا لكننا عدلنا عنها اخيرا .

العلم بقيام الغير به، ونحو ذلك فلا يكون قرينة على تقييد الآية الكريمة ببعض الافراد لكن الاستناد المذكور في جميع الموارد بعيد جدا والمسألة مع اهميتها لم اجد توضيحها وتفصيلها في ما يحضرني من الكتب الفقهية عاجلا .

ثم انه لو احتمل التأثير في تكرار الامر والنهي لم يجب لصدق الامتثال ، كما انه ان علم عدم التأثير ابتداء لم يجب من الاول ايضا على الامر .

(التاسع) يؤكد وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنسبة الى الاهل لقوله تعالى: قوا انفسكم واهليكم نارا وظاهره وجوب الوقاية حتى بالضرب والايذاء . لكن المستفاد من موثقة ابي بصير المتقدمة كفاية الامر والنهي في صدق الوقاية كما في غير الاهل .

لا يقال الموثقة ينفي الوجوب دون الجواز. (فانه يقال) الضرب والايذاء وغيرهما اذا لم تجب تحرم لما مر من حرمة ايذاء المومن وضربه واذلاله ، ولا نص اخر يجوزها. واما الامر بضرب الزوجة الناشئة بعد الموعظة والهجرة^(١) فلم يثبت انه لاجل ترك المعروف ، بل لا يبعد كونه لاجل تحصيل الحقوق . نعم يجوز ضرب الاولاد لصحيح غياث عن الصادق عن امير المؤمنين - عليهما السلام -: ادب اليتيم مما تودب منه ولدك واضربه مما تضرب منه ولدك^(٢) لكنه ليس من الامر بالمعروف بل من شؤون الولاية .

نعم لا يبعد جواز الضرب والحبس وغيرهما مما يمنع العصاة عن العصيان للحاكم الشرعي وهذا مما يمكن ان يستفاد من صحيحة عبد الله بن سنان عليه السلام قال: جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : ان امتي لا تدفع يد لامس، فقال فاحبسها قال قد فعلت، قال: فامنع من يدخل عليها. قال قد فعلت. قال قيدها فانك لا تبرها

١ - سورة النساء ٣٤ .

٢ - ص ١٩٧ وص ١٩٨ ج ١٨ الوسائل .

بشيء افضل من ان تمنعها من محارم الله عز وجل ^(١) بل التعليل في الذيل يدل على جواز ذلك كله لكل احد ، وان كان مقتضى الاحتياط الاستيذان من حاكم الشرع الموجود في المحل . ولاحظ مادة الحبس .

ثم انه لافرق في جواز الحبس والتقيد بين الام والاب والاولاد بل لايبعد تعميم الحكم بالنسبة الى مطلق المحارم بل الى مطلق الناس لكن لافي كل معصية بل في بعضها مما يساوى الزنا في القبح ، وعلى كل حال استفادة الوجوب من الرواية مشكلة جداً .

العاشر - هل يجب امر الكافر ونهيه ام لا ؟

لاشكال فيه بالنسبة الى المعارف واصول الدين وان كان الظاهر من بعض الروايات عدم وجوب الدعوة الى الولاية ^(٢) بل ظاهر صحيحة زرارة ^(٣) عدم وجوب معرفة الامام على من لم يقر بنبوته نبينا ﷺ وقد تعرضنا لتأويلها في صراط الحق ^(٤) لكن الظاهر وجوبه مع اجتماع شروطه ولا بد من توجيه الروايات بوجوه غير منافية للوجوب فان الامامة من اظهر افراد المعروف واهمها عند الشارع .

كما انه لاينبغي الاشكال في عدم وجوبه في ترك العبادات الموقوفة صحتها على الاسلام ، للانصراف واللغوية .

وانما الاشكال في وجوبه في الفروع التي لا تكون عبادية كالغيبية والكذب ورد مال الغير والوفاء بالعقود ونحو ذلك ، فان قلنا ان الكفار غير مكلفين بالفروع كما عن جمع من اصحابنا وغيرهم فلاشكال في عدم الوجوب فانهم (ح) كالمجانين

١ - ص ٤١٤ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٢٠٣ و ٢٠٤ وغيرها ج ٥ بحار الانوار .

٣ - ص ١٨٠ ج ١١ اصول الكافي .

٤ - ص ٢٥٥ و ص ٢٥٦ ج ٢ صراط الحق .

واما ان قلنا بانهم مكلفون بالفروع كتكليفهم بالاصول كما هو المشهور المنصور^(١) فرفع اليد عن اطلاق الاية المتقدمة الدالة على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر محتاج الى دليل صارف وليس الا السيرة (قتامل) ولم اجد عاجلا لاحد من العلماء فيه قولا ولا رأياً ، والله العالم .

الحادى عشر- بناء على مذهب المشهور من جواز الايذاء والضرب والحبس كما مر فى الامر الرابع يشكل الامر فى صحة العبادات التى ياتى بها المكلف بداعى دفع الايذاء او رفعه ، اذ العبادة لا بد ان تكون بداعى امر الله اما لانه اهل للعبادة او لخوف عقابه او لطمع ثوابه او لرضاء وغيرها ، ولم اذ كر من حكم بصحتها بداعى امر شخص فرارا من ايذائه فيكون داعيا الى امتثال امر الله تعالى .

ولا يمكن القول بعدم وجوب الامر بالمعروف فى العبادات لعموم النص والفتوى ولا القول بالاكتفاء بالعبادة الصورية الفارقة عن قصد القربة فى مورد الامر بالمعروف .

فيمكن ان يدفع الأشكال بان هذا الايذاء لما كان واجبا على المؤذى من جهة الامر بالمعروف من قبل الشرع كان الانقياد اليه طاعة وانقيادا لامر الشارع نفسه فكما يصح امتثال الامر بداعى الخوف من عقاب الآخرة بل من انقضاء تعالى فى الدنيا وعذابه العاجل كذلك يصح بداعى الخوف من ايذاء من سلطه الله عليه تشريعا .

(٥) الايتمار بالمعروف

قال الله تعالى: فان اردعن لکم فاتوهن اجورهن وأتمروا بینکم بالمعروف (الطلاق ٧) اى يجب قبول امر الزوجة والزوج فى مقدار الاجرة اذا كانت بمقدار

١ - قررنا المسألة بوجه مشروح فى صراط الحق ج ٢ ص ٣٥١ الى ص ٣٦٠ .

اجرة المثل ولا ينقصها الزوج عن الحد المتعارف ولا تزيدها الزوجة عنه .
 وقيل في تفسيره : وبروا بالمعروف منكم في امر الولد ومراعاة امه حتى
 لا يفوت شفقتها. لكن لا يبعد اظهرية الاول. وهل وجوب ايتمار المذكور ارشادي
 او مولوي فيه وجهان ويحتمل حمل الامر على الاستحباب والرجحان وهو الاصح.

(١٩) الايمان

قال الله تعالى : حكاية عن المؤمنين : ربنا اننا سمعنا مناديا ينادي للايمان
 ان امنوا بربكم فامنوا (آل عمران ١٧٩) .
 وقال تعالى : يا ايها الذين اتوا الكتاب امنوا بما نزلناه مصدقا لما معكم...
 (النساء ٤٧) .

وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على
 رسوله والكتاب الذي انزل من قبل ومن يكفر بالله وملأه كتمه ورسوله واليوم
 الآخر فقد ضل ضلالا بعيداً (النساء ١٣٦) .

وقال تعالى : قولوا امنا بالله وما انزل اليه وما انزل الى ابراهيم واسماعيل
 واسحاق ويعقوب والاسباط^(١) وما اوتى موسى وعيسى وما اوتى النبيون من ربهم
 لانفرق بين احد منهم ونحن له مسلمون: فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا
 وان تولوا فافانماهم في شقاق فسيكفيكمهم الله وهو السميع العليم البقرة ١٣١-١٣٢).
 وقريب منه ما في سورة ال عمران (الاية ٨٤) .

وقال تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم
 الله ورسوله (التوبة ٢٩) و الايات في المقام كثيرة ولا حاجة الى نقلها بتمامها

١ - ظاهر الاية انهم كانوا انبياء لكن قد انكر بعض الاصحاب ذلك وتفصيل الكلام

لا يناسب المقام فانه من مسائل علم الكلام.

إذا عرفت هذا فاستيفاء البحث في ضمن بحوث .

(١) المستفاد من مجموع الايات المذكورة وغيرها ان ما يجب الايمان به

امور .

الاول - وجود الله وحده لا شريك له ^(١) .

الثاني - رسالة نبينا الاعظم محمد ﷺ .

الثالث - نبوة جميع الانبياء سلام الله على نبينا وعليهم .

الرابع - القرآن المجيد .

الخامس - الكتب المنزلة الماضية على الانبياء ﷺ .

السادس - اليوم الآخر ^(٢) .

السابع - الملائكة ^(٣) .

الثامن - ما انزل الله الى المسلمين والى الانبياء السابقين ﷺ .

هذه الامور مما يلزم تحصيلها على كل مكلف، واما ما وراء ذلك من العقائد

والمعارف فلا يجب الاعتقاد بها تحصيلًا، نعم اذا ثبت وجب الاعتقاد به لاعتقاده بل

بعنوان ما انزل الله على رسوله وهو المشتهر بما جاء به النبي ﷺ .

وقد ثبت في القرآن الكريم علمه تعالى وقدرته ^(٤) وحياته وارادته ورحمته

١ - لكن وجوب التصديق الشرعي بوجوده تعالى لا طريق الى اثباته الا من جهة

وجوب النظر فارجع الى الجزء الاول من صراط الحق وسنشير اليه في اخر المبحث في

المتن ايضا .

٢ - قال الاشثاني في شرحه على الرسائل ص ٢٨٢ : ان ظاهرهم الاتفاق على كون

المعاد بل المعاد الجسماني اصلا مستقلا في قبال سائر اصول الديانات لان يكون اعتباره

في الايمان كاعتبار الاعتقاد بسائر الامور الثابتة من النبي (ص) اصولا وفروعا .

٣ - يحتمل ان يكون انكار الملائكة كفرا ولا يجب الايمان بهم فلاحظ وتأمل .

٤ - لا يبعد ان يكون الايمان بعلمه وقدرته وجمله من صفاته تعالى واجب بعنوانه وان

لم يخرج الجاهل ببعضها عن الايمان لجملة من الايات الاتية في حرف العين تحت عنوان =

وغير ذلك، كما ثبت فيه وجود الجنة والنار والحساب وعدم نبي آخر بعد نبينا ﷺ و كل ذلك مما قامت الضرورة الدينية الاسلامية على ثبوتها ايضا . فيجب الاعتقاد بها وببظائرها .

نعم لا يجب الاعتقاد بوجوب الوجود وعينية صفاته مع ذاته تعالى واستحالة الشريك ونفى الجسمية والمكان والزمان وحلول الحوادث به ونحو ذلك فان هذه الامور مما لا يدر كها الا الخواص بالبراهين العقلية ولاحظ للعوام فيها ، وليس في القرآن المجيد ما يوجب اعتقادها على الناس .

فمن اعتقد بوجود الله تعالى ووحدانيته فهو مسلم وان لم يعتقد وجوب وجوده واستحالة خالق اخر بل احتمل امكانه بعد جزمه بعدم تحققه خارجا كما هو كذلك بناء على اصالة الماهية واعتبارية الوجود فان شبهة ابن كمونه مما لا دافع له عليها اصلا .

يقول الشيخ الانصارى (ره) في اواخر مباحث الانسداد من رسائله :
ويكفي في معرفة النبي (ص) معرفة شخصه بالنسب المعروف المختص به ؛
والتصديق بنبوته وصدقته فلا يعتبر في ذلك الاعتقاد بعصمته اعني كونه معصوما
بالملكة من اول عمره الى اخره .

واستظهر قوله هذا من الاخبار وقول جماعة من العلماء الاخيار كالشهيدين
والمحقق الثاني وغيرهم .

ويقول تلميذه المحقق الاشتياني في الشرح في بيان مراد استاده؛ لا العصمة
في الجملة فانه لا اشكال في اعتبارها في الايمان بالمعنى الاخص . . . (١) قلت: فيه

= (العلم بامور) الان يشكل اثبات المولوية في مثل الامر بتحصيل العلم ^{بالعلم} والقدرة والحكمة فقبل
اثبات هذه الصفات لا يعقل وجوب شرعي وبعدها لاموضوع له من تحصيل ^{ناجئ} الحاصل . وسيأتي دفعه
في المتن .

نظر ياتى .

ويقول أيضاً: لاشكال فى دلالة الاخبار على كون الاعتقاد والافرار بالامامة والولاية الخاصة اى ولاية آل محمد - صلوات الله عليهم - معتبرا فى الايمان بالمعنى الاخص وكونه اصلاً مستقلاً . . . الظاهر لزوم العلم بالترتيب (اى لزوم العلم بترتيب امامة الائمة فى الايمان) فانه لازم اعتبار العلم بنسبهم المعروف اللازم فى معرفة الامامة ^(١) .

اقول: ما ذكره اولاً مما لاشبهة فيه نعم الاعتقاد بامامة الائمة غير معتبر فى الايمان بالمعنى اعم وهو الاسلام الا لمن ثبت له انها مما جاء به النبى ﷺ وما انزل الله تعالى اليه .

فن
واما ما ذكره ثانياً من اعتبار العلم بترتيب امامتهم فى الايمان فهو ممنوع اعتقاد امامة الائمة الاثنى عشر المعلومه بالضرورة المذهبية فى هذه الاعصار ولكن اعتقد ان الامام الرضا عليه السلام مثلاً ابن الامام الجواد عليه السلام لا ابوه لا يكون خارجاً عن المذهب .

وهل يعتبر الاعتقاد بعده تعالى وعصمة الائمة فى الجملة وبحياة الامام الثانى عشر فى الايمان بالمعنى الاخص ام لا ؟ فيه وجهان ولا فائدة فى البحث عنه فانهما اليوم من الضروريات ، فيجب الاعتقاد بهما اما لاصلتها وخصوصية عنوانه ، واما لكونها مما جاء به النبى ﷺ والائمة عليهم السلام فتأمل .

٢ - الايمان هو الاذعان النفسى والمعرفة التصديقية، قال الله تعالى : قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان فى قلوبكم (الحجرات ١٤) .

وفى صحيح فضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام : ان الايمان ليشارك الاسلام

ولا يشاركه الاسلام ان الايمان ما وفر في القلوب ، والاسلام ما عليه المناكح والمواريث وحقن الدماء ... (١) .

وفى صحيح حمزان بن اعين عن الباقر عليه السلام : الايمان ما استقر في القلب وافضى به الى الله عز وجل وصدقه العمل بالطاعة لله والتسليم لامره ، والاسلام ما ظهر من قول او فعل وهو الذي عليه جماعة من الناس من الفرق كلها وبه حقنت الدماء وعليه جرت المواريث وجاز النكاح واجتمعوا على الصلاة والزكوة والصوم والحج فخرجوا بذلك من الكفر واضيفوا الى الايمان (٢) .

اقول : قوله عليه السلام صدقه العمل . . . معناه ان الاعتقاد المستقر في القلب يستلزم العمل لولا المانع وليس ظاهرا في ان العمل دخیل ومؤثر في الايمان ، ومنه يظهر الحال في صحيحة ابن مسلم عن احدهما عليهما السلام : الايمان اقرار وعمل والاسلام اقرار بالعمل (٣) . اى الاقرار الناشئ عن الاذعان القلبي المستلزم للعمل لولا المزاحم .

وفى موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام . . . فقال الاسلام شهادة ان لا اله الا الله ، والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله به حقنت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريث وعلى ظاهره جماعة الناس ، والايمان الهدى وما يثبت في القلوب من صفة الاسلام وما ظهر من العمل . والايمان ارفع من الاسلام بدرجة . ان الايمان يشارك الاسلام في الظاهر والاسلام لا يشارك الايمان في الباطن وان اجتماعا في القول والصفة (٤) .

فالثواب والنجاة الاخر ويبين حقيقة التدين انما تحصل بالاذعان والتصديق

١ - ص ٢٦ ج ٢ اصول الكافي .

٢ - ص ٢٦ ج ٢ اصول الكافي والرواية طويلة وهى دالة على ترتيب الثواب على عبادات المخالفين فلاحظ .

٣ - ص ٢٤ نفس المصدر .

٤ - ص ١٢٣ ج ٤ تفسير البرهان .

القلبي بما اعددناه سابقا وهذا الازعان واجب على مكلف كما دلت عليه الايات .
 واما الاسلام الذي هو موضوع لحقن الدم وحرمة الاموال ^(١) وجريان
 المناكح والمواريث والطهارة ونحوها فهو الاقرار غير المعبر فيد ان ينشأ عن
 اليقين بما يقربه من توحيد الله (ج) ورسالة رسوله ﷺ وهذا مقطوع من جهة
 السيرة فان الذين اسلموا في حياة النبي الاكرم ﷺ اكثرهم او جملة منهم لم
 يكونوا متيقنين بما يقرون به في اوائل الاقرار ومع ذلك كان ﷺ يقبل اسلامهم .
 ثم ان الاقرار على اقسام .

منها الاقرار المقررون بالاعتقاد الجزمي القلبي وهذا هو المعبر في الايمان
 وقد عرفت عدم اعتباره في الاسلام آنفا .

منها الاقرار المقررون بالبناء القلبي الفاقد للاعتقاد الجزمي القلبي ، ولا شك
 في كفايته في تحقق الاسلام به للسيرة القطعية المشار اليها آنفا ، وليس صاحب
 هذا الاقرار بمنافق قطعاً .

منها الاقرار المقررون باظهار التردد او الانكار ، ولا ينبغي الشك في عدم
 كفايته لثبوت الاسلام ، وعليه يحمل قول الصادق عليه السلام في الصحيح: من شك في الله
 وفي رسوله فهو كافر ^(٢) .

منها الاقرار المخالف للاعتقاد فيقر بالتوحيد والرسالة مع العلم بكذبه في
 اقراره هذا ولكنه لا يظهر التردد والانكار . وهل يكفي مثل هذا اقرار في ثبوت
 الاسلام ام لا ؟

ذهب صاحب العروة الوثقى وجمع من محشي كتابه في بحث المطهرات الى

١ - لم اجد دليلاً لفظياً يبيح مال الكافر مطلقاً سوى ما يستفاد مما ورد في جواز اخذ
 مال الناصب بالاولوية فلعل العدة فيه هو الدليل اللبي .

عدم الكفاية وذهب صاحب الجواهر والسيدان الاستاذان في شرحيهما على العروة الى الكفاية واستدل المثبتون على مدعاهم بوجوه .

منها قوله تعالى : قالت الاعراب آمنا الخ فقد اخبر الله سبحانه النبي ﷺ بنفاق جماعة معينة مع التصريح باسلامهم ذكره سيدنا الاستاذ الخوئي ^(١) .

اقول : لكن نفى الايمان الظاهر في نفى التصديق والاعتقاد الجزمى لا يدل على نفى البناء القلبي ايضا وان الاعراب لا اعتقاد لهم حتى بالبناء القلبي ، اذ يحتمل ان اسلامهم كان عبارة عن الاقرار المقرون بالبناء الخالي عن العرفان والاعتقاد والجزم ، وهذا الاحتمال غير مدفوع بدليل قوى .

ومنها الاخبار وقد استدل بها صاحب الجواهر والمحقق الهمداني والسيدان الاستاذان الخوئي والحكيم وغيرهم ، قال في الجواهر : يستفاد من التأمل والنظر خصوصا ماورد في تفسير قوله تعالى قالت الاعراب امنا . . . فيكون الاسلام عبارة عن اظهار الشهادتين والتلبس بشعار المسلمين وان كان باطنه واعتقاده فاسدا و هو المسمى بالمنافق . . . بل في شرح المفاتيح للاستاذ ان الاخبار بذلك متواترة ولم يستبعده سيدنا الحكيم في مستمسكه في بحث المطهرات .

اقول : دلالة الاخبار المذكورة ممنوعة لقوة انصرافها عن القول المخالف للاعتقاد فلاحظ .

ومنها قوله تعالى : اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يعلم ان المنافقين لكاذبون .

وحمل التكذيب على معنى عدم اليقين منهم بالرسالة بعيد ويلزم منه كون الشاك الملتزم في نفسه بالاسلام منافقا وهو كما ترى . ذكره سيدنا الحكيم في

مستمسكه^(١).

اقول: يتجه اليه سوال الدليل الدال على ان المنافق مسلم الا ان ينضم اليه الوجه الاخرى .

ومنها السيرة القطعية الجارية على الحكم باسلام المظهر لهما (للمشاهدين) ولو مع العلم بالخلاف لمعاملة النبي ﷺ مع مثل ابي سفيان وغيره من بعض اصحابه معاملة الاسلام، لآظهارهم الشهادتين مع العام بعدم ايمانهم لله تعالى طرفه عين وانما اسلموا بداعي الملك والرئاسة . ذكره الاستاذ العلامة السيد الخوئي واكمل به بالاية المتقدم نقلها سابقا بعنوان الدليل المستقل.

اقول: وهذا هو العمدة ان ثبت ذلك كما هو غير بعيد لكن في صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام من شك في الله ورسوله فهو كافر^(٢).

فيدل على كفر المنكر بطريق اولى .

وفي صحيح ابن حازم قلت لابي عبدالله عليه السلام من شك في رسول الله ؟ قال كافر الخ^(٣) الا ان يحمل على الكفر المقابل للايمان لما مر من ان الشك مع الاقرار لا ينافي الاسلام او يحمل على الشك مع عدم الاقرار او مع الانكار او التردد.

نعم في رواية محمد بن مسلم قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام جالسا وزرارة عن يمينه فدخل عليه ابو بصير فقال : يا ابا عبدالله ما تقول فيمن شك في الله ؟ فقال كافر يا ابا محمد قال : فشك في رسول الله ؟ فقال : كافر . ثم التفت الى زرارة فقال : انما يكفر اذا جحد^(٤).

١ - ص ٣١٧ ج ١ الطبعة الاولى .

٢ - ص ٥٦١ ج ١٨ اصول الكافي .

٣ - ص ٥٦٨ ج ١٨ الوسائل .

٤ - ص ٥٦٩ ج ١٨ الوسائل وص ٣٩٩ ج ١ اصول الكافي.

دلت الرواية على ان مجرد الشك وان لم يكن موجبا للكفر لكن الانكار موجب له فالجاحد كافر وان اقر بخلاف عقيدته .

لكن في سند الرواية خلفا بن حماد ولم يثبت وثاقته اذا لم يفهم انه الكوفي الذي وثقه النجاشي وان ذهب سيدنا الاستاذ الخوئي الى وحدة المسمى بخلاف بن حماد الثقة بوثيق النجاشي فلا حظ معجمه . وفي السند ايضا محمد بن خالد البرقي الذي مر فيه الكلام غير مرة في الجزئين السابقين .

ومقتضى التورع الديني للمكلفين ان يعاملوا مع مثل هذا الشخص ما يوافق الاحتياط في مثل الانكاح ورد السلام ونحوهما . واما في مثل الطهارة فلا يبعد الرجوع في حقه الى الطهارة لان دليل نجاسة الكفار لبي يؤخذ بالقدر المتيقن . نعم يشكل الامر في قتله اذا تم عليه الحجة وهو باق على اعتقاده فانه واجب على فرض كفره وحرام على فرض اسلامه فلا يمكن الاحتياط .

وعلى كل حال فقد ظهر ان الاسلام عبارة عن الاقرار بالله الواحد ورسالة محمد ﷺ لكن لا بد من اضافة الاقرار بامرين آخرين .

احدهما الاقرار بصحة ما جاء به النبي ﷺ وما انزل الله عليه اجمالا .

والراد على النبي بشيء لا يكون مسلما . واما اذا لم يرجع الانكار الى الرد عليه كمن انكر حكما من احكام الاسلام وان كان ضرورياً لجهالته بصدوره من النبي الاعظم ﷺ فالأظهر انه مسلم لعدم الدليل على كفره وفاقا لجمع من المحققين وخلافا لصاحب الجواهر وغيره في الجملة ، والتفصيل لا يناسب المختصر .^(١)

ثانيهما الاعتقاد باليوم الآخر وان اهمل اعتباره جمع من الفقهاء ولم يرد ذكره والاقرار به في اسلام الكفار حين الاقرار بالشهادتين لكن مع ذلك لا بد

١ - لكن في مثل الصلاة والزكاة مثلا يشكل الحكم باسلام من ينكروا وجوبهما ويتركهما وهذا معنى قولنا في المتن في الجملة .

من اعتباره لقوله تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله (التوبة ٢٩) .

والظاهر انصراف قوله ولا يحرمون . . . الى صورة العلم والانكار والعناد دون صورة الجهل والخطأ واعتقاد الخلاف فتدبر جيدا .

نعم لا يتوقف الاسلام على الاقرار بتفاصيل المعاد ولا الايمان بها الا ما أصبح ضروريا او معلوم الصدور من النبي ﷺ ولا ينبغي الشك في ان وجود الجنة والنار والحساب في القيامة من الضروريات الاسلامية .

٣ - استحقاق دخول الجنة وغيره من آثار الايمان هل يتوقف على الاذعان بجميع مامر من وجود الله تعالى ورسالة الرسول ونبوة الانبياء والقران وسائر الكتب المنزلة والمعاد والملئكة وما انزل الله اليها والى الذين من قبلنا بحيث من جهل بعضها لم يكن موثقا او يكفى لحصوله الايمان بالله الواحد المدبر وبرسوله الخاتم والقران واليوم الآخر وتصديق الرسول الخاتم ﷺ فيما جاء به اجمالا وبالقران وبامامة الائمة الطاهرين واليوم الآخر وان لم يعتقد نبوة الانبياء السابقين وكتبهم المنزلة اليهم من الله تعالى للجهل او الغفلة او الاشتباه وان اثم في صورة التقصير فيه وجهان .

٤ - وجوب المعرفة والايمان بالله ورسوله كوجوب الايمان بغيرهما شرعى مولوى، لكن تنجزه بتوسط حكم العقل بوجوب النظر دفعا للضرر على نحو حققناه مفصلا في ادائل صراط الحق .

حرف الباء

(٠) التبتيل

قال الله تعالى: واذا كر اسم ربك وتبتل اليه تبتيلاً (المزمل ٨) وحيث ان التبتيل نوع من الدعاء ولم يقل احد بوجوبه فيما اعلم يحمل الامر به على مطلق الرجحان، ففي صحيح زرارة ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام . . . التبتل الايماء بالاصبع والتضرع تحريك الاصبع والابتهاال تمد يديك جميعاً ^(١).

وفي صحيح ابى بصير عنه عليه السلام قال: سألته عن الدعاء ورفع اليدين؟ فقال: اربعة اوجه: اما التعوذ فتستقبل القبلة بباطن كفيك، واما الدعاء في الرزق فتبسط كفيك وتقضى بباطنهما الى السماء، واما التبتل ان تحرك قائماً باصبعك السبابة، واما الابتهاال فرفع يديك، تجاوز بهما راسك ودعاء التضرع ان تحرك اصبعك السبابة مما يلي وجهك وهو دعاء الخيفة ^(٢).

وفي صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام . . . الرغبة تبسط يديك باطنهما، والرهبة تظهر ظاهرها والتضرع تحريك السبابة اليمنى يمينا وشمالاً، والتبتل تحريك السبابة اليسرى ترفعها الى السماء رسلاً ^(٣) وتضعها، والابتهاال تبسط يدك وذراعك الى السماء حين ترى اسباب البكاء ^(٤).

٢٥١ - ص ٣٩٧ ج ٤ البرهان .

٣ - معناه : اى بالرفق وبالطمأنينة .

٤ - ص ٣٩٧ ج ٤ تفسير البرهان .

(٠) بذل الكفن على الزوج

يجب بذل كفن الزوجة الميتة على زوجها ودليله يأتي في مادة التكفين في حرف الكاف .

(٠) بذل المال لحفظ النفس والعرض

يجب بذل المال اذا توقف عليه صيانة النفس لانها اهم عند الشارع منه، كما يجب لاجل صيانة العرض كدفع اللواط والزنا ولو بالاهل وحديث نفى الضرر لا مسرح له ههنا لما يعلم من مذاق الشرع من اهمية النفس والعرض من المال . وفي وجوب بذله لدفع التوهين والذلة عن نفسه وجهان اوجههما عدم لكن الوجوب على تقديره عرضي ينشأ من حرمة القاء النفس في التهلكة وحرمة المنكر . وفي صحيح فضيل عن الباقر عليه السلام : سلامة الدين وصحة البدن خير من المال والمال زينة ، من زينة الدنيا حسنة ^(١) لكنه لا يدل على الوجوب المولوي .

(٢٠) البرائة من الكفار

لاحظ مادة البغض في ماياتي عن قريب .

(٠) الاستبراء بالبول

نقل عن جمع من متقدمي الاصحاب وجوب البول بعد الجنابة بالانزال وقبل الفسل مع القدرة واختاره المحدث البحراني ايضا' لكن ما استدل له لا يفي به ، ولا ارى نفعاً في التعرض لتفصيل المسألة فلاحظ كتاب الحقائق ^(٢) ان شئت.

١ - ص ٤٥١ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ١٠٣ ج ٣ الطبعة الحديثة .

(٥) استبراء الامة قبل البيع

قال الصادق عليه السلام في صحيح حفص في رجل يبيع الامة من رجل : عليه ان يستبرى من قبل ان يبيع ^(١) وما دل على خلافه ضعيف سنداً ^(٢) وفي كلام الشهيدين (قدهما) : ويجب على البائع استبراء الامة قبل بيعها ان كان قد وطئها ^(٣) وان عزل بحيضة او مضى خمسة واربعين يوماً فيمن لا تحيض وهي في سن من تحيض .
اقول : الظاهر ان الاستبراء شرط لجواز البيع تكليفاً او وضعاً لانه واجب ذاتي ومنه يظهر ان ما دل على وجوب الاستبراء بعد البيع ايضاً غير واجب ذاتي وانما هو شرط لجواز الوطئ في القبل والدبر او خصوص القبل كما عن صاحب الحدائق دون سائر الاستمتاعات ^(٤) .

قال الفقيه اليزدي (قده) : كل من ملك امة يجب عليه استبرأؤها اي طلب براءة رحمها من الحمل بأي نحو كان التملك من الشراء او الهبة او الصلح او الارث او الاستغنام او الاسترقاق او نحو ذلك من انحاء التملك لحكمة عدم اختلاط الانساب بالاجماع والنصوص المتواترة، وهي وان كانت معبرة بالشراء الا ان الظاهر بملاحظة حكمة الحكم وفهم العلماء انه من باب المثال الى اخر كلامه المفصل، لكن المسألة لخروجها عن محل الابتلاء لا تستحق التفصيل ^(٥) .

١ - ص ٣٧ ج ١٣ الوسائل .

٢ - ص ٣٨ المصدر .

٣ - وفي موثقة عمار عنه (ع) دلالة عليه ص ٥١٦ ج ١٤ .

٤ - لاحظ ص ٣٦ ج ١٣ .

٥ - ص ٩٣ الى ص ١٠٣ ج ٢ العروة ولاحظ ص ٧١ ج ٢ منهاج الصالحين

(٥) التبشير

امر الله تعالى نبيه الكريم في جملة من الايات ان يبشر المؤمنين العاملين والصابرين والمختبين والمحسنين والمتبعين لاحسن القول وغيرهم بالجنة والمغفرة والثواب والكرامة ، وان يبشر المنافقين والكافرين والقائلين للذين يأمرون بالقسط وغيرهم بالعذاب الليم .

وهل هو واجب تعبدى عليه ﷺ او لابل يحصل بمجرد تلاوت الايات الكريمة من دون انشاء جديد فيكون المقام من افراد تبليغ ما انزل اليه من ربه . وهذا هو الظاهر .

و مثله قوله تعالى : اسمع بهم وابصر يوم ياتوننا (مريم ٣٨) بناء على احد الوجهين في تفسير الاية ومثله ما في آيتي سورة الصافات (١٧٥ - ١٧٩) .

(٥) الاستبشار

قال الله تعالى : ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم . . . فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم (التوبة ١١١) .
الظاهر ان الامر به ارشادى كما لا يخفى . ومثله قوله تعالى : . . . وابشروا بالجنة التى كنتم توعدون (فصلت ٣٠) .

(٢١) بعث الحكمين

قال الله تعالى : فان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا (النساء ٣٥) .
وفى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام فى ذيل الاية: ليس للحكمين ان يفرقا

حتى يستامرا الرجل والمرأة، ويشترطان عليهما ان شاء جمعا وان شاء فرقا فان جمعا فجائز وان فرقا فجائز^(١).

وقريب منه موثقة سماعة عنه عليه السلام وفي ذيلها : ولكن لا يكون ذلك الاعلى طهر من المرأة من غير جماع من الزوج، قيل له: اريئت ان قال احدا الحكمين: قد فرقت بينهما وقال الاخر لم افرق بينهما قال : لا يكون التفريق حتى يجتمعا جميعا على التفريق فاذا اجتمعا على التفريق جاز تفريقهما^(٢).
اذا عرفت هذا فهنا مطالب .

١ - ظاهر الاية وجوب البعث شرعاً . وحمله على الارشاد كما عن بعضهم خلاف الظاهر ولكن يشكل بان الظاهر من الاية ان الغرض من البعث المذكور هو رفع المخالفة والبنوثة بين الزوجين واصلاحهما وهو كما يمكن بيعت الحكمين من اهلها يمكن بيعت واحد اجنبى ، وقد يكون بحضور الحاكم عند الزوجين او بحضورهما عنده، وقد يكون بطريق اخر بل قد لا يمكن بيعت الحكمين ، كل ذلك يؤيد حمل الامر على الارشاد .

فالامر دائرين تعين مافى الاية وعدم جواز التوفيق بينهما بغيره وان كان اقرب واسهل ، وبين حمل الامر على الارشاد فيجوز بكل ما ادى الى التوفيق ويحسن ترجيح الاقرب فالاقرب .

واما اذا لم يكن لهما او لاحدهما اهل او كان ولم يمكن بعثه او امكن ولكن يعلم عدم نفعه لم يجب على الوجهين ، وهل يلزم اختيار طريق اخر كبعت الحكمين من اهل او من اهلها مثلاً للتوفيق على القول بالوجوب الشرعى فيه وجهان اصحهما الثانى ويمكن ان يقال - كما هو ليس ببعيد ان اصل التوفيق

والاصلاح واجب شرعاً ولكن بعث الحكمين لخصوصية له وانما ذكر من جهة انه احداً لوسائل والطرق، نعم لا يجوز الا كتفاء بما هو ادون منه في التأثير والتوفيق.

٢- لم يذكّر المخاطب بهذا الخطاب في القرآن والسنة والمتيقن منه الحاكم الشرعي، وفي مثل عصرنا لا بعد في شمول الخطاب للعلماء، ويحتمل ان يكون المخاطب به جميع المكلفين سوى الزوجين فيجب عليهم بالوجوب الكفائي محاولة الاصلاح ورفع الشقاق ولو بالتفريق المشروع. والقول بتوجه الخطاب المذكور الى الزوجين نفسيهما ضعيف جداً كما لا يخفى. وعن المسالك فالظاهر ما عن الاكثر من ان المخاطب بالبعث الحكام المنسويين لمثل ذلك.

٣- المفهوم من الآية والروايتين نفوذ حكم الحكمين على الزوجين في غير الطلاق، بل فيه ايضاً في صورة الاشتراط من الاول فيجب عليهما امضاء ما حكم به الحكمان المذكوران؛ نعم ان رفعاً شقاقهما قبل حكم الحكمين او تراضياً بغيره بعد حكمهما يسقط وجوب الامضاء وان كان احوط خصوصاً في الصورة الثانية في غير التفريق واما فيه فلا بد من رفع الطلاق بسبب شرعي كرجوعه او رجوعها في العوض او بعقد جديد ولا يكفي مجرد رضاها في الثانية وقوله لَا يَنْبَغِي في الروايتين جاز تفريقهما. وان فرقاً فجائز معناه نفذ ونافذ وهل ينفذ حكم الحاكم الاجنبي في صورة عدم امكان الحكم من الادل فيه وجهان، ويمكن ان يجب بوجوب حكم الحاكم الشرعي العام.

٤ - لا يصح التفريق الابشرط ثلاثة اولهما اذن الزوجين لهما في ذلك ثانيهما اتفاق الحكمين فيه. ثالثهما توفر الشرايط المعتبرة في الطلاق، كل ذلك للروايتين السابقتين، وهل هو رجعي او بائن؟ والظاهر من بعض الفقهاء انه تابع لما يصلحان عليه فان صالحاً على الخلع يكون بائناً وان صالحاً على الرجعي فهو رجعي هذا هو الاظهر. ولكن غير خفي ان التصالح لا يصح الا بما وافق الاصول الشرعية.

٥ - يعتبر في الحكمين العقل والبلوغ واهلية التوفيق؛ واما الحرية والعدالة فغير معتبرتين لعدم الدليل. عليهما واعتبارهما في الحاكم العام لا يقتضي اعتباره في المقام ودعوى القطع باعتبارهما كما عن الشهيد الثاني في المسالك غير مسموعة.

٦ - يقول صاحب الجواهر (قده) والظاهر تحقق الشقاق بينهما بالنشوز من كل منهما ، ومن هنا كان المحصل من الاصحاب في المراد من الاية اضمارالا استمرار بمعنى وان خفتم استمرار الشقاق بينهما، او كون المراد بالخوف العلم والتحقق^(١).

اقول : الاول احسن كما لا يخفى على المتدبر .

٧ - النشوز قد يكون من الطرفين . واخرى من طرف الزوج فقط وثالثة من طرف الزوجة فقط .

اما الاول فقد عرفت حكمه واما الثاني ففي القران العزيز: وان امرء خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ، (النساء ١٢٨) .

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام... هي المرأة تكون عند الرجل فيكرهها فيقول لها : اني اريد ان اطلقك ، فتقول له: لا تفعل اني اكره ان تشمت بي، ولكن انظر في ليلتي فامنع بها ماشئت وما كان سوى ذلك من شيء فهو لك، ودعني على حالتي فهو قوله تعالى: فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا وهذا هو الصلح^(٢).

ولا بعد في شمول الصلح المذكور في الاية للطلاق الخلعي وغيره ، فان الرواية تبين بعض افراد الصلح ولا دلالة قوية لهما على حصر مدلول الاية بما فيها. ومع عدم الصلح او ابراء الزوج عنه فهل يجوز لها الامتناع عن التمكين منه اولاً؟ فيه وجهان من عدم تقييد ما دل على وجوب التمكين عليها ومن جواز الانتقام

١ - ص ٢٣٣ ج ٣ الجواهر .

٢ - ص ٩٠ ج ١٥ الوسائل .

والاقتصار كما مر في مادة السب في المحرمات (ج ١) وعلى الثاني لا بد من مراعاة المعاملة عرفا . ويجوز لها رفع امرها الى الحاكم لتطبيق القانون الشرعى وعلى كل حال لا شك في جواز خروجها من البيت وان نهى عنه تحصيلا للنفقة اذا منعها عنها لنفى الحرج .

واما الثالث فقال تعالى: واللانى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا بتقوا عليهن سبيلا (النساء ٣٤) .
الضرب وان لم يجز قبل الموعظة والهجر فى المضاجع كما يفهم من سياق الآية الا ان الامور الثلاثة ليست بواجبة ، بل هى جائزة للزوج فان له ترك استيفاء حقه من زوجته ، وسيأتى تفصيل القول فيه فى مادة الهجر فى حرف الهاء ان شاء الله فلاحظ .

(٢٢) بعث الزانية الكتابية الى اهلها

فى موثقة السكونى عن الصادق عن آبائه عليهم السلام ان محمد ابن ابى بكر كتب الى على عليه السلام فى الرجل زنى بالمرأة اليهودية والنصرانية ، فكتب اليه : ان كان محصنا . . . واما اليهودية فابعث بها الى اهل ملتها فليقضوا فيها ما احبوا ^(١) .

اقول: وجوب البعث على القاضى طريقى للوصول الى تطبيق حدود الله تعالى ، وهل هو تعيينى او تخييرى بينه وبين القضاء بحكم الاسلام فيه وجهان ، واذا لم يكن لها اهل ملة او لم يمكن بعثها اليهم فالظاهر وجوب اجراء الحكم الاسلامى عليها للاطلاقات .

(١٢٣) بعث الهدى للمحصور

في موثقة زرعة المضمرة التي لا يخلو لاجل اضرارها من شبهة وان حكى عن المقنع ان سماعة سأل الصادق عليه السلام : عن رجل احصر في الحج قال فليبعث بهديه اذا كان مع اصحابه ومحلّه ان يبلغ الهدى محلّه ومحلّه منى يوم النحر اذا كان في الحج، وان كان في عمرة نحر بمكة فانما عليه ان يعدهم لذلك يوما... ^(١).

والاصل فيه قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محلّه فمن يعجز عن اتمام الحج او العمرة لابد من بعث الهدى الى المنى في الاول او الى مكة في الثاني. ويظهر من بعض الروايات جواز ذبحه في موضع الحصر وفيه اقوال وتفصيل لاتسع هذا المختصر، والاقوى هو لزوم العمل على ظاهر الآية المباركة واطلاقها يقتضى عدم الفرق بين الواجب والمندوب ثم بعث الهدى ليس شرط الرجوع بل شرط جواز الحلق؛ وفعل على بالحسين عليهما السلام ليس مخالفا لظاهر الآية لا مكان انه نحر البدنة بعد بعث الهدى وعدم الذكر لا يدل على عدم الوجود فلا حظ ص ٣٥ ج ٩ الوسائل وقد ذكرنا بعض مسائله في حرف الصاد في مادة الصوم فلا حظ

(٢٢) بغض اعداء الله

كتب الرضا عليه السلام الى المامون كما في حسنة الفضل: وحب اولياء الله واجب وكذلك بغض اعداء الله والبرائة منهم ومن ائمتهم ^(٢) لا ظن باحد يفتى بوجوب حب المومن من كل جهة ولا ان الرواية تدل عليه بل ان اوجب حبه لاجبه من جهة ايمانه بالله سبحانه وبدينه؛ ومنه يظهر ان بغض عدو الله والبرأة منه لا يجب

١ - ص ٣٠٦ ج ٩ .

٢ - ص ٤٤٣ ج ١١ .

من كل جهة بل من جهة عداوته لله تعالى فافهم وقد مر في مادة الاخذ في الجزء الاول ما يربط بالمقام ولاحظ ما ياتي في مادة الحب

(٥) ابتغاء الوسيلة الى الله

قال الله تعالى: يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة (المائدة ٣٥).
اقول: الظاهر ان المراد بالوسيلة ما يتوسل به للبلوغ الى مرضاة الله تعالى من الواجبات والمستحبات فيكون الامر بابتغائها ارشاديا لامولوي^(١).

(٥) البكاء الكثير

قال الله تعالى: فرح المخالفون بمقدمهم... فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا جزاء بما كانوا يكسبون (التوبة ٨١).
ليس الامر مولوي اجزا بل هو للتهديد والتخويف والمعنى فليضحكوا قليلا ايام قعودهم عن الجهاد او ايام حيانهم الدنيا وليبكوا كثيرا في بقية عمرهم او في الاخرة.
فليس في الاية دلالة على وجوب البكاء الكثير والضحك القليل، بل لا يحتمل ايجاب الثاني على المتخلفين المذكورين.

(٢٥) ابلاغ المشرك الى مأمنه

قال الله تعالى: وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه ذلك بانهم قوم لا يعلمون (التوبة ٦).
تدل الاية الكريمة على وجوب اجارة المشرك لسمع القرآن فان اسلم بعد ذلك فهو والا فلا يجوز قتله في الجوار بل يجب ابلاغه الى محل يأمن فيه على نفسه

١ - للوسيلة معنى آخر تقر به اعيان المؤمنين لاحظ تفسير البرهان ص ٤٦٩ ج ١.

من سيوف المسلمين فان بقى على كفره جازبل وجب قتله ان امكن كل ذلك لان
الغرض الاقصى هداية الانسان الى ربه لاقتل الكافر مهما امكن .

وعليه فيلحق بالنبي كل حاكم شرعى وان لم يكن معصوما فيجب عليه اجارة
من يطلب الحق وان لم يكن مشركا فيلحق بالمشرك مطلق الكافر الذى يجب قتله
ويلحق بكلام الله مطلق اتمام الحجة وايضاح الدليل على اثبات ما يستوجب اصلاحه
واسلامه كما اذا كان الكافر جاهلا بلغة القرآن .

وكما يجب على الحاكم الاسلامى اجارته وابلاغه الى محله المأمون كذا
يحرم على احاد المسلمين ايذائه واخذ ماله وقتله كما لا يخفى .

وبالجملة هذه الاية مخصصة للاية السابقة عليها وهى قوله تعالى : فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم . . . وتوهم نسخها بها سخيف جداً واما اذا لم يكن
له مأمن كما اذا كان بين المسلمين فاستجار فاجارته وان كانت واجبة الا انه لا يجب
ايصاله الى محل مأمون لانصراف الاية عن مثل هذا الفرض فتدبر .

(٢٤٦) تبليغ ما نزل على النبي ﷺ

قال الله تعالى : يا ايها الرسول بلغ ما نزل اليك من ربك وان لم تفعل فما
بلغت رسالتى والله يعصمك من الناس (المائدة ٦٧) الانصاف ان استفادة الاموم من
الموصول مشكلة بل لا يبعد ان يراد به امر خاص او امور خاصة اذا لو كان المراد
جميع ما نزل الله لم يفد قوله فما بلغت رسالة الامعنى واضحا بل يلفوا فان الجزاء
على هذا يصير عين الشرط اى : فان تركت جميع ما نزلنا اليك فما بلغت رسالتى
فيظهر منه ان المراد به امر خاص مهم بحيث ان ترك تبليغ الرسالة راسا
وقد تواتر وثبت من طريق الشيعة واهل السنة ان المراد به امامة امير المؤمنين
وخلافته وانها هى التى يجب على الرسول الاكرم ﷺ تبليغها على الناس وقد

فعل .

نعم قوله تعالى: واما نرينك بعض الذي نعدهم او نتوفينك فانما عليك البلاغ
وعلينا الحساب (الرعد ٤٠) يدل بطلانه على وجوب جميع ما انزل اليه من الشريعة.

() ابتلاء اليتامى

قال الله تعالى : وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان انستم منه رشدا
فادفعوا اليهم اموالهم (النساء ٦) .

يحرم دفع مال اليتيم اليه على من عنده ماله قبل البلوغ والرشد ويجب بعد
ذلك . وهل يجب عليهم اختبار بلوغ اليتامى ورشدهم اذا احتملوا ذينكما فى
حقهم او لا يجب حتى علموا انهما فى حقهم بالاستصحاب؟ مقتضى القاعدة هو الثانى
ومفاد الاية المقدمة عليها : هو الاول .

هل هو واجب نفسى او طريقى فيه وجهان وان كان هو اصلى على كل حال
وان كان الظاهر هو الثانى ولاحظ مادة الدفع تجد فيه ما يرتبط بالمقام .

(٢٧) بناء الكعبة المشرفة

يجب بناء الكعبة اذا هدمت - لاسمح الله - وجوبا كفائيا على عامة المسلمين
وهذا مما يفهم من مذاق الشرع من جهة ارتكاز المتشريعة بل من بعض الروايات
الاتية فى اول حرف الجيم فى مادة الجبر . () **مباهة اهل البدع**

فى الصحيح عن رسول الله ﷺ : اذا رأيتم اهل الريب والبدع من بعدى
فاظهروا البراءة منهم واكثرُوا من سبهم والقول فيهم والوقية ، وباهتوهم كيلا
يطمعوا فى الفساد فى الاسلام (ويحذرهم الناس) ولا يتعلمون من بدعهم يكتب الله
لكم بذلك الحسنات ويرفع لكم به الدرجات فى الآخرة^(١) فى بعض كتب اللغة: بهت

وباغت: حيره. وادهشه بما يفترى عليه من الكذب . . . باغت الرجل: اتى بالبهتان
 قيل فى بيان المراد من المباهطة ان يقال : لعله - اى المبتدع - فاسق لعله
 زان. لعله عدو للمدين مثلاً. وهذا القول لابد من اخذه ولو بعنوان الاحتياط الواجب
 حذرا من الكذب المحرم فافهم .

ثم ان الامور الخمسة او الاربعة ليست بواجبات نفسية ظاهر أبل انما امرت بها
 للمنع عن رواج البدع والريب فالواجب هو هذا المنع بكل وسيلة وذريعة قولية
 امكنت من دون خصوصية للوسائل والذرائع فلاحظ .

(٢٨) البيتوتة بمنى على الحاج

تجب البيتوتة - فى الجملة - لىالى التشريق بمنى على الحاج ، والروايات
 الواردة فيها كثيرة ، والمتحصل من جميعها وجوبها فى الجملة وجواز الخروج
 منها بعد نصف الليل بل قبله وترك البيتوتة بها راسا للاشتغال بالنسك بمكة طول
 الليل، ولا يجوز تركها لغيره نعم يجوز ان يخرج ليلا من منى ولكن يجب العود
 اليها قبل نصف الليل . هذا من جهة الحكم التكليفى .

واما من جهة الكفارة فمن بات لىاليها فى غير منى حتى اصبح فعليه دم يهرقه
 الا اذا لم يزل فى طوافه ودعائه وفى السعى بمكة حتى يطلع الفجر فانه لا كفارة
 عليه، كما انه اذا بات ليلة واحدة من لىاليها فى غير منى فلا كفارة عليه وان اساء
 الا اذا بات بمكة فعليه الدم قتأمل، واما اذا خرج وجاوز بيوت مكة فنام ثم اصبح
 قبل ان ياتى منى فلا شئ عليه ^(١) .

هذا ولكن المسألة لا تخلو عن اشكال بملاحظة الروايات والشهرة الفتوائية
 بين الاصحاب فالاحوط ان يذبح لكل ليلة لم يبيت فى منى ولم يشتغل بالعبادة بمكة

شاة، والله العالم .

ثم ان الليلة الثالثة وهى ليلة الثلث عشر يختص وجوب بيتوتتها بمن غربت عليه الشمس عليه بمنى وبمن لم يتق الصيد والنساء والافلا تجب بيتوتتها بل له النفر بعد الزوال كل ذلك للروايات ^(١) فتدبر ^(٢) .

(٥) بيع الحيوان المؤطوء

الحيوان المؤطوء للانسان ان كان مما ير كب ظهره غرم الواطىء قيمته ويجب اخراجه من المدينة التى فعل به فيها الى بلاد اخرى لا يعرف فيبيعه فيها كيلا يعير به صاحبه كما فى رواية سدير ^(٣) لكن مر فى الجزء الاول ضعف الرواية ^(٤) .

(٢٩) بيع العبد الزانى

قال الباقر عليه السلام فى صحيح ابن مسلم : قضى امير المؤمنين عليه السلام فى امرأة امكنت من نفسها عبد الها فنحكها ان تضرب مائة (ويضرب العبد خمسين جلدة) ويبيع بصغر منها قال : ويحرم على كل مسلم ان يبيعه عبدا مدركا بعد ذلك ^(٥) . مقتضى الاطلاق عدم الفرق فى الحكم بين كون العبد كان زوجا لها قبل الملك ام لا اذ على الصورتين يحرم المجامعة عليهما بعد الملك كما دل عليه روايات ^(٦) .

ثم اننى لم اجد لوجوب بيع العبد المذكور على الحاكم كما هو المستفاد

١ - ص ٢٢١ الى ص ٢٢٦ الوسائل .

٢ - وجهه ان وجوب البيتوتة لاجل النساء مبنى على الاحتياط .

٣ - ص ٥٧١ ج ١٨ الوسائل .

٤ - لاحظ حاشية ص ٦٤ ج ١ من هذا الكتاب .

٥ - ص ١٤/٥٥٩ الوسائل .

٦ - لاحظ ص ٥٥٦ المصدر .

من الرواية والحرمة بيع العبد المدرك منها على المسلمين تعرضا في كتب الفقه ويحتمل قويا كونهما من الاحكام الموقفة الصادرة عن مصلحة رأها الامام عليه السلام بعنوان الحاكم ؛ لامن الاحكام الدائمة الشرعية الثابتة على كل احد في كل حال فلاحظ وبالجمله فليفرق بين الاحكام الشرعية الثابتة الاولية وبين الاحكام السياسية المتطورة حسب اختلاف الموارد .

(٥) البيتوتة عند الزوجة

نذكرها في مادة القسمة في حرف القاف فانها العنوان المعنون في كلام الاصحاب (قدس الله اسرارهم) .

(٥) التبئين

قال الله تعالى: يا ايها الذين امنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا كذلك كنتم من قبل فتبينوا (النساء ٩٤) .

وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا ان جائكم فاسق بنباء فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين (الحجرات ٦) التبئين المذكور ليس بواجب نفسى في الموردين بل شرطى كوجوب الوضوء للصلاة النافلة فان التبئين الاول لاجل اثبات الكفر وجواز القتل واخذ المال والثاني لجواز ترتيب الاثر على قوله والمضى على وفقه او وجوبه .

حرف التاء

(٣٠) متابعة الامام

قال صاحب العروة (قده) لا يجوز ان يتقدم الماموم على الامام في الافعال بل يجب متابعته بمعنى مقارنته او تاخره عنه تاخرا غير فاحش .

وجوب المتابعة تعبدى وليس شرطا في الصحة فلو تقدم او تاخر فاحشا عمدا اثم ولكن صلاته صحيحة وعلق سيدنا الاستاذ الحكيم (قده) على تعبدية الوجوب بقوله : كما عن المشهور، بل عن جماعة نسبته الاصحاب، لشرطى للجماعة بحيث يكون ترك المتابعة موجبا لبطلان الجماعة وارتفاع احكامها ولا شرطى للصلاة كذلك^(١) .

اقول : لادليل لفظى معتبر على الحكم كما يظهر لمن راجع المطولات .

(٣١) متابعة النبى الاكرم ﷺ

قال الله تعالى : فامنوا بالله ورسوله النبى الامى . . . واتبعوه (الاعراف ١٥٨) وقد دلت آيات على وجوب متابعة ما انزل من الرب ومتابعة القران وملة ابراهيم وغيرها ولكن ليس فيها حكم جديد كما لا يخفى .

الا ان يقال ان الاية المذكورة تدل على وجوب اتباعه مطلقا سواء اخبر عن

الله تعالى او عن رأيه بل المستفاد من قوله تعالى: (وما اناكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) والروايات الواردة حولها ان الله فوض الى نبيه جعل الاحكام وصلاحيه التشريع والتقنين والتجريم والايجاب وغيرهما فيجب على الامة اتباعه في ذلك وكذا الاحكام جديد في الايات الامرة للنبي بمتابعته لما يوحى اليه والشرعية وملة ابراهيم عليه السلام فانها تدل على العمل بحكم الله وايصاله الى الناس .

(٣٢) اتلاف مادة الفساد

قال سيدنا الاستاذ الخوئي في شرح المكاسب يجب اتلاف هياكل العبادة حسما لمادة الفساد وقال في منهاجه: بل يجب اعدامها (آلات الله) على الاحوط ولو بتغيير هيئتها . و قال في شرح المكاسب ايضا (ص ١٥٥ ج ١) بل من الوظائف اللازمة كسرها و اتلافها حسما لمادة الفساد .

اقول : لم اجد عاجلا دليلا اعتمد عليه في اثبات هذا الفتوى على اطلاقه ، الا اذا علم وجوبه من مذاق الشرع ، لكنه فيما لا يترتب عليه الفساد المهم فعلا ممنوع فلا بد من التماس دليل اخر يفي باثبات لزوم اتلاف مادة الفساد على جميع مراتبه وانواعه ، ولم اجد عاجلا - ايضا - من حدد الفساد الواجب حسمه .

(٣٣) اتمام الحج الفاسد

اذا فسد الحج بالجماع يجب اتمامه ثم يجب استنافه من قابل بلاخلاف كما قيل . فان قلنا بان الحج الثاني هو الفرض والاول فاسد لا اثر له ، ويكون وجوب اتمامه نفسيا تعديدا ، وان قلنا بان الفرض هو الاول والثاني عقوبة كما يدل عليه صحيح زرارة صريحا ^(١) فوجوب الاتمام من جهة وجوب الحج فلا يكون حكما برأسه .

(٣٤) اتمام الحج المندوب

يمكن ان يستدل على وجوبه باطلاق قوله تعالى: واتموا الحج والعمرة لله (البقرة ١٩٢) لكن في صحيح ابن اذينة عن الصادق عليه السلام: سألته عن قول الله عز وجل: واتموا الحج والعمرة لله. قال: يعنى بتمامهما ادائهما واتقاء ما يتقى المحرم فيها^(١). على انه من المحتمل قويا سوق الامر بالانتماء لاجل اتيان العمل تقربا اليه تعالى وعدم ايتانه لاجل الغير ، فعبادية الحج ثابتة بدليل لفظي بخلاف معظم الواجبات التعبدية التي علمت عباديتها من غير اللفظ . نعم ادعى سيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) التسالم على وجوبه. بل يدل على بعض موارد بعض الروايات^(٢). ويمكن ان يستدل على اتمام كل من العمرة والحج ندبا باطلاق ادلة ما يحرم على المحرم وغيرها فلاحظ .

(٣٥) اتمام الصوم

قال الله تعالى: واتموا الصيام الى الليل (البقرة ١٨٧) .

لاحظ مادة الصيام فان اتمام الصوم لا يغاثر نفس الصوم. الا ان يقال ان من افسد صومه عمدا في اثناء النهار يجب عليه اتمامه على ما اقتوا به، وهذا الوجوب لا يثبت بما دل على وجوب الصوم . ويمكن ان يستند الوجوب المذكور الى هذه الآية كما صرح لي بعض الاعاظم حينما طالبت به بدليل الحكم المذكور ، ولكن فيه نظر بين .

ويمكن ان نستدل على الوجوب المذكور بموثق عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يصيبه العطاش حتى يخاف على نفسه ، قال : يشرب بقدر ما يمسك ريقه ،

١ - ص ٢٦٥ ج ٤ فروع الكافي .

٢ - ص ٢٦٦ ج ١٠ الوسائل .

ولا يشرب حتى يروى ^(١) فتأمل ولاحظ مادة الامساك اذ نذكر فيها بعض المؤيدات

(٣٤) اتمام الاعتكاف

اذا اعتكف المكلف يومين في المسجد وجب اتمامه في اليوم الثالث، واذا اعتكف خمسة ايام وجب عليه اتمام اليوم السادس وفي اتمام كل ثالث كالיום التاسع واليوم الاثنى عشر مثلاً تأمل وسيأتى دليل المسألة في حرف الصاد تحت عنوان صوم الاعتكاف .

(٣٧) اتمام ما على الميت

اذا كان على ذمة الميت او في ماله حق او عمل مال، فان اوصى الى احد فهو والا يجب اتمامه وادائه على الوارث وان لم يكن هناك ميراث اولم يأخذه وهذا الوجوب مما يفهم من بعض الروايات المعتمدة، منها ما ورد في قضاء حجه كما ياتى فلاحظ وتأمل .

(٣٨) اتمام العهد

قال الله تعالى : الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم احداً فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين (التوبة ٥) .
وقال تعالى : وان جنحوا للسلم فاجنح لها (الانفال ٦١) .
وقال تعالى : كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ان الله يحب المتقين (التوبة ٨) .

وقال تعالى : واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب

الخائنين (الانفال ٥٨) .

اقول: تدل الآية الاولى على وجوب الوفاء بالعهد مع المشر كين بل مع مطلق الكفار ماداموا ملتزمين بعهدهم ولم يعينوا اعداء المسلمين عليهم . وكذا الآية الثالثة فان الجناح المأمور به يشمل الابتداء والاستدامة . نعم يمكن ان يقال ان الآية الثالثة تنفي العهد مع المشر كين مطلقا الا في مورد واحد استثنى في الآية حيث يجب الاستقامة لهم ما استقاموا لنا لكن يجوز نظارة الآية الشريفة الى خصوص الذين ان يظهر وا علينا لا يرقبوا فينا الا ولازمة يرضوننا بافواههم وتابى قلوبهم ولا يرقبون في مومن الا ولازمة واولئك هم المعتدون كما يظهر من الايات المتأخرة عن هذه الآية ، فلا تمنع عن معاهدة الملتزمين بعهدهم من الكفار . وبالجمله النفي خاص والجواز عام ولا منافاة بينهما . ثم ان الكفار ان نقضوا عهدهم فقد بطل المعاهدة وان لم ينقضوا ولكن خفنا منهم النقض فلا يبعد القول بعدم جواز النقض ابتداء بل اللازم اعلامهم بلغوية المعاهدة اولا ثم العمل بما يراه الامام من الحرب والقتل وغيره . وهذا من جهة الآية الاخيرة وان لم تخلو دلالتها عليه من شيء .

(٣٩) التوبة

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا توبوا الى الله توبة نصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات . . . (التحريم ٨) .
وقال تعالى : وتوبوا الى الله جميعا ايه المومنون لعلكم تفلحون (النور ٣١) .
اقول : للموضوع جهات من البحث ونذكر منها ما يلي :
(الاولى) وردت في موضوع التوبة آيات وروايات كثيرة جدا ^(١) ولا اشكال

١ - لاحظ ص ١١ الى ص ٤٢ ج ٥ بحار الانوار الطبعة الحديثة وص ٣٤٩ وغيرها

فى وجوب التوبة بل ادعى عليه اجماع الامة ، وانما الاشكال فى كيفية الوجوب ، قال العلامة المجلسى : لاختلاف بين المتكلمين فى وجوب التوبة سمعا وافتلّفوا فى وجوبها عقلا ^(١) .

اقول : يمكن ان يقال بوجوبها عقلا لاشراى لا تنجب وجوبا مولويا شرعا ؛ فان التوبة كالتقوى والاطاعة رافعة للضرر ، ورفع الضرر لازم بحكم الفطرة ^(٢) فكما ان الاوامر المتعلقة بالطاعة والتقوى والنواهى الواردة فى المعصية والفسق وغيرهما تحملان على الارشاد الى حكم العقل فكذا يحمل اوامر التوبة عليه ، فان العقل بعد اخبار الشارع بان التوبة تمحو اثر الذنب من العقاب وغيره ، يستقل بوجوبها فورا وبالبجملّة استفادة الوجوب التعبدى من القرآن والسنة مع ملاحظة حكم العقل بوجوبها مشككة خلافا لسيدنا الاستاذ الخوئى حيث قوى فى درسه وجوبها الشرعى اعتمادا على ظهور الامر فيه .

لكن التحقيق ان هذا الوجه الذى ذكرنا ضعيف فان العقل لا يدرك رافعية التوبة او دافعيّتها للضرر الابعداى الشارع بها وايضا بها من قبله ؛ وفى مثله لامعنى لرفع اليد عن ظاهر الاوامر الشرعية جزما والا لا يمكن ان ننكر وجوب الصلاة المولوى ايضا وان نحمله على الارشاد لان العقل يحكم بلزومها بعد اطلاعه ببيان نقلى على انها تنهى عن الفحشاء والمنكر . ولم يقل احد بوجوب الاستغفار مع كونه رافعا للضرر ، نعم هنا اشكال قوى اخر وهو انه اذا قلنا بالوجوب الشرعى وفرضنا ان العاصى لم يتب من عصيانه فى الان الاول يجب عليه فى الان الثانى التوبة

١ - ص ٤٨ ج ٥ بحار .

٢ - والفرق انهما دافعتان للضرر وهى رافعة له ورفع الضرر كدفعه لازم هذا اذا قلنا ان استحقاق العقاب والبعد عن ساحة الحق بنفسه ضرر وامان قلنا بان الضرر هو نفس العقاب فالتوبة ايضا دافعة للعقاب .

من اصل المعصية ومن ترك التوبة منها وهكذا فتارك التوبة في مدة قصيرة يستحق عقوبات وهكذا يتضاعف عليه استحقاق العقوبات ، وهو شاهد على نفي الوجوب الشرعي فان تعدد العقوبات المستحقة بحيث ربما تبلغ الى الملايين خلاف ما ارتكز في اذهان المتشرعة ، ولان التوبة انما شرعت رحمة للعباد وتخفيفا للعصاة ومحوآ لاثار المعصية وقرب المكلفين الى حضرة الحق جلّت عظمتة، لا لاجل استحقاق العاصي آلاف عقوبة لاجل معصية واحدة .

لا يقال - : الرضا بالحرام حرام كما مر في الجزء الاول فمن لم يتب من عصيانه وكان ملتفتاً يكون راضيا بعصيانه في كل آن فيعود تعدد العقوبات المستحقة على القول بالوجوب العقلي ايضاً .

فانه يقال - : ان ترك التوبة لحاجة اضعف ارادة او غيره لا يستلزم الرضا بالمعصية فكم من عاص لائم لنفسه غير تائب .

وكان بعض مشايخنا يلتزم بتعدد العقوبات المستحقة على تارك التوبة ولم يستبعده لكنه مما لا يليق بالالتفات اليه .

ويمكن ان يدفع بان الواجب شرعا هو اصل التوبة عن الذنب، واما فوريتهها فلم يدل دليل على وجوبها الشرعي وانما الحاكم بها العقل، فمن ترك التوبة راسا يستحق عقابا على اصل المعصية وعقابا على ترك توبتها واما من توب منها ولو بعد مدة فلا يستحق شيئا وانما ترك واجبا عقليا فتامل .

(الثانية) ظاهر جماعة وصريح اخرين ان حقيقة التوبة الندم ففي العروة الوثقى : وحقيقتها الندم وهو من الامور القلبية ولا يكفي مجرد قوله استغفر الله بل لاحاجة اليه مع الندم القلبي وان كان احوط ويعتبر فيها العزم على ترك العود اليها انتهى كلامه .

فان قلت: حقيقة التوبة لغة هو الرجوع، وليس في الشرع ما يدل على ارادة

معنى آخر منها وحيث ان الرجوع حقيقة الى الله تعالى محال فلا بد من ان يراد الرجوع الادعائى او الرجوع الحقيقى الى حكمه ودينه من امره ونهيه . كما ان توبة الله على العبد هى رجوعه تعالى عليه بالرحمة والمغفرة ، فالتوبة عبارة عن رجوع العاصى عن عصيانه الى الله تعالى وحقه ، نعم الندم علة لهذا الرجوع كما ان دفع الضرر فى الاكثر او الحياء من الله سبحانه فى البعض علة لهذا الندم ، فهو ليس داخلا فى حقيقة التوبة كما قالوا ، بل سبب له .

قلت : المستفاد من الادلة ان التوبة هو الرجوع عن طبع المعصية اى جميع افرادها الماضية والحالية والمستقبلية وهذا الرجوع يتحقق فى الاخيرين بالترك وعزم ترك العود . ولو على تقدير القدرة بان عاجز عن فعل الحرام او ترك الواجب فعلا ؛ فان المستفاد من الايات والروايات صحة هذه التوبة .

وفى الاول بالندم فقط لعدم محقق آخر له غيره فان الاستغفار خارج عن حقيقة التوبة ومفهومها كما يستفاد من قوله تعالى : وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يمتعكم متاعا حسنا الى اجل مسمى ويؤت كل ذى فضل فضله (هود ٣) . ومن قوله حكاية عن هود النبى ﷺ : ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا (هود ٥٢) .

ومن قوله تعالى : حكاية عن صالح ﷺ : فاستغفروا ربى قريب مجيب (هود ٦١) .

فاذن صح تفسير التوبة بالندم عما تحقق والعزم على ترك العود فى المستقبل . ويدل عليه صحيحة ابن سنان الواردة فى توبة القاتل الآتية فى اواخر الجهة السادسة من هذا المطلب ففيها يقول الصادق ﷺ : وان يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ...

ويؤيده صحيح ابن ابي عمير عن ابي الجهم عن الباقر ﷺ : كفى بالندم

توبته ^(١) .

(فان قلت) : هل يمكن الفصل بين الندم والعزم بان يندم من المعصية السابقة ولا يعزم تركها في المستقبل بل كان مترددا او واثقا من نفسه الرجوع اليها في مستقبل قريب او بعيد فهل يصدق التوبة حتى يسقط اثر المعصية الماضية ام لا ؟
(قلت) : الظاهر عدم الصدق وفاقا لما نقل عن ظاهر الاكثر فان من يتردد في العود تركا وفعلا او يثق بالعود لا يصدق عليه انه رجع الى الله تعالى فلا يكون تائبا. نعم الايتان الخارجى في الاستقبال لا ينافى العزم على ترك العود كما لا يخفى وهو مستفاد من الروايات ايضا .

بل لا يبعد صدق الرجوع والتوبة اذا عزم ترك العود مدة معينة مع التردد او العزم على المخالفة بعدها (فتأمل) وقول البهائي (ره) : فاشترط العزم على عدم العود ابدا تقتضى بطلانها (ص ٢٤٣ اربعينه) غير مسموع اذ الاشتراط المذكور اول الكلام. واما مع عدم العزم راسا فالانصاف عدم صدق الرجوع والتوبة خلافا لسيدنا الحكيم (قده) وجماعة ^(٢) نعم تعليل العلامة الحلبي لاعتباره بان ترك العزم يكشف عن نفى الندم ^(٣) ضعيف لعدم الكشف المذكور بل الدليل ما قلناه .

(الثالثة) مقتضى الاطلاقات اللفظية وجوب التوبة عن كل معصية صغيرة كانت او كبيرة بل مقتضى حكم العقل ايضا كذلك؛ فان العقاب الاخرى ولو فرض قليلا اكبر ضرر يحكم العقل بوجوب دفعه، وهل يجب التوبة عن الصغيرة على مجتنب الكبائر بعد ما اخبر الشارع بعدم عقوبته عليها ام لا يجب؟ والاول هو الصحيح بناء

١ - ص ٣٤٩ ج ١١ الوسائل وفيها روايات اخر تؤيد المطلوب .

٢ - لاحظ كلامه في ص ٣٢٧ و ص ٣٢٨ ج ٢ مستمسكه (الطبعة الحديثة) .

٣ - ص ٢٦٣ شرح التجريد .

على الوجوب الشرعى للإطلاقات (١) .

واما بناء على الوجوب العقلى فقد يفصل بين استناد وجوب التوبة الى وجوب دفع الضرر ووجوب شكر المنعم فلا تجب على الاول لعدم ضرر بعد تكفير الصغيرة باجتناى الكبيرة . وتجب على الثانى لعدم الفرق فى الحسن بين التوبة فى الكبيرة والصغيرة لعدم الفرق فى وجوب الاطاعة عقلا بين الامر فى الكبيرة والامر فى الصغيرة .

قال العلامة (قده) فى شرح التجريد : فذهب جماعة من المعتزلة الى انها تجب من الكبائر المعلوم كونها كبائر او المظنون فيها ذلك ، و لا يجب من الصغائر المعلوم منها انها صغائر . وقال آخرون انها لا تجب من ذنوب تاب عنها من قبل . وقال آخرون انها تجب من كل صغير وكبير من المعاصى والاخلال بالواجب سواء تاب عنها قبل او لم يتب استدل المصنف (المحقق الطوسى قده) على وجوبها بامرين :

الاول - انها دافعة للضرر الذى هو العقاب او الخوف ودفع الضرر واجب .
الثانى - انا نعلم قطعاً وجوب الندم على فعل القبيح او الاخلال بالواجب .
اذ اعرفت هذا فنقول انها تجب عن كل ذنب لانها تجب من المعصية لكونها معصية ومن الاخلال بواجب لكونه كذلك ، هذا عام فى كل ذنب واخلال بالواجب انتهى كلامه (٢) .

و التحقيق اولاً ان التوبة غير واجبة عن الصغائر على من اجتنب عن

١ - نعم ربما يشعر من قول الصادق (ع) : لاصغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار بعدم احتياج الصغيرة الى الاستغفار لكن فى السند عمار بن مروان القندى وهو مهمل ص ٢٦٨ ج ١١ الوسائل والاشعار غير حجة ايضاً .
٢ - ص ٢٦٣ وص ٢٦٤ شرح التجريد .

الكبائر بناءً على الوجوب الفطري و هو وجوب دفع الضرر لعدم ضرر عليها حتى يجب دفعها ، نعم تجب من جهة وجوب شكر المنعم لعموم الملاك ان قلنا بوجوبه ^(١) كما انها تجب على من لم يجتنب عن الكبائر حتى وان تاب منها اى من الكبائر بعد اتيانها لوجوب دفع الضرر .

وثانيا ان من تاب من معصية لا تجب التوبة عنها ثانيا وثالثا لصدق الامتثال بالمرة كما حقق في اصول الفقه وما يظهر من كلام العلامة (قده) من تكرار وجوبها ضعيف .

وثالثا لا يرجع ما افاده المحقق الطوسي وبينه العلامة الحلي (قدهما) في الدليل الثاني من وجوب الندم الى معنى محصل ^(٢) فانه عين الدليل الاول الا ان يجعل المناط في الثاني شكر المنعم؛ او مطلق حكم العقل بلزومه وكلاهما ممنوع. ورابعا ان ما ذكره من وجوب التوبة من المعصية لكونها معصية صحيح ، فان من ترك الذنب حفظا لسلامة بدنه او لرضاه او من جهة عجزه ونحو ذلك لا يكون تابا فلا بد في التوبة من الرجوع الى الله تعالى كما يظهر من القرآن الكريم نعم لاشك في ان الرجوع بداعي النجاة من النار توبة الى الله .

وما ذكره العلامة الحلي تبعا للمحقق الطوسي (قدهما) من بطلانها بدعوى انها ليست من التوبة عن القبيح لقبحه فجرى مجرى طالب سلامة البدن ا - كن يتوقع صدوره من مثلها (ره) أفيتى العلامة ببطلان توبة اكثر المؤمنين الذين يتوبون عن المعاصي حينما يتخوفون بالنار ويصبحون صلحا ولا يعلمون القبيح كما يعلمه المتكلمون بل الداعي الوحيد لهم في الرجوع الى الله تعالى هو خوف النار

١ - الصحيح عدم وجوب شكر المنعم عقلا في خصوص الواجب الوجود جل جلاله

وبحثه طويل .

٢ - وقد تبعهما الشيخ البهائي في حاشية اربعينه ص ٢٣٤ .

وطمع الجنة ؟

الرابعة- استشكل بعضهم فى تشريع التوبة وفتح بابها بان فيه اغراء بالتمرد والمخالفة فان الانسان اذا علم بقبول توبته بعد ارتكاب المعصية لا يعتنى بمائع العصيان بل تزيد جرأته على مخالفة التكليف الالهية .

وقد اجيب ايضا بان التوبة لا تحقق فى فرض قصد المكلف المعصية بان يعصى ثم يتوب، فان التوبة انقلاص عن المعصية ولا انقلاص فى هذا الذى ياتى به فانه كان عازما على ذلك قبل المعصية ومع المعصية وبعد المعصية ولا معنى للندامة .. اعنى التوبة - قبل تحقق الفعل بل مجموع الفعل وا لتوبة فى امثال هذه المعاصى ماخوذ فعلا واحدا مقصود بقصد واحد مكر او خديعة يخدع بها رب العالمين ولا يحق المكر السيئ والاباهله انتهى .

وهذا الجواب ضعيف فان لازمه قبول توبة من يعصى ويتجرى بلاخوف من الله حين العصيان دون توبة من يعصى ويخاف ويبنى على الرجوع الى الله بعد خمود شهوته وذهاب شدة حاجته وهو كما ترى .

وربما يطعن بعض الملحدين به على الدين وان الدين بمسقطاته للذنوب كالتوبة والعفو والشفاعة ونحوها^(١) يتسبب الى ميل الافراد الى الجرائم الاخلاقية والاجتماعية فهو مضر للامن الاجتماعى والرقى الاخلاقى !!!

والجواب المشترك عن كلتا الشبهتين هو اننا نرجع الى وجداننا ونشاهد حال المعصاة فنرى هذا الادعاء خلاف الواقع فان الداعى للعصيان فى معظم الموارد بل فى جميعها الا ماشذ هو ميل الانسان وشهوته وغضبه الغالبين على خوفه من الله او اعتقاده الباطل من دون التفاته الى مسقطات الذنوب .

١ - ذكرنا المسقطات فى مادة الاستغفار الى عشرة فلاحظها ، وغير خفى ان الاشكال

والجواب يجرى فى جميعها بخلاف يسير .

والذى يو كده ويشهد له ان العلماء المحيطين بتفاصيل التوبة والاستغفار وغيرهما وسعة رحمة الله هم ابعد من الذنوب والاثام فانها كلها لا ينافى خوفهم الشديد منه سبحانه وتعالى ، فيعلم من ذلك ان التوبة واخواتها غير مؤثرة فى جرثة العصاة وطفيان المتمردين عملا كما هو مشهود خارجا .

فالله سبحانه هو العالم بحقايق النفوس الانسانية ولا يقنن فى التشريع ما ينافى مقتضى العبودية والربوبية ولا ما يخل به الامن الاجتماعى والتكامل الاخلاقى بل لا يحصلان الا بالتعالم الدينىة .

واظن ان من تنبه بما ذكرنا والتفت الى حال العصاة فى الخارج يقتنع بما قلنا ولا يرى البحث محتاجا الى مباحث نظرية بعيدة عن الواقع .

واما الجواب الخاص عن الاشكال الاول هو ان مفسدة زيادة الجرثة على تقدير تسليم اللازمة مزاحمة بمفسدة يأس العبد من رحمة الله التى وسعت كل شىء ، وقطع رجائه منه سبحانه ، كما يفهم من حرمة اليأس من رحمة الله بل هو من الكبائر بل يفهم من صحيح عبد العظيم المتقدم انه اكبر الكبائر بعد الشرك بالله فيقدم الاهم على المهم وهذا واضح .

والجواب الخاص عن الايراد الثانى ان التوبة وسائر المسقطات انما تؤثر فى رفع العقاب الاخرى والتبعات الروحية دون التبعات الاجتماعية فانها غالبا بحالها تاب ام لم يتب فاذا اكل احد مال غيره او ضربه فلا يسقط وجوب اداء المال ولزوم تمكنه من القصاص والانتقام بالتوبة فأين المضادة مع الامن الاجتماعى وايضا قد علم من الشريعة ان من يذنب ثم يتوب ليس كمن لا يذنب اصلا فإين المضادة الرقى الاخلاقى ؟

الخامسة - ان المعصية الماضية امالا تابع لها مطلقا كالكذب وشرب الخمر ووطى الزوجة الحائض وعدم رد سلام المؤمن ونحو ذلك ، وامالها تابع ، وهذا

التابع اما راجع الى حق الله تعالى فقط كقضاء الصلاة والصيام واداء الزكوة واتيان الحج واما راجع الى الناس كرد مال الغير اليه او الى وارثه او الى الحاكم الشرعى اما عينا واما مثلا او قيمة وتمكين الغير من استيفاء حقه منه كما فى القتل والغذف والضرب وغيرها وارشاد من اضله ونحو ذلك .

لاشك فى كفاية مجرد الندم والعزم فى القسم الاول على ما هو مقتضى الاطلاقات واما القسمان الاخير ان فعن غير واحد اعتبار اتيان التابع فيهما فى صحة التوبة، وذهب بعضهم الى عدم اعتباره فيهما .

والصحيح هو التفصيل وملاحظة الموارد فانها مختلفة فى ذلك ظاهرا فاذا لم يتوقف صدق التوبة على اتيان التابع فالحق هو عدم الاعتبار كما افاده العلامة فى شرح التجريد اولا وتبعه البهائى وصاحب الجواهر وغيره لعدم مقيد لتلكم الاطلاقات فمن لا يقضى صلاته الفائته ويتوب من ترك صلاته فى وقتها تصح توبته من ذلك وان كان عاصيا بترك القضاء ، وقس على هذا غيره .

واذا توقف صدق التوبة عن المعصية على اتيان التابع كما اذا تاب عن ترك الحج وامساك الزكوة وغصب مال الغير والحال انه يقدر فعلا على اتيان الحج واداء الزكاة ورد مال الغير عينا ففي هذه الصورة لا يتحقق التوبة عن المعصية بدون اتيان التابع ، وليس هذا عند الدقة من التخصيص بشئ اذ مع ترك التابع لارجوع عن المعصية .

(السادسة) هل يكفى فى اسقاط حق الغير مجرد التوبة ام لا بد معه من الاستمالة منه ، واليك بعض موارد البحث .

- ١ - الغذف فهل يكفى للقاذف فى ابراء ذمته عند الله سبحانه مجرد التوبة او لا بد من استرضاء المقذوف او الاقرار عند الحاكم ليقام عليه الحد ؟
- ٢ - الغيبة ، فمحوها هل بالتوبة فقط او مع الاعتذار واسترضاء المغتاب او

يفصل بين اطلاع المغتاب على الغيبة وتألمه منها، وعدمه ففي الثاني يكفى التوبة وفي الاول يلزم استرضائه ايضاً كما ذهب اليه المحقق الطوسي في تجريدته.

٣ - حبس مال الغير ثم دفعه اليه او وارثه ؛ فهل يكفى التوبة لرفع اثر الظلم الحاصل بمجرد الحبس خصوصاً اذا ادى اجرة مدة الحبس او لم يكن للمحبوس اجرة ومنفعة، كالتقود المتعارفة في هذه الاعصار ويجرى هذا الكلام في المكسور بعد اصلاحه وفي المغصوب التالف بعد رد المثل او القيمة بطريق اولى .

يقول صاحب الجواهر (قده) في كتاب الشهادات : ان الظلم بحبس المال عن صاحبه لا يرتفع بالاىصال الى الوارث وانما يفيد الوصول الى الوارث ارتفاع الظلم عنه بنفس المال . واما حق الحبس فالظاهر تعلقه به ، اللهم الا ان يقال ان التوبة تكفر ذلك ، وفيه ما فيه ، فانها لا ترفع حقوق الناس وانما هى ترفع عقاب الذنب من حيث التوعد عليه من الله تعالى شانه ...

واما حق الناس فلا بد من وصوله الى مستحقه ولا طريق الى هذا الحق وامثاله مما ليس لاحد العفو عنه الا صاحبه ^(١) الا التوسل الى الله تعالى شانه بتحمل ذلك عنه والالاحاح عليه ... فلعل الله تعالى يعوضه يوم القيامة بما يرضيه عن مظلمته ^(٢) .

١ - سيأتى ان الاستغفار طريق الى تكفير الظلم .

٢ - وقال : ومن ذلك بظهور ان المال الذى لم يوصله الى وارثه الى آخر الابد تصح مطالبة الجميع به وان كان الاخير منهم يطالب بعينه وغيره يطالب به من حيث حبسه وقاعدة العدل تقتضى الانتصاف منه للجميع و لكن فى صحيح عمر بن يزيد عن الصادق (ع) : اذا كان للرجل على الرجل دين فمطله حتى مات ثم صالح ورثته على شىء فالذى اخذ الورثة لهم ومابقى فهو للميت يستوفيه منه فى الآخرة وان هولم يصلحهم على شىء حتى مات ولم يقض عنه فهو للميت ياخذ به .

ما ينافى ما ذكرنا وقد عمل به غير واحد ص ١١٥ ج ٤١ من الجواهر المطبوعة جديداً
اقول سند الرواية المذكورة هكذا : محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن ==

٤ - القتل ، فهل يكفى لرفع تبعته التوبة او مع تمكين الورثة من القصاص او مع الاستغفار للمقتول ام لا يكفى بل لابد من استرضاء المقتول يوم القيامة ولو بالتوصل والتضرع الى الله تعالى فى الدنيا ليرضى المقتول عنه كما مر نظيره فى كلام صاحب الجواهر آنفا .

٥ - الاهانة؛ فمن اهان مسلما عند جمع فهل يجب جبرانه واسترضائه بحيث اذا لم يمكن الاستدراك كما اذا مات احد الحاضرين لمجلس الاهانة او مات من اهانته بقى ذمته بالنسبة اليه مشغولة .

٦ - الاضلال - فهل يجب على المضل ارشاد الضال ام لا ؟ وعلى الاول هل الوجوب المذكور من جهة حق الله تعالى او من جهة حق الناس .

٧ - الضرب؛ هل يجب على الضارب تمكين المضروب من ضربه انتقاما واذا فرض موته فهل يجب تمكين ورثته ام لا وعلى التقديرين فهل يبقى للمضروب حق على الضارب ولو بعد الاستغفار له ام لا ؟

وعلى الجملة : لاشك فى كفاية التوبة لاسقاط استحقاق العقاب ومحو اثر المعصية السابقة فيما يرجع الى حق الله جل جلاله من جهة اخباره تعالى تفضلا (لاغلا) فى جميع الموارد المتقدمة ونظائرها كما مر وجهه فى الجهة السابقة ، وانما الكلام فى كفايتها لاسقاط ما يرجع الى حق الناس حتى بعد عدم التمكين من استرضائهم .

واعلم ان الله تعالى هو مالك الناس وله الامر والحكم كيف يشاء . ويجوز له تعالى عقلا العفو عن حقوق الناس وليس فيه اى محذور عقلى خصوصا اذا عوضه من قبله وارضاه فاذا امكن ذلك ثبوتا يمكن ان نقول به اثباتا لاطلاق جملة من

== محمد بن اسماعيل عن محمد بن عراف عن عمر بن يزيد عن الصادق (ع) ص ١٦٦ ج ١٣ الوسائل . دلت الزاوية على صحة ملكية الميت .

الايات والروايات الدالة على كفاية التوبة عن الذنب وعدم مفيد بقيدتها بحق الله سبحانه وحده وهو رفع استحقاق العقاب ، بل مقتضاها اسقاط حقوق الناس ايضا اما خرج بالدليل كرد الاموال عينا او مثلا وقيمة وكتمكن الغير من اقامة الحد على نفسه ونحو ذلك ، ولقوله تعالى : ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب حريق (البروج ١٠) .

فان المستفاد منه ان العذاب ليس مترتباً على مجرد عذاب المؤمنين والمؤمنات بل عليه وعلى عدم التوبة فاذا تاب الفاتن فلا يعذب وان لم يعتذر الى المظلوم ولم يسترضيه كما هو قضية اطلاق الاية ، الا ان يناقش فيه باختصاص الاية بالكفار وعدم شمولها للمؤمنين ، ومن الظاهر ان توبة الكافر هو ايمانه وقد اشتهر ان الاسلام يجب ما قبله ، وعليه السيرة ايضا بل صحيحة زرارة تدل على عدم كفاية التوبة في حقوق الناس واموالهم فقال الباقر عليه السلام : فيها ما من احد يظلم مظلمة الا اخذه الله بها في نفسه وماله ، فاما الظلم الذى بينه وبين الله فاذا تاب غفر له ^(١) .

فان الظاهر منه ان التوبة انما تؤثر في محو ذنوبه التى لا ترجع الى الناس بل هي مطلقة تشمل صورة التمكّن من الجبران والاسترضاء وعدمهما .

نعم فى صحيح ابن يسار عن الصادق عليه السلام : قال رسول الله ﷺ : من ظلم احدا وفاته فليستغفر الله له فانه كفارة له ^(٢) .

وظاهر الحديث الشريف ان الاستغفار للمظلوم فى فرض عدم امكان الجبران . الاسترضاء كفارة ظلم الظالم مطلقا ^(٣) الا فيما دل الدليل على عدم كفايته كما فى الاموال

١ - ص ٣٣٨ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ٣٤٣ ج ١١ .

٣ - فى رواية الثمالى المروية فى ثواب الاعمال ص ٤٤ المطبوع فى مطبعة اسمد ببغداد (١٩٦٢م) عن السجاد (ع) حاكيا عن رسول الله (ص) فى حجة الوداع ... ان ربكم

الماخوذة منه ظلما فانه يجب ردها مع الاستغفار .

و خلاصة البحث امور :

اولا - ان الظالم لا بد له من استرضاء المظلوم مع التمكن تخلصا من العقاب فان الظالم حسب دلالة الايات والروايات مسئول معاقب، والقدر المتيقن من تأثير التوبة انما هو في رفع نوعده تعالى وعقابه من جهة معصية امر الله تعالى، ولم يثبت تأثيرها في رفع حق العبد ومظلمته: فالعقل يحكم بوجوب براءة الذمة من عذاب يوم القيامة وغيره، وهذه البرائة لا يحصل الا ببراء المظلوم له .

هذا اذا كان المظلوم ملتفتا الى الظلم او كان غافلا ولكن امكن استرضاء من دون ان يستلزم تألمه جديدا واما اذا استلزمه فحيث ان ايلامه و اضراره محرم يشكل جواز الاسترضاء حينئذ فان امكن رفع ظلمه وجب كما اذا امكن له تكذيب نفسه عند من اغتابه او سبه او عابه او قذفه ^(١) بل التكذيب المذكور يغني عن الاسترضاء في صورة غفلة المظلوم وان امكن استرضائه بلا تألم جديد؛ فتأمل .

وثانيا - يجب على الظالم الاستغفار للمظلوم اذا لم يمكن الاسترضاء منه لموت او بعد او مانع اخر وهذا الاستغفار يكفر ظلمه انشاء الله واعتمادنا في ذلك على صحيحة ابن يسار المتقدمة . ولا بعد في ان يلحق به ما اذا استلزم الاسترضاء غما وألما اخر كما مر او مفسدة عظيمة كما اذا اخبر احد بانه زني بزوجه فانه بمنزلة الفوت، بل هو فوت شرع بعد عدم جواز ايلامه مطلقا ولو بداعي الاسترضاء

= تطول عليكم في هذا اليوم ففر لمحسنكم وشفع محسنكم في مسيئكم فافوضوا مغفورا لكم وضمن لاهل التبات من عنده الرضا .

اقول: لاحظ الرواية بطول متنها وتعدد سندها في ص ٦٥ وص ٦٦ ج ٨ من الوسائل.

١ - في صحيحة ابن سنان عن الصادق (ع) في حق المحدود: اذا تاب ، وتوبته ان يرجع ما قال ، ويكذب نفسه عند الامام وعند المسلمين ، فاذا فعل فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك ص ٢٨٣ ج ١٨ الوسائل .

واما القول فى مقدار الاستغفار فلا دليل عليه وان كان مقتضى الاطلاق اجتزاء مرة واحدة غير ان مناسبة الحكم والموضوع تقتضى لزوم الاستغفار حسب كمية الظلم فلاحظ .

ثالثا - يجب على الظالم تمكين المظلوم من الانتصاف والانتقام الذى قرره الشارع الاقدس من جهة امر الله ومن جهة انتصار المظلوم واستيفاء حقه منه، وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام فى مادة السب ومادة الظلم فى بيان المحرمات فلاحظ . نعم لا دليل على وجوب تمكين الورثة من ذلك فى غير مادل الدليل عليه بل يكفى الاستغفار .

وفى صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام كفارة الدم اذا قتل الرجل المومن متعمدا فعليه ان يمكن نفسه من اوليائه، فان قتلوه فقد ادى ما عليه؛ اذا كان نادما على ما كان منه عازما على ترك العود ، وان عفا عنه فعليه ان يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكينا ، وان يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر الله عز وجل ما بقى ^(١) .

رابعا - هل يجب عليه اقامة الحدود الشرعية بالذهاب الى الحاكم الشرعى والاقرار بما فعل كالقتل والقذف ونحوهما، سيأتى بحثه فى حرف القاف انشاء الله وعلى كل هو لا يرتبط بمسألة ابراء الذمة عن حقوق الناس .

خامسا - يجب هداية من اضله للامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن جهة التسبب هذا فى صورة الامكان، واما اذا لم يمكن ارشاده لموت او مانع اخر فهل يكفى الاستغفار للضال ام لا؟ فيه تردد خصوصا اذا لم ينفعه الاستغفار كما اذا وجبت الضلالة الكفر (نعوذ بالله منه) لقوة انصراف صحيح ابن يسار عن هذه الصورة بل فى صحيح هشام ابن الحكم وابي بصير عن الصادق عليه السلام الوارد فى حق

المبتدع المضل وقد تاب : فادحى الله الى نبي من الانبياء قل لفلان : وعزتي لو دعوتني حتى تنقطع اوصالك ما استجبت لك حتى ترد من مات على مادعوته اليه، فيرجع عنه ^(١) .

والطريق الوحيد لمثل هذا الشخص في صورة عدم امكان الاهداء والارشاد هو التضرع الى الله سبحانه وتعالى بان يعامل معه بفضله وكرمه وجوده ومنه فان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قد اخبر انه يغفر الذنوب جميعا فلاموجب لليأس والقنوط عن رحمة الله تعالى .

السابعة - في ان التوبة مقبولة في كل حال ام لا ؟ والمصرح به في القران الكريم هو الثاني، قال الله تعالى : انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فاولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليما حكيما . وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر احدهم الموت قال اني تبت الان ولا الذين يموتون وهم كفار اولئك اعتدنا لهم عذابا اليما (النساء ١٨٧) .

وقال تعالى : كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم بجهالة ثم تاب من بعده واصلاح فانه غفور رحيم (الانعام ٥٤) .

وقال تعالى : ثم ان ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك واصلحوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم (النحل ١١٩) .
واعلم ان ما يتعلق بالايات من البحث امور .

١ - تدل الاية الاولى على وجوب قبول التوبة على الله تعالى ، ممن عصى جهلا اذا رجع بعد التفاته من قريب ولم يدم على المعصية وتفسير الجهالة بالسفاهة خلاف الظهور، وان دل عليه بعض الروايات الضعيفة اللهم ان يقال بانصراف الجهالة في امثال المقام الى السفاهة ولو لغلبة المعصية عن علم وهذا غير بعيد .

١- لاحظ الرواية بطولها في ص ٣٤٣ ج ١١ الوسائل وص ٣٥٥ ج ١ من هذا الكتاب

٢ - اهمال توبة من يعصى عالما او جاهلا لكن لا يرجع عن ذنبه بعد الالتفات من قريب بل تدوم عليه مدة ما، وانه هل يقبل توبته ام لا ؟ نعم المطلقات الدالة على قبول التوبة في الكتاب والسنة تشمل الفرض فعدم بيان حكمه في هذه الاية لا يضرب شمول غيرها له؛ بل صريح بعض الروايات الاتية قبول مثل هذه التوبة ولعل جهة اهماله في هذه الاية نظارتها الى التوبة الواجبة على الله ، فان الله وان يقبل توبة من لا يرجع عن سوء من قريب ولكنه لم يجعل قبوله على نفسه مو كذا واجبا فافهم .

هذا اذا لم نقل بان المراد من القريب هو ما قبل ظهور آية الموت والا فهو داخل في مفروض الاية .

٣ - عدم قبول توبة من يتوب عند حضور الموت .

قال الشيخ البهائي (ره) في اربعينه : اما التوبة عند حضور الموت وبقين الفوت وهو المعبر عنه بالمعاينة فقد انعقد الاجماع على عدم صحتها ونطق بذلك القرآن العزيز ...

وقد روى محدثوا الامامية عن ائمة اهل البيت عليهم السلام احاديث متكررة في انه لا تقبل التوبة عند ظهور الموت وعلاماته ومشاهدة احواله ^(١)

اقول : وفي صحيح جميل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : اذا بلغت النفس ههنا و اشار بيده الى خلقه لم يكن للعالم توبة ثم قرأ (انما التوبة على الله...) ^(٢).

اقول : لا يبعد انصراف الاية في نفسها الى العالم، فلا تنفي قبول توبة الجاهل عند الموت ، وهذه الرواية نعمت الدليل عليه ، وعلى هذا فمن الثفت حين حضور

١ - ذكره في ذيل الحديث الثامن والثلاثون ص ٣٣٧ طبع التبريز .

٢ - ص ٣٥٣ ج ١ تفسير البرهان وفي ص ٣٢ ج ٦ بحار الانوار : وكانت للجاهل

الموت الى ان اعماله كانت سيئة وهو كان جاهلا بحرمتها صحت توبته، وانما المردود حين حضور الموت توبة العاصي العالم بمعصيته .

لا يقال ان الجاهل لا يستحق العقاب حتى يحتاج الى التوبة . فانه يقال اولاً ان اثر التوبة لا ينحصر في اسقاط العقاب اذ لعلها تؤثر في تحلية النفس واشراق الباطن فهي من التكامل المخلوق له الانسان .

وثانياً انما لا يستحق العقاب الجاهل القاصر ، واما المنقصر فهو كالعالم في استحقاق العقاب وان كان العالم اسوء حالاً منه فلماذا يقبل توبته دون العالم حين المعاينة .

٤- توقف المغفرة والرحمة على التوبة والاصلاح معا، دون مجرد التوبة كما يستفاد من الايتين الاخيرتين ومثلهما قوله تعالى : فمن تاب من بعد ظلمه واصلمح فان الله يتوب عليه (المائدة ٣٩) وغيره وهو كثير في القرآن؛ ولا يبعد تقييد بعض الايات المطلقة كقوله تعالى : . . . ثم يتوبون من قريب فاولئك يتوب الله عليهم. وقوله تعالى: توبوا الى الله جميعاً ايه المومنون لعلكم تفلحون بالمقيدات الكثيرة المذكورة .

لكن الكلام في معنى الاصلاح المذكور وهو يحتمل وجوهاً .
(الاول) العزم على ترك العود الى المعصية التي رجع عنها الى الله تعالى، بان لا يكون التوبة مجرد ندم على ما مضى .

(الثاني) اتيان التابع من قضاء الصلوات والصيام واداء حقوق الناس واسترضاء المظلوم ونحو ذلك خلافاً لما استظهرناه سابقاً من عدم اعتباره في التوبة .

(الثالث) اصلاح عامة الامور ولازمه بطلان التوبة المبعضة فمن لا يصلح ما بينه وبين ربه حسب قانون العبودية والربوبية؛ بل يستمر على تمرده وعصيانته وانما يتوب عن بعض معاصيه فلا يغفره الله ولا يرحمه ولا يقبل توبته .

نعم لا بد من تخصيصه بغير الكافر التائب عن كفره المقيم على بعض المعاصي

الجوارحية عملاً باطلاق بعض الايات وبالسيرة القطعية القائمة على قبول اسلام الفاسق .

(الرابع) ان يكون الاصلاح عطف تفسير للتوبة فليس شيئاً زايداً عليها .
(الخامس) ان يكون الاصلاح (باى معنى فسر) شرطاً للرحمة والمغفرة المطلقة للمغفرة والرحمة لخصوص المعصية التي تاب عنها، ومن الواضح ان التوبة عن ذنب لايسبب محو اثار الذنوب السابقة و اللاحقة باجمعها لكن يردده ماسبق من قوله تعالى : فمن تاب من بعد ظلمه واصلاح فان الله يتوب عليه، اذ الظاهر منه ان الاصلاح شرط لقبول التوبة فتدبر .

اقول : بعد احتمال الوجه الاول والرابع وما اشتهر بين العوام والخواص من كفاية التوبة وحدها لاسقاط العقاب لايبعد القول بعدم استغادة امر زائد من كلمة الاصلاح ولاقل من الشك فيرجع الى اصالة البرائة ، والله العالم ^(١) .

الثامنة - امر الله المومنين بالتوبة النصوح على ماسر ، وهى الذنب الذى لايعود المذنب فيه ابداً كما فى صحيح ابى بصير ^(٢) عن الصادق عليه السلام وقال ابو بصير: وأينما لم يعد ^(٣)؟ فقال الصادق عليه السلام يا ابا محمد ان الله يحب من عباده المقتن التواب . وفى صحيح عبدالله ابن سنان عنه عليه السلام: التوبة النصوح ان يكون باطن الرجل كظاهره وافضل ^(٤) .

وفى رواية ابى بصير فسرهما الصادق عليه السلام بصوم يوم الاربعاء والخميس والجمعة ^(٥)

١ - لاحظ كتاب الشهادات من الجواهر فى مسألة شهادة القاذف وحد توبته .

٢ - ص ٣٩ ج ٦ بحار الانوار وص ٣٥٥ ج ٤ تفسير البرهان .

٣ - هكذا فى البحار وفى البرهان (وانا لم نعد) .

٤ - ص ٣٥٦ ج ٤ البرهان وص ٢٢ ج ٦ البحار وفيها ما سندا ومتنا .

٥ - ص ٢٢ ج ٦ البحار .

وعن الصدوق (ره) : معناها ان يصوم هذه الايام ثم يتوب لكن يضعف اولاً بوقوع البطائني الضعيف في السند. وثانياً بان وجوب التوبة فوري لا يجوز تأخيرها الى ما بعد الجمعة . فالتوجيه كاصل الحديث ضعيف فالأظهر حملة على استحباب الصوم بعد التوبة لو صح سنده .

ثم المستفاد من مجموع الصحيحتين ان التوبة النصوح ما كان النادم عازماً عزماً قوياً على ترك المعصية في المستقبل ابداً فلا حظ وتأمل ، وعليه فتوصيف التوبة بالنصوح توضيحي ، على ما اخترناه سابقاً من اعتبار العزم المذكور في التوبة (١) .

التاسعة- انما يتوب العبد بتوفيق من الله تعالى وفضله ورحمته، فدائماً توبة العبد محفوفة بالتوبتين من الله تعالى ورجوعين منه عليه بالرحمة ؛ اوليهما قبل توبة العبد فان الله يرجع عليه بالرحمة والتوفيق المتوبة ؛ وثانيهما بعد توبته بالرجوع عليه بقبول التوبة ويشير الى الاولى قوله تعالى : ثم تاب عليهم ليتوبوا (التوبة ١١٨) .

ثم التوبة على العبد واجبة اما عقلاً وشرعاً وعقلاً فقط واما على الله تعالى فالتوبة الثانية واجبة من جهتين من جهة اخباره؛ بانه يقبل التوبة حتى اطلق على نفسه (قابل التوب) والله تعالى لا يخلف وعده ومن جهة تصريحه بوجوبها على نفسه في الجملة في قوله : انما التوبة على الله . . . اذ كلمة (على) تفيد الوجوب كما في قوله تعالى : والله على الناس حج البيت .

العاشر- قال الله تعالى : الامن تاب وامن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً (الفرقان ٧٠) .

اقول : المستفاد من الآية تبديل سيئات الذين رجعوا عن كفرهم وامنوا

١ - ويمكن ان تكون مخالفة التوبة فيما بعد كاشفة عن عدم كونها نصوحاً .

وعملوا صالحا حسنات، فلا دلالة على أن توبة المومنين توجب تبديل سيئاتهم حسنات كما توهم بعض الافاضل لكن الظاهر من الروايات الواردة حول الآية ^(١) شمولها للمومنين ايضا وان الله يبدل سيئاتهم حسنات يوم القيامة برحمته وفضله؛ الا انه ليس فيها بسند معتبر ما يدل على أن توبة المومنين تكون مبدلة للسيئات حسنات، بل مع فرض توبة المؤمنين لا يبقى سيئة لهم في القيامة حتى تتبدل بالحسنة فشمول الآية لهم من التاويل .

وفي كيفية التبديل المذكور في الآية أقوال؛ ف قيل : ان الله يمحو سوابق معاصيهم بالتوبة ويثبت مكانها لواحق طاعاتهم ، فيبدل الكفر ايمانا والقتل بغير حق جهادا وقتلا بالحق ؛ والزنا عفة واحسانا .

وقيل : المراد بالسيئات والحسنات ملكاتهما لانفسهما فيبدل ملكة السيئة ملكة الحسنة.

وقيل: المراد بها العقاب والثواب عليهما لانفسهما فيبدل عقاب القتل والزنا مثلا ثواب القتل بالحق والاحسان .

وقيل المراد ظاهر الآية بلا تاويل فتتبدل السيئة نفسها حسنة .

اقول : الاول والرابع ينطبقان على الذين رجعوا عن كفرهم الى الايمان كما هو ظاهر من الآية وعلى المومنين في الاخرة كما هو مدلول الروايات ، والثاني والثالث مخصوصان بالاولين ولا يشملان حال المومنين في الاخرة كما لا يخفى .

ثم القول الاول والثالث اسهل تصديقا من غيرهما والاخير هو مدلول الروايات ان تمت من ناحية اسنادها لكنه يصعب فهمه بالنسبة الى القواعد فلاحظ وتأمل .
الحادية عشرة - في نقل بعض الروايات المعتبرة الواردة في التوبة :

١ - صحيحة معارية بن وهب عن الصادق عليه السلام : اذا تاب العبد توبة نصوحا احبه الله فستر عليه في الدنيا والاخرة ، فقلت : وكيف يستتر عليه ؟ قال ينسى ملكيه ما كتب عليه من الذنوب ويوحى الى جوارحه : اكنمى عليه ذنوبه ، ويوحى الى بقاع الارض اكنمى ما كان يعمل عليك من الذنوب فيلقى الله حين يلقاه وليس شئ يشهد عليه بشئ من الذنوب ^(١) .

٢ - صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : يا محمد بن مسلم ذنوب المؤمن اذا تاب منها مغفورة له ، فليعمل المومن لما يستأنف بعد التوبة والمغفرة اما والله انها ليست الا لاهل الايمان . قلت : فان عاد بعد التوبة والاستغفار من الذنوب وعاد في التوبة ؟ فقال يا محمد بن مسلم أترى العبد المومن يندم على ذنبه ويستغفر منه ويتوب ثم لا يقبل الله توبته ؟ قلت : فانه فعل ذلك مرارا يذنب ثم يتوب ويستغفر فقال : كلما عاد المومن بالاستغفار والتوبة عاد الله عليه بالمغفرة وان الله غفور رحيم يقبل التوبة ويعفو عن السيئات ، فياك ان تقنط المومنين من رحمة الله ^(٢) .

٣ - صحيحة الحذاء عنه عليه السلام ان الله اشد فرحا بتوبة عبده من رجل اضل راحلته وزاده (مراده) في ليلة ظلماء فوجدها فالله اشد فرحا بتوبة عبده من ذلك الرجل براحلته حين وجدها ^(٣) .

اقول : الفرح والسرور والرضا في حقه تعالى اما بمعنى ثوابه او المصلحة الكائنة في الفعل ؛ لاستحالة هذه المعاني على الواجب المجرد كما لا يخفى ، الا ان

١ - ص ٤٣٠ ج ٢ اصول الكافي الطبعة الحديثة سنة ١٣٧٥ ، والظاهر ان الرواية

ناظرة الى صورة التوبة الشاملة دون المبضعة.

٢ - ص ٢٣٢ المصدر السابق .

٣ - ص ٤٣٥ المصدر .

يراد بها معان مناسبة للذات الواجبة ، وان لم يفهمها المتكلمون.

٤ - صحيحة ابن سنان عن حفص عن الصادق عليه السلام : مامن مومن يذنب ذنبا الاجله الله عز وجل سبع ساعات من النهار ، فان هو تاب لم يكتب عليه شيء وان لم يفعل كتب عليه سيئة ، فاتاه عباد البصري فقال له : بلغنا انك قلت : مامن عبد يذنب الاجل الله ... فقال ليس هكذا قلت ولكني قلت : وما من مومن وكذلك كان قولى ^(١) .

اقول : سيأتي مزيد بحث فى مادة الاستغفار فى حرف الغين .

٥ - صحيحة جميل عن ابن بكير عن احدهما عليهما السلام ان ادم عليه السلام قال يارب... قال جعلت لهم التوبة او قال بسطت لهم التوبة حتى تبلغ النفس هذه قال يارب حسبى ^(٢) .

اقول : هذا مخصوص بالجاهل دون العالم كما مر سابقا .

وفى صحيح جميل عن الباقر عليه السلام اذا بلغت النفس هذه (واهوى يبدى الى حنجرتها) لم يكن للعالم توبة وكانت للجاهل توبة ^(٣) .

يقول العلامة المجلسى (قده) بعد نقل الخبر : ظاهره الفرق بين العالم والجاهل فى قبول التوبة عند مشاهدة احوال الآخرة : وهو مخالف لما ذهب اليه المتكلمون من عدم قبول التوبة فى ذلك الوقت مطلقا ، وعدم الفرق فى التوبة مطلقا بين العالم والجاهل ويمكن توجيهه بوجهين : الاول ان يكون المراد بالعالم من شاهد احوال الآخرة ، وبالجاهل من لم يشاهدها ، لان بلوغ النفس الى الحنجرة قد ينفك عن المشاهدة .

١ - ص ٤٣٩ المصدر السابق.

٢ - ص ٤٤٠ المصدر .

٣ - ص ٣٢ ج ٦ البحار نقلا عن كتابى الحسين بن سعيد .

الثاني : ان يكون المراد نفى التوبة الكاملة عن العالم في هذا الوقت دون الجاهل مع حمل تلك الحالة على عدم المشاهدة اذا العالم غير معذور في تاخيرها الى هذا الوقت ^(١) .

اقول: ماذهب اليه المتكلمون لادليل عليه من العقل والنقل فالمتعين العمل بالظواهر النقلية .

٦ - في صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام : لما اعطى الله ابليس ما اعطاه من القوة ، قال ادم : يارب سلطت ابليس على ولدى واجريته منهم مجرى الدم في العروق واعطيته ما اعطيته فما لي ولولدى . قال: لك ولولدك السيئة بواحدة والحسنة بعشر امثالها ؛ قال يارب زدني ، قال : التوبة مبسوطة الى ان تبلغ النفس الحلقوم؛ قال يارب زدني ، قال : اغفر ولا ابالي : قال حسبي ^(٢) .

هذا مايسر لي ذكره هنا من احكام التوبة ولاحظ مادة الاستغفار في حرف الغين ففيها نذكر (ان شاء الله) امورا نافعة مربوطة بالمقام .

اللهم انا نرجع اليك من كل مالم يكن فيه رضاك وابراء اليك مما سواك واتوب اليك من كل مالم تأمر به توبة عبد ذليل خائف مسكين مستكين لا يستطيع لنفسه نفعا ولا ضرا ولا حيا تا ولا موتا ولا نشورا فقب علينا انك انت التواب الرحيم .

(٥) استتابة المرد الملى

لاشكال ولا خلاف في ان استتابة من اسلم عن كفر ثم ارتد واجب كما في

١ - ص ٣٣ المصدر .

٢ - ص ٣٧١ ج ١١ الوسائل .

الجواهر^(١) وقد مر تفصيل ذلك فى الجزء الثانى فى مادة القتل عند البحث عن المرتد .

والدليل على وجوبه هو ما دل على وجوب اقامة الحدود .

حرف الثاء

(٤٠) الثبات في الجهاد

قال الله تعالى: يا ايها الذين امنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا (الانفال ٤٥) الظاهر ان وجوب الثبات غير وجوب نفس الجهاد ، فان الثاني كفائي ، والاول عينى ، فان مقتضى الاطلاق حرمة تولى الادبار ووجوب الثبات ولو كان بقية المسلمين المحاربين كافية لدفع العدو ^(١) .

ولافرق فى الحكم بين اقسام المقاتلة من الجهاد الابتدائى والدفاع خلافا لبعضهم على الاقوى لعدم مقيد للاطلاق .

وفى الجواهر ومتمنها : (ولايجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف او اقل) كما صرح به الشيخ والفاضلان والشهيدان وغيرهم بل لااجد فيه خلافا . . . ^(٢) على كل حال (فلو غلب عنده الهلاك لم يجز له الفرار) . . بل فى ض نسبه الى الاكثر (وقيل يجوز لقوله تعالى : ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة) وللحرج (و)

١ . ويمكن ان يكون وجوب الثبات لاجل وجوب الجهاد فانه واجب ابتداء واستدامة فيجوز الرجوع وترك الثبات اذا كان بقية المسلمين كافية لدفع العدو وحصول الغرض، نعم اذا كان الرجوع وترك الثبات بعنوان الفرار من العدو حرم لقوله تعالى : اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الادبار وللروايات الدالة على كون الفرار من الكبارى وهذه الحرمة ذاتية لاعتراض ثبوتها حتى مع الكفاية فى البقية .

٢ . واما الروايات فلم اجد فيها ما اعتبر سنده فلاحظ ج ١١ من الوسائل .

لكن (الاول اظهر لقوله تعالى : واذا لقيتم فئة فاثبتوا).

(وان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجب الثبات) كما صرح به غير واحد للاصل بعد انتفاء شرط الوجوب المستفاد من الكتاب والسنة والفتاوى المقتضى لانتفاء المشروط ، نعم قد يشكل ذلك في نحو زيادة الواحد والاثنين مع الضعف والجبن في الكفار والشجاعة والقوة في المسلمين باطلاق ادلة الثبات بعد انسياق اعتبار كون العدو على الضعف فأقل الى ما هو الغالب من غير الفرض ، وكذا الكلام في صورة العكس ... (ولو غلب على الظن السلامة استحب) الثبات (واذا غلب العطب يجب الانصراف) مع السلامة به لوجوب حفظ النفس وحرمة التغرير بها (وقيل يستحب وهو الاشبه و لو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات).

اقول: والاصل في التفصيل المذكور قوله تعالى: يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون . الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين (الانفال ٦٧ - ٦٨) .

فان قلت مدلول الآية هو الاخبار دون بيان الحكم الالزامي المذكور في كلام الفقهاء . قلت : يستفاد الحكم المذكور من قوله خفف الله كما لا يخفى .

ثم اظاها اختصاص الحكم بما اذا لم يتفاوت الحال بين الفريقين المحاربين من غير جهة الكمية كثيرا والالم يجر الحكم المذكور كما اذا كان للكفار اسلحة اقوى من اسلحة المسلمين كما في اعصارنا هذه .

ثم المراد من عدم تفقه الكافرين ان كان عدم فهمهم بامور الآخرة تختص الآية بغير اهل الكتاب القائلين بالثواب والعقاب وان كان عدم فهمهم بالامور

الحربية تصبح الاية على نحو القضية الخارجية دون الحقيقة فلا تشمل كفار اعصارنا المحيطين برموز الحرب واستعمال الاسلحة ويؤيد خارجية القضية اختلاف الحكم في زمن الرسول ﷺ في مدة قليلة فكان الواجب على العشرين من المسلمين المقاومة والثبات في مقابل المأتين من الكفار ولما ضعفت همم المسلمين تغير الحكم فوجب ثبات المائة من المسلمين في مقابلة المأتين فخفف الله بمقدار اربعة اخماس ومن ذلك كله يظهر وجه التوقف في الحكم الفقهي المذكور والله العالم .

حرف الجيم

(٤٣-٤١) الجبر على الحج والزيارة والاقامة

قال الصادق عليه السلام في صحيح عبدالله بن سنان: لو عطل الناس الحج لوجب على الامام ان يجبرهم على الحج ان شاؤا وان ابوا، فان هذا البيت انما وضع للحج^(١). وقال عليه السلام في صحيح هشام ومعاوية وغيرهما: لو ان الناس تركوا الحج لكان على الوالى ان يجبرهم على ذلك، وعلى المقام عنده ولو تركوا زيارة النبي صلى الله عليه وآله لكان على الوالى ان يجبرهم على ذلك وعلى المقام عنده، فان لم يكن لهم أموال انفق عليهم من بيت مال المسلمين^(٢).

المستفاد من الروایتين امور :

(١) وجوب الحج على الناس كفايًّا حتى لا يخلو البيت من الحاج فان غير الواجب لا يجبر عليه؛ وهذا مما يمكن استفادته من روايات اخر ايضا^(٣) والظاهر عدم كفاية احد واثنين، بل اللازم حج جماعة بحيث لا يصدق خلو البيت عرفاً، وهذا الوجوب الكفاي غير وجوبه العيني على المستطيع كما هو اظهر من ان يخفى .

٢٠١ - ص ٢٧٢ ج ٤ فروع الكافي الطبعة الجديدة .

٣ - ص ٢٧١ المصدر وص ١٣ ج ٨ الوسائل .

نعم الظاهر كفاية حج من يحكم ببطلان حجه او بعدم قبوله عندنا فمع وجود الحجاج المخالفين لا يجب بل لا يجوز للوالى اجبار المؤمنين الا ان يطرق عنوان اخر ملزم .

(٢) وجوب زيارة النبي ﷺ كفاييا بحيث لا يصير مزاره ﷺ متروكا ولا بعد في الحاق مزارات الائمة المعصومين ﷺ بمزاره ﷺ بحيث لا تكون متروكة في مجموع السنة فتدبر .

(٣) وجوب اجبار الوالى الناس على الحج وزيارة قبر النبي الاعظم ﷺ بل وخلفائه الراشدين بناء على اللاحق السابق .

(٤) وجوب اتفاق الوالى من بيت المال مئونة الحج اذا لم يكن للناس مال، نعم اذا كان بعضهم غنيا وامكن بماله بعثه خص الاجبار به وان حج واتى بواجبه العينى، وذلك لما يظهر من الرواية من اشتراط صرف المال من بيت مال المسلمين بفقد الاموال للناس .

(٥ - ٦) وجوب المقام فى مكة والمدينة كفايياً اذا لم يكن فيهما اهل ولا ساكن، ولا بعد فى التعدى عنهما الى مشاهد الائمة ﷺ ولا يكفى فى رفع وجوبه مجيء الناس فى الموسم فقط .

(٧) وجوب اجبار الناس للاقامة على الامام، ولا بعد فى الحاق كل حاكم شرعى بالامام بل هو الاقرب كما يظهر من الرواية الثانية^(١).

جبر المولى على الامام

فى وثيقة^(٢) سماعة المضمرة قال سألته عن رجل الى من امرأته؛ فقال: الابلاء

١ - لاحظ اوائل حج الجواهر تجد فيها المؤلفها العلامة ولا بن ادريس وللشيخ الطوسى وغيرهم من الاعلام اراء غير قوية ولا ملزم لنقلها ونقدها والله الهادى .

١ - توصيفها بالموثقة مبنى على وثيقة عثمان بن عيسى وقد عدلنا عنها اخيراً والدلالة ايضا قاصرة جداً .

ان يقول الرجل : والله لا اجمعك كذا وكذا ، فإنه يتربص اربعة اشهر فان فاء-
والايفاء ان يصلح اهله - فان الله غفور رحيم، وان لم يف بعد اربعة اشهر حتى
يصلح اهله اذ يطلق، جبر على ذلك الخ^(١) ويدل عليه غيرها من الروايات وسيأتى
بعض الكلام فى الكفارات ولئن نوقش فى استفادة الوجوب من اللفظ فهو مفهوم
من الخارج اى من وجوب اقامة الدين عليه .

(٤٤) جبر المظاهر على الامام

فى صحيح بريد بن معاوية عن الصادق عليه السلام فى حق المظاهر: فان كان يقدر
على ان يعتقد فان على الامام ان يجبره على العتق او الصدقة من قبل ان يمسخها ومن
بعد ما يمسخها^(٢) وربما ياتى تفصيل البحث فى باب الكفارات فى حرف الكاف .

(٤٥) جبر ان الخسارة على الامام

يجب جبر ان ضعف الرايا على الامام فى الجملة لقول الصادق فى الصحيحة:
لان على الامام ان يجبر جماعة من تحت يده ، وان حضرت القسمة فله ان يسد
كل نائبة تنوبه قبل القسمة. وقد تقدمت الصحيحة فى مادة الايتاء من حرف الالف
هذا.

اقول: تحديد المقام ربما لا يخلو عن صعوبة لكن التفصيل لخروج المسألة
عن مورد الابتلاء فى هذه الاعصار المظلمة غير لازم .

١ - ص ٥٤٣ ج ١٥ الوسائل.

٢ - ص ٥٣٢ ج ١٥ .

(٤٦) الجدل

قال الله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن^(١) قيل اى ناظرهم بالقران^(٢) والمعنى اصرف المشركين عما هم عليه من الشرك بالرفق والسكينة ولين الجانب فى النصيحة ليكونوا اقرب الى الاجابة ، فان الجدل هو قتل الخصم وصرفه من مذهبه بطريق الحجاج وقيل انه المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة .

وقيل ان الجدل هو الحجة المستعملة لقتل الخصم عما يصر عليه ، وينازع فيه من غير ان يريد به ظهور الحق بالمؤاخذة عليه من طريق ما يتسلمه هو والناس او يتسلمه هو وحده فى قوله او حجته ، فينطبق على الجدل المصطلح فى علم المنطق ، وقيل هو مقابلة الحجة بالحجة .

ولا بعد فى تعدى الحكم عن المخاطب - وهو الرسول الاعظم ﷺ - الى كل عالم قادر على الجدل ، وهل الحكم عام اتماماً للحجة او خاص بصورة احتمال التأثير؟ فيه وجهان او جهما الثانى بقرينة قوله احسن .

(٥) جز شعر الزانى

لاحظ بحثه وحكمه فى مادة الحلق فى حرف الحاء .

(٥) جلد من خلى بالمرأة ليلاً

قال الصادق عليه السلام فى موثقة ابى بصير : اذا وجد الرجل مع امرأة فى بيت ليلاً وليس بينهما رحم جلدوا^(٣) .

١ - النحل ١٢٥ .

٢ - وبمضمونه رواية ضعيفة منقولة فى تفسير البرهان .

٣ - ص ٤١٠ ج ١٨ الوسائل .

يظهر منها حرمة الخلوة بالاجنبى والاجنبية ليلا واما وجوب الجلد فهو من باب وجوب اقامة الحدود، وليس فى الرواية ما يوجب به عنوانه لكن فى السند عثمان بن عيسى وفيه اشكال قوى .

(٤٧) جلد رامى المحصنات

قال الله تعالى: والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون (النور ٤).
اقول يشترط فى ثبوت ضرب القاذفين امور .

١ - ان يكون الرمى بما مر فى الجزء الثانى فى مادة القذف (ص ١٠٣) .

٢ - ان يكون المقذوف محصنا وقد مر بيانه ايضا .

٣ - ان لا يكون المقذوف ابن القاذف لصحيح محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قذف ابنه بالزنا قال : لو قتله ما قتل به وان قذفه لم يجلد له . . . وان كان قال لابنه يا ابن الزانية - وامه ميتة - ولم يكن لها من ياخذ بحقها منه الاولادها منه فانه لا يقام عليه الحد لان حق الحد قد صار لولده منها، فان كان لها ولد من غيره فهو وليها يجلد له وان لم يكن لها ولد من غيره وكان لها قرابة يقومون باخذ الحد جلد لهم ^(١) .

والا قوى ان اب الاب كلام فى دخولهما فى العموم بل الظاهر شمول الحرمة للاب ايضا والاستثناء انما هو فى الجلد لافى الحكم .

٤ - ان لا تكون له بينة تصدقه كما فى الاية .

٥ - ان لا يقر المقذوف وقيل لاخلاف فيه نعم ان اقر مرة واحدة لم يثبت بها الزنا وتسقط بها الحد .

٦ - ان لاتكون المقذوف زوجة ولم يلاعن معها والا لاحد عليه على الوجه

الذى فصل فى الكتاب العزيز .

٧ - ان لايعفو المقذوف عنه والا فلايحد بالاخلاف كما ادعى .

اقول هذا اذا كان قبل المرافعة وحكم الحاكم فيدل عليه موثقة سماعة وغيرها وفيها انه ليس له حد بعد العفو^(١) واما اذا كان ^{بعد} حكم الامام فيمكن ان نقيده اطلاق الاية المباركة بصحيفة ضريس^(٢) بل الظاهر من الجواهر انه لاخلاف فيه فلا حظ^(٣) .

٨ - ان لايقذفه المقذوف ففى صحيح بن سنان عن الصادق ^{عليه السلام} فى رجلين

افترى كل منهما على صاحبه . فقال : يدراء عنهما الحد ويعزر ان^(٤) ومثله غيره .

ثم انه يضرب ضربا متوسطا ، يضرب جسده كله فوق ثيابه ولايسقط بانكاره بعد الاقرار^(٥) .

وحيث ان وجوب الجلد المذكور ليس من الاحكام بل من المحقوق لم تفصل بحثه .

(٤٨) جلد من زنى

قال الله تعالى : الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة^(٦) .

فسر بعض اللغويين الزنا بالفجور ، والزنا بهذا المعنى اللغوى لا يكون

١ - ص ٤٥٥ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٢٥٢ ج ١٨ .

٣ - ص ٤٢٨ ج ٤١ من الجواهر .

٤ - ص ٢٥١ ج ١٨ الوسائل .

٥ - ص ٤٤٩ ج ١٨ .

٦ - النور ٢ .

موضوعاً لتعلق الحد من الجلد والرجم بل لا يكون موضوعاً للحرمة التكليفية البحتة، فالزنا بمرتبة منه غير محرم وبمرتبة منه محرم ولكن ليس موضوعاً لتعلق الحد، ولمرتبة منه متعلق للحد دون الرجم وبمرتبة منه موضوع للرجم ايضاً .
اما المرتبة الاولى فهو ما اذا اطلقناه بمعناه اللغوي مع فقد بعض الشرايط العامة .

واما المرتبة الثانية ففي فرض اجتماع الشرائط العامة المذكورة في اول هذا الجزء في الفاعلة والفاعل من العقل والبلوغ والاختيار ونحو ذلك ^(١) واذا اجتمع هذه الشروط في احد الطرفين دون الاخر فالحرمة خاصة بالواجد لها دون الفاقد وان فرض صدق الزنا في حقه كمن يقرب من البلوغ الشرعى ولم يبلغ بعد. ولا يرتفع الحرمة المذكورة بالضرر والعسر والحرج الا ببعض مراتبها الشديدة وهذا مما يفهم من مذاق الشرع ومثله كل معصية يعلم اهميتها وعظم قبحها شرعاً كاللواط والسحق وترك الصلاة ونحوها .

وعرفه في الشرايع والجواهر بابللاج الانسان ذكره في فرج امرأة محرمة ^(٢) اصاله لالحيض ونحوه ^(٣) من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك للعين او المنفعة ولا شبهة ملك لهما . . .

اقول النسبة بين الزنا والحرمة عموم من وجه لصدق الاول في غير البالغ وصدق الثاني في الوطء بالشبهة اعنى بها الاطمينان الوجداني او الحجة الشرعية

١ - كالاكراه لاحظ دليله في ص ٣٠٤ ج ٥ بحار الانوار الطبعة الحديثة وص ٣٨٢

ج ١٨ الوسائل .

٢ - والصحيح تبديل المرأة بالانثى وتعميم الفرج للقبل والدبر تصريحاً والتصريح بصدق الزنا في صورة ايلاج الانثى ذكر الرجل او الفلام في فرجها .

٣ - كالنفاس والاحرام والتذر والصوم الواجب والاعتكاف والمسجد وغير ذلك .

الظاهرة على حلية الوطء فان الوطأ محرم قطعاً وان كان المشتبه غير معاقب .
واما المرتبة الثالثة فمع اعتبار ما سبق يعتبر العلم بالحرمة فمن جهل الحكم
ولو تقصيراً او لقرب عهده بالاسلام او بعده عن اهل الديانة فلا حد عليه . وفي الجواهر
فلا خلاف في انه (يشترط في تعلق الحد) على الزاني والزانية (العلم بالتحريم) حين
الفعل او ما يقوم مقامه من الاجتهاد والتقليد ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه
فضلاً عن محكيه مضافا الى الاصل وخبر درء الحد بالشبهة وغير ذلك ^(١) .
واما المرتبة الرابعة فيعتبر فيها مضافاً الى ما ذكر الاحصان، وسياتي بيانه
في مادة الرجم . بقي في المقام مباحث :

(الاول) ظاهر صحيحة محمد بن مسلم توقف وجوب الفسل والمهر والرجم
بدخول تمام الذكّر فقد سأل احدهما عليهما السلام متى يجب الفسل على الرجل والمرأة؟
فقال : اذا ادخله فقد وجب الفسل والمهر والرجم ^(٢) فيلحق بها الجلد ايضاً على
الاقوى .

لكن لا بد من رفع اليد عن هذا الاطلاق المشعر بعدم كفاية ادخال بعضه
بالروايات المعتمدة الدالة على وجوب الفسل بالتقاء الختانين المفسر بغيوبة
الحشفة في صحيح ابن بزيع ^(٣) .

وفي صحيح الحلبي قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فلا
ينزل ؛ اعليه غسل ؟ قال : كان على عليه السلام يقول : اذا مس الختان الختان فقد وجب
الفسل ^(٤) قال وكان على عليه السلام يقول : كيف لا يوجب الفسل ، والحد يجب فيه ؟ قال :
يجب عليه المهر والفسل ^(٥) .

١ - لاحظ الروايات في ص ٣٢٣ وص ٣٢٤ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٤٦٩ ج ١ الوسائل .

٣ - مفهوم الشرط عدم وجوب الفسل بمجرد الدخول في الدبر لكن اذا ثبت الحد
به فيه فقد وجب الفسل لصراحة ذيل الرواية .

٤ - ص ٤٦٩ ج ١ الوسائل .

وفى حدود الجواهر . وقد صرح غير واحد باعتبار غيبوبة قدر الحشفة من مقطوعها . وهو غير بعيد .

(الثاني) قال الطريحي (ره) فى مجمع البحرين : تجالد القوم واجتلدوا ، أى ضرب بعضهم بعضا وجلدت الجاني جلدا .. من باب ضرب يضرب - بالمجلد - بكسر الميم - وهو السوط . . . جلدته بالسيف والسوط ونحوه اذا ضربته .

اقول : المستفاد من القران كون آلة الضرب من الجلود ، فان الجلدة القطعة او النوع من الجلد ؛ نعم فى موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله انه اتى برجل كبير البطن قد اصاب محرما فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله بعرجون فيه مائة شمراخ فضربه مرة واحدة فكان الحد ^(١) لكن هذا مخصوص بالمريض ، ونحوه ونلتزم به فى مورده .

نعم لا يعتبر كون الآلة سوطا (تأزيانه) ففى صحيح ابى بصير سئل الصادق عليه السلام كيف يجلد رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال كان يضرب بالنعال ويزيد كلما اتى بالشارب ثم لم يزل يزيدون حتى وقف على ثمانين ؛ اشار بذلك على عليه السلام على عمر فرضى بها ^(٢) ومثله صحيح الحلبي . وفى موثقة زرارة عن الباقر عليه السلام . . . حتى قام على بنسعة مثنية لها طرفان فضربه بها اربعين ^(٣) .

وفى مجمع البحرين : النسع (بالكسر) سير ينسج عريضا يشد به الرحال القطعة منه نسعة ويسمى نسعا لطوله . وفيه ايضا : السير : الذى يقدم من الجلد والجمع سيور ، اقول القد : القطع . ولا فرق فى ذلك بين شرب الخمر والزنا وان كانت الروايات وردت فى الاول ولاسيما بملاحظة صدر صحيح ابى بصير المذكور .

واخرج احمد بن محمد بن عيسى فى نوادره من اسحاق بن عمار عن

الصادق عليه السلام: يجلد الزاني اشد الحديد قلت فوق ثيابه؟ قال: لا ولكن يخلع ثيابه، قلت فالمفتري؟ قال ضرب بين الضربين فوق الثياب يضرب جسده كله^(١).

وفي رواية اخرى عن رسول الله ﷺ الزاني اشد ضرباً من شارب الخمر وشارب الخمر اشد ضرباً من القاذف، والقاذف اشد ضرباً من التعزير^(٢).

اقول: اما الرواية الثانية فهي ضعيفة بسهل وغيره واما الاولى فسند الشيخ السلي كتاب النوادر صحيح كما ان سند صاحب الوسائل الى الشيخ ايضا معتبر، واسحاق اما ثقة او موثق فلتكن الرواية صحيحة، لكن مع ذلك في السند شائبة الارسال وذلك لاجل ان احمد من اصحاب الجواد والهادي عليه السلام وان لقي الرضا عليه السلام ايضا لكن لم تثبت روايته عنه، وقد ادرك من زمن الغيبة ازيد من عشرين سنة، فإنه حضر على جنازة احمد بن محمد بن خالد البرقي سنة (٢٨٠ هـ) فكيف يمكن ان يروى عن ابي اسحاق وهو من اصحاب الصادق عليه السلام بلا واسطة^(٣) الا ان يقال ان اسحاق ليس من اصحاب الصادق عليه السلام فقط بل من اصحاب الكاظم عليه السلام ايضا ولم يعلم سنة موت اسحاق بدليل معتبر فيقل الاستبعاد، وعلى كل حال فالاعتماد على الرواية مشكل، اذ لم اجد احد يذكر رواية احمد عن اسحاق بن عمار، نعم لاسحاق رواية اخرى معتبرة وفيها سأل الكاظم عليه السلام عن الزاني كيف يجلد؟ قال اشد الجلد، قلت فمن فوق ثيابه؟ قال بل تخلع ثيابه... وقريب منها معتبرة اخرى له وفي موثق زرارة عن الباقر عليه السلام. يضرب الرجل الحد قائماً والمرأة قاعدة ويضرب على كل عضو ويترك الراس والمذاكير^(٤).

قيل: المذاكير جمع الذكر على خلاف القياس، ولعله انما جمع لشموله

١ - ٢ ص ٤٤٩ ج ١٨ الوسائل.

٣ - لاحظ ص ٣٢٢ ج ٢ من معجم رجال الحديث ١.

٤ - ص ٣٦٩ ج ١٨ الوسائل.

للخصيتين ولما حوله كقولهم؛ شابت مفارق راسه وسيأتى فى حد المسكر انه يضرب بين الكتفين؛ ولا بعد فى ارجاع اختيار ذلك الى الحاكم الشرعى وانه مخير فى الضرب بين الكتفين والضرب على كل عضو.

ثم انه لا يقام الحد على من التجأ الى الحرم فانه من الامنين، نعم من زنى فى الحرم قام عليه الحد وقد مر دليله فى الجزئين السابقين مكرراً.

وكذا لا يقام الحد على الرجل بارض العدو - اى الكفار - مخافة ان يلحق بالعدو كما فى صحيح غياث^(١) عن الصادق عن امير المؤمنين عليه السلام وتلحق به المرأة ايضاً نعم ان لم يخف اللحق يقام عليهما الحد للمطلقات.

وهنا مباحث اخر لكننا لم نتعرض لها لجهات.

(الثالث) الضرب بمائة جلدة مخصوص بغير من زنى وجلد ثلاثاً فانه يقتل فى الرابعة اذا كان حراً ولا يجلد كما يستفاد من معتبرة ابى بصير عن الصادق عليه السلام واما فى غير الزنا ففى صحيح يونس عن الكاظم عليه السلام اصحاب الكبائر كلها اذا اقيم عليهم الحد مرتين قتلوا فى الثالثة^(٢).

ومخصوص بغير المحصن والمحصنة لصحيح ابى بصير عن الصادق عليه السلام ... فاذا زنى الرجل المحصن رجم ولم يجلد^(٣) وهو ظاهر موثقة سماعة عنه^(٤).

لكن فى صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام فى المحصن والمحصنة حاشية، ثم الرجم^(٥) ومثله صحيح زرارة^(٦) ومع التعارض يرجع الى 'اللاق القرآن الدال

١ - ص ٣١٨ ج ١٨ الوسائل.

٢ - ص ٣١٤ ج ١٨.

٣ - ص ٣٤٦ ج ١٨.

٤ - ص ٣٤٧ ج ١٨.

٥ - ص ٣٤٨ ج ١٨.

٦ - ص ٣٤٩ ج ١٨.

على عموم الجلد .

وهذا هو المنقول عن المشهور وعامة المتأخرين بل عن السيد انه من منفردات الامامية وهناك روايات معتبرة دلت ايضاً على عدم السقوط بوجه عام بحيث يحصل الاطمينان بالصدور ^(١) .

ومخصوص بغير الشيخ والشيخة لصحيح عبدالله بن سنان وصحيح سليمان بن خالد لكن قيل انه لا قایل بهما منا ولا شك في حملهما على التقية ، فانما يرجح ان اذا كانا محصنين بعد جلد هما ، بل يمكن اختصاص الجلد السابق على الرجم بهذا الفرد من المحصن اى الشيخ والشيخة دون الشاب والشابة منه فانه مقتضى الجمع بين الروايات على ذكره بعضهم فلاحظ وتأمل وسرّج الىه في بحث الرجم .

ومخصوص بغير من تاب قبل قيام البيئة لرؤية عن رجل عن احدهما ^{بجمل} ~~والاخر~~ (ص ٣٢٤ ج ١٨) وقيل انه المشهور بين الفقهاء لكن الرواية ضعيفة سنداً فلا يسقط الجلد بالتوبة .

نعم اطلاق الاية مخصص بغير الزانى المكروه واما هو فيقتل محصناً كان او غير محصن كما دلت عليه روايات تظهر منه عدم ثبوت الجلد عليه ^(٢) وبغير من يزنى بمحارمه - سواء فى الرجل والمرأة - فانه يضرب ضربة . بالسيف كما تدل عليه روايات معتبرة ظاهرة فى نفى الجلد عنه ^(٣) وبغير كافر يزنى بمسلمة فان الظاهر عدم الجلد عليه بل يقتل ^(٤) وبغير العبد فانه يضرب خمسين جلدة ^(٥) .

١ - ص ٣٢٥ وما بعدها ج ١٨ من الوسائل .

٢ - ص ٣٨١ - ٣٨٢ المصدر .

٣ - ص ٣٨٥ - ٣٨٦ المصدر .

٤ - ص ٢٠٧ المصدر

٥ - ص ٢٠١ المصدر

(الرابع) لو زنى مكرراً فى يوم او ايام بامراة واحدة او نساء متعددة، مقتضى القاعدة تكرار الحد به لكن المشهور لم يلتزموا به وادجبوا حدا واحدا ، نعم لو زنى ثانياً بعد اقامة الحد عليه حد ثانياً والرواية الدالة على تعدد الحد فى الثانى وعلى وحدته فى الاول ضعيفة بالبطائنى ^(١) .

(الخامس) انما يجب الجلد اذا ثبت الزنا وهو لا يثبت الا باربعة شهود كما هو ظاهر الكتاب العزيز ويشهدون على الايلاج والاخراج كما فى صحيح محمد بن قيس وغيره ^(٢) وبتكرار الاقرار اربعا بلا خلاف يجده صاحب الجواهر (قده)، وهو مدلول بعض الروايات المعتبرة فى الزنا الموجب للرجم واما الزنا الموجب للجلد فيمكن ان يستدل له باطلاق صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام فى رجل قال لامرأته : يا زانية انا زينتك بك ، قال : عليه حد واحد لقذفه اياها ، واما قوله انا زينتك بك ؛ فلا حد فيه الا ان يشهد على نفسه اربع شهادات بالزنا عند الامام ^(٣) وقضية اطلاقه عدم الفرق بين كون الاقارير الاربعة فى مجلس واحد او مجالس متعددة .

هذا ولكن فى صحيح الفضيل الطويل عن الصادق عليه السلام : من اقر على نفسه عند الامام بعق من حدود الله مرة واحدة حرا كان او عبدا او حرة كانت او امة فعلى الامام ان يقيم الحد عليه للمذى اقر به على نفسه كائنا من كان الا الزانى المحسن فانه لا يرجمه حتى يشهد عليه اربعة شهداء . . الخ ^(٤) وحمل على التقية لمكان المملوك والامة ولظهوره فى عدم الرجم حتى بالاقرار اربع مرات مع ان الصحيح المذكور عام قابل للتخصيص بغير الزنا فلاحظ .

١ - ص ٣٩٣ ج ٨١ الوسائل .

٢ - ص ٣٧٢ و ص ٣٧٣ المصدر .

٣ - ص ٤٢٧ ج ١٨ .

٤ - ص ٣٢٣ ج ١٨ .

(السادس) ان المخاطب بوجوب الجلد هم المسلمون، والمتيقن منه الحاكم الشرعى وان كان نائباً عاماً عن الامام ومع فقدته يتولاه عدول المسلمون انفسهم كقائماً مع مراعاة حدوده واحكامه .

(٤٩) جلد الزانى الصغير

فى صحيح ابى بصير عن الصادق عليه السلام فى غلام صغير لم يدرك، ابن عشرين زنى بامرأة؟ قال يجلد الغلام دون الحد النخ ^(١)
اقول : قوله عليه السلام : يجلد ان كان انشاء فالوجوب قد ثبت للعنوان وان كان اخباراً فالوجوب يثبت من باب وجوب اقامة الحدود .

(٥٠) جلد من لم يسم حده

فى الصحيح عن الباقر عن امير المؤمنين عليه السلام فى رجل اقر على نفسه بحد ولم يسم أى حد هو؟ قال : امر ان يجلد حتى يكون هو الذى ينهى عن نفسه فى الحد ^(٢) .

واورد عليه الشهيد الثانى (قده) فى محكى مسالكه باشتراك محمد بن قيس الواقع فى سنده بين الثقة وغيره وعن صاحب مجمع البرهان تضعيفه لوقوع سهل فى السند ورده صاحب الجواهر بان الامر فى سهل سهل .

اقول : هذه الكلمات باسرها غير سديدة ، فان الظاهر ان محمد بن قيس هو الثقة كما لا يخفى على من وفق نظره فى علم الرجال ، والامر فى سهل ليس بسهل بل صعب ، وليس عندنا ما يسوغ الاعتماد على رواياته ، لكن العجب من صاحب مجمع البرهان (ره) حيث استشكل فى السند لاجل سهل اذ فى عرضه

١ - ص ٣٦٢ الوسائل .

٢ - ص ٣١٨ ج ١٨ الوسائل .

ابراهيم بن هاشم واليك نص السند حتى تتعجب من تسليم صاحب صاحب الجواهر (ره) ايضاً: محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن ابن ابي بخران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس .
وفي الجواهر : لعمرة الخبر المزبور وعمل المشهور به في الجملة .

اقول: يشكل الامر في الاقل والاكثر فان اقل الحدود على ما تذكر الان هو حد من تزوج نمية على مسلمة وهو اثنا عشر سوطاً ونصفاً كما مر في ص ٢٤٦ من الجزء الثاني من هذا الكتاب لاحد القيادة وهو خمسة وسبعون كما ربما يظهر من صاحب الجواهر بل ومع قطع النظر عن حد المتزوج المذكور يكون الاقل هو خمسة وعشرون سوطاً وهو حد من اتى بهيمة . فتأمل

واكثر الحدود هو المائة الا نادراً فيشكل تجاوز الضرب عن المائة وان لم ينسب هو عن نفسه كما انه يشكل الاكتفاء بضرب خمسة اسواط اذا نهى عن نفسه الا ان يقال بارادة التعزيز من الحد فيؤخذ باطلاق الرواية في جانب الاقل .

الا ان يقال التفرير بنظر الحاكم دون الفاعل فتأمل - واما في جانب الاكثر ففيل بعدم التجاوز عن المائة وقيل باكثر منها لاحتمال احتفاف موجب الحد بزمان او مكان شريف يوجب التفرير زايداً على الحد وقيل ان بعض الحدود لا يثبت بالافراد مرة واحدة .

وقيل بوجوب الاخذ بمضمون الرواية تبعداً فلا حظ الجواهر ص ٢٨٦ ج ٤١ والله العالم .

(٥١) جلد من شرب الخمر والمسكر

في الصحاح عن رسول الله ﷺ كما عن الباقر والصادق عليهما السلام . من شرب

الخمير فاجلدوه فان عاد فاجلدوه ، فان عاد فاقتلوه ^(١) .

وفى صحيح اخر عن الكاظم عليه السلام : قال سألته عن الفقاع فقال (هو) خمير وفيه حمد شارب الخمير وفى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قلت له ارايت النبي صلى الله عليه وسلم كيف يضرب فى الخمير ؟ قال : كان يضرب بالنعال ويزداده اذا اتى بالشارب ثم لم يزل الناس يزدادون حتى وقف ذلك على ثمانين ، اشار بذلك على عليه السلام على عمر فرضى بها ^(٢) .

وفى صحيح زرارة عن الباقر : ان عليا عليه السلام كان يقول: ان الرجل اذا شرب الخمير سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افترى . فاجلدوه حد المفترى والروايات الدالة على تحديد الجلد بالثمانين كثيرة . منها موثقة ابي بصير عن احدهما عليهما السلام : كان على عليه السلام يضرب فى الخمير والنبذ ثمانين ، والحر والعبد واليهودى والنصراني ، قلت : وما شان اليهودى والنصراني ؟ قال: ليس لهم ان يظهر واشربه يكون ذلك فى بيوتهم ^(٣) وقريب منه موثق ابي بصير وسماعة .

وفى صحيح محمد بن قيس زيادة المجوسى ايضاً ^(٤) .

وفى صحيح الكنانى عن الصادق عليه السلام كل مسكر من الاشربة يجب فيه كما يجب فى الخمير من الحد . فالجلد بثمانين جلدة ليس حد الخمير وحده بل حد عامة المسكرات .

وفى صحيح ابي بصير ؛ فى حديث قال : سألته عن السكران والزانى قال :

١ - ص ٢٧٦ وما بعدها ج ١٨ من الوسائل .

٢ - ص ٢٦٧ ج ١٨ .

٣ - ص ٢٧١ ج ١٨ .

٤ - ص ٢٧٢ ج ١٨ يظهر من هذه الرواية - ظهوراً - ان المجوس من اهل الذمة .

يجلد ان بالسياط مجردين بين الكتفين ^(١) ، فاما الحد في القذف فيجلد على ما به ضربا بين الضربين ^(٢) ولاحد على الجاهل بالحكم كما مر في الزنا ولموثقة ابن بكير ^(٣) عن الصادق عليه السلام اذا عرفت هذا فهنا مباحث .

١ المراد بالمسكر مامن ان شأنه ان يسكر ، فان الحرمة منوطة بتناول القطرة منه وان لم تكن مسكرة. وفي حدود الجواهر: بل الاجماع بقسميه عليه منافاً الى النصوص المستفيضة او المتواترة... وبالجمله فالمسألة حاله عن الاشكال ومن هنا يثبت الحد على من تناول شيئاً من الترياق الذي فيه جزء من الخمر ولو يسيراً وكذا غيره من الادوية .

اقول : ولا بأس به بل في الشرايع ثبوت الحد بشرب العصير العنبي المحرم وعن المسالك: مذهب الاصحاب ان العصير العنبي... بمنزلة الخمر في الاحكام... وعن الرياض : وكأنه اجماع بينهم كما صرح به في التنقيح ، لكن عن كاشف اللثام؛ لم اظفر بدليل على حد شاربه ثمانين ، ولا بقائل قبل الفاضل سوى المحقق ^(٤) .
اقول : العمدة في اثباته ما ذكره صاحب الجواهر (قده) بقوله : لعل دليله ظهور النصوص او صريحها المتقدمة في محلها انه بحكم الخمر في الحرمة وغيرها فلا حظ وتأمل . لكن الظهور المذكور ممنوع جداً، نعم لا بأس بالتعزير.
(٢) قال المحقق (قده) : يثبت بشهادة عدلين مسلمين... وبالاقرار دفعتين ولا تكفي فيه المرة .

١ في الجواهر : (و) لاختلاف معتد به في انه (يضرب الشارب) غير المرأة (عريانا) مستور العورة عن الناظر المحترم اومع الفض عنها (على ظهره وكتفيه ويتقى وجهه وفرجه)

٢ - ص ٢٧٤ ج ١٨ .

٣ - ص ٢٧٥ ج ١٨ .

٤- وهذا التناقض ونظائره الكثيرة هي التي دعتنا الى عدم الاعتماد وعدم حصول الاطمينان في معظم الاجماع المتداولة بين العلماء (قدهم) .

اقول : اما الاول فلاخلاف ولااشكال فيه كما قيل . واما الثانى فهو ممنوع بل الظاهر كفاية المرة لعدم المقيد للاطلاقات الدالة على كفاية الاقرار مرة واحدة . (٣) لو شرب المسكر مرراً لم يتخلل حد بينها كفى حد واحد ، بلاخلاف للاصل والعمومات وانتفاء الحرج وصدق الشرب وان تعدد كما سمعته فى نظائره ، ولا فرق بين اختلاف جنس المشروب واتحاده كما فى الجواهر . اقول : لا بأس باصل الحكم فى الجملة وان كان بعض ما ذكر ضعيف .

(٤) المخاطب بهذا الحكم كالمخاطب بحد الزنا ، كما مر .

ثم انه يجب على الحاكم الشرعى والمؤمنين - كفاية - جلداً لشخص اخرين حداً وتعزيراً لكن بعنوان اقامة الحدود لامن جهة تعلق الامر بعنوان الجلد و ايجابه كما فى الزنا ، وشرب المسكر ولذا لم نذكره هنا (فافهم) .

(٥٢) الاجتناب عن عمل الشيطان

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ^(١) .

يحتمل أن الامر بوجوب الاجتناب بذاتى بل عرضى من جهة حرمة الخمر والقمار وغيرهما .

ويمكن ان يقال ان الوجوب ذاتى وقد تعلق بالاجتناب عن عمل الشيطان دون الخمر وغيره ، بل الامور الاربعة لبيان مصاديق عمل الشيطان ، وليس عمله منحصراً فى هذه الاربعة فكل ما ثبت فى الشرع انه عمل الشيطان يجب الاجتناب عنه بهذه الاية . وهذا لا يخلو عن شىء قد دبر . وفى حسنة محمد بن عيسى المتقدمة فى الجزء الثانى فى بحث الاستمناء . . . وقد نهانا الله عن ذلك (اى الخضخضة) لانها من عمل

الشيطان وقد قال : لا تعبدوا الشيطان ان الشيطان كان لكم عدواً .
يظهر منه جريمة عمل الشيطان وان عبادته المنهية هي العمل كعمل الشيطان

(٥) الاجتناب عن امور

قال الله تعالى : ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت^(١)
وقال تعالى : فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا اقوال الزور^(٢) .
وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ان بعض الظن اثم^(٣)
تدل الايات الكريمة على لزوم الاجتناب والابتعاد عن الرجس من الاوثان والطاغوت
والظن السوء وقول الزور .

وفي معتبرة ابي بصير عن الصادق عليه السلام : كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها
طاغوت يعبد من دون الله عز وجل^(٤) .

وفي صحيح هشام عنه عليه السلام قال الرجس من الاوثان ، الشطنج ، وقول الزور
الغناء^(٥) .

اقول : وهذا من باب التطبيق . وكيفما كان يشكل اثبات حكم جديد من
هذه الايات الشريفة بعدما مر من ذكر المحرمات في الجزئين السابقين . فلا بعد في
ان الامر بالاجتناب عرضي لا ذاتي .

(٥٣) الجنوح للسلم

قال الله تعالى : واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به

١ -- النحل ٣٦ .

٢ -- الحج ٣٠ .

٣ -- الحجرات ١٢ .

٤ -- ص ٢٢٤ ج ١ تفسير البرهان .

٥ -- ص ٩١ ج ٣ المصدر .

عدو الله وعدوكم . . . وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم^(١) .

يظهر من الآية عدم وجوب محاربة الكفار اذا مالوا الى السلم والصلح بل يجب^(٢) علينا الميل الى السلم حينئذ ، وبهذه الآية يقيد جميع مادل على وجوب الجهاد والمقاتلة وقتل الكفار من المطلقات فيجب الجهاد والمقاتلة اذا لم يمل الكفار الى المسالمة والمشاركة وعدم التعرض ووقف اطلاق النار ، والا فلا يجوز بل يجب الجنوح الى السلم ، وهذا المعنى وان لم يكن مشكلا من جهة الجمع بين المطلق والمقيد الا انه من جهة ماهو المعلوم من مذاق الشرع خارجا في غاية الاشكال ، واما ما في بعض الروايات من تفسير السلم بالدخول في الامامة ، فمع فرض صحة سنده^(٣) فانظر الى بيان بعض المصاديق ولا ينافي ما نحن بصدده من ظهور الآية في مداولها .

ونقل عن جمع كابن عباس ومجاهد وزيد بن اسلم وعطا وعكرمة والحسن و قتادة نسخ هذه الآية بآية السيف^(٤) .

ويقول بعض المفسرين الاعلام من المعاصرين - طال بقائه - : والآية لا تخلو عن ايماء الى كون الحكم مؤجلا حيث قال : وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم^(٥) .

ونقل الرازي في تفسيره عن بعضهم ان الآية تضمنت للامر بالصلح اذا كان

١ - الانفال ٦٠-٦١ .

٢ - يمكن ان يحمل الامر على الاباحة دون الوجوب بدعوى وقوعه عقيب الحظر ولزوم الجهاد .

٣ - ص ٩١ ج ٢ تفسير البرهان .

٤ - لاحظ تفسير المنار وتفسير الفخر وتفسير ابن كثير وغيرها .

٥ - ص ١٣٤ ج ٩ تفسير الميزان .

الصالح فيه .

اقول: اما القول الثانى ففيه انالم نفهم الايماء المذكور، وعلى تقديره فالعبارة بالظهور دون الايماء والاشعار ، ولاشك فى عدم ظهور الالية فى كون الحكم المذكور مؤجلا .

واما الثالث فهو خلاف ظاهر الاية الدالة على وجوب الجنوح للسلم على المسلمين بمنجرد جنوح الكفار لها .

اما الاول فاورد عليه بان آية السيف خاصة بالمشر كين دون غيرهم، ومن هنا صالح النبى ﷺ نصارى نجران فى السنة العاشرة من الهجرة مع ان سورة براءة نزلت فى السنة التاسعة وعليه فتكون آية السيف مخصصة لعموم الحكم فى الاية الكريمة وليست ناسخة لها .

وجوابه عدم انحصار الناسخ فى آية السيف حتى يقال باختصاصها بالمشر كين فقط بل قوله تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر . . . وغيره من المطلقات ايضا يصلح ناسخاله .

والصحيح فى الجواب ان اطلاق الاية الشريفة وان شمل صورتى تمسك المسلمين من الحرب وعجزهم عنها الا انه لابد من تنزيله على الثانية ، والرجوع فى الاولى الى المطلقات الدالة على مقاتلة الكفار وجهادهم وقتلهم ، والوجه فى التقييد قوله تعالى : فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون والله معكم ولن يتركم اعمالكم ^(١) فان قوله (تدعوا) عطف على قوله تعالى (تهنوا) وحرف الواو فى قوله تعالى (وانتم الاعلون) حالية والمراد بالعلو -ظاهراً- هو الغلبة اى فلا تدعوا الى السلم فى حال قوتكم وغلبتكم على الكفار فافهم .

(٥) اجابة الخاطب

قال المحقق فى الشرايع : لو خطب المؤمن القادر على النفقة وجب اجابته وان كان اخفض نسبا ولو امتنع الولي كان عاصياً . وعن كاشف اللثام : ولم يعلم فيه شئ من السلطات على الفسخ ، ولم ياب المولى عليها . وعن الشهيد الثانى فى مسالكه تقييده بعدم قصد العدول الى الاعلى مع وجوده بالفعل او القوة .

ثم قال : وانما يكون عاصياً مع الامتناع اذا لم يكن هناك طالب اخر مكافئ وان كان ادون منه ، والا اجاز العدول اليه .

وفى الجواهر تقييده بما اذا لم يكن ممن يكره منا كجته كالفاسق وخصوصاً شارب الخمر والمخالف وغير ذلك مما لا يجتمع مع وجوب الاجابة الابنوع من التأويل .

اقول : يمكن ان يستدل على الحكم بقوله تعالى : وانكحوا الايامى منكم و الصالحين من عبادكم واما ئكم^(١) وبصحيحة على بن مهزيار قال : كتب على ابن اسباط الى ابى جعفر عليه السلام فى امر بناته وانه لا يجدا احداً مثله ، فكتب اليه ابو جعفر عليه السلام فهتم ما ذكرت من امر بناتك وانك لا تجد احداً مثلك ، فلا تنظر فى ذلك رحمك الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اذا جائكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه الا تفعلوه تكن فتنة وفساد كبير^(٢) .

لكن يشكل بان مقتضى اطلاق الاول وجوب الانكاح ابتداء لا بعد خطب خاطب كما هو محل البحث . والمفهوم من الثانى منع البنات من التزويج مطلقاً من جهة بعض الاعتبارات لا وجوب اجابة اى خاطب كان كما قيل ، نعم ان عضل الولي مولى عليها من

التزويج مطلقاً سقط ولايته اجماعاً بقسميه ويائمه لاجل الاضرار المحرم .
 ثم ان الحكم على تقدير ثبوته مخصوص بالولي مع رضا المولى عليها ، ولا
 يتعلق بالمخطوبة ، اذ لا يجب عليها اصل النكاح فضلاً عن خصوصياته ، ودعوى وجوب
 الاجابة عليها للمخاص بعد فرض عزمها على اصل النكاح لادليل عليها ، بل السيرة
 المستمرة على خلافها كما ذكره في الجواهر ايضاً .

(٥٤) اجابة الشريك للقسمة

اذا طلب احد الشريكين القسمة وجب على الآخر اجابته مع عدم الضرر ، فان
 امتنع عن القسمة اجبر عليها بالاخلاف كما في الجواهر ، بل استظهر الاتفاق عليه
 والقسمة عبادة عن تميز الحق اكل شريك من غيره ، وهي امر برأسه ولا يدخل في
 البيع والصلح وغيرهما سواء كان فيها رد اولاً ، فلا يترتب عليها آثار البيع من
 الشفعة وخيار المجلس واعتبار القبض في النقيدين ، بل هي ليست بمعاوضة ، نعم
 يشكل نفي احكام الرباء عنها بناء على ما مر في الجز الاول من جريان الرباء في مطلق
 التعاوض على الاحوط .

واستدل على وجوب الاجابة بوجوه :

(١) ان للانسان ولاية الانتفاع بماله والانفراد اكمل نفعاً .

(٢) وجوب اصال الحق الى مستحقه والمال الى مالكه وهو هنا بالقسمة .

(٣) قاعدة نفي الضرر والضرار .

واورد بعض السادة المعاصرين على الاول بان ثبوت الولاية على الانتفاع
 بالمال لا يقتضي الولاية على تبديل ماله ومال شريكه ، فان الملكية المشاعة غير
 الملكية المفروضة وتبديل الاولى بالثانية الذي يعبر عنه بالقسمة وعرفت انها معاملة
 مستقلة انما يكون بتبديل مال نفسه ومال شريكه ودليل السلطنة لا يثبت الولاية

على التصرف الموجب للتصرف فى مال الغير ايضاً .

وعلى الثانى بانه ايضاً لا يقتضى وجوب الاجابة ، لان الايصال الواجب انما هو عدم الممانعة من تصرف المالك فى ماله وهذا غير وجوب تبديله بمال اخر .

وعلى الثالث بعدم ترتب الضرر على عدم القسمة بل غايته فوت النفع ، مع ان حديث لا ضرر لا يصلح لاثبات الوجوب لانه ناف للحكم لاثبت . فاذا لادليل على وجوب الاجابة سوى الاجماع وهو المستند ^(١) .

اقول: اما الايراد الاول فسيأتى بحته واما الثانى فيضعف بان التبديل المذكور مقدمة لعدم الممانعة الواجبة فيجب بوجوبه . واما الثالث فيمكن ان يجاب عنه بان عدم القسمة كثيراً ما يكون ضرورياً كما لا يخفى .

واما الرابع ففيه ان الحديث وان كان نافياً لاثبتاً الا انه ينفى جواز ابقاء القسمة للممتنع لانه ضررى ، فاذا لم يجز الابقاء صح اجباره وهذا معنى وجوب الاجابة ، نعم هو يكون حرضياً لازائماً .

ثم ان بناء العقلاء على سلطنة الانسان على بدنه وافعاله وامواله ، وعلى عدم جواز مزاحمة الغير له فيها ، وهذا البناء ان لم يدعم بالادلة اللفظية الشرعية ، لاقل من عدم ردعه شرعاً فهو حجة ، ولا شك ان الامتناع عن القسمة مزاحمة للمالك فى ماله وهو غير مشروع ولعل هذا هو مرد الوجه الاول وعليهذا فيضعف الايراد المتقدم عليه واما الاجماع الذى استند اليه السيد المشار اليه فلا يحتمل -احتمالاً راجحاً- كونه تعبيراً بل المظنون قويارجوعه الى بناء العقلاء المذكور .

هذا اذا لم تكن القسمة ضرورية واما اذا كانت ضرورية فان اتفاقاً عليها فهي جائزة ولا ينبغى الاشكال فيها ، خلافاً للمحقق فى الشرايع الا اذا انطبق عليها عنوان الاسراف او عنوان محرم اخر ، وان لم يتفقا فان كان الضرر على طالب القسمة

دون الشريك تجب اجابته لمامر، وان كان على الشريك سواء كان على الطالب ايضاً ام لا، لا تجب الاجابة الا اذا كان ضرر الطالب اكثر، فلا يبعد وجوبها بناء على مامر في مادة الضرر في الجزء الاول من هذا الكتاب و في صورة عدم وجوب الاجابة واصرار طالب القسمة لابد من مراجعة الحاكم حتى يحسم هو مادة النزاع .
ثم الاظهر تحقق القسمة بمجرد التراضي وعدم اعتبار القرعة فيها ، نعم هي تكفي لها بل .تعين في صورة عدم التراضي .

تسمة

قال صاحب الجواهر :

ثم ان الظاهر ما صرح به في الدروس واللمعة والروضة وغيرها من عدم وجوب الاجابة الى المهاباة اى قسمة المنفعة بالاجزاء او بالزمان . . . وانه لا يلزم الوفاء بها لو اجاب ، فتجوز لكلا منهما فسخها . . . اقول : الوجوه المتقدمة جارية فيها ايضاً بعد بنائهما على عدم القسمة عينا لعدم امكانها، ولم اجد لعدم الوجوب وجهاً وجيهاً . نعم يصح ما ذكره في فرض امكان القسمة لعدم الدليل على الوجوب

(٥٥) اجارة الكافر

قال الله تعالى : وان احد من المشر كين استجارك فاجرهُ حتى يسمع كلام الله ^(١) .

وفي الصحيح عن الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ . . . وايمارجل من ادنى المسلمين او افضلهم نظر الى احد من المشر كين فهو جار حتى يسمع كلام الله ، فان تبعكم فاخوكم في الدين وان ابى فابلقوه مأمنه واستعينوا بالله ^(٢) يظهر منه ومن غيره عدم اختصاص

١ - التوبة ٦ .

٢ - ص ٢٣ ج ١١ الوسائل .

الاجادة بالنبي ﷺ او بو احد معين اخر بل تجوز لكل احد من المسلمين ، وهل وجوبها مخصوص بالنبي الاكرم ﷺ او يتعلق بكل من توجه الاستيجار اليه ، لاستماع القران فيه ، وجهان لا يبعد رجحان الثاني لكنه فيما اذا امكن للمستجير سماع كلام الله ﷻ لا لدينه ، ولم اجد عاجلا من تعرض للموضوع ^(١) وعلى كمال يلحق بالمشرك مطلق الكافر . ولاحظ مادة الابلاغ في حرف الباء .

(٥٤) الاجتهاد

يجب الاجتهاد في احكام الله تعالى التي لا تكون ضرورية او قطعية وجوبا تخيراً على كل مكلف ، فان العمل لا يتم بدون العلم بالاحكام اذا ترك الاحتياط ، ومنشأ العلم المذكور امران لثالث لهما وهما الاجتهاد والتقليد ، فيجب على كل مكلف بالوجوب الطريقى العينى التخييرى ان يكون مجتهدا او مقلدا او محتاطاً ، وما قيل في ابطال الاخير مطلقا او في الجملة ضعيف كما قرر في محله وهل يجوز للمتمكن من الاجتهاد العمل بالتقليد اذا لم يكن له عذر ، فيه اشكال او منع لان مثله عالم عرفا ، والتقليد في مورد مراجعة الجاهل الى العالم فلا بد من الاجتهاد ان لم يعمل بالاحتياط فتأمل .

ثم ان الاجتهاد - مع قطع النظر عن الوجوب العينى التخييرى المذكور - يجب على المستعدين المتمكنين له بالوجوب الكفائى حتى ان قلنا بجواز تقليد الميت ابتداء ، اذ ليس كل حكم يحتاج اليه المكلفون بمذكور في الكتب الفقهية السابقة كما لا يخفى على اهل الخبرة . ثم الاجتهاد عبارة عن استنراغ الوسع في تحصيل الحجة على احكام الله تعالى على ما فصل في علم اصول الفقه .

(٥٧) الجهاد

اصل وجوب الجهاد كوجوب الصلاة و الزكاة والصيام وغيرها ضروري في دين الاسلام، ولا اقل من كونه قطعيا لا يستحق الاستدلال جتى بالايات الكريمة، و تفصيل خصوصياته غير لازم في هذه الاعصار المظلمة التي لا يرفع صوت الدين الا في زوايا المساجد ، ولا حامى له الاحملة العلم الدينى الذين لا يقدرّون على شيء ولا يطاعون في قليل وكثير، ولا رأى لمن لا يطاع . والى الله تعالى المشتكى من هذه الدول اللثيمة التي يعزبها الكفر واهله ويذل بها الاسلام واهله .

٧ هذا ولكن مع ذلك نذكر هنا بعض الموضوعات المهمة اجمالا فنقول :
(الاول) يشترط وجوبه الكفائي زائداً على الشروط العامة المتقدمة بالذكورية ولعمل من يدعى وضوح اشتراطها في الاسلام لم يكن مجازفا . و بالحرية المدعى على اعتبارها الاجماع ، وبالسلامة عن المرض و الفقر المانع عنه ، قال الله تعالى : ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا الله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم^(١)
وقال تعالى : ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج^(٢) و هل يشترط بوجود الامام واذنه حتى لا يكفى في وجوب الجهاد امر الحاكم الشرعى في الغيبة ام لا ؟ و قد نفى العلم بالخلاف في اعتبار حجب الرياض في محكي كلامه والذي يصلح ان يستدل به على اشتراطه وجهان :

(الاول) الاجماع المنقول الذي استظهر من بعض العبائر .

(الثاني) الروايات الدالة على منع الجهاد بغير اذن الامام^(٣) .

١ - التوبة ٩١ .

٢ - الفتح ١٧ .

٣ - لاحظ الروايات الدالة من ص ٣٢ الى ٢١ ج ١١ من الوسائل .

اقول اما الاول فهو واضح الضعف ولا ينهض حجة على تقييد الاطلاق الثابت
بخبر الواحد فكيف يفتقد وجوب الجهاد المدلول عليه بالايات والروايات الكثيرة
وهو من اركان الاسلام .

واما الثانى فالصحيح ان الروايات المذكورة تدل على حرمة الجهاد باذن
السلطين الجائرين الظالمين الذين جهادهم اولى من جهاد الكفار ، فالحركة
الى ساحة الحرب و المقاتلة بامر هو لاء الفسقة الفجرة غير واجبة ، بل غير
مشروعة

وبالجملة : الجهاد ليس كالصلاة والصيام والحج والزكاة امرأ فرديا لا يحتاج
الى امر حاكم وتحريض آمر وتدير مدير . و لا يجوز لكل احد يقدر على اقامة
الجهاد من جهة تفوذ امره فى جماعة ان يقيم الحرب بل لابد ان يكون ذلك برأى
من الرئيس الذى يترأس المجتمع الاسلامى واليه يرجع امر الحل والعقد فلا بد
من استيذان الحاكم الشرعى فى ذلك ، وهذا مما لا فرق بين الامام المعصوم وغيره
ففى زمان الغيبة يجوز بل يجب للمجتهد الجامع للشرائط ان يصدر امر الجهاد
اذا رأى المصلحة فى ذلك و اعتبار العصمة فى الحاكم تقييد للايات و الروايات
بلا مقيد كما لا يخفى . وتفصيل البحث فى رسالتنا توضيح مسايل جنكى .

(الثانى) الجهاد الواجب على اقسام .

(١) الجهاد الابتدائى الذى يحارب المسلمون الكفار لاجل الدعوة الى
الاسلام . و هذا القسم جوازه فضلا عن وجوبه مشروط بايصال الدعوة الدينية الى
الكفار وعدم قبولهم الاسلام . فلا يجوز للمسلمين ان يبدوا بمحاربة الغافلين عن
الاسلام اذ ليست الغاية القتل او اخذ الاموال واحتلال الاراضى او الحكومة او
السلطنة على الناس ، بل الغاية شيوع الدين و رجوع الناس الى الحق و الى دين
الله الفطرى ، فاذا احتمل ان الكفار مسلمون اذا التفتوا ، لا يبقى مجوز للقتل و

« وسفك الدم ويمكن ان يستدل عليه بقوله تعالى : قل للمذين كفروا ان ينتهوا
بيغفر لهم ما قد سلف ^(١) .

نعم اذا امتنعوا من الاسلام وقبول الجزية (فيما يصح اخذ الجزية) جاز
بل وجب محاربتهم ، واما قبله فلا يجوز بلاخلاف ولاشكال ^(٢)

وكذالا يجوز محاربة الكفار الذين وصلتهم الدعوة الاسلامية ، ولكن
استمهلوا حتى ينظروا في حقيقة الدين ، كما يفهم من قوله تعالى : وان احد من
المشركين استجارك النخ وفي تعيين المدة يراعى الحاكم الصلاح.

(فان قلت) مقتضى الاطلاقات الواردة في الكتاب والسنة وان كان وجوب هذا
القسم فضلا عن جوازه الا ان مقتضى بعض الايات الاخر اختصاص الجهاد والمقاتلة
بالكفار الذين يقاتلون المسلمين ، فلا يكون الجهاد الابتدائي واجبا بل لا يكون
جائزا .

قال الله تعالى : فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم
عليهم سبيلا ^(٣) وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعدوا ان الله لا يحب
المعتدين ^(٤) .

بناء على تفسير الاعتداد بقتل من لم يقاتلونا والا فلاية توجب الدفاع ولا
نظر لها الى الجهاد الابتدائي نفيا واثباتاً . ونحن نوجب الجهاد الابتدائي بالايات
الآخر فالعمدة هي الآية الاولى : الجواب ان الضمائر الثلاثة المرفوعة والضمير المعرور

١ - الانفال ٤٠ .

٢ - اعتمدنا في نفي الخلاف على تتبع صاحب الجواهر (قده) في ص ٥٥٧ من كتاب
الجهاد).

٣ - النساء ٩٠ .

٤ - البقرة ١٩٠ .

بكلمة (على) فيها راجعة الى مطلق الكفار ، بل الى من وقع معهم المسالمة و المصالحة ، فلاحظ ما قبل الآية وما ورد حولها وما في متن الآية من قوله تعالى (و القوا اليكم السلام) تجد صدق ما قلنا . وبالأجملة وجوب هذا القسم من الجهاد امر مفروغ عنه بملا حقة آيات القران وسيرة النبي ﷺ والمسلمين حتى تكرر منه ﷺ وهو في النزاع وخصوصا في تنفيذ جيش اسامة ولعن متخلفيها ولنعم ما صنعه بعض الفقهاء العظام حيث جعله كالضروري . ولاحظ مادة الجنوح

(٢) الدفاع اذا هم المسلمون الكفار ويخشى منهم على البيضة او يريدون الاستيلاء على بلادهم و اسرهم و سبيهم و اخذ اموالهم ، و هذا واجب على عامة المكلفين و لو كانوا عبيداً ونساء ومرضى و اعمى و مزمن و غيرهم مهما امكن في اى مكان كان ، و وجوبه ايضا كفائى . ويدل على وجوبه جملة كثيرة من الايات ولا سيما الدالة على وجوب الجهاد فى سبيل الله .

و فى الجواهر ^(١) : قد يمنع الوجوب بل قد يقال بالحرمة لو اراد الكفار ملك بعض بلدان الاسلام او جميعها فى هذه الازمنة من حيث السلطنة مع بقائهم للمسلمين على اقامة شعار الاسلام و عدم تعرضهم فى احكامهم بوجه من الوجوه ضرورة عدم جواز التعزير بالنفس من دون اذن شرعى ، بل الظاهر اندراجه فى النواهي عن القتال فى زمن الغيبة مع الكفار فى غير ما استثنى اذ هو فى الحقيقة اعانة لدولة الباطل على مثلها نعم لو ارد الكفار محو الاسلام و درس شعائره و عدم ذكر محمد ﷺ و شريعته فلاشكال فى وجوب الجهاد حينئذ ولو مع الجائر لكن بقصد الدفع عن ذلك لا اعانة سلطان الجور ، بل الاجماع بقسميه عليه مضافا الى النصوص بالخصوص التى تقدم بعضها والى عموم الامر بالقتال فى الايات المتكثرة الشاملة للفرض ، بل ظاهر الاصحاب انه من اقسام الجهاد فتشمله آياته و رواياته و

ان كان لا يشترط فيه الشرايط الخاصة التى هى للجهاد الابتدائى للدعا الى الاسلام.
وقال فى محل اخر منها ^(١).

بل ظاهر غير واحد كون الدفاع عن بيضة الاسلام مع هجوم العدو - ولو فى
زمن الغيبة - من الجهاد ، لاطلاق الأدلة ، واختصاص النواهي بالجهاد ابتداء للدعاء
الى الاسلام من دون امام عادل او منصوبه . . ولا اذنهما فى زمان بسط اليد والاصل
بقائه على حاله الخ .

اقول : كون الدفاع من الجهاد متين بل لعله من الواضحات حسب دلالة
الايات الكريمة ، وقدر ان وجوب الجهاد الابتدائى ايضا غير موقوف على اذن
الامام او نائبه الخاص ثم ان الدفاع واجب على الحر والعبد والزكر والانثى و
السليم والمريض والاعمى والاعرج وغيرهم ان احتيج اليهم ، ولا يختص بمن قصد
من المسلمين . بل يجب على من علم بالحال النهوض اذا لم يعلم قدرة المقصودين
على المقاومة ويتأكد الوجوب على الاقر بين فالاقربين كما صرح به صاحب
الجواهر (قده) ايضا .

(٣) مساعدة المسلمين المستضعفين قال الله تعالى : وما لكم لا تقاتلون فى
سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من
هذه القرية الظالم اهلها ^(٢) .

وقال تعالى : وان استنصروكم فى القتال فاعليكم النصرا على قوم بينكم وبينهم ميثاق
والله بما تعملون بصير ^(٣) .

وهذا القسم فى عصرنا الحاضر محل ابتلاء للمسلمين حيث يقع المسلمون

١ - ص ٥٥٠ كتاب الجهاد من الجواهر .

٢ - النساء ٧٥ .

٣ - الانفال ٧٢ .

فى بلادهم تحت صغظ الكفار وهجومهم فيجب على مسلمى سائر البلاد مساعدتهم سواء استنصروا ام لافى صورة عجزهم عن المقاومة ودفع هجوم الكفار ولكن من المؤسف ان المسلمين اليوم لاقدره لهم على النصر ومن يملك القدرة فى البلاد الا سلامية و توجد لديه الاسلحة الحديثة ليسوا من المسلمين فى الاغلب ، بل عملاء الكفار واسوأ منهم انقاذ الله المسلمين من هذه النكبة والظلمة والشقاوة نعم ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغير واما بانفسهم .

(٤) مقاتلة اهل الكتاب اذالم يقبلوا شرائط الذمة واخلو بها قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون^(١)

(٥) محاربة البغاة الذين خرجوا من طاعة الامام العادل المعصوم ، وقد ادعى عليه الاجماع بقسميه، وقيل ان المحكى منهما مستفيض كالنصوص من طرق العامة والخاصة^(٢) ومنها محاربة اصحاب الجمل والصفين والخوارج ومحاربة معاوية الطاغية وفتنه الباغية فى زمن السبط الاكبر الحسن المجتبى عليه السلام .

(٦) مقاتلة الطائفة الباغية من الطأيفتين المؤمنين وسيأتى بحثها فى حرف القاف وهذه الاقسام ربما تختلف فى بعض الاحكام .

واما محاربة قطاع الطريق والمص والعدو فى مقام الدفاع فليست من محل البحث فى شىء .

(الثالث) الظاهر من الادامر الواردة فى القرآن الكريم لزوم جهاد الكفار كلما امكن واحتيج اليه بحسب القوة والاستعداد فليس لتحديد قلة وكثرة عدم معين .

وأما ما قيل من أن أقل ما يفعل الجهاد في السنة ' مرة ' ، بل عن بعض المحققين دعوى الإجماع عليه واستدل عليه بعضهم بقوله تعالى: فإذا انسلاخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين باعتبار تعلق وجوبه على الانسلاخ فيجب كلما وجد الشرط ولا يتكرر بعد ذلك بقية العام لعدم إفادة الأمر المطلق التكرار فضعيف ، والأمر المعلق بالانسلاخ لرفع المحظر والمنع الثابت بحلول الأشهر الحرم لا لإفادة الوجوب المشروط بوجود شرطه . وبقاء موضوعه غير دلالة الأمر المطلق على التكرار .

(الرابع) قال الله تعالى: يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم^(١) . ويتجه هنا سؤال وهو أن النبي لم يجاهد المنافقين ولم يقاتلهم وجوابه أن الجهاد هنا ليس بمعنى المقاتلة كما في قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا و إن الله لمع المحسنين وقوله تعالى و إن جاهدك لتشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما^(٢) وقوله وجاهدوا في الله حق جهاده^(٣) فتدبر ، وفي صحيح أبي بصير عن الباقر عليه السلام جاهد الكفار والمنافقين بالزمام الفرائض^(٤) .

أقول : الجهاد إنما شرعت لنشر الإسلام ودرفع ما يمنع عنه والمنافق حيث يقر بلسانه أنه مسلم ومطيع للإسلام ويتظاهر به لا يبقى سبيل لقتله وجهاده ولعله لاجله لم يجاهد النبي معهم فكان معنى الآية ما سبق وأما تفسيره بـ (جاهد الكفار بالمنافقين) فهو خلاف الظاهر جداً ليس عليه دليل .

(٥٨) الجهاد بالمال

قال الله تعالى : إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا

١ - التوبة ٧٣ - التحريم ٩ .

٢ - الفتن ٨١٥ .

٣ - الحج ٧٨ .

٤ - ص ١٤٥ ج ٢ تفسير البرهان .

بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون ^(١) .

وقال تعالى : أنفروا خفافاً وثقالاً ^(٢) وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ^(٣) المستفاد من الآيتين وغيرهما وجوب بذل المال في الجهاد بجميع أقسامه سواء وجب المقاومة على البازل أم لا يجب لعذر من الأعذار .

وبالجملة فديجب الجهاد بالنفس والمال معاً وقد يجب الجهاد بالنفس فقط وقد يجب بالمال فقط . وكل من حكم الأخيرين مطلقاً لأن وجوب الثاني معلق على عدم وجوب الأول والجهاد في كل زمان كان موقوفاً على أعداد الأسلحة الدفاعية والهجومية ووسائل النقل

وحيث تطورت آلات الحرب في هذه الأعصار لاجرم احتاج الحرب إلى أموال طائلة كثيرة جداً ، فيجب على المستطيعين من المسلمين بذل المال لشرائها وتوليدها إذا قامت الدولة الإسلامية ولم تقدر على تحصيل آلات الحرب وأعداد شرطه بعد الغاء الجمر ك والضرائب الظالمة المحرمة في القانون الإسلامي وهذا البذل غير بذل المال بعنوان الزكاة والخمس وغيرهما .

(٥٩) تجهيز النائب للحج

قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان : أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه أمر شيخاً كبيراً لم يحج قط ولم يطق الحج لكبره أن يجهز رجلاً يحج عنه ^(٤) .
أقول : لا فرق - حسب إطلاق الرواية في كون النائب ضرورة وغير ضرورة ،

١ - الحجرات ١٥ .

٢ - قبل أن الثقال - وهو جمع ثقيل - كناية عن وجود الموانع الشاغلة كمشاغل المالية وحب الأهل والولد والاقرباء ونحو ذلك والخفة كناية عن خلاف ذلك .

٣ - التوبة ٤١ .

٤ - ص ٤٥ ج ٨ الوسائل .

وسواء حصلت الاستطاعة المالية قبل عدم الطاقة او بعده . الا ان يمنع اطلاقها لانها نقل قضية في واقعة فلا تشمل صورة حصول الاستطاعة بعد عدم الطاقة ، ولذا قيل بعدم وجوب الاستنابة في الفرض الثاني لما يأتى في مادة الحج من الروايات الدالة على اعتبار الصحة في الاستطاعة الظاهرة في عدم الوجوب رأساً عند المرض المانع عن مباشرة الحج ، وليس في روايات الباب ظهوراً معتدا به في شمول الفرض المذكور حتى يقال ان الصحة شرط في وجوب المباشرة دون مطلق الحج ولو بالاستنابة خلافاً لجمع فلاحظ وبمثله نقول في المصدود فان مقتضى الجمع بين ما دل على اعتبار تخلية السرب وصحيح الحلبي الا انى هو ذلك .

نعم في الرواية قيود اربعة يشكل ثبوت الحكم المذكور عند انتفاها لانه على خلاف القاعدة .

(الاول) ان يكون المكلف شيخاً كبيراً فلا يشرع الحكم المذكور للشاب المأبوس عن اتيان الحج كما اذا عمى او زمن مثلاً .

(الثاني) ان يكون آتساولا ير جى زوال عجزه فلا يشمل الحكم ما اذا احتمل البرء وعن المعتمر الاجماع عليه .

(الثالث) ان يكون يأسه وعجزه عن الحج لاجل كبر سنه دون ما اذا استند عدم طاقته الى مرض اخر كالعمى والشلل وغيرهما .

(الرابع) كون النائب رجلاً فلا تنوب المرأة عن الحي والحية ، نعم لا يقف الحكم في المنوب عنه على الشيخ بل يلحق به الشيخة الكبيرة لقاعدة الاشتراك . ومثل هذه الرواية صحيحة معاوية بن عمار عنه عليه السلام ان علياً عليه السلام رأى شيخاً لم يحج قط ولم يطق الحج من كبره ، فامر ان يجهزه رجلاً فيحج عنه ^(١) .

نعم في صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : كان على صلوات الله عليه يقول:

لو ان رجلا اراد الحج فعرض له مرض او خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلا من ماله ثم يبعثه مكانه ^(١) ولاجله يلغى اعتبار القيد الاول والثالث فيثبت الحكم في حق الشاب والشيخ اللذين لم يطبقا الحج لمطلق مرض . بل لمطلق مانع وان كان غير مرض لاجل صحيح الحلبي ، بل يمكن ان تلغى به القيد الرابع ايضاً ^(٢) قال الصادق عليه السلام فيه : ان كان رجل موسر حال بينه وبين الحج مرض او امر يعذره الله عز وجل فيه فان عليه ان يحج عنه ضرورة لاماله ^(٣) وفي الوسائل : مرض او حصر او امر . . .

اقول : وقضية الجمود على هذا الصحيح وجوب الاحجاج على الموسر وان كان حلول المانع مقارنا بحصول يساره فلا يعتبر في الحكم الا اليسار المالي ولو بعد المعجز .

لكن لا يبعد ان يعتبر فيه استقرار وجوب الحج المباشر بتقريب ان وجوب الاحجاج ليس حكماً مستقلاً برأسه اجنبياً وغير مربوط بوجوب الحج ، بل هو قائم مقامه وينوب منابه فينتفى في صورة عدم استقراره ، ويدل عليه ايضاً الروايات الدالة على اعتبار الصحة وغيرها في وجوب الحج فانها اظهرت من هذه الصحيحة في هذه الجهة ، كما ان المتفاهم عرفاً شمول الصحة المذكورة للتمكن المنافي له الشيخوخة والهزم فلاحظ وتدبر ؛ وعليه فمن نذر قبل اليسار زيادة الحسين عليه السلام في يوم عرفة من كل سنة ثم حصلت الاستطاعة وقلنا بصحة النذر المذكور لا يجب الاحجاج وتجهيز غيره لاجل هذه الصحيحة ، نعم هي يقيد النائب بكونه ضرورة ^(٤)

١ - ص ٢٧٣ ج ٢ فروع الكافي .

٢ - ويدل عليه ايضاً بعض المطلقات الاخر ايضاً لاحظ ص ٣٠٦ المصدر .

٣ - ص ٢٧٣ ج ٢ فروع الكافي .

٤ - وللمؤلف قصة لطيفة حول هذا القيد وقعت له قبل سنوات .

لكن الظاهر عدم كونها مقيداً لسائر المطلقات فيكفى الذى حجج سابقاً ايضاً كالذى لامال له . وفي الجواهر : لمعلومية عدم وجوب استنابة الصرورة .

نعم صحيح محمد بن مسلم ^(١) لا يدل على اعتبار الياس عن اثيان الحج ابداء ، بل مقتضى اطلاقه المعجز في السنة التي اراد الخروج وقد صرح غير واحد بان الوجوب انما هو فيما اذا لم يرج زواله ، واما ما يرجى زواله لم تجب الاستنابة فيه ، بل عن المنتهى الاجماع عليه ، بل عن المدارك انه لو حصل اليأس بعد الاستنابة وجب عليه الاعادة لان ما فعله اولالم يكن واجبا فلايجزى عن الواجب لكن في محكى الخلاف : اذا كان به علة يرجى زوالها مثل الحمى وغيرها فاحج رجلا عن نفسه ثم مات اجزاء عن حجة الاسلام ثم ادعى الاجماع الفرقة والاخبار .

اقول هذا الكلام غير ظاهر في الاجزاء بعد البرء بل ولا في الوجوب فتدبر هذا وذهب الشهيد الاول (قده) في محكى دروسه الى ان وجوب الاستنابة فوري ان يئس من البرء والاستحباب الفور وتبعه صاحب الحقائق (ره) تمسكاً بظاهر الاخبار المتقدمة كما قيل .

وصاحب الجواهر حملها على الندب فيمن لم يستقر عليه الحج سابقاً وعدم كفايته عن الحج الواجب وانما قال بوجوب الاستنابة على من استقر الحج ذمته سابقاً ^(٢) وهذا مما لا خلاف فيه بل ادعى عليه الاجماع .

اقول : الامر في الصحيح المذكور يدور على امور : الحمل على الندب ، الحمل على الوجوب التعبدى وهو بعيد جداً ، تقييد العذر بالدوام اما لاجل الرايتين الاوليتين واما لاجل ما هو المعلوم خارجاً لما هو المر كوز في ذهن اهل المحاوراة والمتشعبة من اعتبار الدوام في العذر ، الا ترى انه اذا قيل المعذور يقيم او يصلى

١ - وكذا صحيحة الحلبي .

٢ - ص ٢٥٨ حج الجواهر الطبعة القديمة .

جالساً وإيماء لا يراد به مطلق العذر ولو في ساعة من الوقت الموسع فمن احتمل زوال العذر لم يجزأه الا كتفاء بالتيمم او الصلاة عن جلوس مثلاً ، بل لو صلى كذلك باعتقاد دوام العذر .

ثم تبين خلافه وجبت الاعادة ، ويؤيد المقام انه لم يحك عن احد القول بوجوب الاستنابة والاجتزاء اذا علم المكلف زوال عذره في السنة الاية وتمكنه من اتيان الحج مباشرة .

ومنه يظهر انه لو احج غيره عن نفسه مع رجاء زوال العذر ولكن استمر العذر صح الحج وكان مجزياً عن حجة الاسلام لان الموضوع هو العذر المستمر ولا مدخلية لليأس والرجاء في الحكم الواقعي وانما اليأس كان طريقاً عقلائياً الى احراز الموضوع واما لو عكس الامر فاعتقد دوام العذر فاحج غيره ثم زال العذر فهل يجب عليه الحج مباشرة ام لا؟ فيه وجهان ، اولهما مشهور كما قيل وهو المطابق للمقواعد ، وثانيهما مستفاد من اطلاق روايات الباب فتدبر .

يقول صاحب العروة : والظاهر كفاية حج المتبرع عنه في صورة وجوب الاستنابة ، وهل يكفي الاستنابة من الميقات كما هو الاقوى في القضاء عنه بعد موته وجهان لا يبعد الجواز حتى اذا امكن في مكة مع كون الواجب عليه هو التمتع ولكن الاحوط خلافه ، لان القدر المتيقن من اخبار الاستنابة من مكانه كما ان الاحوط عدم الكفاية في التبرع عنه لذلك ايضا . اقول : ولما افاده وجه غير بعيد كما لا يخفى على المتأمل .

حرف الحاء

(٤٠) حب اولياء الله

فى حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام فى كتابه الى المامون قال : وحب اولياء الله واجب وكذلك بغض اعداء الله ، والبراءة منهم ومن ائمتهم ^(١) .

اقول: الظاهر ان المراد باولياء الله المومنين الموالين لائمة العترة عليهم السلام للاطلاق ولما فى ذيل الرواية، فيحتمل حمل الامر على الاستحباب لبعده وجوب حب مطلق المؤمن، وبغض اعداء الله والثابت حرمة محبة الكفار واتخاذهم اولياء كما مر فى الجزء الاول.

ويؤيد عدم ثبوت الحقيقة الشرعية للفظه الواجب فى معناه المصطلح عليه، لكن الظاهر ثبوته فى مثل زمان الرضا عليه السلام

نعم ان خصنا اولياء الله بالائمة عليهم السلام كان الحكم هو الوجوب، بل ادعى عليه الاجماع بعض علماء العامة، ويدل عليه فى خصوص اصحاب الكساء كما يأتى فى حرف الواو قوله تعالى : قل ما سئلكم عليه اجراً الا المودة فى القربى ^(٢) .

ويحتمل وجوب حب المؤمن من حيث انه مؤمن ، بل لعله لا ينفك عن حب الله والايمان به وكذا وجوب بغض اعداء الله من حيث كونهم مخالفين لشريعة الله .

ثم ان الحب وان كان قهريا غالبا غير انه يمكن تحصيله بالتلقين والتوجه الى ما يترتب عليه من الفوائد الاخرية ولاحظ مادة العودة في حرف الواو .

(٤٠) حبس الامر بالقتل والعبد القاتل

قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة في رجل امر رجلا بقتل رجل (فقتله) فقال: يقتل به الذي قتله ويحبس الامر بقتله في الحبس حتى يموت ^(١) .

ان كان الفعل (يحبس) بمعنى الانشاء فهو والاستفاد الوجوب مما ياتي من وجوب اقامة الحدود : اذا عرفت هذا فهنا مسائل .

(١) اذا اكره احد احدا على قتل ثالث فان كان الاكراه بتوعده على مادون النفس فالحكم كما مر من حبس المكروه وقتل القاتل، لان الاكراه المذكور لا يجوز قتل النفس المحترمة، وان كان بتوعده على النفس او نفس من يجب عليه حفظه ففيه اشكال لعدم جريان حديث نفى الاكراه ونفى الحرج لانهما وردا مورد الامتنان المتساوي للمكروه ومن يراد قتله بل لا يجري حديث لا ضرر ايضا في المقام لان الضررين متساويان ، ولذا حكى عن المشهور الحاق هذا الفرع ايضا بسابقه .

لكن الاظهر دخول المقام في بحث دوران الامر بين المحذورين وهما حرمة قتل النفس المحترمة ووجوب حفظ نفسه او حرمة القاء نفسه في التهلكة فيتخير هو في تقديم احدهما فلا يكون القتل محرما حتى يقتصر به الا ان يقال باهمية الاول من الثاني.

واما ما في صحيحتي ابن مسلم و الثمالى من جعل التقية لحقن الدم فعند بلوغه لانتقية ^(٢) فهو لا ينافي المختار بل لا يتصل بالمقام لان عدم مشروعية التقية

١ - ص ٣٣ ج ١٩ الوسائل .

٢ - ص ٤٨٣ ج ١١ .

لا يستلزم بذل النفس كما لا يخفى . واما ثبوت الدية على القاتل فليس يتعلق به كلامنا هنا .

(٢) القاتل المكره او المأمور اما يكون بالغاً عاقلاً واما يكون مجنوناً او صبيّاً غير مميز او حيواناً او يكون مميزاً مراهقاً .

فعلى الاول يجرى مأمور وعلى الثانى والثالث والرابع يكون القاتل هو الأمر والمشير ، والمباشر كالالة وعلى الاخير الامر ليس بقاتل والقاتل لا يقتصر منه

(٣) حكى عن المشهور عدم الفرق فى الحكم بين كون القاتل عبداً للامر او لا

عملاً باطلاق الصحيح المتقدم والاقوى وفاقالجمع خلافه وان الواجب قتل الامر وحبس العبد القاتل لمعتبة اسحاق عن الصادق عليه السلام فى رجل امر عبده ان يقتل رجلاً فقتله ، قال : فقال يقتل السيد به ^(١) ولصحيح اخر عن امير المؤمنين عليه السلام : وهل عبد الرجل الاكسوطه او كسيفه يقتل السيد ويستودع العبد فى السجن حتى يموت ^(٢) ويمكن ان يلحق لاجل التعليل المذكور القوادى العسكريين بالسيد فلا حظ . ولا بد لفهم معنى الامر من مراجعة اللغة واصول الفقه .

(٤) وجوب الحبس على الحاكم الشرعى و مع فقدّه او عجزه لا يبعد تعلّقه بالقادرين كفاثياً ولكن مع الاذن من الحاكم على الثانى .

(٥) حبس مخلص القاتل

فى صحيح حرير عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل قتل رجلاً عمداً فرفع الى الوالى فدفعه الوالى اولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليه قوم فخلصوا القاتل من ايدي الاولياء . قال : ارى ان يحبس الذين خلصوا القاتل من ايدي الاولياء (ابداً) حتى يأتوا بالقاتل . قيل : فان مات القاتل وهم فى السجن ؟ قال : ان مات

فعلیهم الدية يؤدونها جميعا الى اولياء المقتول^(١).

اقول لا استفاد وجوب الحبس المذكور من اللفظ و بعنوانه ، فهو واجب من جهة اقامة الدين على الامام والحاكم.

(٦٣-٦٢) حبس المرتدة والسارق

في صحيح غياث عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام قال : اذا ارتدت المرأة عن الاسلام لم تقتل ولكن تحبس ابدا^(٢).

وفي صحيح حرير عن الصادق عليه السلام : لا يخلد في السجن الا ثلاثة : الذي يمسك على الموت ، والمرأة تتردد عن الاسلام ، والسارق بعد قطع اليد والرجل^(٣).

وفي موثق عباد بن صهيب عنه عليه السلام : المرتدة يستتاب ، فان تاب والقتل ، والمرأة تستتاب فان تاب والاحبست في السجن واضربها^(٤).

وفي صحيح اخر عن الباقرين عليه السلام.... فان تابت والاخلدت في السجن وضيق عليها في حبسها^(٥).

وفي صحيح حماد عنه عليه السلام في المرتدة عن الاسلام ، قال : لا تقتل وتستخدم خدمة شديدة وتمنع الطعام والشراب الا ما يمسك لنفسها وتلبس خشن الثياب وتضرب على الصلاة^(٦).

اقول : الاستخدام احد مصاديق الضيق والاضرار ، وحل يجوز استخدامها خارج السجن اذا لم يمكن داخله ام لا ؟ بل ينتقل الى غيره من افراد الاضرار ؟ فيه

١- ص ٣٤ ج ١٩ الوسائل .

٢- ص ٥٤٩ ج ١٨ .

٣- ص ٥٥٠ و ص ٢٢١ المصدر.

٤- ص ٥٤٩ المصدر .

وجهان، مقتضى الجمود على النص هو الثاني .

(٥) حبس الشاهدين

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم اداخر ان من غيركم ان اتمم ضربتم في الارض فاصابكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان ذا قرى ولا نكتم شهادة الله انا اذا لمن الاثمين ^(١) .

اقول : لا استفاد من الآية وجوب الحبس وهو الايقاف نفسياً فان وجب فهو لاجل واجب اخر فلاحظ التفاسير والروايات .

(٥) حبس فاعل الفاحشة

في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال ان امي لا تدفع يد لامس ، فقال : فاحبسها ، قال قد فعلت ، قال فامنع من يدخل عليها ، قال قد فعلت . قال قيدها فانك لا تبرها بشئ افضل من ان تمنعها محارم الله عز وجل ^(٢) .

اقول لا بأس بالتعدي من الام الى الاب والاولاد والاخوة والاخوات بل الى مطلق الاقارب ومن الزنا الى اللواط والمساقة والسرقه وشرب الخمر ونحو ذلك كما يدل عليه ذيل الرواية .

لكن استفادة الوجوب من الرواية مشكلة بل ممنوعة ، والمتيقن منها هو جواز ذلك ، نعم لامانع من التعدي عن المحارم الى مطلق الاقارب بل الى الاجانب في الجملة باذن الحاكم الشرعى اذا امكن .

١ - المائدة ١٠٥ .

٢ - ص ٤١٤ ج ١٨ الوسائل .

(٤٤) حبس الممسك للقتل

فى صحيح الحلبى عن الصادق عليه السلام فى رجلين امسك احدهما وقتل الاخر قال يقتل القاتل ويحبس الاخر حتى يموت غما كما حبسه حتى مات غما ^(١).

وفى موثقة سماعة قال : قضى امير المؤمنين فى رجل شد على رجل ليقتله و الرجل فارمته فاستقبله رجل اخر فامسكه عليه حتى جاء الرجل فقتله ، فقتل الرجل الذى قتله : وقضى على الاخر الذى امسكه عليه ان يطرح فى السجن ابدآ يموت فيه ، لانه امسكه على الموت ^(٢).

اقول لكن السند لا يخلو عن ارسال فان سماعة لم يتقل قضاة امير المؤمنين عن امام معصوم ولا عن ثقة عاصر امير المؤمنين عليه السلام لكن رواه الشيخ (قده) باسناده عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي نجران عن عاصم عن محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام والسند صحيح انشاء الله .

وفى رواية السكونى عن الصادق عليه السلام : ان ثلاثة نفر رفعوا الى امير المؤمنين عليه السلام واحد منهم امسك رجلا ، واقبل الاخر فقتله ، والاخر يراهم . فقضى فى (صاحب) الروية ان تمل عيناه ^(٣) وفى الذى امسك ان يسجن حتى يموت كما امسكه ، وقضى فى الذى قتل ان يقتل ^(٤).

وفى السند التوفلى الذى لم يثبت اعتبار رواياته ، لكن الصدوق رواه باسناده الى قضايا امير المؤمنين عليه السلام والاسناد صحيح .

(تنبية) استوفينا بيان موارد الحبس فى الروايات فى كتاب القضاء الذى الفناه بعد هذا بمدة (اى سنة ١٤٠٤ ق فى بلدة قم) لكنه طبع قبل طبع هذا الكتاب.

١ - ٢ ص ٣٥ ج ١٩ .

٢ - سمل العين قلمها .

٣ - ٢ ص ٣٥ و ص ٣٦ المصدر .

(٦٥) التحجب

يجب على البالغات التحجب على ما ذكرناه في الجزء الاول من هذا الكتاب في مادة الابداء ولاحظ مادة الادناء في هذه الجزء ايضا .
 واما قوله تعالى: واذا سئلتموهن متاعا فاسئلوهم من وراء حجاب ذلكم اطهر لقلوبكم وقلوبهن (الاخراب ٥٣) الدال على لزوم التكلم مع نساء النبي ﷺ عند الحاجة من وراء الحجاب المستلزم لتحجبهن من الاجانب مطلقا .
 فان قلنا باختصاص الحكم بازواج الرسول ﷺ فلا بحث فيه اليوم وان عممناه لغيرهن بقرينة الذيل فاستفادة الحكم الالزامي منه مشكلة لعدم وجوب كل اطهر على المكلف .

الا ان يقال ان الوجوب مستفاد من الامر والاطهريه لانتفايه، نعم ان اللازم على الرجال عدم النظر اليهن باى وجه كان كقمض العين او صرفها ولم يفت احد باشتراط الحجاب في جواز مكالمة الرجال مع النساء فيحمل الامر على نحو من التنزيه والاحتياط او الارشاد او على منع الاصحاب من دخولهم حجرات النبي ﷺ بداعي سؤال المتاع عن ازواجه فلا خط وتأمل والله العالم .

(٦٠) احجاج النائب

سبق بحثه في مادة التجهيز في هذا الجزء فلا خط ان شئت .

(٦٦) الحج عقوبة

في صحيح زرارة المضمرة قال سألته عن محرم غشى امرأته وهي محرمة ، قال جاهلين او عالين ؟ قلت : اجبني في (عن) الوجهين جميعا ، قال ان كانا جاهلين استغفرا ربهما ومضيا على حجتهما وليس عليهما شيء ، وان كانا عالين فرق بينهما

من المكان الذى احداثا فيه وعليهما بدنة وعليهما الحج من قابل ، فاذا بلغا المكان الذى احداثا فيه فرق بينهما حتى يقضيا نسكهما ويرجعا الى المكان الذى اصابا فيه ما اصابا ، قلت : فإى الحجتين لهما قال : الاولى التى احداثا فيها ما احداثا ، والاخرى عليهما عقوبة ^(١) .

ويأتى تفصيله فى باب الكفارات فى الجزء الرابع إن شاء الله .

(٦٧) الحج كفاثيا

يجب الحج كفاثيا على عامة المكلفين فى فرض خلو البيت عن الحجاج على ما مر بحثه فى مادة الجبر فلاحظ .

(٦٨) الحج عن الميت

إذا كان على الميت حج واجب ولم يأت به عصيانا او نسيانا او لعذر آخر حتى مات يجب على ورثته ان يقضوا الحج عنه أصليا كان او عرضيا ، ويدل على وجوبه جملة من الروايات منها صحيحة معاوية عن الصادق عليه السلام فى رجل ضرورة مات ولم يحج حجة الاسلام وله مال ، قال : يحج عنه ضرورة لآمال له ^(٢) .

ومنها صحيحة الحلبي عنه عليه السلام . . . يقضى عن الرجل حجة الاسلام من جميع ماله ^(٣) .

ومنها موثقة سماعة عنه عليه السلام عن الرجل يموت ولم يحج حجة الاسلام ولم يوص بها وهو موسر ؟ فقال : يحج عنه من صلب ماله ، لا يجوز غير ذلك ^(٤) .

ومنها صحيحة ابن أبى يعفور قال : قلت لآبى عبد الله عليه السلام رجل نذر الله ان

١- ص ٢٥٧ ج ٩ الوسائل .

٢- ص ١٢١ ج ٨ الوسائل .

٣- ص ٢٠٥ المصدر .

عافى الله ابنه من وجعه ليحجنه الى بيت الله الحرام ، فعافى الله الابن ومات الاب فقال : الحجة على الاب يؤديها عنه بعض ولده ، قلت : هي واجبة على ابنه الذى نذر فيه ؟ فقال هي واجبة على الاب من ثلثه ، او يتطوع ابنه فيحج عن ابيه ^(١) .

هذه ولكن الرواية لا تخلو عن اشكال فان المنذور اما احجاج الابن المريض وحده او مع رجل كبير اخر او مع حجه ايضا اما بنحو وحدة المطلوب او تعدده ، وقول الامام عليه السلام بوجوبه علي الميت انما يتم على فرض تعدد المطلوب وعدم قبول الابن الذهاب الى الحج وهو غير مفروض فى جواب الامام ولا يتوجه هذا الاشكال الى صحيح منسجم الحاكي قول رسول الله ﷺ نعم يظهر منه ان تحقق الشرط بعد فوت الناذر يوجب الوفا بالنذر ولا يمكن التعدى الى غير الموردان قبلناه فيه لانه على خلاف القاعدة .

ومنها صحيحة الكناسي قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل عليه حجة الاسلام نذر نذرا فى شكر ليحجن به رجلا الى مكة فمات الذى نذر قبل ان يحج حجة الاسلام ومن قبل ان يفى بنذره الذى نذر ، قال : ان ترك مالا يحج عنه حجة الاسلام من جميع المال واخرج من ثلثه ما يحج به رجلا لنذره ، وقد وفى بالنذر ، وان لم يكن ترك مالا الا بقدر ما يحج به حجة الاسلام حج عنه بما ترك ويحج عنه وليه حجة النذر انما هو مثل دين عليه ^(٢) .

اذا تقرر هذا فينبغى ان نذكر بعض فروع المسألة .

(١) انما يجب القضاء عن الميت اذا لم يتلبس بالحج اصلا او تلبس ولكن مات دون الحرم ، واما اذا مات بعد الاحرام فى الحرم فلا يجب القضاء عنه لصحيحة الكناسي عن الباقر عليه السلام فى رجل خرج حاجا - حجة الاسلام - فمات فى الطريق ، فقال : ان مات فى الحرم فقد اجزأت عنه حجة الاسلام ، وان مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجة الاسلام ^(٣) . ومثله رواية بريد المعلى لكن جريان الحكم فى الحج

النذرى مشكل لاختصاص الروايتين بحجة الاسلام واطلاق مرسله المفيد لاعبرة به فاطلاق كلام الحدائق غير مرضى وفاقا لصاحب العروة اقول : وعليهما تحمل صحيحة زرارة ^(١) .

وقال صاحب الحدائق (ره) : لاختلاف بين اصحابنا (رض) فى ما اعلم فى ان من مات بعد الاحرام ودخول الحرم برئت ذمته ^(٢) .

(٣) هل المكلف بد الحاكم الشرعى او الورثة او عموم الناس ؟ لا يبعد تعيين الوسط بالاطلاق المقامى اذ غير الورثة مما يحتاج تعيينه الى البيان ، والسيرة ، ايضا تؤيد ذلك فتجب على الورثة قضائه وان لم ياخذوا الميراث ، اولم يكن كما اذا لم يترك الميت ما يزيد على حجه كما هو مفروض بعض النصوص . ويدل عليه ايضا ذيل صحيحة الكناسى المتقدمة آفنانعم هو لا يشمل الحج النذرى لكن الحاقه بحجة الاسلام غير بعيد كما لا يخفى ^(٣) .

ثم لو تعدد الورثة فالظاهر تعلق الوجوب بهم بنحو الكفاية ومع التشاح لا يبعد الرجوع الى القرعة مع التساوى فى القدرة على الاداء وفى تقديم الذكور على الاناث وجه قريب للانصراف والسيرة ومع الامتناع وعدم امكان الاجبار يجهز الحاكم رجلا من مال الميت لانه من الحسبة .

هذا ولكن فى صحيحة العجلى عن الصادق عليه السلام : سألته عن رجل استودعنى مالا وهلك وليس لولده شىء ولم يحج حجة الاسلام ، قال : حج عنه وما فضل فأعطهم ^(٤) .

١ - ص ٤٨ المصدر .

٢ - ص ١٤٩ ج ١٤ الطبعة الحديثة .

٣ - واما صحيحة ابن ابي يعفور الدالة على وجوب الحج النذرى على الولد فقد عرفت ما فيها ، نعم يمكن ان يستدل عليه بصحيح مسمع المشار اليه سابقا .

٤ - ص ١٢٩ ج ٨ الوسائل .

المستفاد من اطلاق الرواية وجوب الحج على المستودع وان لم يكن و
صياعن الميت وان كان الورثة يعملون بوظيفتهم الشرعية ، ولادرى رأى الاصحاب
فيه ، غير ان الالتزام باطلاقها مشكل جدا. نعم اذا احتمل امتناع الورثة عن اداء
الحج لامانع من الرجوع الى اطلاق الرواية . ولايبعد التعدى عن الوديعة الى كل
مال يكون عند احد بعارية او قرض او اجارة او غصب ونحو ذلك .

(٣) مدلول جملة من الروايات المتقدمة وغيرها قضاء حجة الاسلام من اصل
التركة . ولاخلاف فيه ايضا بل ادعى الاجماع عليه واما قضاء الحج المنذور ففيه
خلاف فمن جمع انه من الاصل ايضا وعن اخرين انه من الثلث .

واستدل الاولون باطلاق صحيح مسمع^(١) وبان الحج واجب مالى والواجبات
المالية تخرج من الاصل اجماعا . وبان معنى النذر - لمكان اللام فى قول الناذر
لله على . . . - تمليك المنذور لله تعالى فاذا كان مملوكا كان ديننا فيجب اخراجه من
الاصل ؛ وحجة الاسلام ايضا دين لمكان حرف اللام فى قوله تعالى (لله على الناس
حج البيت) .

وفى صحيح معاوية : انه - اى حجة الاسلام - بمنزلة الدين الواجب^(٢) .

وفى صحيحة الكناسى المتقدمة : انما هو - اى الحج النذرى او مطلق الحج
- مثل دين عليه .

وهذا معنى ما يقال من ان للامر بالحج جهة وضعية وليس هو تكليفا صرفا
واضرب الفقيه اليزدى (قده) وقال بان جميع الواجبات الالهية ديون الله تعالى ؛
سواء كانت مالا او عملا ماليا او عملا غير مالى ولازمه اخراج الجميع من الاصل كما
صرح به نفسه .

١ - ص ٢٣٨ ج ١٦ الوسائل .

٢ - ص ٤٦ ج ٨ .

اقول :إطلاق الرواية - على تقدير العمل بها - مقيد بما ياتى من الروايتين الصريحتين باخراجه من الثلث . والثاني ضعيف صغرى وكبرى فالعمدة هو الوجه الثالث وان كان اضراب المحقق اليزدى (ره) غير صحيح .

واستدل الآخرون بصحیحة ابن ابی یعفور وصحیحة الكناسی المتقدمتين و يدل عليه ايضا اطلاق صحیحتی معاوية بن عمار ^(١) ومضمرة سماعة ^(٢) على وجه و هذه الروایات تصلح لتقييد ما دل على اخراج الديون من الاصل بغير الحج النذرى ويؤيده ان صحیحة ابن ابی یعفور مع تصريحها بانه مثل الدين دلت على اخراجه من الثلث .

نعم اوردوا ^{عليها} على صحیحة ضريس بوجوه عمدتها ان الاصحاب لم يعملوا بهما فى مورد هما - وهو الاحتجاج - حيث حكموا باخراجه من الاصل ، فكيف يعمل بهما فى غيره . قلت ان جعلنا اعراضهم عذرا فى ترك الفتوى بمضمون الروايتين فلا داعى من غض النظر عن اطلاق صحیحة معاوية بن عمار ومضمرة سماعة الداليتين على اخراج غير حجة الاسلام من الثلث كان الحج الموصى به تطوعا ام نذرا فتامل .

(٤) اذا كان على الميت الحج والدين معا ولم تف التركة بهما فهل يقدم الدين او الحج او توزع عليهما كما يظهر من بعض الفقهاء المفروغية عنه ^(٣) ؛ ربما يظهر من صحيح بريد تقديم الحج على الدين ، قال سألت ابا جعفر ^{عليه السلام} عن رجل خرج حاجا ومعه جمل له نفقة وزاده فمات فى الطريق ؟ قال : ان كان ضرورة ثم مات فى الحرم فقد اجزأ عنه حجة الاسلام ، وان كان مات وهو ضرورة قبل ان يحرم

١ - ص ٤٦ ج ٨ الوسائل .

٢ - ص ٤٢٦ ج ١٣ الوسائل .

٣ - وعند عدم كفاية حصة الحج لمصارفه يسقط وجوب الاحتجاج فينتهي صرفها فى اداء الدين ونسب سيدنا الاستاذ الحكيم القول بالتوزيع الى المعروف بيننا وجعله مقتضى قاعدة بطلان الترجيح بلا مرجح .

جعل جملة وزاده ونفقته ومامعه في حجة الاسلام ، فان فضل من ذلك شيئ فهو للورثة ان لم يكن عليه دين ، قلت ارايت ان كان الحجة تطوعا ثم مات في الطريق قبل ان يحرم لمن يكون جملة ونفقته ومامعه ؟ قال : يكون جميع مامعه وماترك للورثة الا ان يكون عليه دين فيقضى عنه او يكون اوصى . . . (١) .

حيث اشترط رد ما يفضل عن مؤنة حجة الاسلام ونفقة الحج المستجحي الى الورثة بعدم الدين دون حجة الاسلام بل امر بجعلها في حجة الاسلام ، على الاطلاق وبالجمله للرواية ظهور لا يقبل التردد في تقديم حجة الاسلام على الدين والزكاة فمقتضى صحيحة معاوية تقديم الحج عليها ايضا ، قال قلت له (٢) : رجل يموت وعليه خمس مائة درهم من الزكاة وعليه حجة الاسلام وترك ثلاثمائة درهم فادصى بحجة الاسلام وان يقضى عنه دين الزكاة ، قال : يحج عنه من اقرب ما يكون ويخرج البقية في الزكاة (٣) .

لكن الرواية مختصة بما اذا كانت الزكاة في الذمة فلا تشمل فرض وجود ما يتعلق الزكاة كما لا يخفى فتدبر .

وبدل عليه ايضا روايته الاخرى مسندة الى الصادق عليه السلام لكن سندها غير معتبر على الاظهر عندي (٤) .

ويلحق بالزكاة الخمس جز ما فالمتحصل تقديم حج الميت على ديونه وزكاته وخمسه للذين في ذمته .

١ - ص ٤٧ ج ٨ الوسائل نقله في التهذيب ص ٤٠٧ ج ٥ باختلافات في المتن عمدتها حذف (ان لم يكن عليه دين) .

٢ - الرواية مضمرة .

٣ - ص ١٧٦ ج ٦ الوسائل .

٤ - ص ٤٢٧ ج ١٣ .

هذا ويقول الفقيه الزيدى (ره) : ولو كان عليه دين او خمس او زكاة وقصرت التركة فان كان المال المتعلق به الخمس او الزكاة موجودا قديما لتعلقهما بالعين^(١) فلا يجوز صرفه فى غيرهما ، وان كانا فى الذمة فالأقوى ان التركة توزع على الجميع بالنسبة .

وقد يقال بتقديم الحج على غيره وان كان دين الناس لخبر معاوية . . ونحوه خبر آخر لكنهما موهومان باعراض الاصحاب ، اقول : وقد سبقه فيه صاحب الجواهر (ره) ايضا .

(٥) الأقوى عدم وجوب حج الميت من بلده بل جوازها من الميقات كما عن الأكثر خلافا لجمع لوضوح ان طى المسافة ليس دخيلا فى الحج جزءا او شرطاً . وانما هو مقدمة عقلية للبعيد ، والقول بوجوبه من البلد تقييد للاطلاقات بلا دليل نعم عن الحلّى دعوى تواتر الاخبار بذلك ، لكن رده الفاضلان بعدم وقوفهما على خبر شاذ والقول قولهما . فى غير فرض الوصية . نعم اذا لم يمكن الاستيجار الا من البلد وجب وكان جميع المئونة من الاصل وهو واضح ، وهل الحكم يشمل ما اذا لم يمكن فى السنة الاولى الاستيجار من الميقات ولكن امكن فى السنة اللاحقة فيجب الحج البلدى حتى اذا كانت الورثة صفاراً ؟ فيه وجهان ، استظهر من الاصحاب ان الوجه الاول مفروغ عنه عندهم ، واستدل عليه بانه دين كما مر فيجب المبادرة الى ادائه عملاً بقاعدة السلطنة ، ولما دل على ان حبس الحقوق من الكبائر وقدمر فى الجزء الاول وبان اللام فى قوله تعالى (ولله على الناس) لام الملك فيكون الحج مملو كافى يكون ديناً حقيقة ، اولان ما دل على وجوب الفور فى حال الحياة يدل عليها بعد الوفاة ايضا ، لان ما يفعله النائب وهو ما يجب على المنوب عنه بما له من الاحكام . هذا كله اذا لم يوص به الميت واما اذا وصى به فان علم مراده ولو بالقراين

عمل به وان لم يعلم فهو على قسمين لانه اما عين مالا له وامالم يعيه .

اما القسم الاول ففي صحيح علي بن رثاب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى ان يحج عنه حجة الاسلام ولم يبلغ جميع ما ترك الا خمسين درهما قال : يحج عنه من بعض المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله من قرب ^(١) .

وحيث لا يعلم ان خمسين درهم لأي مقدار من المسافة لا يستفاد شيء من الرواية .

وموثقة بكير ان الصادق عليه السلام سئل عن رجل اوصى بماله في الحج فكان لا يبلغ ما يحج به من بلاده ، قال فيعطى في الموضع الذي يحج به عنه ^(٢) .

اقول لا يبعد دلالتها على لزوم الاجارة من كل مكان هو اقرب الى بلد الموصى اذا يكفيه المال الموصى به . وهذا هو المنصوص في صحيح البرزطي عن محمد بن عبد الله عن الرضا عليه السلام لكن محمد بن عبد الله المذكور لم يحرز صداقته .

وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام : وان اوصى ان يحج عنه حجة الاسلام ولم يبلغها له ذلك فليحج عنه من بعض المواقيت ^(٣) .

لا يبعد دلالته - بالاطلاق - على عدم جواز الاجار مما بين البلد والميقات و ان كفاه المال الموصى به اذا لم يكف من البلد فيحمل ما سبق على الرحان . و الاصح انه ان كفى المال الموصى به من البلد لا ينبغي الاحتياط في ترك الاستيجار منه وان لم يكف منه يجوز الاستيجار من الميقات ولا يجب مما دونه لعدم الدليل عليه .

ومنه يظهر الحال في القسم الثاني وهو ما اذا اوصى الميت ولم يعين مال

١ - ص ١١٧ ج ٨ الوسائل .

٢ - نفس المصدر .

٣ - ص ١٨٦ ج ٧ مستمسك الرواة الوثقى .

فانه يجوز من الميقات ومن البلد وفي جواز الثاني مع امكان الاول في فرض وجود الصغار وجهان ولا فرق في ذلك كله بين حجة الاسلام وغيرها .

(٤) اذا شك في الشروط كالمال والصحة وتخلية السرب وغيرها فان كانت لها حالة سابقة تستصحب ويحكم بوجوب القضاء عنه ان لم يعلم انه اتي في حياته حتى لو ظن بالاثيان فان الظن كظاهر حال المسلم غير حجة نعم في الموقنات تجري قاعدة الفراغ والحج وان كان فوراً لكنه ليس من الموقت اللهم الا في الحج النذري في بعض الفروض فتأمل . وان لم تكن لجميعها او لبعضها حالة سابقة يرجع الى البراءة فلا تجب الحج عنه .

(٧) مقتضى صحيحة الكناسي المتقدمة في اول هذا الموضوع وجوب الحج النذري على الولي وان لم يترك الميت ما لا يلحق به حجة الاسلام للاولوية وللتعليل في ذيلها (انما هو مثل دين عليه) وقد قال به بعضهم، ويشكل تقييده بوجود التركة للروايات الدالة على اخراجه من اصل المال و صلبه حتى موثقة سماعة فان ذيلها لا تخلو عن اجمال خلافا للسيد الاستاذ الحكيم في مستمسكه ولكن عن الجواهر انه محمول على النذب قطعاً .

واستشهد الشيخ الطوسي (قده) على حمل الامر على النذب بصحيحة ابن ابي يعفور، ^(١) والاستشهاد في محله .

(٤٩) حجة الاسلام

قال الله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ومن كفر فان الله غنى عن العالمين ^(٢) .

وفي صحيح ابن اذينة قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام... فجاء الجواب باملائه:

١ - ص ٤٠٦ ج ٥ تهذيب الاحكام الطبعة الجديدة .

٢ - آل عمران ٩٧ الاية من احدى دلائل مكلفية الكفار بالقروع ولا مفيد لاطلاقها .

سألت عن قول الله عز وجل (و الله على الناس ...) يعنى به الحج والعمرة جميعا لانهما مفر وشتان . وسألته عن قول الله عز وجل : (واتموا الحج والعمرة لله) قال : يعنى بتمامهما ادائهما واتقاء ما يتقى المحرم فيهما . وسألته عن قوله تعالى : (الحج الاكبر) . . . فقال الحج الاكبر الوقوف بعرفة ورمى الجهاد والحج الاصغر العمرة ^(١) .

اقول : الايات والروايات التى تدل على وجوب الحج كثيرة جداً ، بل اصل الحكم ضرورى فى دين الاسلام ، ولكن ينبغى التكلم فى موارد .

(الاول) ظاهر جملة من الروايات منها صحيحة على بن جعفر وجوب الحج على اهل البعدة والغنى والقدرة . فى كل عام ، وعن الصدوق الاقتناء به ولكن لا بد من تأويلها اورد علمها الى اهلها ، اذ لا شك فى عدم وجوب تكرار الحج ، وكفاية المرة الواحدة .

(الثانى) فسرت الاستطاعة فى الروايات بالزاد والراحلة وصحة البدن و تخليصة الطريق وبما يحج به ، وفى صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام فى ذيل الآية المتقدمة : هذه لمن كان عنده مال وصحة . . . اذ هو يجدها يحج به ^(٢) .

وفى الصحيح عنه عليه السلام اذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك وليس له شغل يعذره الله فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام ^(٣) .

وفى صحيح الحلبي وابن مسلم عن الباقر عليه السلام فى ذيل الآية المتقدمة . يكون له ما يحج به ^(٤) .

١ - اول الجزء الثامن من الوسائل .

٢ - ص ١٦ ج ٨ الوسائل .

٣ - ص ١٧ ج ٨ .

٤ - ص ٢٢ ج ٨ .

وفى صحيح محمد بن يحيى الخثعمي قال سأل حفص الكناسي ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده عن قول الله عز وجل : (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ما يعنى بذلك ؟ قال : من كان صحيحا فى بدنه مخلى سربه (اى طريقه) له زاد وراحلة فهو ممن يستطيع الحج او قال : ممن كان له مال ^(١) .

وفى حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام فى ذيل الاية : والسبيل الزاد والراحلة مع الصحة ^(٢) وفى صحيح هشام عن الصادق عليه السلام حول الاية : من كان صحيحاً فى بدنه مخلى سربه زاد وراحلة ^(٣) .

اقول : المفهوم عرفا من اعتبار الزاد والراحلة فى وجوب الحج اعتبارهما اذا احتاج الحاج اليهما واما اذا لم يحتج اليهما فلا يعتبران ويجب الحج بدونهما او بدون احدهما ويكون حجة الاسلام، عملا بالروايات الاولى، ولست ان استدل بروايات اخرى على وجوب الحج بدونهما أو بدون احدهما عند عدم الحاجة حتى يرد عليه ما اوردته سيدنا الاستاذ الحكيم (قدس سره) فى مستمسكه ^(٤) ومع ذلك للاحوط اعادة الحج اذا وجد الزاد والراحلة للاجماعات المنقولة .

ثم المراد بالصحة ايضا ليست نفى مطلق المرض ، بل المرض المانع من سفر الحج واثبات افعاله وكم من مريض لا يمنع مرضه عن اداء حجه ، وهذا مما لا اشكال فيه عرفا بمناسبة الحكم والموضوع .

ثم المراد بالزاد والراحلة ما يناسب حال كل شخص بحسب الضعف والقوة ، وقيل بل بحسب الضعة والشرف . وفيه اشكال او منع اذا لم يكن خلافه حرجيا ، ففى صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام فان عرض عليه الحج فاستحى قال : هو ممن

١ - ص ٣٢٣ ج ١٨ .

٢ - ص ٢٣ ج ٨ الوسائل .

٤ - ص ٤٩ ج ٧ مستمسك العروة الوثقى .

يستطيع الحج ولم يستحيى ولو على حمار اجده ابتر ، قال فان كان يستطيع ان يمشى بعضا ويركب بعضا فليفعل ^(١) .

وفى صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام فان كان دعاه قوم ان يحجوه فاستحيى فلم يفعل فانه لا يسمعه الا ان يخرج ولو على حمار اجده ابتر ^(٢) .

وفى صحيح الحلبي عنه عليه السلام . . . ولو يحج على حمار اجده ابتر ^(٣) .

وفى صحيح ابى بصير عنه عليه السلام من عرض عليه الحج ولو على حمار اجده مقطوع الذنب فابى فهو مستطيع للحج ^(٤) الى غير ذلك من الروايات فتأمل فمهما لا يلزم الحرج يجب الحج ، ويعتبر نفقة عودته الى وطنه ونفقة عياله ايضاً اذا كانت واجبة عليه فان وجوب صرف المال عليهم يوجب سلب الاستطاعة شرعاً ، واما اذا لم تجب عليه شرعاً فان كان ترك النفقة مؤدياً الى الهلاك فيجب الانفاق ويسقط وجوب الحج قطعاً لاهمية حفظ النفس من الحج وان لم يؤد اليه فان لم يكن فى ترك الانفاق عليه حرج ومشقة يجب الحج وان كان فى تركه مشقة عليه فلا يجب الحج لاجل نفى الحرج كما لا يخفى ، نعم لا يعتبر نفقة العود فى صورة عدم ارادته او عدم استلزام تركه الحرج . كما انه يجب بيع امواله وعقاره لتحصيل نفقة الحج ايا ما كان اذا لم يلزم الحرج .

واما اعتبار الرجوع الى كفاية من تجارة او زراعة او صناعة او منفعة ملك له من بستان او دكان او نحوها فلا يعتبر فى الاستطاعة الموجبة للحج سواء فى البدلية وغيرها لعدم دليل عليه الا اذا استلزم فقدها الحرج والعسر فلا يجب الحج بدون الرجوع الى الكفاية المذكورة .

بقى فى المقام مسائل .

(اولها) اذا نذر قبل حصول الاستطاعة ان يزور الحسين عليه السلام في كل عرفة مثلاً، ثم حصلت هل يجب الحج وينحل النذر واليمين ام يجب العمل بالنذر مثلاً و يسقط وجوب الحج لعدم الاستطاعة استظهر سيدنا الحكيم (ره) من الاصحاب الاتفاق على عدم وجوب الحج من نظير المسألة ^(١) وذهب بعضهم الى الثاني وكان سيدنا الاستاذ الخوئي - دام ظله - يصر عليه في دروسه - خارج اصول الفقه عند البحث عن مرحجات باب التزام - ويستدل على مختاره .

اولاً بان الاستطاعة المشروط بها وجوب الحج ليست بمعنى القدرة كما لعلمه المشهور ، بل هي - على ما فسرنا في الروايات - عبارة عن الزاد والراحلة و امن الطريق (المعبر بتخيلية السرب) والصحة ، فوجوب الحج مشروط بهذه الامور ، وغير هذه الامور من المقدمات شروط عقلية لشرعية ، واما النذر واليمين فقد اخذ في وجوب الوفاء بهما القدرة الشرعية ، اذ ورد في جملة من الروايات انه لا نذر ولا يمين في معصية ^(٢) فيستفاد منها اشتراط صحتهما بما لا يكون متعلقهما موجبا لمعصية ، وفي المقام كذلك فانه بوجوب ترك الحج الذي بنى عليه الاسلام . والواجب والمشروط بالقدرة الشرعية يقدم عليه غير المشروط كذلك .

وثانياً لو سلم اشتراط الحج بالقدرة شرعاً مطلقاً ومن كل جهة فايضاً يقدم وجوب الحج على وجوب الوفاء بالنذر واليمين للمعلم بعدم رضى الشارع بسقوط الحج بالمرة وذلك لانه حينئذ يجوز لكل مسلم ان ينذر ويحلف قبل الاستطاعة صلاة ركعتين في مسجد بلده في كل عرفة .

وثالثاً ان وجوب النذر واليمين مشروط بالقدرة شرعاً على وجه خاص اى ^{محللين} لا يكونان لحرام اى لا يكونان مستلزمين لفعل محرم ولترك واجب لولاها - اى

١ - ص ٨٢ ج ٧ مستمسك العروة الطيبة الاولى .

٢ - لاحظ وص ١٥٧ وص ١٥٩ ج ١٦ من الوسائل :

النذر واليمين - لكنا فعليين فوجوب الحج بعد تحقق الاستطاعة كاشف عن عدم انعقاد النذر .

وبعبارة اخرى الاستطاعة العقلية للحج موجودة وجداناً والذي يفرض مانعاً فانما هو وجوب الوفاء بالنذر واليمين : وهو لا يمكن ان يكون مانعاً ، فان مانعته موقوفة على عدم وجوب الحج لما عرفت من اشتراطها بعدم كونها مجلبين للحرام فلو استند عدم وجوب الحج الى هذا المانع لزم الدور . وليس ما ذكرناه مختصاً بباب الحج . بل يجرى في كل مورد زاحم النذر واجبا غيره ، فليقدم ذلك الواجب عليه ولو كان مشروطاً بالقدره شرعاً .

اقول : يرد على الوجه الاول ان ما افاده وان كان تاماً بالنسبة الى جملة من الروايات المفسرة بالاستطاعة بالامور المذكورة كما مر لكنه لا يتم بالنسبة الى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال اذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك ، وليس له شغل يعذره الله به فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام وان كان موسراً وحال بينه وبين الحج مرض او حصر او امر يعذره الله فيه فان عليه ان يحج عنه من ماله ضرورة لامال له ^(١) .

فان الاستفادة منه ان مطلق العذر يمنع عن وجوب الحج ، ولا شك ان وجوب الوفاء بالنذر عذر عند الله فلا حظ .

وعلى الثاني ان المحذور هو ترك الحج بالمرة وعند كذا لامانع لنحاكم ان يحكم بتحلال نذر الناذرين وقدم وجوب اجبار الوالى الناس على الحج لثلاث يخلو البيت ، وهذا لا يدل على بطلان النذر على نحو السالبة الكافية الا ان يدعى القطع بعدم رضا الشارع حتى يترك بعض المكلفين ججه للنذر وشبهه كما هو غير بعيد .

ويرد على الثالث ان الثابت بطلان النذر واليمين في المعصية، والنذر في المقام يسلب موضوع وجوب الحج كما عرفت فلا يستلزم المعصية وتفسير المعصية باستلزام ترك الواجب التقديرى اى لولا النذر لو جبه الحج، ضعيف جداً لانصراف ما دل على نفى النذر واليمين في المعصية عن مثله قطعاً فلا حظ الروايات تجد صدق ما قلنا^(١).
قالى هاتين ان القول بتقديم وجوب الحج على وجوب الوفاء بالنذر غير راجح، بل العكس هو الاظهر خلافاً للمحقق النائنى وتلميذه سيدنا العلامة الاستاذ الخوئى - دام ظله - .

لكن بقى في المقام امر اخر ربما ينهدم به كل قلنا في ترجيح وجوب النذر على وجوب الحج وهو ما دل على من رأى خيراً من يمينه فليدعها ، وقد عنون في الكافي^(٢) والوسائل^(٣) بالبالذالك واورد فيه روايات منها صحيحة سعيد الاعرج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحلف على اليمين فيرى ان تركها افضل و ان لم يتركها خشى ان يأتى ، أيتى تركها ؟ قال . اما سمعت قول رسول الله صلى الله عليه وآله : اذا رأيت خيراً من يمينك فدعها . وفي موثق عبد الرحمن بسند الشيخ عنه عليه السلام اذا حلف الرجل على شىء والذى حلف عليه اتيانه خير من تركه فليأت الذى هو خير ولا كفارة عليه ، وانما ذلك من خطوات الشيطان^(٤) .

ولا شك ان حج المستطيع خير من محلوفه ومنذوره و لو كان صلاة مأه ركمة فى جامع الكوفة او زيادة الامام الحسين فى يوم عرفة . وهذه الصحيحة تعطى اصلاً كلياً فى باب اليمين . واما النذر ففى موثقة رزاة قال : قلت لابي

١- راجع ص ١٥٦ وما بعدها من الوسائل ج ١٦ الباب الحادى عشر.

٢- ص ٤٤٣ وص ٤٤٤ ج ٧ فروع الكافي .

٣- ص ١٧٥ الى ص ١٧٧ ج ١٦ الوسائل .

٤- ص ١٨٤ ج ١٦ .

عبدالله ﷺ اى شيء لانذر فى معصية؟ قال : فقال : كل ما كان لك فيه منفعة فى دين او دنيا فلاحث عليك فيه ^(١) .

ولاشك ان فى الحج منفعة بل منافع (ليشهد وامنافع لهم) وظاهر الرواية عدم انعقاد النذر فى الفرض واما عدم انعقاده فى المنفعة الدنيوية فاطلاقاً مآول وياتى تحقيقه فى محله . والانصاف ان المتأمل فى روايات النذر واليمين لا يجبر على فتوى ترك الحج لاجل تعلقهما بما ينافيه .

(ثانيها) اذا استلزم الذهاب الى الحج تلف مال لافى بلده معتدبه لم يجب كما صرح به صاحب العروة (قده) ولعله لاجل قاعدة الضرر ، لكنها منحصصة بادلة وجوب الحج قطعاً فان الحج ضررى دائماً فلا ينبغى الشك فى وجوب الحج اذا لم يكن المال المذكور مجعفاً جداً ^(٢) يقع المكلف مع صرفه فى حرج ، وعلى فتوى المحقق اليزدى (ره) لا يجب الحج على احد فى مثل زماننا الذى تأخذ فيه السلطات الجائرة من قاصدى الحج مقدار مال معتدبه وهو قطعى البطلان. ولعله اراد ما اذا كان صرف المال موجبا للحرج كما قلنا ، وكذا الكلام فيما اذا استلزم تلف مال فى الاثناء او فى مكة او عند العودة.

(ثالثها) قدمر اعتباراً من الطريق وتخليّة السرب فى الاستطاعة الموجبة للحج ، ولا فرق فى ذلك بين ما كان العاد هو الحكومة او اللص او غيره للاطلاق ، نعم لو كان هناك طرق احدها مأمون وجب الذهاب منه ، وهذا ظاهر .

١ - ص ٢٣٩ ج ١٦ الوسائل .

٢ - فى صحيح ذريح عن ابي عبدالله (ع) : من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يمنه من ذلك حاجة تحجب به او مرض لا يطبق فيه الحج او سلطان يمنه فليمت يهوديا او نصرانياً ص ٢٠ ج ٨ اقول : فى المنجد : اجحف الدهر بالناس : استأصلهم واهلكهم اجحف فلان بعده كلفه ما لا يطاق .

يقول: صاحب العروة : ولو كان جميع الطرق مخوفا الا انه يمكنه الوصول الى الحج بالدوران في البلاد مثل ما اذا كان من اهل العراق ولا يمكنه الا ان يمشى الى كerman ومنه الى خراسان ومنه الى بخارا ومنه الى الهند ومنه الى بوشهر و منه الى جدة مثالا ومنه الى المدينة ومنها الى مكة ، فهل يجب او لا ؟ و جهان اقواهما عدم الوجوب لانه يصدق عليه انه لا يكون مخلى السرب .

اقول : الصديق ممنوع و الاقوى الوجوب فانه يستطيع ان يحج من طريق مأمون .

(رابعها) اذا حصلت الاستطاعة في بعض شهور السنة حتى في شهر المحرم هل يجب حفظها ليحج في القابل ام لا يجب ام فيه تفصيل، ويجرى هذا البحث اذا حصلت الاستطاعة في العام الماضي و لم يتمكن من الحج لعذر اخر كفقدان جواز السفر (باسپورت) ونحوه فهل يجب ابقائها الى القابل ام لا ؟

اقول : الاستطاعة عبارة عن زاد والراحلة والصحة وتخليه الطريق وما يحج به كما مر فاذا حصلت فقد وجب الحج فهي بوجودها علة للوجوب وبوجوبها معلولة له ولا منافاة بينهما . اما الوجوب فلاطلاق قوله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا .

لا يقال : لا يمكن وجوب الحج بحصول الاستطاعة الحاصلة في غير اشهر الحج فان الحج موقت بوقت خاص لا غير قال الله تعالى : يسئلونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج وقال تعالى : الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق . . . ١٨٦ و ١٩٤ البقرة فانه يقال الموقت هو الواجب دون الوجوب و لامانع - بناء على صحة الواجب المعلق - من ان يكون الوجوب فعليا و الواجب استقباليا ولا ينافيه الايتان المتقدمتان، اما اللاولى فظاهر فان المستفاد منها توقيت الحج دون الوجوب واما الثانية فتقدير صدرها زمان الحج اشهر معلومات وهذا

لا ينافي اطلاق الحكم كما قلناه ومعنى ذيلها اى قوله تعالى فمن فرض فيهن الحج: فمن اوجب الحج على نفسه بالاحرام فى الاشهر المذكورة فيتحد مع الصدر ومع الاية المتقدمة مدلولاً وليس المراد بالفرض هو الحكم الشرعى الابتدائى قطعاً اذ فاعله هو الله سبحانه دون المكلف ومن المعلوم ان الضمير المرفوع يرجع الى كلمة من الموصولة المراد بها المكلف .

ويدل على ما قلنا صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام : فى قول الله عز وجل الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج : والفرض التلبية والاشعار والتقليد فان ذلك فعل فقد فرض الحج ولا يفرض الحج الا فى هذه الشهور ... ^(١).

وقوله عليه السلام فى الذيل : (ولا يفرض الحج) يعنى به بقرينة الصدر لا يحرم و لا يشرع فى الحج الا فى هذه الشهور لانه لا يجب الحج الا فى هذه الاشهر فافهم . وحيث ان الامور المذكورة مما لا يمكن الحج بدونها تصبح مقدمة للواجب ايضا فتجب حفظها وجوباً غيرياً وعليه فلا يجوز ائلاف الزاد والنفقة وتمريض النفس ، فلو علم انه يبتلى بمرض مانع عن السفر فى المستقبل يجب عليه السفر حالا ، ولو شك فيه فلا يجب للسيرة ، وكذا يجب البدار الى السفر فى اى جزء من السنة اذا علم بسد الطريق فى المستقبل كل ذلك اذا لم يستلزم حرجاً واجحافاً والا فلا يجب . والظاهر عدم الفرق فى ذلك كله بين شهور سنة واحدة وسنوات ان لم يقم اجماع على خلافه .

تنبيهه قد عرفت : ان الاستطاعة عبارة عن الزاد والراحلة والصحة وامن الطريق فاذا ملك الزاد والراحلة وهو مريض او منع الحكومة من السفر لم يتحقق الاستطاعة الموجبة لوجوب الحج فجاز له ائلاف الزاد وكذا اذا كان سالما حين حصولهما ولكن مرض بعد ذلك فقد سقط الوجوب فجاز له الائلاف وان علم بزوال مرضه بعد ايسام ، والقول بان شرط الوجوب هو وجود الزاد والراحلة

الفعلين والصحة و امن الطريق حين المسير خلاف الظاهر و تفكيك بين اجزاء الاستطاعة من دون مفكك .

هذا ما اراه راجحا المقام وللعلماء. العظام كلمات نافعة وآراء غير ما ذكرنا ولا يمكن نقلها فى هذه الرسالة والله العالم باحكامه.

(خامسها) اذا لم يكن له زاد وراحلة . ولكن قيل له حج و على نفقتك و نفقة عيالك وجب عليه ، وكذا لو قال حج بهذا المال وكان كافياً له ذهاباً واياباً ولعياله فتحصل الاستطاعة ببذل النفقة كما تحصل بملكها من غير فرق بين ان يبيعها له او يملكها اياه ولا بين ان يبذل عينها او ثمنها ، ولا بين ان يكون البذل واجبا عليه بنذر او يمين او نحوهما اولاً ، ولا بين ان يكون البذل موقوفاً به اولاً وكذا لو كان له بعض النفقة قبذل له البقية وجب ايضاً وكذا اذا وهبه ما يكفيه للحج لان يحج بل وكذا لو وهبه وخيره بين ان يحج به اولاً . على اشكال فى هذا الاخير^(١) كل ذلك لاطلاق جملة من الروايات^(٢) .

واما لو وهبه ولم يذكر الحج لاتعييننا ولا تخييراً فالظاهر عدم وجوب القبول كما عن المشهور فان القبول نوع تكسب وهو غير واجب ولا يشمل الروايات المشار

١ - وجهه صدق عرض الحج عليه فيثبت له حكم البذل من الوجوب فيجب القبول، وظهور العرض فى النصوص فى العرض على التعيين لافى العرض على التخيير كما فى المستمسك هذا وفى صحيح حماد بن عثمان قال : بعثنى عمر بن يزيد الى ابي جعفر الاحول بدرهم وقال : قل له : ان اراد ان يحج بها فليحج ، وان اراد ان ينفقها فلينفقها ، قال : فانفقها ولم يحج . قال حماد فذكر ذلك اصحابنا لابي عبدالله (ع) فقال وجدتم الشيخ فقيها ص ١٣٧ ج ١٨ الوسائل .

لكن لاطلاق فى الرواية يثبت ان الاحول كان ضرورة لم يحج حجة الاسلام فلعله ترك الحج المندوب فتأمل .

اليها المسوقة الى بيان حكم عرض الحج دون تملك المال مطلقا هذا كله مختصر القول في الاستطاعة التي هي مقدمة الواجب .

واما الحج نفسه فهو على اقسام ثلاثة ، مفرد وقران وتمتع ، والاولان وظيفه المكي ومن قرب من مكة والثالث وظيفه البعيد ، وفي تحديد البعد والقرب خلاف .
واما الكلام حول مناسك الحج فهو خارج عن وسع هذه الرسالة ولنفس العلة تركنا بيان تفاصيل الصلاة والزكاة .

(٥٠) التحديث بنعمة الرب

قال الله تعالى : واما بنعمة ربك فحدث (الضحى ١١).

اذا فسرنا النعمة بالدين فلا شك في وجوب تحديثه على النبي الاكرم والامام بل على كل احد من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن باب الارشاد^(١) وان حملناها على عمومها فان قلنا بدلالة الامر على الارشاد والاستحباب فيكون الحكم على خلاف خصوصية الخطاب عاما وان قلنا بدلالته على الوجوب فالتعدي عن النبي الاكرم ﷺ الى غيره مشكل او ممنوع . والسيرة ايضا على خلافه .

والفرض ايضا باطل لان نعمة الله لا تحصى فلا يمكن التحديث عنها مع ان التحديث عن بعض نعم الله ينافي مقام النبوة وعلى كل حال لا تدل الاية على حكم مولوى جديد .

(٧٠) الحداد على المتوفى عنها زوجها

لا اشكال في وجوب الحداد على المتوفى عنها زوجها اذا كانت معقودة بالعقد الدائم ، وادعى عليه الاجماع واخبار المستفيضة ، وقد مر بحثه في مادة التزيين

١ - وعلى الاولين من باب تبليغ الانعام ايضا .

في الجزء الاول .

و اما المعقودة بعقد الانقطاع فمقتضى اطلاق الاخبار المشار اليها وجوب الحداد^{عليها} ايضا كما صرح به بعضهم ، واستشكل فيه صاحب العروة بدعوى انصراف الاخبار الى الدوام لكنه ضعيف لا يعول عليه .

نعم في صحيح ابن الحجاج - بطريق الصدوق دون الشيخ - قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ثم يتوفى عنها زوجها قلت فتحد ؟ قال : فقال : نعم اذا مكثت عنده اياما فعليها العدة وتحد ، واذا كانت عنده يوما او يومين او ساعة من النهار فقد وجبت العدة كاملا ولا تحد^(١) اقول : لامعدل عن العمل بهذه الرواية جمعابين المطلق والمقيد ، ثم الظاهر ان المراد بالمكث هو المكث الخارجى كما ذكره المحقق اليزدى (قده) في عروته^(٢) دون مدة العدة كما تخيلناها سابقا .

(٧١) تحريض المؤمنين على القتال

قال الله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال^(٣) وقال الله تعالى : فقاتل في سبيل الله ولا تكلف الالف نفسك وحرص المؤمنين^(٤) .

ظاهر الايتين وجوب تحريض المؤمنين على الجهاد على النبي الاكرم صلى الله عليه وآله ولا خصوصية له عليه السلام بل يعم الحكم كل حاكم ديني يصلح له اقامة الجهاد حسب ملائمة الظروف له . ويمكن ان يكون المقام من احد موارد الامر بالمعروف فلاحكم جديد .

١ - ص ٤٨٤ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٦٦ ج ٢ .

٣ - الانفال ٦٥ .

٤ - النساء ٨٤ .

(٧٢) احراق الحيوان الموطوء

قال الصادق عليه السلام على ما في صحيح ابن سنان في الرجل ياتي البهيمة : ان كانت البهيمة للفاعل ذبحت فاذا ماتت احرق بالنار ولم ينتفع بها وضرب هو خمسة وعشرين (ون) سوطا ربع حد الزاني وان لم تكن البهيمة له قومت واخذ ثمنها منه ودفع الى صاحبها وذبحت واحرق بالنار ولم ينتفع بها وضرب خمسة وعشرين (ون) سوطا ، فقلت وما ذنب البهيمة ؟ فقال لا ذنب لها ولكن رسول الله ﷺ فعل هذا وامر به لكيلا يجرى الناس بالبهايم وينقطع النسل ^(١) .

اقول : وجوب الضرب على الحاكم فقط ، واما وجوب الذبح والحرق ففي تعلقه به او بالفاعل او بالعموم كفاية وجوه ، والمتيقن هو الاوسط ومع امتناعه او عجزه يقوم الحاكم به ومع عدمه او عجزه لا بعد في الوجه الثالث .

وقدمر سائر روايات المسألة في الجزء الاول من هذا الكتاب ^(٢) فلاحظ و يحتمل قويا وجوب الذبح فقط دون الاحراق بالنار بل يكفي اعدام الحيوان لو بالمواراة في الارض وعلى فرض وجوب الاحراق فالظاهر كفاية الكهرب ايضا وانما ذكر النار في الرواية من باب المثال ولا خصوصية له .

(٥) احراق اللائط او الملوط

قال الصادق عليه السلام في صحيح العزرمي : وجد رجل مع رجل في اماراة عمر فهرب احدهما واخذ الآخر فجىء به الى عمر... فقال: ما تقول يا ابا الحسن؟ قال: اضرب عنقه، ف ضرب عنقه .. ثم اراد ان يحمله، فقال : مه انه قد بقي من حدوده شيء قال اي شيء بقي؟ قال ادع بحطب فدع عمر يحطب فامر به امير المؤمنين عليه السلام فاحرق به ^(٣) .

١ - ص ٥٧٠ ج ١٨ الوسائل ولاحظ ص ٤٣٦ ج ١٦ ايضا .

٢ - ص ٦٣ ج ١، الطبعة الاولى .

٣ - ص ٤٢٠ ج ١٨ الوسائل .

اقول : المنقول عن المشهور تخيير الامام في قتله بين ضربة بالسيف او تحريقه
او رجمه او القائه من شاهق او القاء جدار عليه. وجوزوا ان يجمع الامام بين احد هذه
بين تحريقه للصحيح المذکور فحملوا الخبر على الجواز دون اللزوم على خلاف ظاهره .

(٧٣) تحريم ما حرم الله

قال الله تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما
حرم الله ورسوله ^(١) .

اقرل : الظاهر من الاية وجوب الحكم والبناء على حرمة ما هو حرام في
الشريعة المقدسة ولا خصوصية للمحرم ان قلنا انه بمعنى المصطلح الفقهي بل يلحق
به الواجب والمباح وغيرهما .

ثم الظاهر بل المقطوع به بلحاظ السيرة عدم لزوم تحصيل العلم بجميع
الاحكام مقدمة للحكم على طبق حكم الشريعة بل يختص الحكم المذکور بما اذا
علم حكم الله تعالى : بل المحتمل قويا نظارة الاية الى حرمة انكار حكم الله ورسوله
لا وجوب الحكم به فلا حظ .

تنبيه

تعلق الامر بالحدذر في جملة من الايات الكريمة لكن الظاهر انه للارشاد
دون الحكم المولوى .

(٥) محاسبة النفس

قال الكاظم عليه السلام في صحيح ابراهيم اليماني : ليس منا من لم يحاسب نفسه في

كل يوم فإن عمل حسننا استزاد الله ، وإن عمل سيئنا استغفر الله منه وتاب ^(١) .
الظاهر انها غير واجبة ذاتاً بل مقدمة لترك المعاصي واسقاط استحقاق العقاب واصلاح الحال .

(٥) الاحسان

قال الله تعالى : ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى ^(٢) الظاهر استعمال الامر فى مطلق الرجحان الشامل للموجب والاستحباب ، اذ لم يمهّد وجوب مطلق الاحسان فى كل حال فى شريعة الاسلام .

(٥) الاحسان الى الاسير

قال امير المؤمنين عليه السلام على ما فى صحيحه مسعدة بن زياد : اطعام الاسير والاحسان اليه حق واجب وإن قتلته من الغد .
لاحظ مادة الاطعام فى حرف الطاء .

(٥) حسن الظن بالله تعالى

فى صحيح ابن رثاب قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يؤتى بعبد يوم القيامة ظالم لنفسه ، فيقول الله ألم امرك بطاعتى ، ألم انهك عن معصيتى ؟ فيقول : بلى يارب ولكن غلبت على شهوتى فان تعذبنى فبذبنى ، لم تظلمنى فيأمر الله به الى النار فيقول : ما كان هذا ظننى بك فيقول : ما كان ظنك بى ؟ قال : كان ظننى بك احسن الظن فيأمر الله به الى الجنة ، فيقول الله تبارك وتعالى لقد نفعتك حسن ظنك بى الساعة ^(٣) .

١ - ص ٣٧٧ ج ١١ الوسائل .

٢ - النحل ٩٠ .

٣ - ص ١٨٣ ج ١١ الوسائل .

اقول لكنه مع اهميته وعظيم فائدته يشكل الحكم بوجوبه ، نعم سوء الظن بالله حرام كما امر في محله .

فان قلت حسن الظن بالله دافع للضرر لمنعه عن عذاب النار كما في الرواية وكل دافع للضرر واجب عقلا ولا سيما مثل الضرر الاخرى وعذاب النيران (قلت) ليس حسن الظن بالله تعالى كالاطاعة والتوبة في دفعها للضرر حتى يجب عقلا، ولادليل قوى على ان حسن الظن بالله دائما ولكل احد يدفع العذاب كما لا يخفى على انه لو تم لاوجب جملة من المستحبات الفقهية ولا يلتزم به احد.

(٢٤) الاحسان بالوالدين

تدل على وجوبه عدة من كرائم الايات ، وقدمر بحثه في مادة العقوق من حرف القاف في طي بيان المحرمات في الجزء الثاني .

اقول ظاهر قوله تعالى : واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم ان الله لا يجب من كان مختاراً فخورا (النساء ٣٦) .

وجوب الاحسان بالطوائف الثمانية لكن ملاحظة السيرة والمسلك الفقهي تعمّلنا على حمل الامر على الاستحباب او تفسير الاحسان بمرتبة خاصة منه والله العالم بكلامه .

(٢٥) حصر المشركين

قال الله تعالى: فاذا انسلك الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم

و خدوهم و احصروهم و اقعدها لهم كل مرصد فان تابوا . . . قيل الغرض ايراد المشر كين مورد الفناء والانتقراض وانجاء الناس من شرهم ، ولازم ذلك ان يكون الاوامر الاربعة المذكورة في الاية بياناً للنوع من الوسيلة الى فناءهم و انقادهم ، فان ظفر بهم و امكن قتلهم قتلوا ، و ان لم يمكن ذلك قبض عليهم و اخذوا ، و ان لم يمكن اخذهم حصروا - والحصر هو المنع من الخروج عن محيط وجسوا في كهفهم ومنعوا من الخروج الى الناس ومخالطتهم ، و ان لم يعلم محلهم قعد لهم في كل مرصد ليظفر بهم فيقتلوا او يؤخذوا .

وقيل ان في الاية تقديمًا وتأخيرًا : والتقدير فخذوا المشر كين حيث وجدتموهم واقتلوهم . ومهما يكن من شيء فان ظاهر الاية وجوب حصر المشر كين^(١) وهل هو مقدمة للقتل فيكون الوجوب غير باء عمل به بعد عدم التمكن من القتل فيكون الوجوب نفسياً ؟ كلاهما محتملان . وكذا في الاخذ والقعود .

ويمكن ان يقال ان الواجب اولاهو قتل المشر كين بل مطلق الكفار بعد اليأس عن رجوعهم الى الحق كما يفهم من آيات القرآن الكريم^(٢) وعند عدم التمكن منه او عدم الجواز هو الاخذ اي الاسر كما قيل ان العرب يسمون الاسير اخيذا او مع تعذره فالحصر ومنعهم عن الخروج من محلهم حتى يسلموا واما القعود فالظاهر انه لاجل القتل والاخذ والحصر ، ولا خصوصية له .

(٥) احصاء العدة

قال الله تعالى : يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن و احصوا

١ - الا ان يناقش في هذا الظهور لاجل ورود الاوامر مورد رفع الحظر .

٢ - لقوله تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الخ ومنه يظهر بطلان ما تخيله صاحب

تفسير المنار حيث خص القتل بالمشر كين و خدوهم وقد مر بحث المقام سابقا .

العدة (اول سورة الطلاق) .

الظاهر ان احصاء العدة عبارة عن الالتزام باحكام العدة فى تمام مدتها من عدم جواز التزويج ونحوه فليس فى الآية حكم جديد ، نعم ظاهر احصاء العدة اعتبار القصد فى صحتهما لكن سيأتى صحتها من الجاهلة ايضا فى الجملة .

(٥) الحض على اطعام المساكين

قال الله تعالى: ارايت الذى يكذب بالدين فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين (الماعون ٣) .

وقال تعالى : كلابل لا تكرمون اليتيم ولا يحاضون على طعام المسكين .
وقال تعالى انه كان لا يومن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين .
اقول دلالة الايتين الاوليين على وجوب حض المتمكنين على اطعام المساكين محل اشكال .

واما دلالة الآية الاخيرة فالظاهر انه لامجال لردھا لظهورھا فى ان سبب دخول جهنم والابتلاء بالعذاب المذكور فيها هو عدم الايمان وعدم الحض فيكون وجوب الحض كوجوب الايمان بالله موكدًا ومهما جدا . فاذا وجب الحض فقد وجب الاطعام بطريق اولى ، لكن وجوب الاطعام فى الشريعة الاسلامية غير معهود ولا اظن باجد افتى به ، فلا بد من علاج المسألة بما يطابق الاصول .

(٧٤) حضانة الاطفال

تجب حضانة الاطفال على الوالد كما يفهم من الروايات ، لكن على نحو لا ينافى احقية الام بها وقد تقدمت الروايات و تفصيل المسألة فى الجزء الثانى (ص ١٩١ الى ص ١٩٤) الطبعة الاولى .

(٧٧) حضانة اللقيط

لاحظ مادة الالتقاط في حرف اللام .

(٧٨) حفظ الحمامة على المحرم

في صحيح زرارة ان الحكم سأل ابا جعفر عليه السلام عن رجل اهدى له في الحرم حمامة مقصورة فقال : انتفها واحسن علفها حتى اذا استوى ريشها فخل سبيلها^(١) ومثله غيره .

اقول قدم حرمة اخراج طيور الحرم منه^(٢) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى لا يجب الاقامة لاجل ذلك في الحرم لانها عسر و حرج غالبا ، فان امكن استيادها لاحد من اهل مكة ولو باجرة قليلة فهو^(٣) والا فلا يبعد في اطلاقها في محل مأمون في الحرم ويحتمل حمل الامرين الاولين على الندب ومطلق الرجحان .

(٥) المحافظة على الصلوات

قال الله تعالى : حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين^(٤) .
ليس في الآية حكم جديد كما لا يخفى .

(٧٩) حفظ الفروج

قال الله تعالى : قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك اذكى لهم . . . وقل للمؤمنات يغضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن^(٥) .

١ - ص ١٩٩ ج ٨ الوسائل .

٢ - لاحظ رواياته ص ٢٠٤ ج ٨ .

٣ - يدل عليه رواية كرب الصيرفي الجهل وليس فيها ذكر الاجرة .

٤ - البقرة ٢٣٨ .

٥ - النور ٣٠ .

اقول: استفادة الوجوب مع ملاحظة قوله تعالى (ذلك ازكى لهم) مشكلة فانه ظاهر في مطلق الرجحان ضرورة عدم لزوم كل ما هو ازكى للمكلف .
 (لا يقال) انه ذكر في حق الرجال ولم يذكر في حق النساء فلا قل من دلالة الآية على وجوب الحفظ عليهن (فانه يقال) من المطنن به وحدة الملاك في الموردين، وانها لم يذكر في حقهن صونا عن التكرار للخصوصية المورد، ولا قل من احتفاف الكلام بما يحتمل كونه قرينة، فلا يصح التمسك باصالة الظهور كما ذكر في الاصول . لكن الاظهر بشهادة العرف ان الجملة المذكورة لا تضر بظهور الآية في الوجوب بوجه .

وفي صحيحة ابي بصير عن الصادق عليه السلام: كل آية في القرآن في ذكر الفرج فهي من الزنا الا هذه الآية فانها من النظر فلا يحل للرجل المؤمن ان ينظر الى فرج اخيه ولا يحل للمرأة ان تنظر الى فرج اختها ^(١) .
 نظر
 يستفاد منها اولا وجوب حفظ العورة عن النظر لعدم امكان استفادة حرمة المصرحة في الرواية من استحباب الحفظ وثانيا توجه الحكم الى كل من الذكر والانثى بالنسبة الى جنسه كما هو مقتضى ذيل الرواية، وعليه فلا يستفاد لزوم غض بصر الذكور عن الانثى وعكسه لوحدة السياق .

ويمكن ان يستدل على وجوب حفظ العورة ايضا بصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته عن الحمام؟ فقال: ادخله بازار ^(٢) بدعوى عدم خصوصية في الحمام والازار، بل المراد حفظ العورة عن الناظرين، الا ان يقال انه امر راجح لا واجب، ولذا يعم الحكم صورة خلو الحمام عن الناظر كما هو مقتضى اطلاقها .
 لكنها ان جرى فيها الاحتمال المذكور فلا يجري في صحيحة رفاة عن الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل

١ - ص ١٣٠ ج ٣ تفسير البرهان .

٢ - ص ٣٦٧ ج ١ الوسائل .

الحمام الابمئزر^(١) .

فان لسانها لسان الحكم الالزامى ولاجله يقوى دعوى عدم خصوصية الحمام والازار . ويؤيده صحيحة الحلبي عنه عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل بغير ازار حيث لا يراه احد ؟ قال : لا بأس به^(٢) .

فاذا وجب ستر العورة من الرجال وجب من النساء بطريق اولى ، وفى مثل المحارم يمكن اتمام المطلب بالارتكاز والاجتماعات المنقولة واما فى مثل المجنون وغير البالغ وان كان مميزا فالامر فيه مشكل بل الاقوى عدم الوجوب فى المجنون فانه والطفل غير المميز كالحيوان ، نعم يمكن رفع الاشكال فى الطفل المميز باطلاق صحيحة دفاعة بل باطلاق الآية ايضا .

(٨٠) حفظ المال الموقوف

قال سيدنا الاستاذ الخوئى : اذا احتاجت الاملاك الموقوفة الى التعمير او الترميم لاجل بقائها وحصول نمائها ، فان عين الواقف لهما ما يصرف فيها عمل عليه ، والا صرف من نمائها وجوبا ، مقدما على حق الموقوف عليهم . واذا احتاج الى التعمير بحيث لولاه لم يبق للبطون اللاحقة فالظاهر وجوبه وان أدى الى حرمان البطن السابق وقال ايضا : اذا خرب الوقف ولم تبطل منفعته . . . فان امكن ترميمه وان كان باجارته مدة وصرف الاجارة فى العمارة وجب ذلك^(٣) .

اقول : سألت عنه (دام ظله) دليل فتواء فكتب الى من التجف الاشرف ما لفظه : ان عين الواقف مصر فالتمير الوقف فهو وان لم يعين فيما ان المرتكز فى ذهن الواقف هو بقاء الوقف كذلك وصرف نمائه فيما عين له بطبيعة الحال ينصرف

١ - ص ٣٦٨ ج ١ الوسائل .

٢ - ص ٣٧٠ المصدر .

٣ - ص ٢٥٤ وص ٢٥٦ ج ٢ منهاج الصالحين .

مادل على وجوب العمل به الى صورة بقاء الوقف بحاله . فلو توقف بقائه كذلك على تعميره وجب ذلك بمقتضى هذا الارتكاز الذى هو شرط ضمنى للواقف فى متن العقد . ثم ان الحفظ المذكور واجب على المتولى ان كان ، والا فعلى الحاكم الشرعى من باب الحسبة انتهى كلامه .

(٨١) حفظ النفس

لا يجوز اهلاك الغير والاضرار به من دون مجوز شرعى كما مر فى بحث المخرمات ، كما لا يجب دفع الضرر عن الغير الا فى بعض الموارد الخاصة .

واما ما عن المسالك وغيرها من وجوب حفظ مال الغائب من باب المعاونة على البر ، واعانة المحتاج فيكون واجبا على الكفاية ^(١) .

وقال ايضا : ان قبول الوديعة . . . قديكون واجبا كما اذا كان المودع مضطرا الى الاستيداع فانه يجب على كل قادر عليها واثق بالحفظ قبولها منه كفاية ، ولو لم يوجد غير واحد تعين عليه الوجوب ^(٢) ضعيف لادليل عليه والامر بالتعاون على البر والتقوى لمطلق الرجحان والالزم تخصيص الاكثر المستهجن .

ولكن يجب حفظ نفس المسلم عن التلف والهلاك ، فاذا بلغ مسلم لاجل جوعه او مرضه او غيره من الاسباب مبلغ التلف وجب على المسلمين كفاية حفظه باى وجه امكن ولو بصرف مال ، و كان بعض مشائخنا السادة يدعى عدم وجود دليل لفظى عليه ، ويسند الحكم الى العقل فقط وانه هو الذى ادرك ضرورته ، و قد تحقق فى محله ^(٣) ان ما حكم به العقل حكم به الشرع .

١ - ص ٤٩٩ ودية الجواهر .

٢ - ص ٥٠٠ المصدر .

٣ - لاحظ ما كتبنا حول هذه القاعدة المسماة بقاعدة الملازمة فى الجزء الثانى من

ضراط الحق ص ١٧٦ الى ص ١٨٩ .

اقول : يمكن ان تستدل عليه بوجوه اربعة :

(اولها) حكم العقل كما ذكر السيد الاستاذ المشار اليه .

(ثانيها) فهمه من مذاق الشرع لبعض الايات والروايات الكثيرة الواردة في حق المؤمنين والمسلمين ^(١) بحيث يعلم منه وجوب حفظهم عن التلف والتهلكة قال الله تعالى: من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكما نما قتل الناس جميعا و من احيها فكما نما احياء الناس جميعا ^(٢) .

(ثالثها) ماورد في وجوب شق بطن الام الميت واخراج ولدها كما ياتي نقله في مادة الاخراج .

(رابعها) ما روى الصدوق باسناده الى قضايا امير المؤمنين عليه السلام والسند صحيح من ان ثلاثة نفر رفعوا الى امير المؤمنين عليه السلام واحد منهم امسك رجلا ، واقبل الاخر فقتله ، والاخر يراهم ، فقضى في (صاحب) الرؤية ان تسمل عيناه ، وفي الذي امسك ان يسجن حتى يموت كما امسكه ، وقضى في الذي قتل ان يقتل ^(٣) . وجه الدلالة ان سمل عيني الرائي انما هو لاجل عدم الدفاع عن المقتول ولو باعلام الناس ، وليس له وجه سوى ذلك ، اذ لا يحتمل انه لاجل النظر الى القتل فانه غير محرم قطعاً ^(٤) .

وافاد الاستاذ المتقدم ايام نشر في في النجف في اواخر عام ١٣٩٨ ان سمل عينه لاجل بغيه وتعاونه على المقتول فقلت لسماحته ان هذا لا يستفاد من الرواية فقراء الرواية من كتاب الوسائل ولم يقدر على اثبات دعواه منها ولكنه مع ذلك اصر

١ - لاحظ الجزء الثاني من اصول الكافي والجزء الثامن والحادي عشر من الوسائل .

٢ - الانعام ٣٤ .

٣ - ص ٣٥ وص ٣٦ ج ١٩ الوسائل .

٤ - ويؤيد الحكم رواية السكوني ص ٣١٣ ج ١٨ وان كانت ضعيفة سنداً بل ودلالة .

على استظهاره .

نعم الرواية لا تشمل غير صورة عدم الدفاع كما اذا اشرف احد على التلief من جهة الجوع والبرد وغيرهما ، الا ان يقال ان سمل العميين ليس لخصوص ترك الدفاع بل لعدم حفظ نفس محترمة ، اذ لم يثبت وجوب الدفاع بخصوصه في مثل المقام ولو من جهة الامر بالمعروف ^{نفسا} وانما يجب لاجل وجوب حفظ النفس المحترمة . على ان وجوب الدفاع ايضا يرجع الى وجوب الحفاظ .

وقد مر بعض ما يناسب المقام في الجزء الاول من هذا الكتاب ص ٨٠ فارجع .
ويبالي ان الشيخ الطوسي خالف ولم يوجب حفظ نفس المؤمن اعتمادا على سيرة المسلمين على عدم اقدامهم في مواقع الزلزلة والقحط وقصد السلطات الجائرة قتل المظلومين وامثال ذلك ولا اذ كر محله عاجلا . وما قلنا هو الصحيح ويمكن تخصيص الحكم بما سيأتي في مادة النصر وفي مادة الوفا مع الحرابي فلاحظ وتأمل .

ثم لا فرق في الحكم بين الحمل وغيره فاذا ماتت المرأة الحاملة وامكن اخراج حملها حيا وجب ولو بشق جوفها ، وعينه جمع بكونه من الايسر ولادليل معتبر عليه ، بل هو مو كول الى نظر الطبيب ، والاحسن ان يخاط بطنها بعد اخراج الحمل ^(١) ان لم يتوقف الفصل عليه والاوجب مقدمة . ولا فرق في وجوب اخراجه ولو بالشق المذكور بين العلم بموت الطفل في الخارج وعدم بقائه الادقائق يسيرة وعدمه ، نعم اذا علم عدم امكان اخراجه حيا لم يجب .

وكذا في فرض حياتها اذا علم ان بقائه فسي بطنها يوجب تلفه فانه يجب اخراجه ولو بان تتضرر به الام ، وكذا يجب اخراجه حيا اذا كان بقائه يوجب تلفها واما اذا دار الامر بين حفظ الولد واتلاف الام وعكسه لعدم امكان التحفظ على كليهما

فقد ذكر صاحب العروة الوثقى (قده) انه ينتظر قضاء الله سبحانه وتعالى حتى يتعلق بموت احدهما ، وتبعه عليه كل من علق على كتابه من الاعلام وارباب الفتوى والظاهر ان اول من غنن المسألة وأفتى بوجوب الانتظار هو صاحب الجواهر (قده) في آخر بحث دفن الميت واليك عبارته :

واما لو كانا معاحيين وخشى على كل منهما فالظاهر الصبر الى ان يقضى الله ، ولا ترجيح شرعا والا مور الاعتبارية من غير دليل شرعى لا يلتفت اليها :

اقول : الكلام فى موردين ، الاول فى وظيفة الام الحامل . والثانى فى وظيفة غيرها من المكلفين كالطبيب وزوج الحامل وغيرها .

اما الاول فلا يبعد القول بجواز هلاك الحمل للام الحامل لان تكليفها بحرمة هلاكه فى هذه الحالة عسر وحرج وهما منفيان فى الشريعة .

فان قلت : قاعدة تانفيهما وردتاه وردا لامتنان فلا يشمل المقام ونظايره مما يتضرر بهما آخرون ، اذا لامتنان نوعى ليس لشخص خاص .

(قلت) : نعم لكن تطبيقه على المقام ممنوع ، فان قوله تعالى : (ما جعل عليكم فى الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) متوجهان الى المكلفين ولا يشملان الحمل قطعا ، اذ لا يعقل فى حقه جعل العسر والحرج حتى يمن عليه بنفيهما ، ومنه يظهر جواز الهلاك حتى اذا كان الولد رضيعا بل غير مميز فى مفروض البحث ، فاذا دار الامر بين حفظ المكلف نفسه او حفظ صبي غير مميز اخر جاز له ائلاف الصبي لنفى العسر والحرج : سواء كان الصبي ابنا له ام اجنبيا .

واما الصبي المميز فحيث يمكن جعل الحكم الحرجى فى حقه عقلا ، فلا مانع من شمول لايتن المذكورين له ، الا ان يدعى انصرامهما الى المكلفين و فيه اشكال .

(فان قلت) ليس تلفها معلوما حتى تكون حرمة ائلافه عليها حرجية لاحتمال موته وبقائها .

(قلت) علمها بموتها وموت حملها مع تكليفها بالصبر يوجب الحرج قطعاً، وان شئت فقل ان لزوم الحرج غير منحصر بصورة علمها بموتها، بل يترتب على احتمال موتها ايضا، اذا لم يجز لها الفرار منه باسقاط حملها . وهذا امر وجداني .

ويمكن ان يؤيده ايضا بان قتل الحمل في مفروض البحث لا يعد ظلماً وزوراً عند العقلاء بل يرونها محقة فيه وان لها الحق فيشملة قوله تعالى : ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق (الاسراء ٣٣) .

ويمكن ان نستدل عليه ايضا بان المورد يدخل في دوران الامر بين المحذورين وهما وجوب حفظ نفسها ووجوب حفظ حملها ، او حرمة القاء نفسها في التهلكة . وحرمة قتل حملها ، وحيث لا ترجيح لاحدى النفسين على الاخرى تتخير الام بينهما ، فلها قتل حملها ، ولها اختيار موتها وحفظ حملها .

بل الصحيح تعيين الاول عليها وعدم جواز الثاني لها ، لانها - لكونها مسلمة مؤمنة - اهم من نفس ولدها ، وكون ولد المومن بحكم المومن - لو سلم لا ينافي ما ذكرنا ، فان المومن الواقعي اهم من المومن الحكمي . على انه في مثل الحمل غير مسلم لعدم دليل قوى عليه .

نعم لا يجوز ائلافه في غير فرض الكلام بدلائل مرت في بيان المحرمات . لكن يشكل بان تلف نفسها غير معلوم حتى يجب عليها قتل حملها ، فلعل الله تعالى قدر موت حملها فكيف يجوز لها قتله فتأمل فيه ^(١) و العمدة هو الدليل الاول .

١ - ويمكن ان يجاب بان وجوب حفظ النفس كما يتحقق في فرض العلم بالتلف كذا يتحقق في فرض احتماله .

واما (المورد الثاني) فان علم الطبيب مثلا انه لو لم يقتل احدهما لما تا كلاهما فالظاهر جواز قتل احدهما له وهذا مما يعلم من مذاق الشرع وبناء العقلاء .
واما بحسب الادلة اللفظية فالمقام لا يخلو عن اشكال فان المتيقن من وجوب حفظ النفس انما هو غير هذا الفرض وان علم بموت احدهما اذا لم يتدخل فالظاهر عدم جواز التدخل ولزوم انتظار قضاء الله تعالى كما ذكره الجماعة، لعدم دليل على جواز قتل احدهما مقدمة لحفظ الاخر ، فان عمدة الدليل على الجواز في المورد الاول هو نفى الحرج غير الجارى في المقام كما هو ظاهر اذ لا حرج في حق الاجنبى ، بل اذا كان قتل الحمل حرجيا بالنسبة الى ابيه مثلا لا يجوز له قتل زوجته الحامل لتناقض قاعدة نفى الحرج في المقام .

نعم اذا كان قتل الام حرجيا بالنسبة الى ثالث كاب او ام او اخ لها جاز له قتل الحمل لما عرفت من عدم شمول القاعدة له ، كما يجوز له وللحامل اجارة الكافر او المسلم الجاهل الغافل بل العالم بحرمة قتل العمل اذا كان غير مبال بالاحكام الشرعية وغير مقيد بقيودها وحدودها كجملة من اطباء عصرنا لقتل الحمل .
فان قلت التوكيل المذكور اعانة على الظلم فيحرم . قلت : المفروض جواز قتل الحمل للموكل فلا يكون ظلما حتى يكون التوكيل اعانة عليه ، نعم هو اعانة على الحرام فان التوكيل الاجنبى لا يجوز له قتل الحمل ، الا انه لا دليل على حرمة الاعانة على الحرام كما سبق في بحث المرمات ، وعلى تقديره لامانع من تخصيصها وليست باشد من حرمة قتل النفس حيث خصصناه بقاعدة الحرج وحكومتها .

هذا ما عندى في هذا المقام والله عالم بحقيقة الحال . و على كل قدا استثنى من الحكم المذكور اى وجوب حفظ نفس المحترمة مورد واحد وهو ما اذا شرط الكافر في الجهاد ان لا يقاتله غير المسلم المقاتل فانه وجب له الوفا بلاخلاف يجده صاحب الجواهر الامن ابن الجنيد . ومعنى هذا الوجوب عدم جواز الدفاع عن

المومن وان قتل بيد الكافر ، وهذا مما يمكن فهمه من السيرة الخارجية المنقولة عن الحروب الدينية في صدر الاسلام فلاحظ .

(٨٢) حفظ الوديعة على المستودع

يجب حفظ الوديعة على المستودع بلا خلاف اجده ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، مضافا الى ما في عدمه من الخيانة المحرمة كتابا وعقلا وسنة متواترة واجماعا بقسميه . والى كونه مقدمه لوجوب اداء الامانة وردها الى مالكيها^(١) بل يجوز الحلف ولو كذبا عند الظالم حفظا لها كما دلت عليه بعض الروايات^(٢) . ثم ان حفظ كل شيء بحسبه ولا تحديد له شرعا فيجب وضعه في محله المعد لامثاله عرفا الا ان يعين المالك حفظا خاصا فيجب العمل بما عينه ، كل ذلك ظاهر .

(٨٣) حفظ الايمان

قال الله تعالى : لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته... ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتم واحفظوا ايمانكم^(٣) .
الظاهر من حفظ الايمان هو العمل بما حلف والجري على مقتضاء الامساك عن الحلف ابتداء كما قيل فانه خلاف الظاهر من الآية . ويمكن ان تستدل عليه بمادل على حرمة القول بلا فعل ، كما مر في الجزء الثاني . ريقوله تعالى : ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا^(٤) .

١ - لاحظ ص ٥٠٠ وديعة الجواهر .

٢ - ص ١٦٢ ج ١٦ الوسائل وص ٢٨٥ ج ٨ التهذيب .

٣ - المائدة ٨٩ .

٤ - النحل ٩١ .

والظاهر ان حرمة النقض عرضية وانما الاصيل والذاتي وجوب الحفظ فلاحظ.
ولا يتوهم جواز مخالفة اليمين من صحيحة عبد الرحمن قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن اليمين التي تجب بها الكفارة ؟ قال : الكفارة في الذي يحلف على المتاع ان
لا يبيعه ولا يشتريه ثم يبدوله فيشتريه فيكفر عن يمينه ^(١) .

فانها في مقام بيان وجوب الكفارة ، ولانظاره لها الى جواز الحذف وعدمه
حتى يستفاد من قوله عليه السلام ثم يبدوله النسخ خلاف مامر . انا عرفت هذا ففي المقام
مسائل كثيرة نذكر جملة منها بعونه تعالى :

(الاولى) يشترط في الحالف البلوغ والعقل والاختيار والتقص ، فلا ينقدحلف
الطفل والمجنون وهو واضح ولا حلف المكره والمجبور للروايات ^(٢) .

وحلف اللأغى كما يظهر من الآية . واما الغضبان فان لم يملك نفسه فلا ينقدح
ولا ينقدح يمين الولد والزوجة والمملوك الاباذن الاب والزوج والمالك ،
كما يدل عليه قول رسول الله صلى الله عليه وآله في صحيحة منصور عن الصادق عليه السلام : لا يمين
للولد مع والده ولا للمملوك مع مولاه ، ولا للمرأة مع زوجها ، ولا نذر في معصية
ولا يمين في قطيعة ^(٣) .

فان الظاهر منها نفى صحة اليمين خصوصا بقريئة قوله صلى الله عليه وآله ولا يمين في
قطيعة . ومقتضى الاطلاق عدم الفرق في ابطال اليمين بين كون الوالد حاضرا او
غائبا ، اذ المعية غير ظاهرة في المعية المكانية ولا بين كونه كافرا او مؤمنا ولا
بين كون المرأة منقطعة او دائمة .

لكن المتيقن من الرواية هو اعتبار رضاء هواء في انعقاد يمين هواء دون

١- ص ١٧٦ ج ١٦ الوسائل .

٢- منها معتبرة البنطى وفيها محمد بن خالد ص ١٦٤ لاحظ ص ١٧٢ ج ١٦ .

٣- ص ١٥٦ ج ١٦ الوسائل .

اذنهم بخصوصه كما هو ظاهر .

ونقل عن المشهور والاكثر صحة انعقاد حلفهم - اى الابن والزوجة والمملوك -
الا ان للاب والزوج والمالك احوال الحلف؛ فلم يشترطوا اذنهم فى انعقاد الحلف^(١)
فلو لم يعلموا انعقد اليمين ووجب على الحالف حفظه والكفارة اذا حنت . وهذا
القول وان اطلال بعض الاعاظم فى تصحيحه، لكنه خلاف ظاهر الصحيحة المتقدمة
كما قلنا .

والاحتياط مما لا ينبغى تركه . واذا منعوا عن الجرى بمقتضى اليمين بعد
امضاءهم فهل ينحل اليمين ام لا؟ فيه وجهان اوجههما الاول لروايات تقدم بعضها
فى بحث الحج ومع الشك يرجع الى الاستصحاب بناء على جريانه فى الاحكام
الكلية فافهم .

(الثانية) انما ينعقد اليمين اذا حلف بالله واسمائه المختصة به او المشتركة
بينه وبين غيره . وان لم تنصرف اليه تعالى، بل وان غلبت استعماله فى غيره اذا قصد
بها ذاته تعالى ، والقول باختصاص الانعقاد بلفظ الجلالة واسمائه الخاصة او
المشتركة الغالبة عليه تعالى ضعيف فانه خلاف اطلاق الروايات .

ففى جملة من الروايات المعتبرة ان كل يمين لا يبراد بها وجه الله عز وجل
فليس بشئ^(٢) .

وفى صحيح على بن مهزيار عن الجواد عليه السلام . . . ان الله عز وجل يقسم من
خلقه بما شاء وليس لخلقه ان يقسموا الا به عز وجل^(٣) .

١ - لكن فى قلائد الدرد ... فيقع بدون الاذن باطلا فالله حيثن يكون شرطاً فى

الصحة ... وهذا هو المشهور ص ٢٠ ج ٣ .

٢ - ص ١٦٦ الى ص ١٦٩ ج ١٦ الوسائل .

٣ - ص ١٩٠ المصدر .

وفى صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام مثله ^(١) .

وفى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام واما قوله لعمر و الله وقوله لاهاء فانما ذلك بالله عز وجل ^(٢) ويؤيده او يدل عليه اطلاق الاية المعنونة .

وفى الشرائع : لاتعتقد بما لاينصرف اطلاق اسمه اليه كالموجود والحي والبصير والسميع (وان نوى بها الحلف) لانها مشتركة . وفى الجواهر : بل لااجد فيه خلافا بينهم الا ما يحكى عن الاسكافى من انعقادها بالسميع والبصير ، وان اعتقد العينية . . اقول : والاصح ما قلناه اولاً .

ولو حلف بقدرة الله وعلمه وحياته وغيرها من صفاته الذاتية ، فان اعتقد زيادتها على ذاته تعالى كما عليه جمع من غيرنا لاينعتقد حلفه ، وان اعتقد العينية كما عليه اهل الحق انعقد ؛ لانه حلف بذات الله . ولو حلف بجلال الله وعظمته ففى انعقاده تردد والاحتياط لاجل اجماع المبسوط عليه ولاجل ان جلاله تعالى وعظمته ليسا امرين مغايرين اذاته لايتترك ومثله الحلف بحق الله ان لم يقصد به احترامه اودينه ، بل هو الاقوى لو كان عند العرف قسما به تعالى .

ولاينعتقد بالطلاق والعناق وغيرهما . بل لاينعتقد بالقرآن والنبى والامام ، نعم اذا استلزم ترك الالتزام باليمين هتك النبى والامام والقرآن مثلاً وجب الالتزام والعمل . والدليل على عدم الانعقاد بغير مايدل عليه تعالى روايات كثيرة ^(٣) :

(الثالثة) لاشك فى عدم انعقاد اليمين بمجرد اللفظ ولو كان صريحاً اذا لم يصدر عن قصد للاية المتقدمة لقوله تعالى ، لا يؤاخذكم الله باللغو فى ايمانكم

١ - ص ١٩١ المصدر .

٢ - ص ١٩٢ المصدر .

٣ - ص ١٩٠ و ص ١٩١ و ص ١٩٦ و ص ٢٠٠ و ص ١٦٧ الى ص ١٧٠

ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم (البقرة ٢٢٥).

ولصحيح صفوان عن الكاظم عليه السلام قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يحلف وضمير على غير ما حلف عليه، قال: اليمين على الضمير ومثله صحيح اسماعيل ^(١) عن الرضا عليه السلام وهل ينقصد بالقصد والضمير المجرد دون التلفظ استنادا الى هاتين الايتين و الروايتين فيه اشكال ، بل منصرف الادلة باجمعهما بن ظهور بعضها هو التلفظ بالحلف ، ولا اقل من الشك فيرجع في القصد المجرد الى اصالة البرائة فلا حظ .

(الرابعة) لا اشكال في عدم انعقاد اليمين في اتيان المحرمات وترك الواجبات وهذا امر قطعي لا يحتاج الى نقل الروايات الدالة عليه ^(٢) كما انه لا شك في انعقاده في ترك المحرمات و اتيان الواجبات والمستحبات، وهل يصح في ترك المستحبات و اتيان المكروهات والمباحات وتركها ام لا ؟ الجواب عدم الصحة في الاولين الا اذا كان له جهة عارضة افضل من المستحب او ترك المكروه المذكور . والصحة في الاخير الا اذا فرض ابتلائه بما هو خير منه واليك الروايات المربوطة بالمسألة .
منها موثقة زرارة عن الباقر عليه السلام قلت له : يحلف بالايمان المغلظة ان لا يشتري لاهله شيئا قال : فليشتريهم ، وليس عليه شيء في يمينه ^(٣) .

اقول : لا يجوز التمسك باطلاق الرواية فان الاشتراء قد يكون واجبا او مندوبا وقد يكون محرما او مكروها وقد يكون مباحا ، ولم ينقل الراوى تمام القصة . وان كان المفهوم من جواب الامام عدم حرمة الاشتراء .

ومنها صحيحة الاعرج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحلف على

١ - ص ١٨٠ المصدر .

٢ - ص ١٥٦ الى ١٦١ ج ١٦ المصدر .

٣ - ص ١٦٧ المصدر .

اليمين فيرى ان تر كها افضل وان لم يتر كها خشى ان يأثم ، أيتركها ؟ قال: اما سمعت قول رسول الله ﷺ اذا رأيت خيرا من يمينك فدعها ^(١) .

اقول لا يقيد اطلاق قول الرسول الاعظم ﷺ بمورد فرض الراوى كما هو ظاهر ، ومدلوله ولو بالانصراف انحلال اليمين وان كان متعلقه واجبا او مندوبا اذا زاحم واجبا او مندوبا آخر ارجح فمن حلف على اعطاء النفقة لواجب النفقة او اطعام الفقراء ثم توقف انقاذ غريق على صرف ذلك المال انحل يمينه . ومن حلف على اطعام فقير معين ثم وجد فقيرا هم منه كعالم فاضل مجاهد ولم يمكن اطعامهما معا انحل يمينه واستحب اطعام العالم المذكور .

وعدم انحلال اليمين ولو كان متعلقه مباحا اذا لم ير خيرا منه او لم يمكن فعله .

فالامر فى قوله ﷺ ليس للوجوب اذ ليس كل خير بواجب العمل ، بل هو وقع عقيب الحظر الناشى من اليمين .

ومثلها فى الدلالة على انحلال اليمين فى صورة مزاحمة متعلق اليمين بما هو اهم واحسن منه موثقة عبدالرحمن بسند الشيخ ره - عنه عليه السلام اذا حلف الرجل على شىء والذى حلف اتيانه خير من تركه فليأت الذى هو خير ، ولا كفارة عليه وانما ذلك من خطوات الشيطان ^(٢) وعلى كل المستفاد من الروايتين توقف وجوب العمل باليمين ولزوم الكفارة الواجبة بالحنث ، على عدم تراحم متعلق اليمين بما هو خير واحسن منه ولا فرق بين كون ما هو خيرا من اخر او نقيض المحلوف عليه

١ - ص ١٧٥ ج ١٦ الوسائل .

٢ - ص ٢٨٩ ج ٨ التهذيب ويظهر من الوسائل (ص ١٧٦ ج ١٦) ان الرواية مقطوعة لكنه من اشتباه الناسخ او مرتب المطبعة . وضبط فى الكافى (ص ٤٤٣ ج ٧ الطبعة الحديثة) اسم الراوى عبدالله الرحمن . وهو ايضا اشتباه منه .

كما يظهر من الرواية الثانية ولا اجمال فيه ولا فى نفس الخيرية كما زعمه بعض الاعاظم .

ثم اذا توقف انعقاد اليمين بقاء على عدم مزاحمته بالاحسن منه فليتوقف عليه حدوثا ، اذ لا يقبل الفهم العرفى التفكيك بينهما ، بل التوقف الحدوثى اولى . وعليه فلا ينعقد اليمين ابتداء فى فرض المزاحمة المذكورة ، بل الرواية الثانية ظاهرة فيه نعم موردها النقيض الخير دون الضد الخير ، ولا بعد فى الحاقه به عرفا ، ولا جل ذيل الرواية .

قال الشهيد (ره) فى محكى الدروس : متعلق اليمين كمتعلق النذر ، ولا اشكال هنا فى تعلقها بالمباح ومراعاة الاولى فى الدنيا او الدين ، وترجيح مقتضى اليمين مع التساوى ؛ وهذه الاولوية متبوعة ولو طرأت بعد انعقاد اليمين ، فلو كان البر اولى فى الابتداء ثم صار المخالفة اولى اتبع ولا كفارة عندنا انتهى . وقال صاحب الحواهر (ره) وكيف كان فلا خلاف ولا اشكال فى عدم الحنث وعدم الكفارة اذا كان خلاف اليمين خيرا منها . الخ

فان قلت : على هذا لا ينعقد اليمين فى المباحات وايمان اكثر المستحبات فان بعض المستحبات الاخر او الواجبات خير منها . فلا ينعقد الحلف على اطعام الفقراء الجاهل فان اطعام العالم خير منه ولاعلى الصلوة فى مسجد المحلة لان الصلوة فى المسجد الجامع خير منها وهكذا .

قلت : الاعتبار بفرض المزاحمة لا مطلقا فمن يقدر على اطعامين والصلوتين لا مزاحمة فلا مانع من الانعقاد وهذا مما يفهم من الروايتين . وايضا قد يكون ايمان الخير غير ميسور للناذر حدوثا وبقاء فلا بأس بالانعقاد . بقى شىء وهو انه اذا فرض ان الناذر مصمم على عدم اتيان ما هو خير من محلوفه على كل تقدير فهل يجب عليه العمل بيمينه ام لا ؟ مقتضى الاعتبار هو الاول ومقتضى الاطلاق هو الثانى ،

الا ان ينزل عليه وان الامر بترك المحلوف ليس نفسيا بل لاجل اتيان الخير فاذا لم يكن قاصدا او فاعلاله لاما نفع من تحكيم اطلاق ما دل على وجوب الوفاء والله العالم. ويدل عليها صحيحة عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام: الكفارة في الذي يحلف على المتاع ان لا يبيعه ولا يشتريه ثم يبدوله فيشتريه فيكفر عن يمينه ^(١).

فان ظاهرها انعقاد اليمين في المباحات وانما دلت الروايتان المتقدمتان على اعتبار عدم خيرية غير متعلق اليمين عنه و يمكن ان تجعل هذه الصحيحة قرينة على ان المراد بالخير في الروايتين المتقدمتين هو الخير الاخرى، ويمكن ان يقيد ذيلها بثبوت الكفارة في صورة عدم المرجوحية لاجل هاتين الروايتين وهذا هو الأرجح.

لموثقة زرارة عن الباقر عليه السلام كل يمين حلفت عليها لك فيها منفعة في امر دين او دنيا فلا شيء عليك فيها، وانما تقع عليك الكفارة فيما حلفت عليه فيما لله فيه معصية ان لا تفعله ثم تفعله ^(٢).

ويظهر منها عدم انعقاد اليمين على ترك المستحبات واتيان المكروهات فمتعلق اليمين لا بد ان لا يكون مرجوحا بحسب الدين والدنيا. والظاهر ان المراد بالمنفعة الدينوية المنفعة غير المجبورة بالمنفعة الاخرية كما اذا حلف ان لا يأكل عنبا مثلاً ثم اصابه مرض ينفعه العنب فمثل هذه اليمين لا ينقصد، واما اذا حلف على اعطاء شيء للفقير فامساكه وان كان خيرا غير انه يجب العمل بالحلف لان الضرر مجبور بثواب الاخرة.

وعن الفاضل السبزواري: ويبقى الاشكال في الامر الذي يترجح بحسب الدين ولم يبلغ حد الوجوب وترجح تركه بحسب الدنيا لتعارض عموم الاخبار فيه،

١- ص ١٧٧ ج ١٦ الوسائل.

٢- ص ١٨١ ج ١٦.

وظاهر الاصحاب الانعقاد هنا . اقول: عرفت وجهه لكن مع ذلك يبقى الاشكال فى بعض المصاديق .

وعنه ايضا فى محكى كفايته : والظاهر ان متعلق اليمين اذا كان مرجوحا بحسب الدين لم ينعقد وجازئره وقد قطع به الاصحاب ويستفاد من اخبار كثيرة والاشكال ثابت فى المباح الذى بتساوى طرفاه بحسب الدنيا وقد قطع الاصحاب بالانعقاد هنا ونقل اجماعهم على ذلك .

وقال صاحب الجواهر بعد نقل كلمات جملة من العلماء: الى غير ذلك من عباراتهم المتفقة ظاهرا فى انعقاد اليمين على المباح المتساوى فعلا وتركه على فعله وتركه ...

(الرابعة) قد ثبت عدم جواز مخالفة اليمين اذا كان متعلقها غير مرجوح ولا مزاحما بما هو خير منه وهل تتعلق الكفارة بمجرد المخالفة المحرمة ام ان موضوعها اخص من موضوع الحرمة ؟ مقتضى صحيح عبد الرحمن ^(١) السابق وصحيح ابن الحجاج ^(٢) وصحيح زرارة ^(٣) بل مقتضى اطلاق الاية المتقدمة هو الاول .

ومقتضى الحصر فى ذيل موثقة زرارة المتقدمة هو الثانى اى اختصاص الكفارة فى ترك الواجب او اتيان الحرام اذا حلف اتيان الاول وترك الثانى وهى تصلح لتقييد الطائفة الاولى من الاخبار المطلقة ،

ومثل التعليل المذكور فيها او اصرح منه ذيل صحيح ثان لزراعة عن الباقر عليه السلام : انما الكفارة فى ان يحلف الرجل والله لا اذننى ، والله لا اشرب الخمر

١ - ص ١٧٧ ج ١٦ الوسائل .

٢ - ص ١٨٢ المصدر .

٣ - ص ٨٣ : وص ١٨٤ المصدر .

والله لا اسرق ، والله لا اخون واشباه هذا ، ولا اعصى ، ثم فعل فعلية الكفارة فيه ^(١) .
وفي رواية حمران عنهما عليهما السلام . . . وما لم يكن فيه طاعة ولا معصية فليس
هو بشيء ^٤ .

وفي رواية زرارة عن الصادق عليه السلام وما كان سوى ذلك مما ليس فيه بر ولا
معصية فليس بشيء ^(٢) .

اقول : بعد تقييد اطلاق صدرهما بالحصر المذكور في الروايتين السابقتين
تدلان على عدم الكفارة في ترك المحلوف المباح دون المستحب او المكروه
لكنهما من ناحية السند تقصر ان عن اثبات حكم شرعي .
هذا ما يقتضيه الجمع الدلالي بين الروايات ولكنني لا افتي به والاحتياط
سبيله واضح والله العالم بحقيقة احكامه .

(الخامسة) هل ينعقد اليمين مجردة عن الشرط ؟ قضية الاطلاقات وصراحة
بعض الروايات منها صحيح زرارة المتقدم انفا هو الاول وهذا هو الموافق لاطلاق
الكتاب العزيز ايضا ، ومقتضى بعض الروايات هو الثاني وسياتي بحثه في حرف
الواو عند الكلام حول لزوم الوفاء بالنذر ان شاء الله تعالى .

(السادسة) مقتضى اطلاق الادلة اللفظية على ما فصلناه في اصول الفقه . خلافا
لجمع من الاعلام توصيلة المأمور به دون عباديته فيكون اليمين واخاها توصلية
ويظهر من صاحب الجواهر (قده) الاجماع على نفى عباديتها .

لكن الظاهر من بعض الروايات عبادية اليمين ، ففي صحيح الحلبي عن
الصادق عليه السلام كل يمين لا يراد بها صاحبها وجه الله في طلاق او عتق فليس بشيء ^٥

وقريب منه صحيحه الآخر وغيره^(١).

لكن التأمل في مجموع الروايات يهدينا الى ان المراد بهذه الروايات عدم صحة اليمين بالطلاق والعناق ونحوهما واشترط صحتها بذكر اسماء الله تعالى والله العالم.

تتمة

اذا حلف على اتيان فعل او تركه اما مطلقا واما مقيدا بالوقت. سواء دواما او موقتا، ثم خالف حلفه وتعلق به الكفارة واستحق الائم، فهل يباح له المحلوف عليه بعده ام لا وهل يمكن الفرق بين الائم وتعلق الكفارة ام لا ؟
يمكن ان يقال انه اذا جعل الزمان ظرفا ينفحل اليمين بمجرد المخالفة فلا ائم ولا كفارة بعده، سواء اطلق اوقيده بوقت، واما اذا جعل الزمان مفردا للموضوع كما اذا قال والله لا صوم من كل يوم الى مدة كذا او والله لا صلين صلوة الليل كل ليلة جمعة لان رفع حكم الحلف بعد المخالفة بل يستحق الائم ويتعلق به الكفارة كلما حنث، ولم اجد عاجلا لاحد حول الموضوع كلاما. ويجرى هذا الكلام في النذر والمهد ايضا.

بقى في المقام مسائل رأينا الاشتغال بغيرها اولى، وسنذكر بحث النذر والمهد في حرف الواو في مادة الوفاء ان شاء الله تعالى.

(٨٤) الحكم على الحاكم الشرعي

يجب على الحاكم الشرعي الحكم بالمنع او الفعل في بعض الموارد، وسيأتي بحثه في اول حرف القاف في مادة القبول ان شاء الله.

(٥) الحكم بما انزل الله وبالعدل

قال الله تعالى : فاحكم بينهم بما انزل الله ^(١) .

وقال الله تعالى : وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهوائهم ^(٢) .

وقال الله تعالى : وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ^(٣) .

وقال الله تعالى : فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى .

اقول: فيجب على الحاكم ان يحكم في تقنين القوانين الكلية وفي الشبهات
الموضعية والمرافعات كلها بحكم الاسلام ولا يبغي له بدلا فمن لم يحكم بما
انزل الله فأولئك هم الظالمون والفاسقون وهذا مر واضح قطعى فى الاسلام .

وفى موثقة السكونى عن الصادق عن ابائه عن امير المؤمنين عليه السلام ان محمد
بن ابي بكر كتب الى على عليه السلام فى الرجل زنى بالمرأة اليهودية والنصرانية فكتب
اليه : ان كان محصنا فارجمه و ان كان بكرا فاجلده مائة جلدة ثم انفه ، واما
اليهودية فابعث بها الى اهل ملتها فليقضوا فيها ما احبوا ^(٤) .

اقول وهذا تقييد لا طلاق وجوب الحكم بما انزل الله ولعله المراد من الاعراض .

فى قوله تعالى : فان جاؤوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم .

نعم الاية والرواية فى خصوص اليهود دون مطلق اهل الكتاب .

لكن فى الجواهر ومبتها ^(٥) : (ولو زنى الذمى بدمية) او كافرة غير ذمية

١ - المائدة ٤٨ .

٢ - المائدة ٤٨ .

٣ - المائدة ٤٢ .

٤ - ص ٣٦١ ج ١٨ الوسائل .

٥ - ص ٣٣٥ ج ٤١ الطبعة الجديدة .

(دفعه الامام الى اهل نحلته ليقيموا الحد على معتقدهم، وان شاء اقام الحد بموجب شرع الاسلام) بلا خلاف اجد فيه كما عن بعضهم الاعتراف به بل فى الرياض جملة الحجة . . . نعم هو مختص بما اذا كان زناه بغير المسلمة اما بها فعلى الامام قتله ولا يجوز الاعراض لانه هتك حرمة الاسلام وخرج عن الذمة اقول الاحوط اختصاص التخبير المذكور باليهودى واليهودية فقط .

(٨٥) حلق رأس الزانى

قال المحقق فى الشرايع فى بيان حد الزنا : اما الجلد والتغريب فيجبان على الذكر غير المحصن فيجلد مائة ويجز رأسه ويفرب عن مصره مملكا او غير مملك وفى الجواهر : وفقا لظاهر المحكى عن . . . بل فى المسالك نسبة الى اكثر المتأخرين . بل عن غيرها الى الشهرة ، بل عن ظاهر السرائر وصريح الخلاف الاجماع عليه . . .

نعم ليس فى النصوص السابقة الجز الذى صرح به الشيخان وسلاسل وابنا حمزة وسعيد والفاضلان ، بل لم اجد فيه خلافا . . . لكن فى خبر على بن جعفر سئل اخاه عن رجل تزوج امرئة ولم يدخل بها فزنى ما عليه ؟ قال يجلد ويحلق راسه ويفرق بينه وبين اهله وينفى سنة ^(١) .

وفى خبر حنان بن سدير عن الصادق عليه السلام فيمن تزوج ففجر قبل ان يدخل باهله ؟ .

١ - اقول الرواية لا تخلو عن اشكال فان بنان بن محمد وموسى بن القاسم الواقفين فى سندها لم يثبت حسنهما وانما لم تجزم بعدم حجيتها لان الرجلين قد وقع فى عرض واحد فيقل احتمال كذبهما معا .

فقال يضرب مأة ويجز شعره وينفى من المصر حولاً ويفرق بينه وبين اهله^(١) .
وهما بعد الانجبار بما عرفت ، الحجة على ذلك ، وجز الشعر محمول على ما فى
الاول من حلق الرأس لا ما يشمل جز اللحية ونحوها ، بل لعله المتبادر منه ، ولذا
منع الاصحاب عن غيره ... نعم لم اجد فى غيرهما الجز وموردهما فيمن املك ولم
يدخل ، واما غير المملك فلا دليل على جزه اللهم الا ان يكون اجماعا .
وفى المسالك الاتفاق على وجوب الثلاثة على البكر ،

قلت الاجماع المفيد للعلم ممنوع والمراد بالبكر هو الذى املك ولم يدخل
كما يظهر من صحيح محمد بن قيس فلا بد من الاختصار على مورد الرواية .

(٨٤) الاستحلال من المظلوم

يجب على الظالم الاستحلال من المظلوم على ما مر بحثه فى احكام التوبة .
ومنه استحلال الزانى من زوج المزنى بها فيجب ان لم يلزم مفسدة اخرى
والا فيستغفر ربه .

(٨٥) تحنيط الميت

يجب تحنيط الميت وهو مسح الكفور او جعله على مساجده السبعة وهى الجبهة
واليدان والركبتان وابها ما الرجلين ، ومقدار الكفور غير معين بل يكفى مسماه
عرفا . وقيل يشترط فيه ان يكون طاهرا مباحا جديدا فلا يجزى العتيق الذى

١- الرواية صحيحة سنداً و: لاحظها وساققتها فى ص ٣٥٩ ج ١٨ من الوسائل ولفظها: سأل
رجل ابا عبد الله (ع) وانا اسمع عن البكر فيجوز وقد تزوج فقبر الخ ولاحظ مادة التفريق
ايضا .

زال ريحه ، وان يكون مسحوقا، نعم يحرم تحنيط الميت المحرم كما مر في بحث المعمرات .

اقول : الروايات الواردة في التحنيط كثيرة^(١) لكن لادلالة ظاهرة لها على الوجوب خلافا لجمع منهم سيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) ، نعم هو مشهور شهرة عظيمة كما قيل ، بل عن جماعة من الاعيان الاجماع عليه ، وعن الشيخ الانصارى (قده) ان المناقشات الواردة على دلالة الروايات لاتهم بعد الاجماع المحقق عليه . ثم اعتبار الطهارة لادليل عليه سوى الاجماع المنقول والارتكاز فهو مبني على الاحتياط واعتبار الاباحة لاجل ان الحرام لا يكون واجبا فتأمل وعدم كفاية العتيق لاجل ان الحنوط نوع من الطيب ، واعتبار المسحوق اظهر الروايات في اعتبار التلوين الذي لا يتأتى الا به كما قيل .

(٨٨) الاحتياط في الشبهة المحشورة

يجب الاحتياط و الموافقة القطعية فضلا عن حرمة المخالفة القطعية في الشبهة المحصورة بشروط ذكرت في اصول الفقه ، وقد فصل بحوثه الشيخ العلامة الانصارى (قده) في رسائله . ومن جملة الشروط عدم خروج بعض اطراف الشبهة عن محل الابتلاء وما اعترضه سيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) غير قوى ليعمل عليه ، وهذه الرسالة لاتسع مثل هذه المباحث . ولاحظ مادة الوقوف .

(٨٩) الاحتياط في النكاح

في صحيح شعيب الحداد^(٢) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل من مواليك يقرأك السلام وقد اراد ان يتزوج امرأة وقد وافقته واعجبه بعض شأنها وقد كان لها

١ - لاحظ ص ٧٤٤ الى ص ٧٤٨ ج ٢ الوسائل .

٢ - بناء على ان محمد بن ابي حمزة الواقع في السند هو الثمالى .

زوج فطلقها على غير السنة ، وقد كره ان يتقدم على تزويجها حتى يستامر كفتكون
انت تأمره ، فقال ابو عبدالله عليه السلام : هو الفرج وامر الفرج شديد ومنه يكون الولد
ونحن نحتاج فلا يتزوجها ^(١) .

وفي صحيح مسعدة بن زياد عن جعفر عن ابائه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تجمعوا
في النكاح على الشبهة وقفوا عند الشبهة . يقول : اذا بلغك انك قد رضعت من لبنها
وانها لك محرم و ما اشبه ذلك فان الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في
التهلكة ^(٢) .

هل يستفاد من الروايتين وجوب الاحتياط في مسائل النكاح ولو في خصوص
ما كان المراد به الوطء دون مجرد النظر و نحوه ، بحيث لا يجوز الرجوع الى
الاصول العملية فاذا بلغ المكلف ارتضاعه من امرئة بغير حجة شرعية كما اذا لم
يكن المخبر ثقة فاصالة عدم الارتضاع والارضاع و ان كانت تدل على تزويجها و
تزوجه لكنها غير جارية بل المرجع هو اصابة الاحتياط ؟ فيه اشكال و نظر .

نعم اذا كانت الزوجة هي التي اخبرت بحرمتها عليه فلا بد من الاحتياط و
الاختبار ولو كانت غير ثقة اذا كان اخبارها قبل الدخول ففي صحيح ابي بصير قال
سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فقالت انا حبلى وانا اختك من الرضاعة
وانا على غير عدة ، قال ان كان دخل بها و واقعها فلا يصدقها . و ان كان لم يدخل
بها ولم يواقعها فليحتط ^(٣) وليسأل اذا لم يكن عرفها قبل ذلك ^(٤) .

١ - ص ١٩٣ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ١٩٣ ج ١٤ الوسائل .

٣ - هذا على رواية الصدوق وعلى رواية الكليني (فليختبر) وعلى كل هو واجب

طريقي .

٤ - ص ٢٢٣ ج ١٤ الوسائل .

(٥) الاحتياط في الافتاء

فى صحيحه عبدالرحمن قال سألت ابا الحسن عن رجلين اصابا صيدا وهما محرمان ، الجزاء بينهما او على كل واحد منهما جزاء ؟ قال : لا بل عليهما ان يجرى كل واحد منهما الصيد. قلت : ان بعض اصحابنا سألنى عن ذلك فلم ادر ما عليه، فقال اذا اصبتم مثل هذا فلم تدرؤا فعليكم بالاحتياط حتى تسألوه عنه فتعلموا^(١).
اقول : الافتاء بغير حجة شرعية افتراء على الله سبحانه واخلال وقول بغير علم كل ذلك محرم وموبق فليس فى الرواية حكم جديد كما لا يخفى .

(٩٥) التحية

قال الله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها اوردوها ان الله كان على كل شىء حسيبا^(٢) .

اقول : الظاهر من الاية وجوب التحية فى جواب كل تحية ولو كانت غير السلام المعهود فى الاسلام، فمن قال ابقاك الله يجب ان يقال له ابقاك الله اوحياك الله اوشبهه وحمل الامر فى الاية على الاستحباب بعيد ، ولذا حكى عن العلامة المحلى (ره) جواز رد التحية غير السلام فى الصلوة اعتمادا على ظاهر الاية كرد السلام، لكن صحة الصلاة حينئذ محتاجة الى دليل فانه كلام والكلام من القواطع والمبطلات فلا حظ .

هذا ولكن قال صاحب المدارك فى محكى كتابه : التحية لغة السلام على مانص عليه اهل اللغة ودل عليه العرف . وعن المصباح المنير : حياه تحية ، اصله الدعاء بالبقاء ومنه التحيات لله اى البقاء وقيل الملك ، ثم كثر حتى استعمل فى

١ - ص ١١١ وص ١١٢ ج ١٨ الوسائل .

٢ - النساء ٨٧ .

مطلق الدعاء ثم استعمله الشرع في دعاء مخصوص وهو سلام عليكم. ومن القاموس:
والتحية السلام

اقول: لكن هذه الكلمات لاتصلح لاثبات وضع التحية للسلام ولو في العرف العام كما ان ما نقل عن اكثر المفسرين او جمهورهم من ان المراد بها في الاية هو السلام وان كانت في غيرها بمعناها، ايضا غير حجة الا ان يتمسك لاثباته بعدم قول بوجوب رد غير السلام، بل التسالم على عدم وجوب الرد لغير السلام من انواع التحيات.

واستشهد سيدنا الحكيم (قده) على عدم وجوب مطلق التحيات بصحبة محمد بن مسلم: دخلت على ابي جعفر عليه السلام وهو في الصلوة فقلت: السلام عليك فقال عليه السلام: السلام عليك فقلت: كيف اصبحت؟ فسكت فلما انصرف، قلت أيرد السلام وهو في الصلوة؟ قال عليه السلام نعم مثل ما قيل له ^(١) فان قوله (كيف اصبحت) نوع من التحية ^(٢) لكنه ليس من التحية نعم السلام من التحية ان لم يكن نفسها ولو في خصوص المقام لقوله تعالى: تحيتهم يوم يلقونه سلام. وقوله تعالى: وتحيتهم فيها سلام.

قال المحقق الهمداني ^(٣): وعلى تقدير ان يكون المراد بالتحية في الاية ما يعم كل بر واحسان قولي او فعلي وجب حملها على الندب، اذ لا يمكن الالتزام بوجوب رد التحية بهذا المعنى، فانه كاذب ان يكون مصاد ما للضرورة فضلا عن مخالفة الاجماع...

وكيفما كان يجب رد السلام بلا خلاف يوجد، بل نقل الاجماع على وجوب

١ - ص ٤٠٠ ج ١ تفسير البرهان.

٢ - ص ٤٢٨ ج ٢ مستسكة الطبعة الاولى.

٣ - ص ٤٢١ ج ٢ مصباح الفقاهة.

فورية الرد وقيل انه مقطوع به في كلماتهم ، ولا بعد في اعتبار الفورية في تحقق مفهوم رد السلام كما يفهم من نظر العرف فلو اخره الى زمان يعتد به فقد فات محله ويعد الجواب بعده لغوا واستهزاء .

اذا عرفت هذا فهنا فروع لابد من ذكرها للابتلاء بها غالبا .

(الاول) وجوب رد السلام كفائي بالاخلاف يجده بعضهم ، وعن الذكري دعوى الاجماع عليه ، ويدل عليه صحيحة غياث عن الصادق عليه السلام قال : اذا اسلم من القوم واحد اجزأ عنهم ، واذا رد واحد اجزأ عنهم ^(١) فلا بعد لاجله في رفع اليد عن ظاهر الآية المتقدمة الدالة على عينية الوجوب وان كان الاحوط استحبابا العمل بظاهر الآية .

هذا اذا قال المسلم او المسلمون السلام عليكم ، واما اذا اسلم المسلم على كل احد سلاما منفردا فالظاهر وجوب الرد عينا فلا يجزى رد واحد منهم وكذا اذا قال السلام على كل فرد منكم فان المتيقن من كفاية رد واحد من الجماعة انما هو فيما اذا قال السلام عليكم .

ثم المراد بكفاية رد واحد من القوم انما هو في صورة دخوله في السلام معهم فانه المفهوم من الرواية ، بل نسب الى ظاهر النص وفتاوى الاصحاب فلا يكفي رد من لم يكن مقصودا بالسلام ضمنا ، نعم لا يبعد كفاية رد غير البالغ اذا كان مميزا لاطلاق الرواية المخصص للقاعدة وان كان الاحوط عدمها .

ويظهر من صدر الرواية وصحيحة عبدالرحمن ^(٢) استحباب السلام ايضا كفائي ، ولا يبعد الاستحباب العيني ولو غير موكد فلاحظ .

(الثاني) يجب على الاظهر اسماع الرد للشك في صدق التحية بدونه ، و

١- ص ٤٥٠ ج ٨ الوسائل .

٢- ص ٤٥٠ ج ٨ الوسائل .

منه يظهر عدم وجوب رد التحية غير المسموعة الا اذا استلزم تركه هتكاً فيجب الرد و هكذا في غير الفرض .

(الثالث) لو سلم جمع على واحد فالظاهر عدم كفاية الرد الواحد بضمير المفرد ، وكفايته بضمير الجمع للمصدق عرفاً انه رد التحية .

(الرابع) المظنون قويا ان فعل الاخرس في مقام التحية يلحق بالسلام في وجوب الرد فلا ينبغي ترك الاحتياط بالرد المفهم دون الرد القولي .

(الخامس) لافرق في وجوب الرد بين كون المردود عليه رجلاً أو امرأة ، مسلماً أو كافراً ؛ بالغا أو غير بالغ مميز^(١) كل ذلك للاطلاق ، نعم في الكافر يرد الجواب بالمبتدأ فقط وبالخبر فقط على ما ذكرناه في الجزء الاول من هذا الكتاب . (السادس) لو تلاقى اثنان فسلم كل واحد منهما على الآخر وجب على كل منهما جواب الآخر لظهور ان الجواب لا يحصل بالسلام الابتدائي .

(السابع) الظاهر اعتبار امكان الاسماع في وجوب الرد فلا يجب رد السلام المسموع من الاذاعات والتلفزيونات المتعارفة اليوم واطلاق الآية منصرف عن هذه الصورة وكذا اذا كان المسلم اصم او كان راكباً على ظهر السيارة ونحوها او كانت الاصوات العالية كصوت المكائن مثلاً مانعة عن الاسماع وان كان الاحوط في غير الاول الرد بالنحو المتعارف .

(الثامن) اذا قال المسلم السلام عليك ورحمة الله اومع زيادة (وبركاته) فهل يجب الرد بمثله او يكفي في الجواب الاختصار على (وعليك السلام) فقط ظاهر القرآن هو الاول ، ولم اجد من الاصحاب مصرحاً بالمسألة ، الا ان يقال ان المراد بالتحية - كما تقدم - هو السلام ولا يجب رد غير السلام ومن الظاهر ان الرحمة

١- وجوب رد السلام على الصبي المميز المسلم مذهب جماعة من الاصحاب منهم صاحب المدارك وجده في الروض كما في ص ٧٦ ج ٩ الجذائق .

والبركة ليستامنه فلا يجب الرد، لكنه غير ظاهر لاحتمال كونهما من تمة السلام وملحقاته والاحوط لزوما هو الرد بالمثل لان المتيقن من عدم وجوب رد غير السلام غير الفرض .

(التاسع) هل يجوز الرد : (سلام عليك ، سلام عليكم) ام لا ، بل لابد من تقديم الظرف ، ذهب صاحب الحقائق (ره) الى الثاني ونسبه الى المشهور بين الاصحاب (رض) ونسب الاول الى ابن ادريس والسبزواري في الذخيرة . . . وقال : وانت خير بيان الاخبار الكثيرة مما قدمنا ذكره ومالم نذكره كلها متفقة الدلالة على الرد بتقديم الظرف ^(١) .

ما افاده ضعيف جدا والحق هو الجواز لصدق جواب السلام واطلاق الاية الشريفة ، وصحيفة زرارة عن الباقر عليه السلام عن رسول الله ﷺ . . . اذا سلم عليكم مسلم فقولوا سلام عليكم واذا سلم عليكم كافر فقولوا عليك ^(٢) ومنها يظهر عدم لزوم حرف (الواد) في الجواب .

واما ما اعتذره المحدث المتقدم (ره) عنه فهو ضعيف ايضا كما يظهر وجهه لمن راجع حديقته .

(العاشر) يقول المحدث البحراني (قده) : المفهوم من الاخبار ان صيغة السلام التي يسلم بها لابد ان يبدؤ فيها بلفظ السلام . مثل (سلام عليكم او عليك) او (السلام عليكم او عليك) فاما تقديم الظرف فانما هو في الجواب من غير المصلى كما عرفت .

ونقل بعض المتأخرين عن ظاهر الاصحاب ان (عليك السلام او عليكم السلام) صحيح يوجب الرد . وانكره في الذخيرة فقال لم اطلع على ما نقله عن ظاهر

١- ص ٧٠ ج ٩ الحقائق الناطرة .

٢- ص ٢٥٣ ج ٨ الوسائل .

الاصحاب الا في كلام ابن ادريس منع انه قد صرح العلامة في التذكرة بخلافه فقال : ولو قال (عليك السلام) لم يكن مسلما انما هي صيغة الجواب ^(١) .

اقول : كل ذلك تقييد للاطلاقات بلا مقيد معتبر كما لا يخفى فيجب رد السلام اذا قدم الظرف او اضاف السلام الى ضمير المتكلم او الى الله تعالى فالمناط هو الصدق العرفي ، ومما يدل على ان تقديم الظرف لا يوجب بطلان السلام موثق عمار سأل ابا عبد الله عليه السلام من النساء كيف يسلمن اذا دخلن على القوم؟ قال: المرأة تقول: عليكم السلام والرجل يقول السلام عليكم ^(٢) .

(الحادى عشر) السلام بداعى الاستهزاء والايذاء والتوهين ليس بتحية فلا يجب رده ولا اقل من انصراف الادلة عن مثله .

(الثانى عشر) لا فرق فى وجوب رد السلام بين حالة الصلاة وغيرها لاجل

روايات :

منها موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن الرجل يسلم عليه وهو فى الصلاة؟ قال يرد (السلام عليكم) ولا يقل (وعليكم السلام) فان رسول الله كان قائما يصلى فمر به عمار بن ياسر فلم عليه عمار فرد عليه النبى هكذا .
ومنها صحيحة منصور عنه عليه السلام : اذا سلم عليك الرجل وانت تصلى ، قال : ترد عليه خفيا كما قال ^(٣) .

وفى موثقة عمار عنه عليه السلام : سألته عن السلام على المصلى ، فقال : اذا سلم عليك رجل من المسلمين وانت فى الصلوة فرد عليه فيما بينك وبين نفسك ولا ترفع صوتك ^(٤) .

١ - ص ٧٢ ج ٩ الحقائق .

٢ - ص ٤٤٤ ج ٨ الوسائل .

٣ - ص ١٢٦٥ ج ٢ من الوسائل

٤ - ص ١٢٦٦ المصدر .

وفي صحيح عن محمد بن مسلم قال : دخلت على ابي جعفر عليه السلام وهو في الصلوة فقلت السلام عليك فقال : السلام عليك... قلت أيرد السلام وهو في الصلوة؟ فقال : نعم مثل ما قيل له ^(١) .

اقول: ظاهر الرواية ان الامام رد السلام جهرا بحيث سمعه محمد بن مسلم، ففعله عليه السلام دليل على جواز الاسماع فاذا جاز فقد وجب لما مر في الفرع الثاني، فلا بد ان يحمل ما في موثقة سماعة وعمار من الامر بالرد الخفي والنهي عن رفع الصوت على المرتبة الشديدة . اذ للاسماع مراتب ، والاحوط لزوما مراعاة هذه الجهة .

ثم ان موثقة سماعة من حيث اداء سلام عمار مجملة ويحتمل انه سلم بصيغة (سلام عليكم) ولا بد من البناء على ذلك من جهة صحيحة ابن مسلم فانها ترفع اجمالها من هذه الناحية، فلا تنافي بين الروايات، والنتيجة وجوب رد السلام بمثلها على المصلي .

ثم ان مقتضى اعتبار المثلية بقول مطلق، اعتبارها في الافراد والجمع والتعريف والتشكيك وحذف الخبر ونحوها واختاره جماعة بل نسبة في الحدائق بعد اختياره، الى المشهور ^(٢) نعم في شمولها للرحمة والبركة نظر بل الاحوط لزوما تركه في الصلاة ^(٣) بل انكره المحقق الهمداني اصل المثلية فقال : لكن المتأمل يرى ان عبارات كثير منهم بمعزل عن ذلك وان الصيغ الاربع المتعارفة في السلام باسرها لديهم متماثلة وان غرضهم بذلك الاحتراز من ان يقول (وعليكم السلام) كما ورد النهي عنه في الموثقة المزبورة ^(٤) .

١ - ص ١٢٦٥ المصدر .

٢ - ص ٧٩ ج ٩ الوسائل .

٣ - هل هذا مع الاحتياط المتقدم في المسألة الثامنة منها؟

٤ - ص ٤٢٥ ج ٢ مصباح الفقيه .

اقول لا يهمل بيان المراد من الفتاوى بل المهم هو ظهور الرواية وقد عرفته.
(الثالث عشر) اذا كان المصلى فى ضمن من سلم عليهم فان رد السلام غيره
فلا يظهر عدم الجواز له خلافا لجمع لعدم الدليل على جواز التكلم (ح) وان لم
يرده غيره يردده وجوبا؛ وهل يجوز الرد ابتداء سيما مع علمه برد غيره قبل فوت
الفورية فيه اشكال اظهره الاول للاطلاق .

(الرابع عشر) قال صاحب العروة: لو سلم بالملحون وجب الجواب صحيحا،
والاحوط قصد الدعاء او القرآن .

اقول: اما وجوب اصل الرد فلان السلام بالملحون تحية واما وجوب الرد
صحيحا فلا دليل عليه بل يكفى الملحون ولو للسلام الصحيح العرفى والالم يجب
الرد ولم يجز فى الصلوة واما قصد الدعاء والقراءة كما تكرر ذكره فى كلامه
وكلام غيره من الاعلام فغير نافع ولا يحصل به الاحتياط بل هو خلاف الاحتياط،
فان الدعاء الذى يجوز فى الصلاة مادعى الله تعالى ونوجى به لاما خاطب به غيره،
كما ان المراد بالقرآن ماقراء بقصد القراءة فقط فلا يحصل به التحية الواجبة وان
قصد به خطاب المسلم ورد تحيته فهو كلام آدمى بالفاظ القرآن كما قال مخاطبا
لابنه مثلا الق مافى يمينك فانه مبطل للصلوة بلاشكال .

(الخامس عشر) وقال ايضا : اذا سلم مرات عديدة يكفى الجواب مرة ،
نعم لو اجاب ثم سلم يجب جواب الثانى ايضا وهكذا الا اذا خرج عن المتعارف فلا .
يجب الجواب حينئذ .

اقول : كفاية الجواب مرة خلاف القاعدة ، بل يمكن ان يستشهد بموثقة
ابان بن عثمان... وجاء رسول الله ﷺ حتى وقف على باب دارهم وقال السلام عليكم
يا اهل الدار ، فلم يجيبوه فاعاد عليهم السلام فلم يجيبوه ، فاعاد السلام ؛ فقالوا و
عليك السلام يا رسول الله ورحمة الله وبركاته . فقال مالكم تر كتمت اجابتي فى

اول السلام والثاني . . . (١) على الوجوب (٢) فالاحوط الرد المتعدد وان كان الاكتفاء بالرد مرة غير بعيد للصدق عرفا .

(السادس عشر) اذا شك في الفورية وصدق الجواب عن التحية فان كان الشك بنحو الشبهة الموضوعية جرى استصحاب بقاء الوقت وان كان بنحو الشبهة المفهومية فلا تجرى ومنه يظهر عدم جريان استصحاب الحكم للشك في بقاء الموضوع ، و الاحتياط هو الرد في الصلاة ثم اعادة الصلوة بعد تمامها ، وهذا الاحتياط يجري ظاهرا اذا شك المصلي في صيغة السلام حتى يرد مثلها فانه يرد الجواب كيف ما شاء ثم يعيد صلاته بعد التمام .

(السابع عشر) هل يجب رد السلام بغير العربية كما اذا قال الفارسي : سلام بر تو باد ، بر شما سلام باد ، بر تو و يا بر شما سلام ، الظاهر وجوب الرد ، بل لا يبعد الوجوب اذا بدل كلمة السلام بلفظ يفيد معناه في لغة المسلم الا ان يدعى الانصراف الى السلام باللغة العربية لكنه مشكل لان الاصل في المقام هو الاية الكريمة فافهم .

تتمة

السلام اما بمعنى الصلح واما بمعنى السلامة والحفاظة كقوله تعالى في حق يحيى عليه السلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا ، وقريب منه قوله حكاية عن عيسى عليه السلام والصلح على يوم ولدت النخ .

و اما بمعنى الانقياد وعدم التجاوز كقوله تعالى (ثم لا يجردوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقوله تعالى (فلما اسلما) وغيرهما .

١ - ص ٤٤٥ ج ٨ الوسائل .

٢ - لكن الظاهر ان الرواية تنظر الى جهة اخرى ولا يستفاد منه حكم المقام كما لا يخفى .

قال الطريحي في مجمع البحرين : واختلفت الاقاويل في معنى (السلام عليك فمن قائل معناه الدعاء اى سلمت من المكاره . ومن قائل معناه اسم السلام عليك . ومن قائل : اسم الله عليك اى انت فى حفظه كما يقال الله معك و اذا قلت (السلام علينا) و (السلام على الاموات) فلا وجه لكون المراد به الاعلام بالسلامة بل الوجه ان يقال : هو دعاء بالسلامة لصاحبه من افات الدنيا و من عذاب الاخرة .

اقول : ولا يعقل هذا الدعاء بالنسبة الى ارواح المعصومين عليهم السلام اذ لا يتطرق العذاب الى ارواحهم مع ان المؤمنين يسلمون عليهم فى زياراتهم . ويحتمل انه هنا بمعنى الانقياد فالمعنى : ان انقيادى لك وانا منقاد لكم فتأمل .

حرف الخاء

(٩١) الاختتان

في صحيح الفياث عن الصادق عن ابيه عن علي (عليه السلام) : لا باس بان لا تختتن المرأة ، فاما الرجل فلا بد منه ^(١) .

وفي حسنة الفضل عن الرضا (عليه السلام) انه كتب الى المأمون : والختان سنة واجبة للرجال ومكرمة للنساء ^(٢) .

وفي صحيح محمد بن جعفر الاسدي فيما ورد عليه من التوقيع عن محمد بن عثمان العمري في جواب مسائله عن صاحب الزمان (عجل الله فرجه الشريف) : واما ما سألت عنه من امر المولود الذي ثبت غلفته بعد ما يختن هل يختن مرة اخرى فانه يجب ان تقطع غلفته ، فان الارض تضج الى الله عز وجل من بول الاغلف اربعين صباحا ^(٣) .

اقول : التعليل لا يصلح لصرف قوله (عليه السلام) فانه يجب . الى الندب فان ظهوره في الوجوب اقوى .

واما ما دل على ان (الختان من السنة) او (اما السنة فالختان على الرجال) فغير دال على الوجوب كما يظهر من مراجعة روايات الباب .

١ - ٢ ص ١٦٣ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ١٦٧ ج ١٥ لاحظ سنده في ص ١٧٢ ج ٣ فالتوقيع معتبر سنداً .

وفي الجواهر وممتنها واما الختان فلا خلاف في انه مستحب يوم السابع بل الاجماع بقسميه عليه ، و النصوص به مستفيضة او متواترة ، ولو اخر عنه جاز بلا خلاف بل الاجماع بقسميه عليه . . . نعم لو بلغ و لم يختن وجب ان يختن نفسه بلا خلاف اجدد فيه بل الاجماع بقسميه عليه ، وذلك لان الختان واجب بالضرورة من المذهب والدين التي استغنت بذلك عن تظافر النصوص كغيرها من الضروريات . فمن الغريب وسوسة المحدث البحراني عند ذلك كله وميله الى عدم الوجوب . نعم في وجوبه على الولي قبل البلوغ خلاف ، والاشهر بل المشهور عدم للاصل . . . والختن المشكل يقوى عدم الوجوب عليه للاصل .

اقول ما افاده في نفى الوجوب على الولي صحيح ظاهرا واما الختن فيمكن شمول الرواية الثالثة له الا ان يدعى انصرافها الى الذكر .

(٥) اخراج الزاني

في موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام اذا زنى الرجل ينبغي للامام ان ينفيه من الارض التي جلد فيها الى غيرها . فانما على الامام ان يخرج من المصر الذي جلد فيه ^(١) .

اقول : ياتي تفصيل المسألة في مادة النفي في حرف النون .

(٩٢) استخدام المرتدة

في صحيح حماد عن الصادق عليه السلام : في المرتدة عن الاسلام قال : لا تقتل و تستخدم خدمة شديدة و تمنع الطعام والشراب الا ما يمسك نفسها و تلبس خشن الثياب وتضرب على الصلوة ^(٢) .

١ - ص ٣٩٣ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ٥٤٩ ج ١٨ .

اقول لابد ان يكون الاستخدام فى الحبس ان امكن جمعائنه وبين مادل
على حبسها وقدم فى مادة الحبس وان لم يمكن فلا بعد فى جواز استخدامها خارج
الحبس ثم ارجاعها اليه بعده فتأمل .

(٩٣) اخراج المحبسين لاداء الواجبات

فى رواية عبدالرحمن بن سبابه عن الصادق عليه السلام : ان على الامام ان يخرج
المحبسين فى الدين يوم الجمعة الى الجمعة ويوم العيد الى العيد ويرسل معهم ،
فاذا قضاوا الصلوة والعيد ردهم الى السجن ^(١) .

اقول الراوى الاخير - وهو عبدالرحمن - لم يثبت وثاقته وحسنه فالرواية
غير معتبرة .

لكن رواها الصدوق بطريقه الى عبد الله بن سنان ^(٢) و الطريق صحيح
فتكون الرواية صحيحة معتبرة وفى اخرها : حبس الامام بعد الحد ظلم و الذى
تقتضيه القاعدة الاولى ان الواجب اذا كان كفائيا و قام به غير المحبوس او كان
تخييرا بين امرين او امور يمكن اتيانه ببعض اطرافه فى داخل السجن فهو ولا
ملزم لاجراجه منه .

واما اذا كان واجبا تعيينيا وعينيا لا بد له يجب اخراجه لاتيانه اذا لم يمكن
اتيانه فيه .

و اما اذا كان له بدل طولى فان علم من مذاق الشارع عدم ارتضائه بترك
المبدل منه لمجرد الحبس يجب اخراجه منه ايضا لاتيانه و ان لم يعلم ذلك فلا
فلا ملزم لاجراجه .

١ - ص ٣٦ ج ٥ الوسائل .

٢ ص ٢٢١ ج ١٨ .

اما صلاة الجمعة فان قلنا بوجوبها التعيينى اى وجوب حضورها بعد اقامتها
فيجب اخراج المحبوس اليها و الا فلا و اما صلاة العيد فلا يجب اخراجه اليها
فى زمان الغيبة لعدم وجوبها ولعل الصحيحة ناطرة الى زمان حضور الائمة المعصومين
عليه السلام وفرض تمكنهم من الصلاة فتكون الجمعة والعيد واجبتين تعيينا .

(٥) اخراج الحيوان الموطوء من المدينة

قدم بحثه فى ص ١٤ و ص ٦٦ من الجزء الاول من هذا الكتاب (الطبع الاول) و
ناقشنا فى سند الرواية لاجل (حنان) وهو الراوى الاخير فانه لم يثبت وثاقته ولا حسنه
بطريق معتبر وان رام سيدنا الاستاذ الخوئى فى الجزء الثامن من معجمه اثبات وثاقته
لاجل وقوعه فى اسناد كامل الزيارات و تفسير على بن ابراهيم لكن ذكرنا فى
فوائدنا الرجالية ضعفه مفصلا .

(٩٤) اخراج القميص من القدم

فى صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام اذا لبست قميصا و انت محرم
فشقه واخرجه من تحت قدميك ^(١) .
وفى الصحيح الاخر عنه عليه السلام فى رجل احرم وعليه قميصه فقال ينزعه ولا يشقه
وان كان لبسه بعد ما احرم شقه مما يلى رجله ^(٢) .

(٩٥) اخراج الكفار فى الجملة

قال الله تعالى : واقتلوهم حيث ثقتموهم واخرجوهم من حيث اخرجوكم
والفتنة اشد من القتل ^(٣) .

١ - ٢ ص ١٢٥ ج ٩ الوسائل .

٣ - البقرة ١٩١ .

بأمر القرآن باخراج مشركى مكة منها كما اخرجوا المسلمين منها ، و
الظاهر عدم الخصوصية للمورد فيجب اخراج الكافر من بلده عند التمكن منه
اذا هو اخرج المسلم منه . الا ان يقال ان الامر ورد مورد توهم الحظر فلا ثبت
الوجوب فتأمل .

(٥) اخراج الولد من بطن امه

فى موثقة على قال سألت العبد الصالح عليه السلام عن المرأة تموت وولدها فى بطنها
قال شق (يشق) بطنها ويخرج ولدها ^(١) ،

وفى صحيحه قال سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن المرأة تموت وولدها فى
بطنها يتحرك قال يشق عن الولد ^(٢) .

وفى موثقة محمد بن مسلم ان امرأة سألته فقالت لى بنت عروس ضربها الطلق
فما زالت تطلق حتى فانت والولد يتحرك فى بطنها ويذهب ويجىء فما اصنع ؟ قال
قلت يا امة الله سئل محمد بن على الباقر عليه السلام عن مثل ذلك فقال : يشق بطن الميت
ويستخرج الولد ^(٣) .

اقول : وجوب شق الميت غيرى كما ان وجوب الاخراج ايضا كذلك لاجل
حفظ النفس المحترمة فلاحظ مادة الحفظ .

(٥) خشوع القلب

قال الله تعالى : الم يَأْنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا انْزَلَ
مِنْ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ ادْتُوا الْكِتَابَ . . ^(٤)

١ - ص ٦٧٣ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٦٧٤ المصدر .

٣ - الحدید ١٦ .

الظاهر ان التريغب فى الخشوع - وهوتأثر القلب ببال عظمة الله و كبريائه
كما قيل - انما هو لاجل امثال احكام الله تعالى، فليس بواجب نفسى ذاتى عليه
ويحتمل انه مطلوب نفسى فيكون سوق الاية لبيان مطلق الرجحان.

(٥) الخشية من الله تعالى

قال الله تعالى : الا الذين ظلموا فلاتخشوهم واخشونى ^(١).

وقال الله تعالى : فلاتخشوا الناس واخشون ^(٢).

الظاهر ان الامر بها ارشاد كالامر بالحدز والتقوى وغيرهما .

(٥) اخفات الصوت على النساء

قبل بوجوب اخفات الصوت وعدم اظهاره على النساء عند الاجانب ونسب
الى جماعة من الاساطين ، بل عن الفاضل الهندى : قلت لاتفاق كلمة الاصحاب
على ان صوتها عورة يجب عليها اخفاؤه عن الاجانب .

اقول : السيرة القطعية المتصلة بزمان النبى الاكرم وجملة من الانوار تبطل
هذه الدعوى وان صوت المرأة ليس بعورة وادعاء الاجماع موهون جدا، ولا ينبغي
للباحث المحقق الاعتماد على امثال هذه الاجماع بل على معظمها .

(٩٦) خفض الجناح على النبى الاعظم ﷺ

قال الله تعالى : لاتمدن عينيك. . . ولا تمزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين ^(٣)

وقال الله تعالى : واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين فان عصوك فقل

١ - البقرة ١٥٠ .

٢ - المائدة ٤٤ .

٣ - الحجر ٨٨ .

انى يرى مما تعلمون^(١).

يحتمل ان خفض الجناح كناية عن التواضع ولين الجانب والميل ، فان الاصل فيه ان الطائر حين انضمام افراخه اليه يبسط جناحه عليها ثم يخفضه لها وقيل هو كناية عن صبر النفس مع المؤمنين وضربهم الى نفسه بالتربية والتأديب، وقيل انه كناية عن ملازمة المؤمنين والوقوف معهم من غير مفارقة . والمعاني متقاربة .
واما الحكم فيحتمل انه الوجوب ويحتمل ان الامر سيق للارشاد ، وعلى الثانى لاشك فى شمول الحكم لكل زعيم دينى واما على الاول ففى الشمول حاجة الى الدليل .

(تنبيه) واما قوله تعالى : واخفض لهما جناح الذل من الرحمة^(٢) .

فالظاهر ان المراد به التواضع والاحسان وقدم بحثه فى مادة المقوق فى بيان المحرمات .

(٥) خلع ثياب الزانى عند الجلد

فى معتبرة اسحاق عن الكاظم عليه السلام عن الزانى كيف يجلد ؟ قال اشد الجلد . قلت : فمن فوق ثيابه ؟ قال : بل تخلع ثيابه ...^(٣) .

وفى معتبرة اخرى له عنه عليه السلام . . . فقلت من فوق الثياب فقال : بل يجرد^(٤) وما دل على خلافه ضعيف سنداً ، وهل هو واجب تعبدى او شرط للجلد فيه وجهان والثانى ارجح .

١- الشعراء ٢١٥ - ٢١٦ .

٢ - الاسراء ٢٤ .

٣- ٤ ص ٣٦١ ج ١٨ الوسائل .

(٩٧) تخلية الحيوان على المحرم

في صحيح حفص عن الصادق عليه السلام فيمن اصاب طيرا في الحرم ، قال : ان كان مستوى الجناح فليخل عنه ، وان كان غير مستوى . تنفقه واطعمه واسقاه فاذا استوى جناحه خلى عنه .

والروايات في ذلك كثيرة ^(١) ولاحظ مادة الحفظ .

(٩٨) الاختمار على النساء

لاحظ مادة الادناء في حرف الدال في هذا الجزء .

(٩٨) خمس الارض المشتركة على الذمي

قال الباقر عليه السلام في صحيح ابي عبيدة : ايما ذمي اشترى من مسلم ارضا فان عليه الخمس ^(٢) .

اقول مقتضى الاطلاق عدم الفرق في الحكم بين الارض المجردة والارض المعمورة كالدكان والبيت ونحوهما فيجب فيهما الخمس لان الشمن يوزع على الارض والعمارة نعم الاظهر اختصاص الحكم بما اذا انتقل اليه من المسلم بالاشتراء دون سائر المعامضات كما انه لا بعد في انصراف الرواية الى الاشتراء المستقر في فرض فسخ البيع بالخيار او الاقالة يمكن منع وجوب الخمس ثم الاستفادة من الرواية تعلق الخمس بذمة الذمي المشتري لابعين الارض كما لا يخفى .

(٩٩) خمس المعادن

في صحيح محمد بن مسلم قال سألته عن معادن الذهب والفضة والصفرة والحديد

والرصاص فقال عليها الخمس جميعا ^(١) .

وفي صحيح الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكنز كم فيه ؟ قال الخمس وعن المعادن كم فيها ؟ قال الخمس وعن الرصاص والصفر والحديد وما كان من المعادن كم فيها ؟ قال يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة ^(٢) .

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام قال سألت عن المعادن ما فيها ؟ فقال كل ما كان ركازا ففيه الخمس ، وقال : ما عالجته بمالك ففيه ما اخرج الله سبحانه منه من حجارته مصفى الخمس ^(٣) .

وفي صحيح ابن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الملاحه ؟ فقال ما الملاحه ؟ فقال (فقلت) ارض سبخة مالهة يجتمع فيه الماء فيصير ملحاً فقال : هذا المعدن ، فيه الخمس فقلت : والكبريت والنفط يخرج من الارض ، قال : فقال : هذا واشباهه فيه الخمس ^(٤) .

وفي الصحيح عن الصادق عليه السلام الخمس على خمسة اشياء على الكنوز والمعادن والفوس والغنيمة : ونسى ابن ابي عمير الخامس ^(٥) .

وفي صحيح البرقي قال سألت ابا الحسن عليه السلام عما اخرج المعدن من قليل او كثير هل فيه شيء ؟ قال : ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً ^(٦) . اذا عرفت هذا فاليك بعض مسائل الموضوع .

(٩) كل ما صدق عليه عرفا انه معدن ظاهرا كان على وجه الارض ام باطنا يلحقه حكمه وان شك في صدقه يرجع الى البرائة واستصحاب عدم تعلق الخمس به .

١ - ٢ ص ٣٤٢ ج ٦ المصدر .

٢ - ٤ ص ٣٤٣ ج ٦ .

٣ - ٥ ص ٣٤٤ المصدر .

٤ - ٦ ص ٣٤٤ ج ٦ .

(٢) الوجوب متعلق بالذى يملكه بالاستخراج ولا يجب على من انتقل اليه باحد الوجوه الناقلة للسيرة القطعية على عدم اخراج المتدينين خمس ما يملكونه من المعادن ، ولا يوجد بيت تخلو منها .

(٣) لا يعتبر فيه الاخراج بل يتعلق الخمس به وان كان على ظهر الارض كما يظهر من الروايات .

(٤) المستفاد من الروايات انه يتعلق الخمس على الممدن ولو كان مخرجه كافرا او صبيا او مجنونا .

(٥) اخراج الخمس بعد المؤنة لما يأتى من اطلاق صحيح البرزطى .

(٦) يعتبر بلوغ النصاب فى الاخراج دفعة واحدة عرفا فلو تعدد الاخراج عرفا لم يتعلق به الخمس على اشكال فى بعض الموارد . وهو - اى النصاب - بلوغ ما اخرجه عشرون دينارا كما فى الصحيح الاخير .

(٧) المتيقن من الاخبار استفادة ملكية المخرج لما اخرجه لا مطلقا ، فلا مانع من استخراج الغير منه بحفر آخر واخراج آخر .

(٨) ظاهر الادلة ان الخمس متعلق بالمال لا بالذمة .

(١٠٠) خمس الغنيمة

قال الله تعالى: **لَمَّا جَاءَ عِلْمُوَانَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ**
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ
الْفُرْقَانِ (١) .

قال فى القاموس : والمغنم والغنيمة والغنم (بالضم) الفىء غنم بالكسر غنما

بالضم وبالفتح وبالتحريك وغنيمة وغنمانا بالضم والفوز^(١) بالشئ بلامشقة .
 وقال في مجمع البحرين . الغنيمة في الاصل الفائدة المكتسبة ، ولكن
 اصطلح جماعة على ان ما اخذ من الكفار ان كان من غير قتال فهو فئ و ان كان مع
 القتال فهو غنيمة ، واليه ذهب الامامية وهو المروى من الائمة الهدى كذا قيل ،
 وقيل هما بمعنى واحد .

وفي المنجد : غنم غنما الشئ : فازبه وناله بلا بدل والغنيمة ج غنائم :
 ما يؤخذ من المحاربين عنوة والمكسب عموما ، يقال غنيمة باردة اى طيبة او بلا
 تعب .

وقال الراغب في المفردات : الغنم - بفتحتن - معروف . . . (كوسفند)
 والغنم (بالضم فالسكون) اصابته والظفر به^(٢) ثم استعمل في كل مظفر به من جهة
 العدى وغيرهم . .

اقول : المنساق من مفهوم الغنيمة بعد التأمل هو اعتبار عدم المشقة والتعب
 او عدم البذل فلا يصدق على ما حصل بالبيع واجارة النفس وسائر المعاملات : ثم
 الظاهرا و المتيقن من الاية ارادة ما اخذ من الكفار في الحرب من الغنيمة
 المذكورة لوجوه مؤيدة :

(اولها) سياق الايات فانها وردت في امر الجهاد والحرب .

(ثانياها) فهم كثير من الفقهاء والمفسرين ، قال في فرائد الدرر : فقيل هي
 - الغنيمة - ما اخذ من دار الحرب بقتال ويرشد اليه السياق ... وهو قول كثير من -
 المفسرين ، وبه قال كثير من الاصحاب وجعلوا ثبوت الخمس فيما عدا ذلك من -

١ - يحتمل زيادة حرف الواو .

٢ - الضميران يرجعان الى الغنم بالفتحتن (كوسفند) .

الانواع السبعة بدليل خارج .^(١)

(ثالثها) الروايات الدالة^(٢) على ثبوت الخمس في الغنائم والغوص -
والكنز والمعدن وغيرها حيث جعلت الغنائم قسيمة ومقابلة للمذكورات لاشاملة
لها ، فيفهم منها ان الغنائم تختص بالمأخوذة في الحرب من الكفار ومن جملة
هذه الروايات صحيحة ابن ابي عمير^(٣) عن غير واحد عن الصادق عليه السلام الخمس
على خمسة اشياء : على الكنوز والمعادن والغوص والغنيمة ، ونسب بن ابي عمير
الخامس .

(رابعها) صحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام : ليس الخمس الا في -
الغنائم خاصة^(٤) بناء على ان المراد به نفى لزوم الخمس في الكتاب العزيز وان
خمس ما عدا الغنائم ثابت بالسنة ، وحمل الغنائم في الرواية على المعنى العام
يجعل قوله عليه السلام خاصة فارغا عن معنى معقول كما لا يخفى .

(خامسها) انه لو كان المراد بالغنمية جميع ما يجب تخميسه حتى الارباح ائتداول
بحثه في زمان النبي الاكرم عليه السلام واشتهر اخذه او عفو مع انه لا اثر له حتى رواية
ضعيفة او مرسله^(٥) بل من المطمئن به او المقطوع به ان النبي الاكرم عليه السلام ما اخذ
خمس ارباح المكاسب .

١ - ص ٣١٧ ج ١ ونقل عن الفقيه والشهيد والطبرسي تفسيرها بالمعنى العام الشامل
بل في مصباح الفقيه (ص ١٠٩ ج ٣) نسبة التفسير المذكور الى كثير من الاصحاب
وقال بل ربما ينسب الاستدلال به الى الاصحاب على شاذ منهم بل عن الرياض دعوى
الاجماع على عموم الآية .

٢ - ص ٣٣٩ وغيرها ج ٦ الوسائل .

٣ - ص ٣٢٢ نفس المصدر .

٤ - ص ٣٣٨ نفس المصدر .

٥ - سوى رواية واحدة نقلها الحر عن ابن طاوس في آخر الوسائل (الجزء السادس).

و على الجملة : ان من حمل لفظ الغنيمة على مطلق الفائدة و ما تعلق به
الخمس في الروايات فقد تحكم و حمل اللفظ على ما لا يطيقه دلالة الوضعية و
اغض النظر عن المؤيدات الخمسة او الاربعة .

ثم انه يمكن القول من جهة دلالة الآية بعدم وجوب اداء الخمس من الغنائم
- وجوبا مقصودا بالبحث - بل الشارع انما اعتبر ملكية اربعة اخماس الغنائم
للمجاهدين فقط و اعتبر ملكية خمسها الاخر لغيرهم فلا يجوز لهم التصرف فيه
فانه من التصرف في مال الغير .

مباحث

(١) المتيقن من اخراج الخمس صورة ما اخذ من الكفار بالمقاتلة والاغارة
والغلبة ، سواء كانت بداعي الدماء الى الاسلام او الدفاع عنه او بداعي مجرد اخذ
المال ، و مقتضى اطلاق الآية عدم الفرق بين كون الآخذ واحدا او جماعة مجندة .
واما اذا اخذ بالسرقة و الحيلة والربا و الدعوى الباطلة فلا بعد في دعوى
أنصراف الآية عنه فلا يدخل المأخوذ بها في الغنيمة التي تجب اداء خمسها بعينها
(٢) المستفاد من الآية تعلق الخمس بما يملكه الغانمون فتدبر و يبقى في
أيديهم اربعة اخماسه و عليه فلا يتعلق الخمس بالاراضي التي تصبح ملكا لجميع
المسلمين و لا تدخل في ملك الغانمين ، ولا بما يصرفه الامام في بعض الجهات ، وفي
صحيفة ابن سنان و ابن اذينة عن الصادق عليه السلام . . . و ان حضرت القسمة فله ان يسد
كل نائبة تنوبه قبل القسمة ، و ان بقي بعد ذلك شيء يقسمه بينهم و ان لم يبق لهم
فلا شيء عليه ^(١) و لا بما ينص الامام كقطاع الملوك اذ ليس فيها للناس شيء كما في
صحيح سيف عن داود بن فرق ^(٢) .

١ - ص ٣٨ ج ١٥ و قد مرت الرواية في حرف الالف في مادة الايتاء .

٢ - ص ٣٦٤ ج ١٦ الوسائل .

نعم لافرق على الاظهر في الحكم بين صورة استيذان الامام وعدمه لاطلاق الآية وعدم مقيد له سوى اجماع منقول ورواية مرسلة وكلاهما غير معتمد .

(٣) الانفال كلها للامام ولاحق لاحد فيها فلا يتعلق بها خمس . قال الله تعالى : يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم (الانفال ١) .

قال الصادق عليه السلام في صحيح البخاري: الانفال مال لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب^(١) او قوم صالحوا او قوم اعطوا ابايديهم وكل ارض خربة وبطون الاودية فهو لرسول الله ﷺ وهو للامام من بعده يضعه حيث يشاء^(٢) .

وفي صحيح معاوية بن عمار عليه السلام دلالة على الفقرة الاولى من هذه الصحيحة^(٣) وفي موق سماعة قال : سألت عن الانفال ، فقال كل ارض خربة او شيء يكون للمملوك فهو خالص للامام ، وليس للناس فيها سهم ، قال : ومنها البحرين لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب^(٤) :

هكذا في الوسائل لكن كلمة (للمملوك) من غلط الناسخ او مرتب المطبعة والصحيح (الملوك) كما في التهذيب .

وفي معتبرة اسحاق قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الانفال ، فقال : هي القرى التي قد خربت وانجلى اهلها فهي لله وللرسول وما كان للمملوك (والصحيح الملوك

١ - لكن في هذا القسم لابد من التنصيف نصف للامام ونصف للايتام والمساكين وابن السبيل ووجه هذا التخصيص هو قوله تعالى في سورة الحشر: ما افاء الله على رسوله من اهل القرى ... نعم ربما يتنافيه موثقة سماعة المذكورة في المتن لكن يمكن التصرف فيه اعتمادا على الآية المباركة .

٢ - ص ٣٦٦ ج ٦ .

٣ - ص ٣٦٥ نفس المصدر .

٤ - ص ٣٦٧ المصدر .

كما في نفس المصدر وهو تفسير علي بن ابراهيم) فهو للامام وما كان من الارض بخبرة لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، وكل ارض لارب لها والمعادن منها ^(١) ومن مات وليس له مولى فما له من الانفال ^(٢) وفي صحيح الكنائى عنه ^(٣) نحن قوم فرض الله طاعتنا ولنا صفو المال ^(٣) .

اقول : لا بعد في ملكية الشيعة للاراضى المتعلقة بالائمة ^(٤) لاجل السيرة المتصلة بزمانهم على ذلك. لكن في ملكيتهم لما فيها من المعادن والكنوز اشكال بل اللازم الاقتصار في التصرف في الانفال فيما ثبت السيرة او الدليل اللفظي على جوازه وفي غيره يرجع الى القاعدة الاولى .

(٤) قال ولي العصر امامنا المهدي الغائب - عجل الله فرجه الشريف - في توقيعه الواصل بسند حسن فلا يحل لاحدان يتصرف في مال غيره بغير اذنه ^(٤) . ويمكن ان يستفاد هذا العموم من قوله تعالى : ويل للمطففين الذين اذا اكتوبروا على الناس يستوفون واذا كالواهم اودونهم يخسرون الخ ومن غيره . فيحرم التصرف في مال جميع الناس فضلا عن اكله واتلافه ^(٥) ولو كان ماله كافر اذميا . نعم من لا يؤمن بالله او الرسول او اليوم الاخر يجوز قتله كما مر في بحث الجهاد فبطريق ادلى يجوز اخذ ماله فافهم . ولا بعد في جوازه وان لم يبلغه الدعوة

١ - وفي المستمسك ص ٦٦٣ ج ٦ (الطبعة الاولى) . مع ان في بعض النسخ جعل بدل (منها) (فيها) فيكون الضمير راجعا الى الارض التي لارب لها التي للامام .

٢ - ص ٣٧١ .

٣ - ص ٣٧٣ المصدر .

٤ - ص ٣٧٧ ج ٦ المصدر .

٥ - وغير محتاج الى التوضيح انه لا فرق في حرمة مال المسلمين وعدم جواز التصرف فيه واكله واتلافه بين الشيعة واهل السنة واما الناصب الذي يحل ماله فهم شرذمة قليلون وهم اعداء ال البيت و مبغضوهم . واما اهل السنة فهم اخواننا في الدين واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا .

الى الاسلام ولم يستحق القتل فتأمل واما المرتد فلا يجوز اخذ ماله كما يستفاد من الروايات وقد مرت في حرف القاف في مادة القتل في الجزء الثاني .
نعم في صحيح البخارى عن الصادق عليه السلام : خذ مال الناصب حيثما وجدته و ادفع اليها الخمس ^(١) ويمكن ان ثبت به حلية مال الكافر غير الذمى بطريق اولى ويدل على حلية مال الكافر صحيحة بن مهزيار الطويلة الاتية ايضا .

(١٠١) خمس الغوص

في صحيح عن الصادق عليه السلام الخمس على خمسة اشياء : على الكنوز والمعادن والغوص الخ ^(٢) .

وفي صحيح الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العنبر والغوص واللؤلؤ فقال : عليه الخمس ^(٣) .

اذا عرفت هذا فتذكر بعض مسائل الموضوع .

(١) لانصاب في هذا القسم خلافا للمشهور نعم يستثنى منه المؤنة .

(٢) اخراج الحيوانات البحرية لا يدخل في مضمون الروايتين في الغوص .

عليها .

(٣) لافرق في شمول الحكم بين البحار والانهار للاطلاق .

(٤) اذا اخرج حيوانا ووجد في بطنه شيئا اتفاقا لا خمس فيه على الاظهر

لعدم صدق الغوص .

١ - ص ٣٤٠ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ٣٤٤ ج ٦ .

٣ - ص ٣٢٧ ج ٦ .

(٥) اذا غرق شيء واعرض مالكة عنه فاخرجه الفواص فالظاهر خلافا للجمع
تعلق الخمس به ، للاطلاق ومنع الانصراف .

(١٥٢) خمس الكنز

في صحيح الحلبي المتقدم عن الصادق عليه السلام عن الكنز كم فيه ؟ فقال :
الخمس . وفي صحيح البرزني عن الرضا عليه السلام قال سألته عما يجب فيه الخمس من-
الكنز ؟ فقال ما يجب الزكاة في مثله ففيه الخمس .

وفي الصحيح السابق عن الصادق عليه السلام الخمس على خمسة اشياء على الكنوز .
اذا عرفت هذا فاليك بعض جهات المسألة :

(١) الظاهر اختصاص الحكم بالنقدين المسكوكين اللذين يتعلق بهما الزكاة
بعد بلوغهما بنصاب الزكاة لصحيح البرزني فيرجع في غيرها الى احكام اللقطة .
(٢) المستفاد من الروايات عرفا ملكية الواجد لبقية الاخماس الاربعة .

(٣) اذا كان الكنز في ارض مملوكة بالبيع او الهبة او المصالحة ونحوها
من النواقل فان علم عدم ملكية الكنز لملك الارض السابقين فهو له بعد الخمس ؛
وان علم مالكة ولو في ضمن محصور وجب رده اليه ، وان تردد تعيينه بين غير
محصور او محصور لم يمكن الاستعلام من بعضهم فلا يبعد القول بملكية الكنز
للمالك الحاضر لاطلاق صحيحته محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال سألته عن -
الدار يوجد فيها الورق ، فقال ان كانت معمورة فيها اهلها فهي لهم وان كانت خربة
قد جلا عنها اهلها فالذي وجد المال احق به ^(١) بناء على انه لا خصوصية للخراب
وان المناط هو عدم وجود المالك .

واما اذا قلنا بان المناط هو جهالة المالك فلا يبعد وجوب التعريف في

العرض المذكور فان المفهوم حسب الذوقى العرفى من الجهالة هى الجهالة الثابتة بعدا الفحص لامطلقا فلاحظ .

ولصحيح اخر له عن احدهما عليه السلام قال سألته عن الملقطة ، قال ؛ لا ترفعوها فان ابتليت فعرفها سنة فان جاء طالبها والا فاجعلها فى عرض مالك يجبى عليها ما يجرى على مالك ، الى ان يجرى لها طالب . وسألته عن الورق يوجد فى دار فقال ان كانت دار معمورة فهى لاهلها وان كانت خربة فانت احق بما وجدت ^(١) .

نعم اطلاق الشق الاخير من الروايتين الدال على احقية الواجد مقيد بموثقة محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام : قضى على عليه السلام فى رجل وجد ورقا فى خربة ان يعرفها ، فان وجد من يعرفها والا تمتع بها ^(٢) .

الا ان يقال انه لا اطلاق لها يشمل الكنز بل مضمونها قضية فى واقعة ، ويؤيده اطلاق الروايات السابقة الدالة على وجوب الخمس فى الكنز المستفاد منها تملك الوجد للبقية ، اذ لو كان التعريف واجبا لنبه عليه لكونه مورد الابتلاء فتأمل . وكيف ما كان لادليل على وجوب تعريف البائع الاخير فضلا عن غيره ، فالكنز لاهل الدار سواء كانوا مالكيين او مستأجرين او مستعيرين بشرط ادعائهم له واما اذا لم يعرفوا فيتصدق لمعتبرة اسحاق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عن رجل نزل فى بعض بيوت مكة فوجد فيه نحو من سبعين درهما مدفونة فلم تزل معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع ؟ قال : يسأل عنها اهل المنزل لعلهم يعرفونها قلت فان لم يعرفوها قال : يتصدق به ^(٣) .

١ - ص ٣٥٥ ج ١٧ الوسائل .

٢ - ص ٣٥٥ ج ١٧ .

٣ - ص ٣٥٥ ج ١٧ .

(١٠٣) خمس ارباح المكاسب والفوائد

الروايات المعتبرة سنداً الواردة في هذا الباب هي هذه^(١).

(١) صحيحة ابي علي بن راشد قلت له : امرتنى بالقيام بامرئ واخذ حقك فاعلمت مواليك بذلك ، فقال لى بعضهم : وى شىء حقه فلم ادر ما اجيبه . فقال يجب عليهم الخمس ، فقلت : فى اى شىء ؟ فقال : فى امتعتهم وصناعاتهم (ضياعهم) قلت^(٢) : والتاجر عليه والصانع بيده^(٣) ؟ فقال اذا امكنهم بعد مؤنتهم .

اقول : يظهر من الرواية ان اصل هذا الخمس ومورده لم يكن متعارفا بين الشيعة كسائر مافى مذهبهم والا لم يجهله مثل ابى علي راشد مع جلالته وكونه من الممدوحين من وكلاء الائمة والمتولين لامورهم عليه السلام وهو من اصحاب الجواد والهادى عليه السلام حتى جعل الهادى عليه السلام طاعته وعصيانته عصىانه فراجع ترجمته فى الرجال تجد صدق ما قلنا .

وقوله عليه السلام (اذا امكنهم) ظاهر عرفا فى عدم وجوب دفع الخمس على التاجر والصانع بيده اذا كان بحاجة الى الربح وخمسه بحيث لو دفعه لوقع فى عسر . وحمل الامكان على الامكان العقلى والقدرة العقلية خلاف المتفاهم عرفا .

(٢) صحيحة على بن مهزيار قال : كتب اليه^(٤) ابراهيم بن محمد الهمداني : اقرانى على كتاب ابيك فيما اوجبه على اصحاب الضياع انه اوجب عليهم نصف السدس بعد المؤنة ، وانه ليس على من لم يقم ضيعته بمؤنته نصف السدس ولا غير ذلك ،

١ - لاحظها فى ص ٣٢٨ المصدر الى ص ٣٥١ .

٢ - ضبطه المحقق الهمداني (فالتاجر) واحتمل ان (والتاجر) من سهو القلم .

(٣) كلمة (والصانع بيده) قرينة على ان المسؤول عنه فى المرتبة الاولى هي الضياع دون

الصنائع كما لا يخفى .

٢ - الظاهر رجوع الضمير الى الامام الهادى (ع) كما يظهر من الصحيحة الاتية .

فاختلف من قبلنا في ذلك فقالوا: يجب على الضياع الخمس بعد المؤنة ، مؤنة الضيعة وخراجها لمؤنة الرجل وعياله . فكتب ، وقرأه على بن مهزيار : عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان .

اقول : الظاهر ان متعلق الخمس هو غلات الارض لانفس الارض كما يظهر وجهه بالتدبر في الرواية . فليس المراد بالمؤنة مؤنة يوم او اسبوع وحتى شهر لان الحرث والحصد لا يتحققان بشهر واحد فاما ان تحمل المؤنة على ما هو المتعارف من مؤنة السنة او على مؤنة مدة الحرث والحصد وهو بعيد فلا حظ .

(٣) صحيحة اخرى له قال : كتب اليه ^(١) ابو جعفر (الجواد) عليه السلام ، وقرئت انا كتابه اليه في طريق مكة قال : ان الذي ارحببت في سنتي هذه وهذه سنة عشرين ومائتين فقط للمعنى من المعاني اكره تفسيره للمعنى كله خوفا من الانتشار ، وسأفسر لك بعضه ان شاء الله ان موالي - اسأل الله صلاحهم - او بعضهم قصر وا فيما يجب عليهم ، فعلمت ذلك فاحببت ان اطهرهم وازكيهم بما فعلت من امر الخمس في عامي هذا ^(٢) قال الله تعالى : خذ من اموالهم صدقة... الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات... وقل اعملوا فسيرى... ولم اوجب عليهم ذلك في كل عام ولا اوجب عليهم الا الزكاة التي فرضها الله عليهم ، وانما اوجبت عليهم الخمس في سنتي هذه في الذهب والفضة التي قد حال عليهما الحول ، ولم اوجب ذلك عليهم في متاع ولا آنية ولا ادواب ولا خدم ولا ربح ربحه في تجارة ولا ضيعة ، الا في ضيعة سأفسر لك امرها تخفيفا مني عن موالي ومنامني عليهم لما يفتال السلطان من اموالهم ولما ينوبهم في ذاتهم ، فاما

١ - لم اعلم مرجع الضمير المجرور .

٢ - في التهذيب هكذا : بما فعلت في عامي هذا من امر الخمس ص ١٤١ ج ٤ وما قيل من ان مراد الامام (ع) وجوب ايتاء مقدار من المال في عام خاص على المؤمنين دايدا على الخمس والزكاة ضعيف ولعله لم يخطر ببال احد .

الغنائم والفوايد فهي واجبة عليهم في كل عام ^(١) قال الله تعالى : (واعلموا انما غنمتم . . . والله على كل شيء قدير) فالغنائم والفوايد -يرحمك الله- فهي الغنيمة يغنمها المرء والفائدة يفيدها ، والجائزة من الانسان التي لها خطر ^(٢) والميراث الذي لا يحتسب من غير اب ولا ابن ، ومثل عدو يصطلم ^(٣) فيؤخذ ماله ، ومثل مال يؤخذ ولا يعرف له صاحب . و ^(٤) ماصار الى موالى من اموال الخرمية الفسقة ^(٥) ، فقد علمت ان اموالا عظاما صارت الى قوم من موالى فمن كان عنده شيء من ذلك فليوصله الى وكيله ومن كان نائيا بعيد الشقة فليعتمد لايصاله ولو بعد حين ، فان نية المؤمن خير من عمله ، فاما الذي اوجب من الضياع في كل عام فهو نصف السدس ممن كانت ضيعته تقوم بمؤنته ^(٦) ومن كانت ضيعته لا تقوم بمؤنته فليس عليه نصف سدس ولا غير ذلك .

اقول : يظهر من الرواية انه لا خمس في هذه الاشياء :

الذهب والفضة ، بعد السنة المذكورة (وهي سنة ٢٢٠) المتاع ، الآنية . الدواب . والخدم ربح التجارة والجائزة غير الخطيرة ، والميراث ممن يحتسب ميراثه ومن الاب والابن وان لم يحتسب ميراثهما والضيعة التي لا تقوم بمؤنة سنته ، ومقتضى اطلاق الرواية عدم الفرق بين كون هذه الاشياء موددة للحاجة ام لا ان

١ - من جملة صعوبات هذه الرواية قوله هذا (في كل عام) اذ الحول غير معتبر في خمس الغنائم .

٢ - في المصدر وهو التهذيب : خطر عظيم .

٣ - الصلم : القطع اصطلمه استأصله .

٤ - وفي التهذيب : ومن ضرب ماصار .

٥ - قيل انهم يبيعون المحرمات .

٦ - يستفاد من الرواية بسهولة ان المراد بالمؤنة مؤنة السنة لا مؤنة يوم فان كل ضيعة تقوم بمؤنة صاحبها مدة لا محالة فافهم جيدا وكذا الرواية السابقة بل قوله (ع) : في كل عام . ظاهر بل كالصريح في ذلك .

لم يتم دعوى الانصراف الى الاول. والتي يجب فيها الخمس هي هذه:

الغنائم^(١) الفوايد ولعلها عطف تفسير للغنائم والظاهر انها بمعنى جامع يشمل ما يذكر بعدها وغيره^(٢) الجائزة العظيمة^(٣) والميراث ممن لا يحتسب ميراثه من غير الاب والابن، مال من يجوز اكله كالكافر والناصبي، فان الخرمية يبيحون المحرمات كما قيل، والمراد بالعد والذي ذكر في الرواية اما الناصب واما الاعم منه ومن الكافر^(٤) المجهول مال^(٥) .

صححة الريان قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام ما الذي يجب على يامولاى فى غلة رضى ارض فى قطعة لى ، وفى ثمن سمك وبردى (وهو نبات معروف وعن منتهى الارب : كياهى است كه در آب رويد) وقصب ابيعه من اجمة هذه القطيعة فكتب : يجب عليك فيه الخمس ان شاء الله .

اقول: الرواية غير صحيحة فى كون الخمس من جهة الربح والتجارة ولعل ارضه من الاراضى الخراجية او من مال الامام عليه السلام وقد راى مصلحة فى اخذ خمس ما استفاده . لكن قال الشيخ الانصارى (قده) فى كتاب خمس^(١) : وحمل الخمس فى الرواية على الخمس الثابت فى القطيعة المفسرة بما اقطعه السلطان من قطع

١ - ولا يمكن ايجاب الخمس على الصانع بيده بدعوى شمول الفوائد لما يفضل عن مؤنته ، فان عدم وجوبه على ربح التجارة ينفى الخمس عليه بطريق اولى ، نعم لامانع من شموله للصناعات العظيمة والمعامل الكبيرة .

٢ - قال الشيخ الانصارى (قده) فى بحث جوائز السلطان : ... بما دل على وجوب الخمس فى الجائزة مطلقا وهى عدة اخبار مذكورة فى محلها وحيث ان المشهور غير قائلين بوجوب الخمس فى الجائزة حملوا تلك الاخبار على الاستحباب ص ٦٨ مكاسبه الطبعة الحديثة .

٣ - اذا جاز اخذه للانسان .

٤ - ص ٤٨٩ من المجلد المشتمل على الطهارة والتقية والعدالة والمواساة والمضايقاة والزكاة والخمس والصوم .

اراضى الخراج التى يجب فيها الخمس من حيث كونها من الغنائم ، لا الخمس المتعلق بارباح المكاسب كما ذكره جمال الدين فى حاشية الروضة يدفعه مضافا الى عدم وجوب اخراج خمس اراضى الخراج وكونها ملحقة بالانفال من جهة الخمس كما يستفاد من بعض النصوص بل اكثر الفتاوى الخالية من ذكر اخراج الخمس من ارتفاع اراضى الخراج ، ان هذا الحمل مناف للحكم باخراج خمس غلة الرحى المبنية على تلك الارض ، فان ارض الخراج لايجب تخميس الغلة الحاصلة من الابنية الموجودة فيها ، غاية الامر وجوب تخميس طسق الارض انتهى كلامه .

اقول : ومع ذلك لامانع من اخذ الامام عليه السلام خمس فوائد الارض الخراجية اوارض الانفال ولو كانت الفوائد من ابنية الارض . وليس لنا دليل قاطع دل على نفي ذلك بشكل عام فتأمل .

وعلى الجملة جواب الامام ناظر الى ما فرضه السائل فى سؤاله المختص بارض القطيعة فلا يتعدى الى غيرها ، فغايتة لزوم الخمس فى ما يحصل من القطائع وهو باق ابدا لان الملزم هو الحسن العسكرى عليه السلام ولم يرد عفو بعد ذلك منه ولا من ولى العصر - عجل الله تعالى فرجه الشريف - بسند معتبر .

(٥) موثقة سماعة عن الكاظم عليه السلام قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الخمس ؟ فقال : فى كل ما افاد الناس من قليل او كثير .

هذه الرواية هى العمدة فى التعميم ، وهى محمولة على التشريع فلا تنافى ما سبق وما يأتى من التحليل .

(٦) موثقة عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام انى لاخذ من احدكم الدرهم و انى لمن اكثر اهل المدينة ما لا اريد بذلك الا ان تطهروا ^(١) .

لكن الرواية لا تدل على حكم المقام، لاحتمال وروده في خمس الغنائم وغيره.
فلا يصح الاستدلال بها.

(٧) موثقة عمار عن الصادق عليه السلام انه سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل قال: لا، لان لا يقدر على شيء يأكل ولا يشرب ولا يقدر على حيلة، فان فعل فصار في يده شيء فليبعث بخمسه الى اهل البيت^(١) هذا ما وصل الينا بطريق معتبر عن الامام الصادق الدال على خمس الفائدة ومورد الرواية هو المال المأخوذ من السلطان ولا اطلاق لها يشمل غيره، ولم افزعا جلابرواية معتبرة عن الصادق عليه السلام ومن قبله من الائمة عليه السلام تدل على وجوب الخمس في الارباح والفوائد.

(٨) صحيحة على بن مهزيار قال: كتبت اليه ياسيدي، رجل دفع اليه مال يحج به هل عليه في ذلك المال حين يصير اليه الخمس او على ما فضل في يده بعد الحج؟ فكتب ليس عليه الخمس^(٢).

هل الحكم مخصوص بمورده او يشمل مطلق الاجارة فلا خمس على الاجير ولو لغير الحج؟ والمظنون هو الثاني.

(٩) صحيحة اخرى له قال: قرأت في كتاب لابي جعفر عليه السلام من رجل يسأله ان يجعله في حل من ما كله ومشربه من الخمس فكتب بخطه: من اعوزه شيء من

١ - ص ٣٥٣ ج ٦ الوسائل، ولا فرق حسب دلالة الرواية في الحكم بين رواتب الموظفين ورواتب المتعاقدين فان قلنا بعدم احتساب مؤنة السنة من المأخوذ المذكور فهو وان قلنا بجواز احتسابه منه فالمتعبر من السنة هي السنة من حين اخذ الرواتب في المتعاقدين لامن حين ذكر اسمائهم في الدواوين والدواير الحكومية فانهم لا يملكونه بمجرد ذلك وان ينقص من رواتبهم الشهرية شيئاً فشيئاً بناء على بطلان مثل هذه الاجارة وان المال الواصل اليهم ليس من الاجرة بل هو كالنعيمة والفايدة كما يستفاد من هذه الموثقة ويحتمل في مثل الموظفين والمتعاقدين اعتبار مؤنة الشهرية فانهم ياخذون الحقوق شهرية، نعم بعض المتعاقدين ياخذون حقوقهم سنوية فيعتبر في حقهم مؤنة السنة بناء على اعتبار المؤنة.

حقى فهو فى حل ^(١) :

اقول : دلت الرواية على ان من لم يقدر على دفع حق الامام فقد سقط عنه وان قدر على ما ياكله ويشربه ، فالاعواز وان لم يكن مسقطا للديون الا انه فى حق الامام مسقط ، وهذا تفضل منه عليه السلام ولا بأس بتعميم الحكم بالنسبة الى حق ولى العصر امامنا الغائب (عجل الله فرجه) لانه لا يكون اقل احسانا ورحمة من جده الامام التقي الجواد عليه السلام ان مقتضى اطلاق الرواية بقاء الحلية وان صار واجدا لمقدار حقه عليه السلام بعد ذلك فلا حظ .

(١٠) صحيحة الفضلاء: وهم ابو بصير وزرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام هلك الناس فى بطونهم وفر وجهم لانهم لم يؤدوا الينا حقنا، الا وان شيعتنا من ذلك وآبائهم (ابنائهم) فى حل ^(٢) اقول . الظاهر من الحق تمام الخمس وحيث انه معصوم يجب قبول قوله عليه السلام وان كان الحق نصفه لغيره .

ثم الظاهر بل المطمئن به شمول الحق المذكور للانفال وخمس الغنائم وعدم شموله لخمس الارباح والفوائد اذ لا عين ولا اثر له فى ذلك الزمان فالتمسك باطلاقه لنفيه خلاف الانصاف جدا . واما شموله لخمس سائر ما يتعلق به الخمس ففيه تردد . فان قلت : حلية الخمس منهم موضوع خارجى لاحكم كلى ، فانها اذن مالكى لاشرعى ، والمنسوب الى المشهود عدم حجية خبر الواحد - وان كان عدلا - فى الموضوعات الخارجية ، بل لا بد من اقامة البينة لاثباتها .

قلت : بناء العقلاء على حجية خبر الثقة فى الاحكام والموضوعات مما لا يقبل

١ - ص ٣٧٩ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ٣٧٩ المصدر الظاهر صحة نسخة (ابنائهم) دون (ابائهم) لان اباة شيعة

امير المؤمنين اما كانوا غير مسلمين او ماتوا فى زمان النبی الاكرم ولا شىء عليهم .

الانكار ورواية مسعدة بن صدقة التي استظهروا منها ردع بنائهم على الحجية في
في الثاني ضعيفة سنداً ودلالة كما ذكرنا في فوائدنا الرجالية ، وعليه فالحق
حجية خبر الثقة في الاحكام والموضوعات الا فيما ثبت اعتبار التعدد والعدالة .
ولا منافاة بين هذا التحليل وما دل على ثبوت الخمس في الغنيمة من الاية
وصحيفة ابن اسنان ^(١) فان الثاني في مقام بيان التشريع .

ثم المتيقن من هذه الحلية والعمو انما هي فيما اذا انتقل الى الشيعة من
غيرهم واما اذا كان الغانمون هم الشيعة ابتداء فثبوت الحلية في حقهم مشكوك بل
الوجوب لعله الاظهر لقول الجواد عليه السلام في الرواية الطويلة .

(١١) صحيفة ضريس الكناسي عن الصادق عليه السلام : أتدري من أين دخل على
الناس الزنا فقلت لا ادري ، فقال: من قبل خمسينا اهل البيت الاشيعتنا الاطيين
فانه محلل لهم ولميلادهم ^(٢) ظاهره تحليل الخمس مطلقاً للشيعة وان كانت الحكمة
منع تحقق الزنا منهم ولا يتوهم اختصاص الخمس فيها بالغنائم فان الاماء يعدن
من الاموال فيجوز تعلق الارباح بهن كما لا يخفى .

(١٢) حسنة احمد بن عائد عن ابي خديجة عن الصادق عليه السلام : قال رجل و
انا حاضر حلل لي الفروج ، ففزع ابو عبد الله عليه السلام فقال له رجل : ليس يسألك ان
يتعرض الطريق انما يسألك خادماً يشتريها او امرأة يتزوجها او ميراثاً يصيبه او
تجارة او شيئاً اعطيه ، فقال : هذا لشيعتنا حلال ، الشاهد منهم والقائب والميت منهم
والحي وما يولد منهم الى يوم القيامة فهو لهم حلال ، اما والله لا يحل الا لمن احلنا
له النخ ^(٣) .

اقول : دلالتها على حلية الخمس في الجملة لجميع الشيعة الى الابد واضح

وابو خديجة لابد في العمل براوية فانه صالح .

(١٣) صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام ان امير المؤمنين . حللهم من الخمس

-يعنى الشيعة - ليطيب مولدهم ^(١).

اقول : الكلام فيها مامر في الرواية التاسعة -

بقي هنا روايتان اخريتان دالتان على عدم الحل ، اوليهما صحيحة ابراهيم بن

هاشم عن الجواد عليه السلام لكنها لا دلالة فيها على ان ما لا يحل هو الخمس ، بل الظاهر

منها هو مال الوقف فلاحظ ^(٢) .

ثانيتهما ما رواه الصدوق (ره) عن اربعة من مشائخه وهم محمد بن احمد

السنائي وعلي بن احمد والحسين بن ابراهيم وعلي بن عبدالله الوراق ، عن محمد

جعفر الاسدي الثقة قال : كان فيما ورد على الشيخ ابي جعفر محمد بن عثمان العمري

قدس الله روحه في جواب مسائله الى صاحب الدار عليه السلام : واما سألت عنه من امر

من يستحل ما في يده من اموالنا ويتصرف فيه تصرفه في ماله من غير امرنا فهو

ملعون ونحن خصماؤه فقد قال النبي ﷺ : المستحل من عترتي ما حرم الله ملعون

على لساني ولسان كل نبي مجاب فمن ظلمنا كان من جملة الظالمين لنا ، وكانت

لعنة الله عليه بقول عز وجل : الا لعنة الله على الظالمين (الى ان قال) واما ما

سألت عنه من امر الضياع التي لنا حيثنا هل يجوز القيام بعمارتها واداء الخراج

منها وصرف ما يفضل من دخلها الى الناحية احتسابا للاجر وتقربا اليكم فلا يحل

لاحد ان يتصرف في مال غيره بغير اذنه فكيف يحل ذلك في مالنا انه من فعل

شيئا من ذلك لغير امرنا فقد استحل منا ما حرم عليه ، ومن اكل من مالنا شيئا

١- ص ٣٨٣ ج ٦ الوسائل.

٢- ص ٣٧٥ ج ٦ .

فانما يأكل في بطنه ناراً سيصلى سعيراً^(١) .

اقول: لا يحتمل كذب هؤلاء المشائخ الاربعة في حكايتهم عن الاسدى للصدوق (رحمهم الله) فالرواية معتبرة سنداً ، واما من جهة الدلالة فذيلها ظاهر في غير الخمس ، بل وكذا صnderها ، ولا اقل من عدم دلالة على المقام فلاتنا في ماسبق من التحليل، (فان قلت) الخمس حق كل امام في زمانه فتحليل امام حقه بتمامه او بعضه مخصوص به لا يتعدى غيره ، وحيث انه لم يثبت من ولى العصر وامام زماننا (عجل الله تعالى فرجه الشريف) تحليل الخمس كلا او جزء فلا بد من الاداء.

(قلت) قد اباح امير المؤمنين عليه السلام خمس الغنائم لليشعة مع ان نصفه لغيره ، فاذا امكن ذلك ولم يستشكل احديه يمكن في المقام بطريق اولي ، فيصح تحليل امام معصوم حق امام آخر ، كيف وقد ادعى الاجماع على حلية الانفال مع عدم ثبوتها من ولى عصر عليه السلام فلا بد من الاخذ بظاهر كلامهم ، وقد مر ان ظاهر كلام الجواد وصريح قول الصادق عليه السلام التحليل دائماً وابداً .

اذا عرفت هذا فلا بد من البحث عن امور :

(الامر الاول) ظاهر الرواية الخامسة تشريع الخمس في كل فائدة، سواء حصلت اختياراً او اكتساباً ام قهراً ، خلافاً لما نقل عن المشهور من اختصاصه بما يكتسب . قال الفقيه الهمداني : وكان مراد الجميع او الاغلب على ما يظهر بالتدبر في كلماتهم هو الفوائد الحاصلة من وجوه المعاملات او من كد يمينه او من امواله المعدة للاستفادة باجرتها او ثمناتها من عقار او حيوان او غير ذلك ، فانها باسرها من وجوه التكتسب وان لا يطلق في بعضها على فاعلها عرفاً اسم الكاسب ، دون ما يدخل في ملكه بغير هذه الاسباب كالارث والصدقة والصداق والعطية ونحوها فانه خارج عن موضوع

كلماتهم جزماً الخ^(١).

اقول: والارجح العمل بظاهر الرواية المشار اليها وغيرهاما يدل على ثبوت الخمس بكل فائدة.

لكن مقتضى اطلاق الرواية الثانية عشر هو العفو عن مطلق الخمس وعن الانفصال. ويؤكدها بعض الروايات الاخرى ايضا كما لا يخفى. ومن الواضح عدم التنافي بين روايتين احديهما تبين تشريع الحكم واخرى تبين العفو.

وعليه فالاصل الثانوى هو عدم وجوب الخمس على المؤمنين الى يوم القيامة الا ما ثبت وجوبه بدليل خاص من الائمة المتأخرين لابتحوا القضية المهمة فانه يحمل على اهل زمان ذلك الامام ويرجع فيما بعده الى عموم العفو الزمانى المصرح به فى الرواية الثانية عشر، بل بنحو القضية الحقيقية الشاملة للأفراد المقدرة ايضا.

و الانصاف ان الروايات المتقدمة المثبتة للخمس حتى الرواية الطويلة المنقولة عن الجواد عليه السلام لا خالية عن الدلالة على وجوب الخمس على كل مكلف، بل مداليلها وجوب الخمس على اهل زمانهم بنحو القضية الخارجية فتأمل.

وعليه هذا يسقط وجوب الخمس فى زمان الغيبة راساً عن الشيعة الامامية فى غير الغنائم ونحوها على ما مر.

وهنا شىء اخر لابد من التنبيه عليه، وهو انه اذا كان خمس الفوائد واجبا لاشتهر وبان فى زمان النبى الاكرم صلى الله عليه وآله وامير المؤمنين والحسين عليهما السلام فضلا من زمان سائر الائمة عليهم السلام ولذا عت كيفية اخذه وتقسيمه وكان حاله حال الزكاة بل اشد وضوحاً، مع انه لم يوجد رواية ضعيفة دلت على اخذه النبى الاكرم صلى الله عليه وآله والامير والحسين والسجاد عليهم السلام من احيد، ويقوى الاشكال اذا فرض دخول الفوائد فى الغنيمة ليكون خمسها مستقداً من القرآن العزيز كما نسب ذلك الى كثير من

علمائنا ، اذ كيف بان احد افراد الغنيمة - وهو الماخوذ من الكفار المحاربين - دون غيره ، وليس له وجه ظاهر .

بل اضاف الى ذلك ان خمس الارباح والفوائد مبالغ كثيرة هائلة جدا ، فكيف لم يبين الائمة عليه السلام لاسيما الامام العسكري والامام الغائب المهدي (عجل الله تعالى فرجه) موارد مصرف ما يرجع اليهم من حقهم منه ؟

وما الداعي لاهمال هذا الامر المهم ، ولا مسح في مذهب الشيعة القائلين بعصمة الامام للقول بفصلتهم عنه ، بل مع فرض عدم العصمة لا مجال له ايضا ، فان العقلاء لا يففلون ولا يسكتون عن مثل هذه الامور ، بل يوصون بها ويهتمون بها غاية الاهتمام .

نعم يمكن ان يدفع الاشكال الثاني بان وجوب الخمس في صدر الاسلام لا ينافي سكوت النبي الاكرام عليهم السلام والائمة الاولين عليهم السلام عن مطالبتهم لمصالح لا تعلمها نحن الان . وحيث زالت المصالح المذكورة في زمان الجواد عليه السلام طالب رعيته بحقه ، وقد وردت رواية ضعيفة سنداً عن النبي الاكرم عليه السلام رواها ابن طاووس ونقله صاحب الوسائل في آخر كتاب الخمس من كتابه ، وهي تدل على وجوب اداء خمس ما يملك لامير المؤمنين واولاده عليهم السلام واما الاشكال الاول فليس عندي لدفعه جواب مقنع ، بل الانصاف ان وجوب اخراج الخمس لا يخلو عن الاشكال والغموض . نعم الفتوى الفقهي السائد اليوم قائم بوجوبه حتى جعله في زمرة الواضحات المذهبية ان لم تكن من ضرورياتها ، فلعل المنصف يتحتم على نفسه ان يخطئ رأيه في عدم الوجوب بدلا عن تخطئه رأى القائلين بالوجوب لاسيما اذا كان المانع منحصرا في رواية واحدة او روايتين مثلاً . وبالجملية الاشكال في وجوب الخمس مما لا يقبله المذاق الفقهي السائد اليوم فلعل احسن محامل الخبر المذكور هو الانفصال فقط او مع الخمس المتعلق باموال من لا يعتقدون وجوب ادائه المنتقلة الى الشيعة باحدى النواقل

لكن هذا لا يمنع من لم يجزم بوضوح الامر من ان يتوقف فيه وان لا يصدر رأيه على سبيل البت والقطع وان يحتاط في عمله واموال الناس بان يأمرهم باخراجه على سبيل الاحتياط . والله العالم .

(الامر الثاني) في مستحق الخمس وموارد مصرفه ،

اما خمس الغنائم فقد ورد بيان مصرفه و ذكر مستحقه في الكتاب العزيز وانه يقسم ستة اقسام قسم لله تعالى وقسم لرسوله ﷺ وقسم لذى القربى والظاهر منه ذى قربى الرسول ﷺ وقسم لليتامى وقسم للمساكين وقسم لابن السبيل ^(١) . وقال تعالى : ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم و ما اناكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب (الحشر ٦ - ٧) .

لكن في صحيحة ربيعى عن الصادق عليه السلام : كان رسول الله اذا اتاه المغنم اخذ صفوه وكان ذلك له ثم يقسم مابقى خمسة اخماس ، يأخذ خمسة ثم يقسم اربعة اخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه ، ثم قسم الخمس الذى اخذه خمسة اخماس يأخذ خمس الله لنفسه ، ثم يقسم الاربعة اخماس بين ذوى القربى واليتامى والمساكين وابناء السبيل ، يعطى كل واحد منهم حقا و كذلك الامام اخذ كما اخذ الرسول ﷺ ^(٢) .

اقول والمحمتم قويا ان رسول الله ﷺ انما يقسم الخمس خمسة اخماس بعد اخذ حقه وهو سدس الخمس فلا ينافى الايتين الدالتين على التقسيم السداسى . وان كان الخماسى ايضا صحيحا ، بل راجحا لانه احسان بالنسبة الى الشركاء .

١ - كما في سورة الانفال الاية ٤١ .

٢ - ص ٣٥٦ ج ٦ الوسائل .

وفى صحيح البرز نطى عن الرضا عليه السلام قال : سئل عن قول الله عز وجل : (واعلموا ان ما غنمتم ...) فقيل له فما كان لله فلمن هو ؟ فقال : لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما لرسول الله فهو للامام فقيل له : أفرأيت ان كان صنف من الاصناف اكثر وصنف اقل ما يصنع به ؟ قال : ذاك الى الامام ، أأرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصنع ؟ أليس اما كان يعطى على ما يرى ؟ كذلك الامام ^(١) .

اقول : فنصف الخمس مستحقه معلوم ، ولكن مورد صرفه لم يعين فى الادلة واما النصف الاخر فمستحقوه هم المساكين والايتام وابناء السبيل ، ولا بعد فى اعتبار الفقر فى الثانى نظرا الى حكمة تشريع الخمس ولقوله تعالى : كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم . نعم لا يشترط فقرا بن السبيل مطلقا بل فى بلد العطاء فلا مانع من ايتائه لمن كان غنيا فى موطنه .

لكن اصحابنا الامامية خصوهم بفقراء ومساكين وايتام اقارب النبى صلى الله عليه وسلم ولم يجعلوا لغيرهم منه شيئا ، وادعى صاحب الجواهر الاجماع بقسميه عليه وبعض الروايات يدل عليه لكنها لضعفها سند الاتصال حجة .

ففى رواية زرارة عن الصادق عليه السلام لو كان العدل ما احتاج هاشمى الى صدقة ان الله جعل لهم فى كتابه ما كان فيه سعتهم ... ص ١٩١ ج ٦
اقول : الظاهر انه عليه السلام اراد بالمجموع فى كتاب الله هو الذى ويحتمل ارادة الفى فقط وحيث ان سند الشيخ الى بن فضال ضعيف على الاظهر وفاقا للسيد الاستاذ فى رجاله وخلافا لنظره المتأخر تصحيح الرواية غير حجة . ومثله فى سلامة الدلالة وضعف السند مرسله ابن بكير وغيرها لان يجعل كلها موجبة للاطمينان

بأشراط الشرط المذكور .

بل لا يبعد دلالة حسنة سليم بن قيس عليه ففيها قال أمير المؤمنين عليه السلام فمنعنا والله عنى بذى القربى الذين قرن الله بنفسه و برسوله فقال تعالى : فله و للرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل . فينا خاصة . . . ص ٦٣ روضة الكافي وص ٣٥٧ ج ٦ الوسائل .

و الظاهر ان قوله عليه السلام (فينا خاصة) يتعلق بقوله : فقال تعالى لكن الاية مخصوصة بالقيء والانفال دون خمس الغنيمة لانها من سورة الحشر دون سورة الانفال نعم يبقى الاشكال فى تفسير ذى القربى بامير المؤمنين عليه السلام دون العباس (رض) وفاطمة عليها السلام فانه تفسير بعيد لاسيما اذا طبقناه على الائمة من بعده وهذا مما لا يمكن اتمامه بدليل لفظى فالعمدة فيه بناء الاصحاب .

هذا كله فى خمس الغنائم ، واما خمس المعادن والكنوز والارض المشتراة والغوص والفوائد فلم اجد رواية معتبرة تبين مصرفه ، لكن الانسب الحاق خمس المعادن والكنوز والغوص بخمس الغنيمة فى التقسيم والمصرف لصحيح ابن ابي عمير عن غير واحد ، عن الصادق عليه السلام : الخمس على خمسة اشياء : على الكنوز والمعادن والغوص والغنيمة ونسب ابن ابي عمير الخامسة . فان الرواية ظاهرة فى ان خمس هذه الاشياء حقيقة واحدة لا يختلف حكمه باختلاف الاشياء المذكورة وحينئذ يسهل الامر فى الحاق خمس الارض والفوائد بخمس تلك الاربعة فى المصرف والتقسيم ، فلا يهم بعد ذلك ما فى بعض الروايات المتقدمة من التعبير بالحق الظاهر فى رجوع تمام خمس الفوائد الى الامام عليه السلام فتأمل ألا ترى انه اذا تبين حقيقة غسل الجنابة او الوضوء للصلاة الواجبة ثم وجب غسل الحيض وغسل النفاس وغسل الاستحاضة وغسل مس الميت وغسل الجمعة ، والوضوء لغير الصلاة ولم ير ديبان حقيقتها تعلم انها كفصل الجنابة والوضوء للصلاة فى الكيفية فافهم .

(الامر الثالث) فى مصرف سهم الامام عليه السلام فى زمان غيبته . قد عرفت ان نصف الخمس يرجع الى الامام بعد النبى صلى الله عليه وآله وفى مثل عصرنا حيث تعذر ايصاله اليه عليه السلام اختلفت انظار الفقهاء فيه غاية الاختلاف ، و اليك ما وجدته من الاقوال عاجلا .

(١) سقوط وجوب دفعه وانه معفو ، لاحاديث التحليل المتقدمة ^(١) .

(٢) كثره ودفنه فى الارض وغيرها ، ولم يعرف قائله بعينه .

(٣) صلة ذرية فاطمة عليها السلام وفقراء الشيعة على طريق الاستحباب ، وفى الواقع انه يرجع الى الاول كما لا يخفى .

(٤) عزله لصاحب الامر عليه السلام ، فان خشى ادراك الموت قبل ظهوره وصى به الى من يشق به فى عقله وديانته ، فيسلمه الى الامام عليه السلام ان ادرك قيامه ، والاوصى به الى مثله حتى يظهر الامام عليه السلام ودليله ان الخمس حق وجب لصاحبه وهو لم يرسم فيه قبل غيبته حتى يجب الانتهاء اليه فوجب حفظه عليه الى وقت ايابه والتمكن من ايصاله اليه .

وهذه الاقوال الاربعة التى حكاها شيخنا المفيد (رض) فى مقننته غير مخصوصة بسهم الامام عليه السلام بل تشمل سهم السادات وتمام الخمس كما يظهر من اول عبارته وآخرها .

(٥) ما اختاره هو (قدّه) حيث قال بعد القول الرابع ^(٢) : وان ذهب ذاهب

١- حكى ذلك عن الديلمى والسبزوادى اكن قيل ان الاول قال باباحة سهم الامام فقط ونقل فى الحدايق (ص ٤٣٨ ج ١٢) القول بسقوط مطلق الخمس عن شيخه عبدالله البحرانى وجملة من معاصريه .

٢- على تردد فى ان العبارة بتمامها منه (ره) او ان بعضها الاخير من الشيخ الطوسى (ره) فلاحظ ص ١٤٧ و ص ١٤٨ ج ٤ تهذيب الاحكام المطبوعة حديثا فى النجف الاشرف.

الى ما ذكرناه (اي العزل والوصية الى الثقات) في شطر الخمس الذى هو خالص
للامام عليه السلام وجعل الشطر الاخر لايتام آل محمد ﷺ وابناء سبيلهم ومساكينهم
على ما جاء فى القرآن لم يبعد اصابة الحق فى ذلك ، بل كان على صواب انتهى
كلامه .

واختاره ابن ادريس الحلبي وقال فى محكى سرائره : ان هذا القول هو الذى
يقضيه الدين واصول المذهب وادلة العقول وادلة الفقه وادلة الاحتياط ، واليه
نذهب ، وعليه يعول جميع محققى اصحابنا المحصلين الباحثين عن مأخذ الشريعة
وجها بذالادلة ونقاد الاثار بغير خلاف بينهم انتهى كلامه .

وقال فى الجواهر انه موافق للمشهور بين الاصحاب قديما وحديثا نقلا و
تجصيلا ان لم يمكن المجمع عليه ، وللاصول والكتاب والسنة التى قد علمت قصور
اخبار التحليل عن مقاومتها ^(١) .

(٦) وجوب صرفه اى صرف سهم الامام الى الاصناف الموجودين ، لان على
الامام الاتمام عند عدم الكفاية ، وكما يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عليه عند
غيبته ، نقله المحقق فى الشرائع ثم ارتضاه ، ونقله صاحب الجواهر عن العلامة فى
التحرير وعن المفيد والمجلسي وكاشف الغطاء وعن محكى الديلمى وعن جمع
من متأخرى المتأخرين ، لكن تنظر فى النسبة الاخيرة ، بل جعل الشهرة البسيطة
والمركبة على خلاف هذا القول واطال فى تضعيفه حتى قال : فدعوى وجوب دفع
سهم الامام للاصناف الان من حيث وجوب الاتمام عليه حتى فى هذا الزمان
للمرسلين السابقين مما لا يستاهل ان يسود بها قرطاس .

(٧) تقسيمه بين مواليه والعارفين بحقه من اهل الفقه والصلاح والسادات ،

١ - لم يثقل صاحب الجواهر نفسه عن وجود الاموال الموصى بها من سهمه (ع)

من زمان المفيد الى زمانه وانها اين وعند من وكم صارت ؟ !

نقله في الجواهر عن ابن حمزة في وسيلته .

(٨) التخيير بين الدفع والوصية ونحوها ، نسبة صاحب الجواهر الى المتأخرين وغيره الى المشهور .

(٩) ما اختاره في محكي القواعد من التخيير بين حفظ تمام الخمس بالوصية به ، وبين صرف النصف الى اربابه وحفظ الباقي وبين قسمة حقه على الاصناف .

(١٠) تعيين صرفه على المهم من مصارف الاصناف الثلاثة وغيرهم مراحج على بعضها من مصارف غيرهم وان كان هم اولى ، واولى عند التساوى اعدام وضوح الرجحان مال اليه صاحب الجواهر (قده) وقريب منه مامال اليه المحقق الهمداني .

(١١) ما ذكره صاحب الوسائل من وجوب ايصاله الى بقية الاصناف مع التعذر ، واباحته للشيعه مع عدم احتياج السادات ^(١) واستوجهه بعض آخر كما قيل .

(١٢) معاملة المال المجهول مال كعه معه باعتبار تعذر الوصول الى الامام اذ معرفة المالك باسمه ونسبه دون شخصه لا تجدى ، بل لعل حكم مجهول المالك باعتبار تعذر الوصول اليه للجهل به فتصدق به حينئذ نايب الغيبة عنه ، ويكون ذلك وصولا اليه على حسب غيره من الاموال التي يمتنع ايصالها الى اصحابها جعله صاحب الجواهر اقوى مما اختاره اذ لامن القول العاشر . ^(٢) واحتمله المحقق الهمداني بل اختاره لكنه احتاط فحكم بقتضاره على فقراء الهاشمين مع الامكان ^(٣) وبهذا الاقتصار حكم صاحب العروة الوثقى (قده) وجمع من محشى كتابه احتياطا ايضا .

(١٣) التخيير في صرفه بين الفقراء السادة وفي حفظ الدين وكل امر مهم في الاسلام ذكره بعض المعاصرين .

١ - لاحظ ص ٣٧٥ وص ٣٨٧ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ١٥٧ خمس الجواهر .

٣ - ص ١٥٩ ج ٢ مصباح الفقيه .

(١٤) صرفه على نحو يوثق برضا الامام عليه السلام به والاحوط نية التصديق بالمال عنه عليه السلام ذكره سيدنا الاستاذ المرحوم الحكيم (قده) في حاشيته على العروة.

(١٥) التخيير بين ايداعه ودفنه كما عن الشيخ الطوسي (قده) في نهايته .

(١٦) صرف حصة الاصناف عليهم و سقوط حق الامام في زمان الحضور و الغيبة كما عن صاحب المدارك والمحدث الكاشاني ^(١) اوفى خصوص زمان الغيبة كما استظهره صاحب الحدايق (قده) اعتمادا على رواية ضعيفة ^(٢) .

(١٧) اختصاص التحليل بخمس الارباح بدعوى انه بتمامه حق الامام؛ اما خمس سائر الاقسام فهو مشترك بينه وبين الاصناف ، اختاره صاحب المعام ^(٣) و لعله (ره) يقول بحلية حق الامام في خمس سائر الاقسام ايضا .

هذاما وجدته من الاقوال ولعل المتتبع المدقق يجداكثر من هذا .

واما القول الاول فقدم بحثه، نعم ان لم يصلح شىء من الاقوال الاخر ينتهى الامر اليه من حيث النتيجة فلا يجب دفع سهمه عليه السلام اصلا ، واما سهم السادة فقد عرفت ان الصحيح لزوم دفعه الى مستحقه ^{فتأمل} ومنه يظهر ضعف القول الثالث ايضا .

واما القول الثانى الذى لم يعرف قائله فعجب من قائله انه كيف لم يلتفت الى ان اكثر الاموال تفسد وتهلك بالدفن او يخرج عن الاعتبار والرداج بعدمدة كما فى الاوراق الراجعة اليوم ، فلانصل الى مالکها اولاتنفعه فمامعنى الدفن المذكور وان فرض حرمان السارقين والحفارين وامثالهما منها ، واما تبديلها بما لا يفسد كالذهب وامثاله فلا دليل على وجوبه اصلا .

والانصاف ان هذا القول تحميق للشبهة وتوهين لمذهبهم عند العقلاء و

١ - ص ٤٤٢ ج ١٢ الحدايق الناضرة .

٢ - ص ٤٤٨ ج ١٢ نفس المصدر .

٣ - ص ٢٢٣ ج ١٢ نفس المصدر .

مخالف للقران المجيد والسنة المقدسة فى تحريمهما التبذير و الاسراف حتى
سمى المبذرين باخوان الشياطين . والامر فى دفن سهم السادة . افحش واسوء ،
ومنه ينبثق ضعف القول الرابع ايضا و اما القول الخامس المنسوب الى المشهور
فلاشك فى مطابقته للقواعد الشرعية فيما اذا علم وصول المال الى مالكة ، واما
اذا علم - ولو بالتجربة - عدم وصوله اليه فلا يجب كما هو كذلك فى المقام فانا
لم نسمع من احد فى هذه الاعصار بوجود شئ من سهم الامام وصل اليه او الى غيره
من الاعصار القديمة التى كان الحكم الفقهى السائد فيها الايداع والايقاع فكل ما
سلموه الى الثقات فقد تلف وضاع او تسلط عليه و رثة الثقات فاكلوه اكلا لما
فالقسط حاصل بعدم وصول حقه عليه السلام اليه ولا سيما فى مثل اعصارنا التى تسيطر
الحكومات على جميع شئون شعوبهم فهذا القول ضعيف قطعاً الا عند من يثق بظهور
الامام (عجل الله تعالى فرجه الشريف) فى عاجل قريب ويطمئن بوصول المال
اليه .

واما القول السادس فهو ضعيف اذ لم يثبت وجوب الاتمام عليه عند حضوره عليه السلام
بدليل معتبر ولو فرض ثبوته فمنعه فى حال غيبته عليه السلام لعدم التمكن منه .
واما السابع فهو اما من جهة اجراء حكم المال المجهول المالك واما من
جهة حصول العلم برضاه عليه السلام بذلك وسيأتى بحثه .

واما الثامن فيظهر حاله مما سبق ومثله القول التاسع والحادى عشر .
واما القول العاشر فدليله اما حصول العلم برضى الامام ، واما انه القدر
المتيقن من مورد صرفه بعد عدم سقوطه ، اما الاول فلا كلام لنا فيه فان العلم حجة
عقلية لمن حصل له ، واما الثانى فهو على اطلاقه ممنوع جدا ومنه يظهر حال القول
الثالث عشر .

واما الرابع عشر فانما يتم اذا لم يثبت القول الثانى عشر والافجاز تصدقه على

مطلق الفقير ولم يتم وان كان قائله مثل سيدنا الاستاذ الحكيم (قده) واما ما افاده في مستمسكه ^(١) من ان موارد نصوص التصديق بمجهول المالك فيما يتعذر فيه الايصال الى المالك ، ومع احراز الرضاء يتحقق الايصال الواجب ، ومع الوثوق بالرضاء يكون اقرب من التصديق الى تحصيل الواجب النخ فهو ضعيف لشمول نصوصه باطلاقتها مثل المقام كما سيأتى . فكانه نوع اجتهاد فى مقابل النص على ان احراز الرضاء او الوثوق به امر متعسر او متعذر غالبا كما اشار اليه المحقق الهمداني تبعا لصاحب الجواهر (قدهما) والتجربة يؤيد ذلك فظن خيرا ولا تستل عن الخبر.

و اما القول الخامس عشر فقد بان مما سبق ضعفه بكلا شقيه وكذا القول السادس عشر .

اما القول الاخير ففيه ما استظهرناه من الحاق خمس الارباح بغيره على تردد فلم يبق من الأقوال المذكورة الا لقوال الثاني عشر وهو كون سهم الامام عليه السلام داخلا فى مجهول المالك فنقول : الذى لا يمكن ايصال ماله اليه اما مجهول مطلقا باسمه ونسبه ومحلّه وهويته ^(٢) .

او مجهول ببعضها وان كان معلوما ببعضها الاخر كما اذا جهل بهويته و محلّه وعلم باسمه ونسبه مثالا .

اذا عرفت هذا فقد روى الشيخ الطوسى (قده) فى كتاب تهذيبه ^(٣) باسناده عن الصفار عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن (والسند صحيح على الاقوى) قال سئل ابو الحسن الرضاء عليه السلام . . . رفيق كان لنا بمكة فرحل منها الى منزله ورحلنا الى منازلنا، ولما ان صرنا فى الطريق اصبنا بعض متاعه معنا ،

١ - ص ٦٢٩ ج ٦ الطبعة الاولى .

٢ - اعنى بالهوية الشكل والصورة .

٣ - ص ٣٩٥ ج ٦ الطبعة الحديثة .

فأى شيء نصنع به ؟

قال : تحملونه حتى تحملوه الى الكوفة ، قال : لسنا نعرفه ولا نعرف بلده ولا نعرف كيف نصنع ؟ قال : اذا كان كذا فبعه وتصدق بثمانه .

قال له : على من جعلت فداك ؟ قال : على اهل الولاية ^(١) ونقله الوسائل عن الكافي ايضا بسند صحيح ^(٢) .

اقول : ليس لنا القطع بان الرفاقة المذكورة بمكة تستلزم عرفان المالك بهويته وصورته اذ يحتمل قصر زمان الرفاقة بحيث زال تصويره عن ذهن السائل حين السؤال اوقبله بعد غيبة المالك بمدة ، فلامانع من الاعتماد على ظاهر الرواية في جهالة المالك بهويته واسمه ونسبه .

فتدل الرواية على حكم المقام فان صاحب السهم عليه السلام يجهل بهويته ومحلّه وان كان يعرف باسمه ونسبه ، فان من رجع الى المحاورات العرفية في باب الافادة والاستفادة يعلم ان المحصل من الرواية وجوب التصديق بالمال عند تعذرايصاله الى مالكة . ولادخل بجهالة الاسم والنسب ومعرفتهما فيه .

قال الشيخ الانصارى (قده) في مكاسبه ^(٣) : ثم ان حكم تعذر الايصال الى المالك المعلوم تفصيلا حكم جهالة المالك وتردده بين غير محصورين في التصديق استقلالا اوباذن الحاكم كما صرح به جماعة منهم المحقق في الشرائع انتهى .

فالقول بوجوب تصديق سهم الامام عليه السلام على مطلق الفقراء لا يخلو من قوة بناء

١ - اقول اما اعتبار الفقر فيهم فلاجل انصراف التصديق اليه ولاجل حكمة التصديق ولما يفهم من مذاق الشرع من عدم ايجابه التصديق على الاغنيا ولا سيما اذا كان المتصدق فقيرا فتدبر .

٢ - ص ٣٥٧ ج ١٧ الوسائل .

٣ - ص ٧١ الطبعة الحديثة بتبريز .

على انه متعلق بالعين سواء كان بنحو الاشاعة او الكلى فى المعين فان حقه عليه السلام وان لم يكن متميزا كما فى مورد الرواية الا انه موجود فى الخارج ، واما اذا فرضنا انه من الحق القائم بالعين نظير حق الرهان او انه فى الذمة ^(١) فلا تشملها الرواية فامره دائر بين السقوط راسا ^(٢) و بين الحاقه بالعين المجهول مالکها بتفتيح المناط و بين صرفه فيما يوثق برضا صاحبه . لانه نوع من الايصال لكنه لا دليل على وجوب مثل هذا الايصال ، خصوصا فى مثل المقام الذى لا تقصير للمكلف اصلا و يمكن ان نستدل على الاول بموثقة زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون عليه الدين لا يقدر على صاحبه ولا على ولى له ولا يدرى بأى ارض هو ، قال : لاجتاح عليه بعد ان يعلم الله منه ان نيته الاداء ^(٣) وكذا بموثقة هشام ^(٤) لكنها لا تدل على سقوط الدين بل على ^{عدم} وجوب الاداء عند عدم التمكن . وبصحيفة هشام بن سالم قال : سألت حفص الاعور ابا ابراهيم عليه السلام وانا جالس قال انه كان عند ابى اجير يعمل عنده بالاجرة ففقدها وبقى من اجره شىء ولا يعرف له وارث ، قال : فاطلبوه ، قال : قد طلبناه فلم نجد قال : فقال : مساكين وحرك يده - قال فاعاد عليه ، قال اطالب واجهد فان قدرت عليه والا فهو كسبيل مالك حتى يجيئ له طالب ، فان حدث بك حدث فأوص به ان جاء لها طالب ان يدفع اليه ^(٥) .

اقول : دلالة الرواية على اباحة الحق حتى يجيى طالبه واضحة فهى ترجع الى اخبار التحليل فى نتيجتها ، وعلى كل هذه الروايات الثلاث باجمعها تدل

١ - ادعى نفى الخلاف على نفيه وسيأتى بحثه .

٢ - لاحظ مادة التصديق فى حرف الصاد .

٣ - ٤ ص ١١٠ ج ١٣ الوسائل ولاحظ مادة الوصية .

٥ - ص ٥٨٢ ج ١٧ .

باطلاقها على بطلان الوجه الثالث كما لا يخفى والمتحصل من ذلك كله ان سهم الامام يجب ان يعامل معه معاملة المجهول مالكة بناء على تعلقه بالعين وكونه خارجيا ، و يسقط لزوم دفعه على القول بكونه فى الذمة فهو مباح للمكلف فى الجملة ، وان لم يثبت تملكه . ولعل الخمس فى اكثر موارد متعلق بالذمة كما سيأتى فلا يجب دفع السهم ، لكن المشهور المدعى عليه نفى الخلاف^١ انه متعلق بالعين وان اختلفوا فى كيفية تعلقه فالاحوط لزوما هو الدفع بعنوان التصديق عن صاحبه بل قال صاحب الجواهر انه لم يوجد عامل بخبر هشام مطلقا .

بقى هنا فروع اخرى :

(١) المستفاد من الروايات ان للمالك ولاية الافراز ، ومن الظاهر ان وجوب التصديق متوجه اليه ، فليس عليه ان يراجع الحاكم الشرعى فى شىء من امر دفع حق الامام فضلا عن حق الاصناف الاخر ، نعم يحسن له ان يصرفه فى مثل اعصارنا فى اعاشة محصلى العلوم الشرعية اذا لم يكن مورداهم منه كحفظ الدين من هجوم الكافرين ونحوه .

واذا شاهد الحاكم الشرعى خلافاً فى تعظيم الشعائر وضعفاً فى ترويج الدين واحكامه وتوقف ذلك على مال لم يوجد سواء فله الحكم على الناس بصرف سهم الامام فى هذا السبيل مباشرة او بتوسط الحاكم نفسه ، نعم ليس له الاقتناء بشكل عام بوجوب تسليمه الى الحاكم وسلب الاختيار عن المالك كما هو المتداول اليوم عملا حتى بلغ الامر الى ان المالكيين يزعمون ان تصرفهم فى سهم الامام حرام وان الحكم الشرعى الالهى هو وجوب الدفع الى المجتهد فقط فان هذا تحكم محض .

(٢) لم يثبت بدليل قوى ان مصرف المجهول مالكة مصرف الزكاة بل ظاهرا صحيحة يونس المتقدمة اختصاصه بفقراء المؤمنين فيشكل صرف السهم فيما

يرجع الى الجهات العامة كبناء المساجد والمدارس ونشر الكتب ونحو ذلك ،
نعم اذا قبضه المستحق يجوز له صرفه في ما ذكر .

(٣) يشكل اخذ السهم لغير الفقير وان كان ساعيا في تحصيل العلوم الشرعية
وفى ترويح الشعائر الدينية كما مر في الحاشية السابقة من اعتبار الفقر في مستحق
الصدقة الا ان يقال ان المتيقن من تقيد الاطلاق غير هذه الصورة ونظائرها وهو
غير بعيد . لا يقال انه لا مجال للقدر المتيقن بعد اطلاق قوله تعالى : انما الصدقات
للفقراء ... فانه يقال ان المراد بالصدقات المذكورة في الآية هي الزكاة جزما
وليس لها شمول لنحو المقام وامثاله كما توهمه بعض الاعاظم من اساتذتنا .

(الامر الرابع) في تفصيل استثناء المؤنة .

قال الطريحي (ره) في مجمع البحرين : المؤنة تهمز ولا تهمز وهي فعولة .
وقال الفراء هي مفعلة من الاين وهو التعب والشدة ، ويقال مفعلة من الاون
الخروج والعدل لانه ثقل على الانسان كذا قال الجوهري . وقال ايضا : مون
يمونه مونا اذا احتمل مؤنته وقام بكفائته . وقريب منه ما في المنجد وفسرها
في القاموس والمنجد بالقوت . وقال في منتهى الارب : مانه مونا (بالفتح) مؤنة :
قيام ورزيد بر نفقه وكفالت عيال ، وبرداشت بارايشان الخ .

والظاهر ان المراد بالمؤنة المستثناءة في المقام ما يحتاج اليه المكلف بحسب
شأنه اللائق بحاله لنفسه ولعاليه من المأكل والمجلس والمسكن وما يصرفه
في صدقاته وزياراته واضيافه وما يلزمه بنذراء كفاة وغير ذلك ، كل ذلك بحسب
المتعارف بحاله والالتعلق به الخمس للاطلاقات وعدم المخصص . اذا عرفت هذا
فاليك روايات المسألة .

في صحيح بن مهزيار السابق تحت الرقم الثاني حول الضيقة : عليه الخمس بعد
مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان .

وفى صحيح ابى على بن راشد المذكور تحت الرقم الاول: قلت: والتأجر عليه والصانع بيده فقال عليه السلام اذا امكنهم بعد مؤنتهم.

وفى الصحيح الثالث: ولم اوجب ذلك عليهم فى متاع ولا آية ولا دواب ولا خدم فاما الذى اوجب من الضياع فى كل عام فهو نصف السدس ممن كانت ضيعة تقوم بمؤنته ، ومن كانت ضيعة لا تقوم بمؤنته فليس عليه نصف سدس ولا غير ذلك .

وفى صحيح البزنطى قال كتب الى ابى جعفر عليه السلام الخمس اخرج به قبل المؤنة او بعد المؤنة فكتب بعد المؤنة ^(١) .

هذا ما وجدته من الروايات المعتمدة التى وردت حول استثناء المؤنة . واما الفتوى الفقهى السائد فهو استثناء مؤنة تمام السنة من خمس الفوائد والارباح وتعلق الخمس بعدها ومؤنة الاخراج والتصفية او الحفظ من خمس - المعادن والكنوز والغوص والغنيمة .

لكن المستفاد من الروايات ما يلى .

(١) ان ما يحصل من الارض يتعلق الخمس بما يفضل عن المؤنة كما تدل عليه الرواية الثانية والثالثة المرفوع ابهامها بالثانية . والمراد بالمؤنة مؤنة المكلف وعياله ومؤنة الارض فى تمام السنة للاطلاق المقامى ، وليس المراد بها مؤنة اليوم مثلاً اذا من ارض الاوغلتها تفضل عن مؤنة يوم ، فلامعنى لترديد فى الصحيحة الثالثة بل اذا فرض ارض تقوم بمؤنة سنة ولا تقوم بمؤنة سنة لا حقة كما فى بعض البلاد فى تعلق الخمس بها اشكال ، من انصراف المؤنة الى سنة ومن الاطلاق (٢) الصناعات التى تصنع باليد كالخياطة والصياغة ونحوهما يتعلق الخمس بها بعد المؤنة كما فى الرواية الاولى ، وحيث ان المراد بها ليس مؤنة يوم بحيث

يجب على الصانع بيده اخراج خمس مازاد عن المئونة في كل يوم فانه غير معهود في المذهب ، بل هو مقطوع بعدم بلحاظ السيرة المستمرة المتصلة بزمان الائمة عليه السلام فلا بد ان يراد بالمئونة المذكورة مئونة السنة وكذا ارباح التجارات .

بقي الكلام في الهبات الخطيرة والصدقات والمهور واجرة عمل السلطان و مال الناصب والكافر والغنيمة والمعادن والكنوز وغيرها .

اما الغنيمة فلا شك في وجوب اخراج خمسة قبل تصرف الغانمين فيها فلا تصل النوبة الى استثناء مئونة السنة وغيرها ، نعم يستثنى منه مئونة حفظها .

واما غيرها مما ذكر فيمكن ان يفصل بين ما يقع المكلف من اداء الخمس في العسر ومال يقع ، بل تكفيه اربعة الاخماس الباقية مع سائر امواله لمئونة السنة فيحكم بسقوط وجوب الخمس في الاول نظر الى الرواية التاسعة المتقدمة الدالة على حلية من اعوز حق الامام عليه السلام فانها ظاهرة في ان السائل كان واجدا لما كله وشربه فلا عواز في كلام الامام منصرف الى دفع الزايد عليهما وثبوت في الثاني لعدم دليل على استثناء مئونة السنة من الخمس والاستدلال عليه بصحيح البرزقي المذكور انفا خلافا لانصاف جدا ، لعدم دلالة على ان المراد بالمئونة فيها هي مئونة السنة ، الا ان يقال في اجرة عمل السلطان انها راتبية شهرية فيستثنى منها مئونة الشهر لاجل الصحيح المذكور اذ دلالة على ذلك غير بعيدة والله العالم بالصواب .

ويمكن ان نستدل على جواز استثناء مئونة السنة من خمس جميع الاقسام بصحيفة ابن مهزيار الطويلة المتقدمة حيث قال الجواد عليه السلام فيها : فاما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام . . . فاما الذي اوجب من الضياع في كل عام فهو . . .

(لا يقال) ان قوله عليه السلام في كل عام لا يدل على وجوب اخراج الخمس في كل عام مرة حتى يدل على ما ذكر ، بل معناه ان الخمس واجب ابدا ودائما وليس وجوبه مخصوصا بهذه السنة كما يدل عليه ايجاب خمس الذهب والفضة في خصوص السنة

المذكورة لاحظ صدر الرواية تجد صدقه .

(فانه يقال) نعم ولكن مع ذلك لا تخلو الرواية عن الدلالة ، على ما ذكرناه
اولا ، فان قوله (فى كل عام) يدل على امرين احدهما عدم اختصاص وجوب الخمس
فى الغنائم والفوايد بالسنة المذكورة وثانيهما كون الخمس فى كل عام مرة
والا لقال (فى كل وقت) او (فى كل شهر او يوم) او (ابدا ودائما) وذيل الرواية اظهر .
والحاصل ان الرواية ظاهرة فى ان الخمس كالحج ليس عملا يوميا وفى كل
وقت كالصلاة بل هو سنوى يفعل فى كل عام .

(فان قلت) ذكر الغنائم يجعل الرواية مجعلة من هذه الجهة فان خمسها
ليس فى كل سنة كما مر ، بل حينما حصلت ، والقول بانه خرج بالقرينة الخارجية
دون الباقي ليس بذاك كما لا يخفى .

(قلت) : لو سلم ذلك فانما هو فى الفقرة الاولى دون الفقرة الاخيرة الواقعة
فى آخر الرواية فدقق النظر تجد صدق ما قلنا .

(الامر الخامس) فى كيفيته تعلق الخمس بالمال .

خمس الغنيمة متعلق بالعين كما تدل عليه الآية الكريمة ^(١) والمستفاد منها
حسب فهم العرف انه بنحو الكلوى فى المعين فيجوز للغنم ان يتصرف فيها مادام
مقدار الخمس منه باقيا فى يده مع قصده اخراجه من البقية ولو باعه - مثلا - كان البيع
فضوليا ولا ينفعه اذن الحاكم الشرعى لعدم ثبوت ولايته فى امثال ذلك ومثله خمس
ما يأخذه عمال السلطان كما فى الرواية السابقة المتقدمة ، واما خمس الارض التى
اشتراها الذمى فهو متعلق بالذمة دون العين كما هو ظاهر دليله السابق .

واما خمس الغوص فقد ورد بحرف (على) وهو ظاهر فى كونه حقا ، مفروضا

١ - وقد ورد فى بعض الروايات بحرف (على) وفى بعضها بحرف (فى) لكن المهم

هو تعبير الآية .

على العين نظير حق الرهن مثلاً .

وأما خمس الكنوز والمعادن فقد ورد بحرف (على) وحرف (في) وجعل
الخمس مظهراً للعين يلائم إرادة مقدار يساوي خمس العين لتباين الظرف و
المظروف ، فالخمس يقوم في العين كقيام الحق بموضوعه فيجوز التصرف في المال
مادام موضوع الحق (وهو الخمس) باقياً إلا أن يقال إن الجار والمجرور متعلقان
بفعل مقدر نحو (يجب) مثلاً فالتعبير ناظر إلى بيان مورد الخمس لا إلى كيفية
تعلقه بالعين .

وأما خمس الفوائد فقد ورد التعبير فيه بحرف (في) وبكلمة (عليه) و (عليهم)
الراجع ضميرهما إلى المكلف والمكلفين الظاهر في تعلق الخمس بالذمة . و
حيث لا دليل قوي على تعلق خمسها بالعين فلا بعد في الذهاب إلى تعلقه بالذمة ^(١)
فيجوز التصرف في تمام المال وينفذ إيقاع المعاملة عليه إن لم يتم الإجماع على
خلافه أو لم يقل إن نفس كلمة الخمس ظاهرة في العين أو في الكسر المشاع .

(مسائل)

ثم إنه لا بأس بالتعرض لبعض المسائل المهمة المتعلقة بالمقام على سبيل الاختصار
لكثرة الابتلاء بها والله المستعان .

(١) إذا كان عنده من الأعيان التي لم يتعلق بها الخمس أو تعلق بها لكنه أداها
فتمت وزادت ، فإن كانت الزيادة منفصلة يجب فيها الخمس لصدق الفائدة عليها دائماً
على الظاهر وإن كانت متصلة فالظاهر عدم صدق الفائدة عليها دائماً ، بل ربما
ألا أن يقال بأنه من قبيل الحق القائم بموضوعه لأجل حرف (في) أو يقال بدلالة
كلمه (في) على وجود الخمس في العين حسب الفهم العرفي .

تصدق عليها الفائدة كما في ثمرة الاشجار او سمن الدواب بحيث تتحمل حمل
الانقال ونحوه مثلاً ، وربما لاتصدق عليها كما في نمو الشجرة وسمن الدابة ونمو
الصوف نمو اقليلاً وامثال ذلك ، فكل ما صدق عليه الفائدة يجب فيه الخمس ، ومالم
يصدق عليه الفائدة لم يجب ، فالبحت صفروى لا ضابط له ، بل لابد من ملاحظة كل
مورد مورد .

واما الوار فتعت قيمتها السوقية لم يجب خمس تلك الزيادة لعدم صدق حصول
الفائدة بل الضادق حيثئذ الفائدة التقديرية .

بل لو باعها لم يجب الخمس في الزيادة المفروضة لان البيع تبديل مال بمال
لا زيادة مال على ماله نعم اذا ملكها بمعاوضة فزادت قيمتها فباعها بجنس الثمن
الاول لكن باكثر منه كما اذا اشترها - مثلاً - بالف دينار ثم باعها بالف دينار يجب
الخمس في الالف الزايد لصدق حصول الفائدة واما اذا لم يملكها بمعاوضة كما في
الهبة والارث او ملكها بمعاوضة ولكن باعها بغير جنس ثمنها الاول كما اذا اشترها
بمئة دينار مثلاً فباعها بارض تقوم بمأتى دينار لم تجب فيها الخمس ^(١) كما افاده
سيدنا الاستاذ الحكيم (قده) .

لكن الاقوى تعلق الخمس في الفرض الاخير وهو ما اذا ملكها بالمعاوضة ثم
باعها بغير جنس الثمن فان العرف لا يرى صدق الفائدة منحصر في صورة سجانس
الثمنين فان الملاك في الفائدة عندهم هو زيادة القيمة كما لا يخفى فتدبر .

ولافرق في جميع ما ذكرنا بين ما كان الفرض من تحصيلها وابقائها الاتجار
بها او الاقتناء والانتفاع بنماؤها وتاجها او اجرتها على الاظهر لو حدة الملاك ، و
تفصيل صاحب العروة (قده) و محشى كتابه من الاعلام بين مال التجارة وغيره و

١ - لكن اذا باع الارض باكثر من حاجة في مفروض المثال وجب خمس الزيادة .

ايجاب الخمس فى ارتفاع قيمة العين بعد تمام السنة اذا امكن بيعها واخذ قيمة ثمنها فى الاول ضعيف عندى .

و منه يظهر عدم ضمان المكلف اذا نقص قيمة المال بعد رأس السنة وقد تعلق به الخمس ولم يؤده فتأمل .

واذا كان عنده من الاعيان التى تعلق بها الخمس ولم يؤده فتمت وزادت فلا ينبغى الشك فى تعلق الخمس بنماؤها ايضا وان لم يصدق عليه الفائدة اذا اتحد مع العين وجودا .

واما لو ارتفعت قيمتها السوقية ؛ فان قلنا بتعلق الخمس بالذمة فلا يجب خمس زيادة القيمة لعدم صدق الفائدة عليها نعم اذا باعها وجب الخمس فى الزيادة كما مر ، وان قلنا بتعلقه بالعين فلا بد من تخميس العين او القيمة فعلا وان لم يقصد بيعها فعلا وكان المقصود منها اقتنائها والانتفاع بنتائجها مثلا .

واذا اشترى بالعين التى لم يؤد خمسها مالا آخر فارتفعت قيمته السوقية فان كان البيع كليا فلا يتعلق الخمس بالمال المبتاع ولا بنماؤه لعدم صدق الفائدة، وانما يجب عليه خمس الثمن ولا يجوز للبائع اخذ الخمس والتصرف فيه ، ويبقى ذمة المشتري فى المقدار المذكور مشغولة بالنسبة الى البائع بناء على تعلق الخمس بالعين واما اذا فرضنا تعلقه بالذمة فيجوز للبائع التصرف فى تمام الثمن ولا تشغل ذمة البائع بالنسبة الى المشتري وانما يجب عليه ابراء ذمته بدفع مقدار خمس الثمن.

وان كان البيع شخصا فعلى القول بتعلق الخمس بالعين يشكل صحة المعاملة بالنسبة الى مقدار الخمس حتى اذا اجاز الحاكم او المستحق فان ولاية الحاكم لم تثبت على امثال هذه الامور والمستحق انما يملكه بعد القبض لاقبله ، نعم اذا قلنا بثبوت ولاية الحاكم عليها فامضاء، يتعلق الخمس بنفس المبيع فيتعلق الخمس

به وبمائه وبزيادة قيمته اذا بيع وهذا واضح. واما ما ذكره سيدنا الاستاذ الخوئي دام ظله من انتقال خمس العوضين الى الذمة في مطلق المعاملات حتى في الهبة والميراث استنادا الى رواية يونس بن يعقوب وغيرها فسيأتي بيان ضعفه ان شاء الله تعالى فتأمل .

وعلى القول بتعلقه بالذمة يصح البيع ولا يتعلق الخمس بزيادة قيمته السوقية لعدم صدق حصول الفائدة الا اذا باع وحصلت تلك الزيادة فعلا، هذا كله في ارتفاع القيمة، واما النماء ففي منفصله يجب الخمس بعد المؤنة لصدق الفائدة عليه دائما وفي متصله لا يجب الا في فرض الصدق المذكور .

هذا كله اذا اشترى بعد انتهاء سنته ووجوب الخمس في ثمنه، واما اذا اشترى من ارباح سنته مالم يس من المؤنة فارتفعت قيمته كان الواجب اخراج خمسة عينا او قيمة فان المشتري حينئذ بنفسه من الفوائد والارباح.

واذا علم انه ادى الثمن من ربح لم يخمسه ولكنه شك في انه كان في اثناء السنة ليجب الخمس في ارتفاع القيمة ايضا في آخر سنة الاشتراء او كان بعد انتهائها لثلا يجب الخمس الالب مقدار الثمن فقط ففي لزوم المصالحة مع الحاكم او الرجوع الى البرائة او الاستصحاب وجوه يقول سيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) في توجيه الاول: العلم الاجمالي حاصل بتعلق الخمس اما بعين ما اشترى - اذا كان الثمن من الربح اثناء السنة - واما بالثمن فيما اذا كان من الربح بعد مضي السنة وهذا العلم الاجمالي اوجب الاحتياط بالمصالحة .

اقول: ان تم هذا التوجيه لاوجب الاحتياط بدفع الاكثر، ولا معنى للمصالحة اذ ليس للحاكم ولاية على مثل هذه الامور .

(٢) اذا علم ان مورثه لم يؤد خمسة ، فان كان في ذمته فلا شك في استثنائه من التركة كسائر الديون المتقدمة على الارث بنص القرآن ، لكن في وجوب

اخرجه على غير الوصى من الورثة نظر، كما اذا لم يرد الوارث اخذ حقه، لكن ذكر سيدنا الاستاذ الخوئي - شفاها - قيام الاجماع على حفظ مال المؤمن اذا كان خطيرا. وفيه نظربل منع مع ان ايصال المال الى مالكه غير حفظه فتأمل والاحسن ان يستدل عليه بصحيح الكناسي المتقدم في عنوان الحج عن الميت تحت الرقم (٦٨) وبما ياتي في مادة التقديم في حرف القاف فلاحظ .

وان كان في تركه فقد اسقطه الاستاذ العلامة المتقدم مستدلا بصحيفة يونس بن يعقوب قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام فدخل عليه رجل من القماطين ^(١) فقال: جعلت فداك تقع في ايدينا الاموال والارباح وتجارات نعلم ان حقت فيها ثابت، وانا عن ذلك مقصرون. فقال: ابو عبدالله عليه السلام ما انصفناكم ان كلفناكم ذلك اليوم ^(٢).

وقال (شفاها) قبل عدة سنوات: ان هذه الصحيحة ظاهرة في اباحة خمس ما ينقل من الغير الى المكلف باى ناقل كان، فلامحالة يتعلق الخمس بذمة المنتقل عنه او بعوض القين المتعلقة للخمس ان كان لها عوض، دعوى وانصراف الرواية الى فرض كون المنتقل عنه غير معتقد للخمس فلا تشمل الامامى كما عن جمع ضعيفة، والمراد بقوله عليه السلام (اليوم) هو يوم عدم استيلاء الائمة على الامور ظاهرا لازمان حياتهم عليهم السلام.

اقول؛ للرواية طريقان: طريق الشيخ وطريق الصدوق والاول ضعيف بمحمد بن سنان ^(٣) والثانى ضعيف بالحكم بن مسكين ووقوعه في اسناد روايات كامل

١ - القماط من يصنع القمط للصبيان وهو جمع قماط (بكسر الاول وتخفيف الثانى)

الحبل يقمط ويشد به الصبي .

٢ - ص ٣٨٠ ج ٦ انوسائل .

٣ - وفي بعض النسخ: محمد بن سالم .

الزيارات لا يثبت وثاقته كما ذكرنا في فوائدنا الرجالية. فتصبح الرواية غير حجة. نعم يستفاد الحكم المذكور من رواية الحارث بن المغيرة أيضا^(١) لكن سندها لا يخلو عن جهالة فلا يعتمد عليها^(٢).

نعم يمكن ان يستدل عليه بقول الجواد عليه السلام في الرواية الثالثة المتقدمة فانه مطلق يشمل صورة العلم بعدم اداء المورث خمس ماورثه وكذا يصح ان يستدل عليه بحسنة ابي خديجة المتقدمة.

ومنه يظهر ان ما قالوه من ان المكتسب اذا مات في اثناء الحول بعد حصول الربح سقط اعتبار مؤنته في باقيه لاتفاء موضوعها صحيح ، لكن لائمة له بناء على عدم تعلق الخمس بالميراث مطلقا. او فيما اذا كان عينه موجودة في الخارج. (٣) لاجل ما ملك بالخمس او الزكاة على الاظهر لانصراف ادلة وجوبه عنه وان يصدق عليه الفائدة .

واما ما ينتقل بعوض سهم السادة وسهم الامام وحق الفقراء فلا يصدق عليه انه فائدة ولو كان البيع كلياً لان المال المنتقل - سواء كان ثمناً او مثنماً - دخل في ملك صاحب الخمس لابلأ عوض حتى يصدق عليه الفائدة بل بعوض ما في يده من الخمس ولا يكون تبديل المال بمال مصداقاً للفائدة عند العرف .

فان قلت : المتصرف لسهم الامام عليه السلام لا يكون مالكا فاذا اشترى عينا بالبيع الكلي ثم دفع ثمنه من السهم فقد ملك المبيع ولم يخرج من ملكه شيئا ولا نغنى بالفائدة الا هذا .

قلت مجرد حصول الملكية لا توجب صدق الفائدة مادام ان المبيع حصل

١- ص ٣٨١ ج ٦ الوسائل.

٢ - وعندي ان الروايتين لو تمنا من ناحية السند لكنا من ادلة عضو الخمس مطلقا فلاحظ ولا تصنى دعوى الانصراف وامثالها فانها ضعيفة .

بموض الا ان يقال ان الممنوع صدق الربح دون الفائدة لكن فسر ها في بعض كتب اللغة بالزيادة وهي منتفية في الفرض ولا بعد في الحاق الصدقة الواجبة بالزكاة .
واما الصدقة المندوبة فلا بعد في الحاقها بالجائزة فيتمتع بها الخمس اذا كانت خطيرة عظيمة والا فلا كما يستفاد من الرواية الثالثة ، نعم يتعلق الخمس بالنماء الحاصل في ملك الاخذ في جميع ذلك للاطلاق .

(٤) اذا كان للمكلف انواع من الاستفادة كاجارة الارض والكتابة والخيطة مثلا يجوز له ان يلاحظ في آخر السنة ما استفاده من المجموع من حيث المجموع فيخرج خمس ما يفضل عن المؤنة . ويجوز ان يجعل لكل فائدة سنة للاطلاق نعم لا يجب جعل السنة لكل فائدة بحيالها قطعا لانه حرجي في الجملة ومخالف للسيرة القطعية .

(٥) لو اشترى ما فيه ربح يبيع الخيار فصار البيع لازما فاستقاله البائع فاقاله من دون ضرورة عرفية ، يجب عليه خمس الزيادة ، واما اذا اقاله لاجل ضرورة عرفية لم يجب الخمس وان كانت الاقالة في السنة اللاحقة من سنة الربح خلافا لجمع من محشى العروة لانصراف الفائدة المتعلقة للخمس عن مثلها ، فافهم .
نعم اذا تجددت الضرورة الى الاقالة بعد عدمها في اول سنة الخمس كانت الاقالة بالنسبة الى الخمس فضولية . ولا بد من اداء الخمس .

(٦) رأس المال وهو ما يحتاج اليه في تحصيل مؤنته سواء كان من الاوراق المعمولة اليوم او من الاراضي او العمارات او الالات المحتاج اليها في عمله وكسبه هل يتعلق به الخمس او لا ؟

قد يكون رأس المال في نفسه محتاجا اليه بحيث لولاه للزم النقص والمهانة في حقه حتى فيما اذا فرض حصول مؤنته من شخص آخر .

وقد لا يكون كذلك لكن المالك يحتاج اليه في سنة حصوله فقد يشكل في

عدم وجوب خمسہ باحتمال انصراف المؤنة عنه او عدم شمولها له ، فانه يحتاج اليه في حصول المؤنة لانه نفس المؤنة .

وقد لا يحتاج اليه في سنة الربح او لا يمكن الاستفادة منه فيها وانما استفاد منها بعد مدة ، قال الشيخ الانصارى (قده) : والظاهر انه لا يشترط التمكن من تحصيل الربح منه بالفعل فيجوز صرف شيء من الربح في غرس من الاشجار لينتفع بثمرتها ولو بعد سنين وكذلك اقتناء اناث اولاد الانعام .

اقول: اما القسم الاول فلا شك في عدم تعلق الخمس به لانه بنفسه مؤنة كما لا يخفى ، كما انه لا ينبغي التردد في تعلقه بالقسم الثالث لعدم عده من مؤنة سنة الربح فلا دليل على استثنائه وانما الاشكال في القسم الثاني وقد اختلف فيه علماء العصر .

والاظهر عدم وجوب الخمس اذا لم يكن لنفقته سبب سواء يناسب شأنه وان كان يزيد عن مؤنة السنة اذا صرفه ولم يجعله رأس مال خلافا لسيدنا الاستاذ الخوئي في منهاج الصالحين، وذلك لعدم ما يوجب التقييد المذكور واما اذا وجد سبب آخر كتغيير شغله الى مالا يحتاج الى رأس المال وجب فيه الخمس . وكذا اذا كان الاحتياج اليه في تكثير الربح كبعض المكائن الحديثة فان رأس المال المذكور لا يعد من المؤنة ، بل الاحوط اختصام العفو عن رأس المال المحتاج اليه في مؤنة السنة بما اذا استلزم صرفه عينه في مؤنة السنة مشقة واما اذا لم يستلزم ذلك وفرض ان المكلف اذا كان فاقدا لرأس المال لا يتبلى بالهرج ويمكنه تحصيل معاشه يوميا او شهريا اشكل عده من المؤنة بل الاحوط لزوما اخراج خمسہ ولعل هذا هو مراد من لم يوجب الخمس عليه .

(٧) المستفاد من الروايات الثلاثة الاولى المتقدمة ان بدء السنة التي يكون الخمس بعد خروج مؤنتها حال الشروع في الاكتساب فيمن شغله التكسب كالزراعة

والصناعة لآحين حصول الفائدة وظهور الربح كما اختاره جماعة نعم هو يتم فيمن حصل له الفائدة اتفاقا .

و يترتب عليه انه اذا استقرض من ابتداء السنة للمؤنة او صرف بعض رأس المال فيها قبل حصول الربح يجوز له وضع مقداره من الربح على المختار ، واما بناء على مختار الجماعة فلا يجوز الوضع المذكور في غير مؤنة الربح ، واما هي فيوضع مقداره من الربح على القولين فان الربح هو ما زاد عما يصرف في سبيل حصوله لامطلقا .

ثم انه اذا اراد المكلف تغيير رأس سنته امكنه ذلك بدفع خمس ما ربحه اثناء السنة واستتيف رأس سنة بعد ذلك من حين العمل .

(٨) قضية اطلاق ما دل على ان الخمس بعد المؤنة جواز صرف المؤنة مما يتعلق به الخمس وان كان عنده مال لاخمس فيه كما ان ظاهره هو المؤنة الفعلية دون التقديرية فلو قدر على نفسه لم يحسب له خلافا للمنفول عن المشهور ولا اقل انه احوط لزوما .

(٩) اذا استغنى عما يحتاج اليه كالفرش والظروف والحلى مثلا بعد سنة الربح والاستفادة فالأظهر عدم وجوب خمسه لانه حينما كان مؤنة لم يتعلق به الخمس ولم يشمله أدلته ، فدخوله فيها بعد خروجه عن المؤنة محتاج الى دليل مفقود ، وان شئت فقل ان عدم الحاجة اليه في السنين اللاحقة لا يخرج عنه كونه مؤنته سنة الربح والفائدة ، بل لو باعه بازيد من ثمنه لم يتعلق الخمس بالزيادة فان البيع تبديل مال بمال فلا يصدق على ثمنه الثاني انه فائدة زائدة على ماله الذي لم يتعلق به الخمس على قول مر ما فيه نعم اذا استغنى عنه قبل آخر سنة الربح فالأحوط لزوما اخراج خمسه .

(١٠) لاشك في ان مصارف الحج من مؤنة عام الاستطاعة واذا انتهى

حول الربح في اثناء سفر الحج فان لم يمنع اخراج خمس ما في يده عن اتمام الحج وجب عليه اخراجه والا فلا يجب خمسه لعدم صدق الفائدة بعد وجوب صرفه في سبيل الحج فتدبر ، نعم لو منع اخراجه من العود الى بلده تعلق به الخمس ويؤديه اذا امكنه . والا فهو في حل منه كما تقدم . وان لم يتمكن من مسير الحج حتى انقضى عام الربح وجب عليه خمس الربح لوجود المقتضى وعدم المانع .

واما اذا تمكن وعصى حتى انقضى الحول فقد اوجب اعلام عصرنا فيه الخمس ايضا لكنه عندي لا يخلو عن نظر فيما اوجب اخراج الخمس سلب الاستطاعة المالية لما مر في بحث الحج من وجوب حفظ الاستطاعة بعد حصولها ومع هذا الوجوب كيف يتعلق به وجوب الخمس ومع فرض التزامهم فالحج اهم من الخمس كما لا يخفى ولعل بناء المثبتين هنا على عدم وجوب حفظ الاستطاعة او على عدم امكانه كما هو الغالب ، اذ ليس الطريق في كل وقت مخلى على ما مر بحثه في مادة الحج .

(١١) الدين على اقسام :

فمنها ان يستقرض لاجل مؤنته ومؤنة ربحه ويصرفه فيها ، لا ينبغى التردد في كون الدين المذكور من المؤنة المستثناة من الفوائد وان لم يؤده فان الخمس بعد المؤنة .

و منها ان يستقرض لغير المؤنة كان يشتري ما ليس منها فتلّف او اتلف مال غيره فتعلق عوضه بذمته او اوجب على نفسه شيئا بالنذر وغيره . فان اداه في اثناء السنة فلا ينبغى الشك في عده من المؤنة ، وان لم يؤده فيه فلا يستثنى من الربح لما ذكرنا من ظهور المؤنة في الفعلية دون التقديرية وان نفى الخلاف في اعتبار الثاني .

نعم اذا اداء فى السنة اللاحقة عديم مؤنتها على الاظهر، فانه من المصارف العقلانية التى لا افراط فيه ولا اسراف، فلا وجه لعدم عده من المؤنة وان كان متمكنا فى السنة السابقة من اداائها ولم يؤده خلافا لسيدنا الاستاذ الخوئى (دام ظله) حيث منع اداء الدين السابق من المؤنة مطلقا .

ومنها الفرض السابق لكن مع وجود ما استدان له فى آخر السنة كان اشترى سيارة غير معدودة من مؤنته فان ادى ثمنها فى اثناء السنة فلا شك فى عدم تعلق الخمس به لكن يتعلق الخمس بالسيارة المشتراة لصدق الفائدة عليها وان لم يوده لا يجوز له الوفاء من الربح لكن لا يتعلق الخمس بما اشتراه ايضا لعدم صدق الفائدة عليها .

(١٢) المراد من كون الخمس بعد المؤنة هو استثناء المؤنة من الخمس و عدم تعلقه بها لاعدوم وجوبه الا بعد زمان المؤنة فانه خلاف المتبادر من الروايات فالخمس يتعلق بالفائدة حين حصولها اذا لم تكن من المؤنة فلو اسرف او اتلف ماله لا لفرض عقلائى يوجب كونه من المؤنة فى اثناء الحول لم يسقط الخمس عنه . ثم ان علم عدم زيادة الفائدة عن مؤنة السنة فهو ران علم زيادتها عنها لا شك فى جواز اخراج الخمس لتعلقه بها ، بل يجوز ذلك اذا شك فى تجدد المؤنة لاستصحاب العدم بل مقتضى القاعدة وجوب الاخراج والاداء فى الصورتين لكن ادعى الاجماع على نفيه فى الثانية وعدم الخلاف ظاهرا فى الاولى .

اقول اما فى الثانية فلا يجب اداء الخمس قبل السنة للسيرة المستمرة واما فى الاولى فلا حوط لرد ما هو عدم جواز التأخير لعدم دليل عليه سوى الاجماع المذكور .

(١٣) اذا كان للمكلف رأس مال وفرقه فى انواع من الزراعة مثلا قتلف رأس المال او بعضه من نوع منها او خسر فيه فالاقوى جواز جبرانه بربح نوع

آخر منها فضلا عن التجارة الواحدة اذا تلف فيها بعض رأس المال وربح الباقي او خسر في وقت وربح في وقت آخر بناء على ما مر من كون مبداء السنة هو حين الاشتغال دون حصول الفائدة بل لا يبعد جواز الجبر المذكور لو كان له زراعة وصناعة مثلا فخسر في احدهما او تلف رأس ماله وربح في الاخر . كل ذلك لاجل عدم صدق الفائدة على الربح المذكور مع ملاحظة الخسارة والتلف المزبورين وان كان الاحوط خصوصا في صورة التلف عدمه بل هو الاقوى اذا تلف ما لا يعد من رأس المال كما اذا انهدم داره او كسر بعض ظرفه مثلا لصدق الفائدة حينئذ خلافا لسيدنا الاستاذ الحكيم (قده) وبعض من تبعه من المعاصرين .

نعم اذا اشترى مثل الثالف او عمر داره كان ماصرفه من المؤنة، وهذا شيء آخر .

(١٤) اذا ادى خمس الفوس والكنز والمعدن والغنيمة كفاه ولا يجب عليه خمس اخر في آخر السنة من جهة صدق الفائدة فان المستفاد من الادلة كفاية خمس واحد بلا فرق بين جعل الفوس وغيره مكسبا له ام لا .

(١٥) اعتبار الخمس هل هو بنحو التكليف او الوضع؟ ويظهر الثمر في اعتبار البلوغ والعقل فلا يجب الخمس على الصبي والمجنون على الاول لاشتراط التكليف بالكمال كما مر في مقدمة هذا الجزء ، ويجب على الثاني كما قيل لعدم ما يدل على نفي اقتضاء ما يقتضى الخمس في حقهما . وجعل الثاني مقتضى اطلاق الفتاوى ومعاقد الاجماع ..

اقول : لا ينبغي الشك في انه في الغنيمة من قبيل الوضع دون التكليف كما يظهر من الآية الكريمة ، واما في غيرها ففي استظهار الوضع من الروايات تردد ، ولعل من يرجع الى البرائة في مال المجنون والصبي ولا سيما في الفوائد والارباح لم يكن مدفوعا بدليل قوى على ان تحرر الاحكام الوضعية بجميع

اقسامها من الاشتراط بالبلوغ غير واضح بل الارجح انها كالتكليفية فيه الا ما علم
تجرده منها كالنجاسة والطهارة والضمان (فى الجملة) ونحو ذلك . وذلك لاطلاق
ادلة الشرايط العامة .

ويظهر الثمرة ايضا فى تصرف المالك فى تمام الربح قبل اداء خمسة اخر
السنة فيجوز اذا كان الاعتبار بنحو التكليف او الوضع على الذمة ولا يجوز اذا كان
فى العين باى نحو كان .

(١٦) اذا اشترى سيارة بالفى دينار مثلا وآجرها سنة باربعمئة دينار فصارت
قيمة السيارة فى نهاية سنة من جهة الاستعمال الفاد ثمانمئة دينار مثلا يجب الخمس
فى المأتين فقط ، اذا المأتان الباقيتان من المؤنة اى مؤنة تحصيل الربح . وقس
عليه نظائره .

(١٧) اذا كان المكلف لا يجاسب نفسه مدة من السنين وقد ربح فيها واستفاد
الا ، واشترى منها اعيانا واثانا ، فالواجب عليه اخراج الخمس من كل ما استفاده
مما لم يكن معدودا من المؤنة ، واما ما كان من المؤنة فان ملكه من ربح السنة
التي اشترى مثلا فيها لم يجب اخراج الخمس منه ، وان كان قد اشترى من ربح
السنة السابقة ، وجب عليه اخراج خمسة على ما سبق ، وان شك فى ذلك فقد ذكر
غير واحد لزوم المصالحة مع الحاكم الشرعى احتياطا ولعل الاظهر وجوب اخراج
خمس ايضا ، لان كونه فائدة مجردا وادانا وعدم كونها من المؤنة الى انتهاء السنة
بالاستصحاب فيلتزم موضوع وجوب الخمس من الوجدان والتعبد وهو الفائدة غير
المؤنة ، وقد عرضت هذا على الاستاذين العلامةين السيد الحكيم (رض) والسيد
الغوثي (دام ظلله) قبل سنوات فى التجف الاشرف فاجاب الاول بان المفهوم عرفا
ان الموضوع هو ما يفضل عن المؤنة وهو لا يشب باستصحاب عدم المؤنة واجاب
الثانى بدلالة الرواية الصحيحة على انه الموضوع ، اما الاول فاثباته على عهدة

مدعيه ، واما الثانى فهو ممنوع وقد طالبته براءة الرواية فتصفح الوسائل مكررا حتى وجدها فاعترف بضعفها سنداً كما قلت له اولاً ، واما الزوم المصالحة فيه انه لم يثبت ولاية الحاكم فى امثال المقامات ، فمع الغض عن الاستصحاب يرجع الى البراءة .

(١٨) اذا حل رأس الحول فلم يدفع خمس الربح ثم دفعه تدريجاً من ربح السنة الثانية لامن نفس الربح لم يحسب ما يدفعه من المؤنة بل يجب فيه الخمس اذا كان المدفوع عوضاً عن خمس عين موجودة واذا كان عوضاً عن خمس عين تالفة فوفاءه يحسب من المؤنة ولا خمس فيه كما اشرنا اليه سابقاً .

(١٩) ذكر جمع انه اذا انتقل الى شخص مال فيه الخمس ممن لا يعتقد وجوبه كالكافر ونحوه لم يجب عليه اخراجه فان الائمة عليهم السلام اباحوا الشيعة ذلك سواء كان من ربح تجارة او غيرها ، وسواء كان من المناكح والمساكن والمتاجر او غيرها .

اقول : والدليل عليه هو السيرة المتصلة بزمان الائمة عليهم السلام فان الشيعة كانوا يتعاملون مع غيرهم من المسلمين واهل الذمة ولم يعهد من احد ايتاء خمس ما اخذه منهم وهذا كالضرورة فى الجملة . وقيل ان الظاهر من كلمات الفقهاء انه من المسلمات بل عن ظاهر البيان انه مما اطبق عليه الامامية ، وانما نسب انكار هذا التحليل الى الاسكافى والحلبى (قدهما) واستدلوا على العفو ايضا بروايات تقدم بعضها .

واما اذا انتقل اليه ممن يعتقد الخمس ، فان قلنا بتعلق الخمس بالذمة دون العين . فلا يجب الاخراج ايضا ، وان قلنا بتعلقه بالعين فلا يملك مقدار الخمس فيجب عليه اخراجه الى اهله كما لعله المشهور المعروف خلافاً لما حكى عن بعضهم وصرح به سيدنا الاستاذ الخوئى - دام ظله - من انتقال الخمس الى الذمة

وعدم وجوب اخراجه من العين على المؤمن استنادا الى رواية اشرفنا الى ضعف سندها في مامر .

نعم يمكن ان نستدل عليه بحسنة ابي خديجة المتقدمة تحت رقم (١٢) فان مقتضى اطلاقها عدم الفرق في المنتقل عنه بين كونه معتقدا للخمس او غير معتقد له ويؤيده اويلد عليه ذكر الميراث فيها ، فان الغالب انتقاله من الشيعة الى الشيعة . (٢٠) الظاهر جواز اخذ الخمس من مال من لا يعتقد الخمس للحاكم الشرعي عند بسط يده وفي فرض قدرته وكذا من مال من يعتقد له ولكن لا يخرج كما اشرفنا الى وجهه في اوائل الجزء الاول من هذا الكتاب .
بقي في المقام مسائل اخرى غير ان الرسالة لا تتحمل ذكرها لبنائها على الاختصار . والله الموفق للسداد .

(*) الخوف من الله تعالى

قد ورد فيه عدة من الروايات المتبركة ^(١) لكن في اثبات وجوبه النفسى التعبدى بها نظر او منع .

حرف الدال

(٠) الدخول في السلم

قال الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان ^(١).

قيل إن السلم والاسلام والتسليم واحدة وقد اُدرج في عدة من الروايات بولاية أمير المؤمنين ومن بعده من الأئمة عليهم السلام وعلى كل فالظاهر عدم تضمن الآية حكما جديداً.

(١٠٤) الدعاء إلى الخير

قال الله تعالى: ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ^(٢).

يحتمل أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عطف تفسيري للدعاء إلى الخير ويحتمل اعميته منهما، ويحتمل اختصاصه بأصل الدين، ونظارتها إلى فروعه من الواجبات والمحرمات.

وعلى كل لاشك في شمول الخير لأصل الدين وإن فرض انصراف المعروف

١ - البقرة ٢٠٨.

٢ - آل عمران ١٠٤.

والمنكر عن الاسلام والكفر .

فيكون دعاء الكفار الى الاسلام والايمان واجبا على المسلمين ^(١) كفاية
بأى وسيلة ممكنة ، وقد مر فى بحث الامر بالمعروف (فى حرف الالف) ما يربط
بالمقام .

نعم لابد ان يكون الدعاء المذكور حسب اختلاف الموارد بالحجة المثبتة
للحق جزما او بالبيان الذى تلى به النفس ويرق له القلب لما فيه من صلاح حال
السامع وان شئت فقل بالبرهان والخطابة المصطلحين فى علم المنطق وذلك لقوله
تعالى : ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ^(٢) فان الحكمة والموعظة
الحسنة تنطبقان على البرهان والخطابة المذكورين .

والظاهر عدم اختصاص الحكم فيها بالمخاطب - وهو النبى الاكرم ﷺ -
بل يشمل كل قادر على الدعوة المذكورة باحد الوجهين ، وهل الحكم عام اتاما
للحجة او مخصوص بصورة احتمال التأثير؟ فيه وجهان .

ثم لا فرق بين التوحيد والنبوة والامامة والمعاد وغيرها من اصول الدين
وما يجب الاعتقاد به فى وجوب الدعاء اليها لشمولها تحت الخير ، وما فى جملة
من الروايات من عدم وجوب الدعاء الى الامامة لابد له من توجيه وجيه .

وسلف المسلمين قد دعوا الناس فى البلاد المختلفة الى الاسلام فاسلم جمع
كثير على ايديهم فيها ، واما مسلموا اليوم فيكفرون فى عقور دورهم قبل ان
يسافروا الى البلاد الكافرة ، نعم قامت فئة شابة فى هذه الايام فى اميركا واروبا
يدعون الناس الى الاسلام ويشرحون مناهجه ويعرفونهم تعالىمه وفقهم الله وايدهم

١ - مكلفية الكفار بالقروع وان كانت صحيحة عندنا كما ذكرنا فى الجزء الثانى من

صراط الحق لكنها فى مثل المقام بعيدة فتأمل .

ولابد للعلماء العظام ان يساعدوهم ماديا وعلميا حتى لاتضعف هذه الدعوة ولا تنحرف
عن التخطيط الاسلامي . وللكلام مقام آخر .

(١٠٥) دعاء الادعياء لابائهم

قال الله تعالى : وما جعل ادعياءكم ابناءكم ... ادعوهم لابائهم هو اقسط
عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح
فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفورا رحيم^(١) قال امين الاسلام
الطبرسي (قده) في تفسيره : وفي هذه الاية دلالة على انه لايجوز الانتساب الى
غير الاب ، وقد وردت السنة بتفليظ الامر فيه . قال **إِنِّي** : من انتسب الى غير ابيه
او اتسمى الى غير مواليه فعليه لعنة الله . انتهى .

اقول: مر في قسم المحرمات حرمة التبرى من النسب، لكن الاية غير ناظرة
الى هذه الجهة كما لا يخفى .

وظاهر الاية ولا سيما بملاحظة ذيلها وجوب دعاء الادعياء باسم آبائهم اذا
علم ابائهم باعيانهم والايجب دعائهم باسم الاخ وغيره وعدم جواز دعائهم باسم الذين
تبنيهم واتخذوهم ابناء فلاحظ وتدبر . ويحتمل سوق الامر للارشاد الى الغاء
البنوة الجعلية وعدم جواز ترتيب احكام النبوة الحقيقية عليها .

(٠) الدعاء الى سبيل الله تعالى

قال الله تعالى : ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالتي هي احسن^(٢) لاحظ ما ذكرنا قريبا تحت عنوان الدعاء الى الخير .

(٠) دعاء الله تعالى

قال الله تعالى : وقال ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين (الغافر - المؤمن ٦٠) .
اقول امر الله عباده بالدعاء وتوعدهم على الاستكبار عنه بدخول النار وسماه عبادة .

والمناط هو الاشتغال بالدعاء بحيث لا يصدق الاستكبار فانه من الكبائر ولا حظا ما مر في الجزء الثاني تحت الرقم (٤١٨) في مادة الاستكبار .

(٠) دعاء الله باسمائه الحسنی

قال الله تعالى : والله الاسماء الحسنی فادعوه بها وذو الذين يلحدون في اسمائه سيجزون ما كانوا يعملون^(١) .

الدعاء بنفسه وان لم يكن واجبا مطلقا لكن اذا دعى الله تعالى فيجب ان يدعى باسمائه الحسنی ، والظاهر ان اللام في (الاسماء) للاستغراق لبعده كونه للعهد .
فيدعى الله بكل اسم يليق به تعالى ويحتمل قويا عدم الامر للوجوب وانه للارشاد الى التنجيب عن الالحاد في اسمائه فانه المحرم كما يظهر من الوعيد في ذيل الاية ،
ومما يؤيده هو استبعاد وجوب الدعاء بالاسم الاحسن وعدم جوازه بالاسم الحسن فان (الحسنی) اسم تفضيل مؤنث فتدبر جيدا ، ولسم اجد عاجلا للمقام تعرضا في كلام الفقهاء (رض) ثم ان المفسرين ذكروا في تفسير قوله تعالى (فادعوه) احتمالات :
فمنها انه من الدعوة بمعنى التسمية كقولنا دعوته زيدا اي سميته .

ومنها انه من الدعوة بمعنى النداء اي نادوه بها فقولوا يا رحيم يا كريم او من
الدعوة بمعنى العبادة اي فاعبدوه مذهبين انه متصف بما يدل عليه هذه الاسماء من

الصفات الحسنة والمعاني الجميلة. واختاره بعض السادة المفسرين (طال عمره) و
أيده بجملة من الايات لكن الانصاف ان الاحتمال المذكور مرجوح ، وما ذكر في
دعوه غير واضح بل ممنوع^(١) والظاهر المتبادر هو الاحتمال الوسط .

واما قوله تعالى : وادعوه مخلصين له الدين وقوله تعالى : وادعوه خوفا و
طمعا^(٢) فان كانت الدعوة فيهما بمعنى العبادة فلاحكم جديد فيهما ، وان كان بمعنى
النداء فالامر فيهما اما للارشاد او للاستجواب او في الاول للاول وفي الثاني للثاني والله
العالم .

(١٠٦) الدفاع عن الدين

يجب الدفاع عن الدين ضرورة او قطعاً وهو تارة بالمقاتلة والمحاربة وقدمى
تفصيله في بحث الجهاد وغير خفى ان الاطلاقات الدالة على وجوب الجهاد والقتال
في سبيل الله يشمل الهجوم والدفاع معا ، وقد يكون بالامر بالمعروف والنهي عن
المنكر والدعوة الى الدين قولاً وقد عرفت وجوبها ، وقد يكون بتأليف الكتب
ونشر الرسائل وطبع الاوراق وعقد المجالس والمباحث والجدال وقد يكون بحرق
الكتب الضالة وهدم الدور الفاسدة وضرب الخونة المأجورة وقد يكون بغير ذلك ،
كل ذلك واجب كفاية وبحسب القدرة . نسأل الله التوفيق والتأييد .

(١٠٧) الدفاع عن النفس

قال الله تعالى : ... وقيل لهم تعالوا في سبيل الله ^{قاتلوا} او ادفعوا قالوا لو نعلم قتالا
لا تبعنكم هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان^(٣) .

١ - لاحظ ص ٣٦٠ وص ٣٦١ ج ٨ الميزان .

٢ - الاعراف ٢٩ - ٥٦ .

٣ - آل عمران ١٦٧ .

قيل: اى لو لم تقاتلوا فى سبيل الله فادفعوا عن حريمكم وانفسكم ، وقيل اى
 كثروا سوادنا ولا يخفى بعده . وعلى الاول يشكك دلالة الاية على وجوب الدفاع
 من النفس لاحتمال سوق الامر مساق قطع المعذرة واحتيال الفرار عن الجهاد فتأمل .
 وفى صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ من قتل دون
 مظلمته فهو شهيد ^(١) .

اقول : لكنه لا يدل على الوجوب بل غاية الجواز ، بل لا بد من تقييده فى
 الجملة اذ لا يجوز القاء النفس فى التهلكة لاجل حفظ المال ، بل يجب ايثار المال
 لحفظ النفس ومنه يظهر وجوب حمل صحيح ابن مسلم عن احدهما قال : قال رسول
 الله ﷺ من قتل دون ماله فهو شهيد . وقال: لو كنت اتلتركت المال ولم اقاتل ^(٢)
 على محمل صحيح كجواز المقاومة عند الظن بالسلامة لكنه قتل فيواجراجر الشهيد .
 قال فى الشرائع والجواهر : (و كذا) يجب الدفاع (على كل من خشى على
 نفسه مطلقا او ماله) او عرضه او نفس مؤمنة او مال محترم او عرض كذلك (اذا غلب
 على ظنه السلامة) كما اشبعنا الكلام فيه فى كتاب الحدود ^(٣) .

اقول : يجب الدفاع عن نفسه وعن نفس غيره المحترمة لوجوب حفظها
 كما امر فى مادة الحفظ لكن فى جواز ادامة الدفاع عن الغير حتى الموت والقتل
 فضلا عن وجوبه تأمل ، بل الاظهر عدم الجواز لان الزام المكلف بالدفاع عن الغير
 حتى الموت عسر و حرج وهو منفي فى الشريعة فتأمل فاذا لم يجب لم يجز ايضا لقوله
 تعالى لا تلقوا بايديكم الى التهلكة . واما وجوبه لاجل المال سواء كان له اول غيره
 فلم اجد دليلا عليه نعم اذا وجب حفظه كالوديعة وجب الدفاع مقدمة بالمقدار المتعارف

١ - ص ٩٢ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ٥٨٩ ج ١٨ الوسائل .

٣ - ص ٥٥١ جهاد الجواهر الذريعة القديمة .

(١٠٨) دفع المنكر والدفاع عنه

هل يجب دفع المنكر كنهيه ام لا ؟ والحق عدمه في الجملة فان المنكر ان كان كالسب والتوهين والافتراء فان رجعت الى المكلف نفسه فلا يجب الدفاع والرد ولا الدفع اى التعجيز المرتكب عن عمله في الخارج قهراً ، بل يحسن العفو وان جاز الانتقام كما امر في مادة السب في الجزء الاول ، وان كان في حق الغير فلا يجب الا النهي عنه ، ولادليل على وجوب الدفع ، بل السيرة على عدمه . وان كان المنكر هو القتل فقد عرفت وجوب الدفاع والدفع وان كان كالزنا والمواط فان متوجها الى نفس المكلف فالظاهر وجوب الدفاع لان مادل على حرمة لا يزول بمجرد قصد الغير ، بل المستفاد من الادلة حرمة العمل والتمكين معا فمع القدرة يجب الدفاع^(١) الا اذا بلغ النفس فلا يجب بل لا يجوز على الاظهر فتدبر^(٢) .

وان كان متوجها الى الغير سواء كان الغير راضيا ام مكرها فوجوب دفعه مبني على احراز ازومه من مذاق الشرع ولو من جهة ارتكاز المشرعة فاني لم اجد عاجلا في الادلة اللفظية ما يعتمد عليه في الحكم^(٣) سوى صحيحة بن سنان

١ - واما ما دل على نفي ما يكرهون فلا يصح التمسك باطلاقه حتى جاز ارتكاب المحرمات العظيمة بادنى مراتب الاكراه ، وهذا معلوم من مذاق الشرع وسيرة المشرعة . بل ربما يقال بمنع تأثير الاكراه في باب المحرمات رأساً وكان سيدنا الحكيم (رض) مترددا في جريانه فيها وكان لا يفتي برفع الحرمة لاجل الاكراه كما سمعت منه (قدّه) قبل سنوات .

والحق جريانه في الواجبات والمحرمات معا لكن لابد من ملاحظة الموارد وخصوصيتها حسب مذاق الشرع والمشرعة .

٢ - قد مر في مادة القتل في الجزء الثاني ما يرتبط بالمقام وذكرنا بعض الروايات الدالة على جواز قتل المعتدى في حالة الدفاع .

٣ - لاحظ ص ٢٦٥ ج ١ من هذا الكتاب الطبعة الاولى .

المتقدمة في حرف الحاء المهملة في الحبس وذكر ما هو الحق بنظري والله العالم . بحقائق احكامه .

(١٠٩) دفع مال اليتيم بعد رشده

قال الله تعالى: وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم^(١).

الظاهر تعلق الخطاب بمن بيده اموال اليتامى ولاية او وصاية او وكالة . ويلحق به اخذ مال اليتيم ظلما وقهرا ولم يدفع قبل رشده عصيانا او نسيانا . ثم ان وجوب دفع مال اليتيم مشروط بامرين : بلوغه ورشده ، وانما امر بالابتلاء لاجل احرازهما وليس مطلوبا في حد ذاته .

نعم لولا الامر المذكور لكان المرجع عند الشك في البلوغ او الرشد هو الاستصحاب واصالة عدمه الا انه مائع من الرجوع اليه فكلماتك فيه يجب الابتلاء والاختبار .

واذا توقف الدفع على الاعلام وجب مقدمة وان توقف على صرف مال فان كان الاخذ باذن شرعى فهو على المالك دون الدافع لنفى الضرر ، وان كان بظلم فهو على الدافع مقدمة الا اذا كان اجحافا ، واما اذا كان بسهولة ونسيان ففي كونه على الدافع او المالك وجهان^(٢) ويدل على الاول اطلاق ما ورد من ان : على اليد ما اخذت حتى تؤديه . لكنه ضعيف سنداً ولا يصلح الاعتماد عليه . الا ان يقال انه حكم عقلائي ماض عند الشارع فلا يحتاج في اثباته الى صحة السند فلا حظ .

١- النساء ٦ .

٢- وكذا اذا كان الماخوذ ظلما قهلا جدا وتوقف ايصاله على صرف مال كثير واتعاب

شديد .

ثم الظاهر ان وجوب الدفع فوري عرفا فلا يجوز التأخير وان لا يجب الدفع بالفورية العقلية . وان اذن في البقاء كان امانة مالكية ، وان امتنع من القبول يكفي الالقاء او التخلية ان لم يرد الدافع الابقاء .

ثم البلوغ قد مر تفسيره في اول هذا الجزء واما الرشد فهو خلاف السفاهة كما يستفاد من صحيحة هشام ^(١) .

وفي صحيح العيص عن الصادق عليه السلام قال سألته عن اليتيمة متى يدفع اليها ماله؟ قال: اذا علمت لا تفسد ولا تضع الخ ^(٢) هذا ولكن اصل الحكم عرضي لاذاني .

(١١٠) دفن ثياب الشهيد معه

قال الصادق عليه السلام في صحيح ابان ^(٣) فيمن قتل فن سبيل الله : يدفن كما هو في ثيابه الا ان يكون به رمق ،

قال في صحيحة الاخر ^(٤) : الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل الا ان يدر كه المسلمون وبه رمق .

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام قلت له : كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه قال : نعم في ثيابه بدمائه ولا يحنط ولا يغسل ويدفن كما هو ^(٥) .

فكل ماصدق عليه الثياب يجب دفنه معه دون مالم يصدق وان تلطخ بالدم لان وجوب دفن دمائه كوجوب دفن الثياب مما لا يستفاد عرفا من الرواية الاخيرة اذ لعل قوله عليه السلام بدمائه بلحاظ عدم جواز الغسل . وتفصيل المقام في شرحنا على العروة .

١ - ص ١٤١ ج ١٣ الوسائل .

٢ - ص ٣٤٣ ج ١ تفسير البرهان .

٣-٤-٥ ص ٧٠٠ ج ٢ الوسائل .

(١١١) دفن حمام الحرم

إذا ذبح المكلف الصيد في الحرم كالحمام والطيور أئتم ويجب عليه دفنه و مواريثه، بل إذا طرأ حله فعليه فداء آخر. كما يدل عليه روايات ثلاث، لكنها بأسرها ضعاف فالحكم مبني على الاحتياط وكذا الفداء الآخر لفتوى المشهور به.

(١١٢) دفن من يرجم

من يراد رجمه فإن كان رجلاً يدفن إلى حقويه وإن كانت امرأة تدفن إلى وسطها. كما سيأتي في مادة الرجم في حرف الراء.

(١١٣) دفن الميت المسلم

وجوب دفن الميت المسلم في الجملة من الواضحات أو من الضروريات الدينية، فلا يحسن التكلم فيه، وإنما البحث في جهاته وخصائصاته في ضمن مسائل: (١) قال صاحب المدارك (قده) في محكي كلامه: قد قطع الأصحاب وغيرهم بأن الواجب وضعه في حفرة تستر عن الأنس ريحه وعن السباع بدنه بحيث يعسر نبشها غالباً انتهى واستدل عليه مضافاً إلى الاتفاق المذكور بأن المنصرف من الدفن هو ذلك لا مطلق مواريثه بل الواجب مواريثه المطلقة.

وتنظر فيه صاحب الجواهر (قده) إذ لم يثبت للدفن حقيقة شرعية ولا مجاز شرعي وتأمل في دعوى بثوت الإجماع لخلو كثير من كلمات الأصحاب لذلك، و قال: لم أشر على من ادعاه قبل سيد المدارك، لكن لا يظهر منه الاكتفاء بمطلق الموارد غير المانعة عن التشم ريحه وعن السباع بدنه كما نسب إليه غير واحد إذ قال في آخر كلامه: فلذا كان الاجتزاء بمسمى الدفن مع الأمن من ذينك الأمرين من غير الحفيرة لا يخلو من قوة انتهى. وهذا مما لا بأس بالالتزام به فإنه

إذا فرض مكان لم يكن فيه للناس والسباع ممر لأبأس بمطلق الموارد .
نعم ان اراد كفاية الموارد التي يسمع ريح الميت معها فهو ضعيف ، ففي
حسنة الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام : انما امر بدفن الميت لئلا يظهر الناس على
فساد جسده وقبح منظره وتغير رائحته ولا يتأذى الاحياء بريحه ، وما يدخل من
الافه والفساد الخ ^(١) .

(٢) لابد في كفاية مواريثه في جدار عريض يقبل الحفر ، وان لم يصدق
عليه الارض ، وما قيل من ان الموارد في الارض قد اخذت في مفهوم الدفن عرفا
غير معلوم ، نعم لا يكفي وضعه في بناء او تابوت ونحو ذلك لعدم الصدق . واذا
تعذر جاز بل وجب لما مر من ان حرمة المؤمن ميتا كحرمة المؤمن حيا ولا
يحتمل جواز القائه على الارض اذا لم يمكن الدفن .

(٣) ادعى الاجماع والشهرة المحققة واستقرار السيرة على لزوم ان يضجع
الميت على جانبه الايمن مستقبل القبلة . لكن الاولين غير حجتين والاخير لا يثبت
الوجوب .

واستدلوا ايضا بروايات ضعيفة سنداً . والعمدة روايتان :

(اوليها) صحيحة ابن عمار عن الصادق عليه السلام : كان البراء بن المعرور الانصاري
بالمدينة ورسول الله صلى الله عليه وآله بمكة واند حضره الموت ، ورسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمون
يصلون الى بيت المقدس . فادعى البراء ان يجعل وجهه الى تلقاء النبي صلى الله عليه وآله وانه
اوصى بذلك ماله فجرت به السنة ^(٢) .

والظاهر من السنة الطريقة الثابتة دون الاستحباب كما هو المتبادر عندنا .
الا ان يجعل ذكر الايضاء بالثلث قرينة عليه فانه غير واجب قطعاً . على ان دلالة

١ - ص ٨١٩ ج ١ الوسائل .

٢ - ص ٨٨٤ ج ٢ الوسائل .

الرواية على جريان السنة بجعل وجه الميت الى مكة غير واضحة لاحتمال كونه الى رسول الله ﷺ ولو كان في اليمن مثلاً ، وخصوصية المورد غير مقيدة . نعم في آخر رواية الحسين بن مصعب عنه عليه السلام : فنزل الكتاب بالقبلة وجرت السنة بالثالث^(١) لكنه مع ضعف الحسين لا يمكن الاعتماد عليه لان الكتاب لم ينزل بالقبلة ففي متنها اشتباه^(٢) ويدل عليه ايضا آخر صحيحة ثانية لابن عمار . . . ان يجعل وجهه الى رسول الله ﷺ الى القبلة ، وانه اوصى ثبث ماله فنزل به الكتاب وجرت به السنة^(٣) فتدبر .

(ثانيهما) صحيحة يعقوب بن يقطين قال : سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المفتسل موجهها وجهه نحو القبلة ، او يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة ؟ قال كيف تيسر ، فاذا ظهر وضع كما يوضع في قبره^(٤) .

استدل بهاسيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) في مجلس درسه بعد الاستدلال بالاولى وقال : بل يستفاد منها زائداً على وجوب الاستقبال وجوب وضعه على جانبه الايمن ، والوجه في ذلك ان قوله عليه السلام وضع كما يوضع في القبر يدل على ان كيفية وضعه في القبر امر معروف بين المتشرعة والالكان من الاحالة الى المجهول .

اقول لا يصح مثل بعد الاستظهار للفتوى كما لا يخفى ، فاذن لادليل معتبر على الحكمين لكن الفتوى بعدم الوجوب غير مسيورة بملاحظة عمل المؤمنين وارتكازاتهم . ثم لا بعد في جريان الحكمين المذكورين للرأس وحده وللبطن من دون رأس بل لكل جزء منه على الاحوط .

١- ص ٢٥١ ج ١ الوسائل .

٢- الا ان يكون المراد وجوب الصلاة الى القبلة فهو اجنبى عن المقام .

٣- ص ٨٨٥ ج ٢ الوسائل .

٤- ص ٦٨٨ ج ٢ الوسائل .

هذا كله اذا ممكن دفنه في البر ، واما اذا لم يمكن كما اذا مات في السفينة او خيف العدو عليه في دفنه فسيأتي حكمه في حرف الطاء في مادة الطرح انشاء الله .
(٤) وجوب الدفن توصلي لا يعتبر فيه قصد القرابة لكن في كفاية دفن الصبي تردد لان التوصلية لا تقتضي الغاء خصوصية الصدور من المكلفين كما قررناه في اصول الفقه ، الا ان يدعي الاطمينان بحصول الغرض بمطلق الدفن وان تحقق بالريح او عمل الصبي او غيره مع حصول شروطه .

(٥) قالوا بوجوب دفن الاجزاء المباشرة من الميت حتى الشعر والسن والظفر للاجماع ومرسلة ابن ابي عمير واستصحاب وجوب دفنه حال اتصاله بالميت ، والاولان غير جحيتين ، والاخير قد اورد عليه بان الواجب هو دفن الجزء المذكور تبعاً للبدن ، وبعد الانفصال يعد شيئاً مستقلاً في الوجود فيتعدد الموضوع فتأمل ، واما الاجزاء المنفصلة عن الحي فلا دليل على وجوب دفنها بل السيرة قائمة على عدمه في الجملة .
(٦) اذا مات شخص في البر ونحوه ولم يمكن اخراجه يجب ان يسد ويجعل قبره ، لان هذا غاية ما يمكن في حقه نعم وجوب السد في بعض الموارد غير لازم .

(٧) لا يجوز دفن المسلم في محل مفصوب او موقوف او مستلزم لهتكه ولو كان مرجوما ولا يجوز دفن الكافر مطلقا كما مر في بحث المحرمات .

(١١٤) ادناء الجلايب على النساء

قال الله تعالى : يا ايها النبي قل لا زواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيما^(١) .
اقول: ادناء الجلابيب ارخائها اي يسترن بها والجلايب جمع جلباب وهو

ثوب تشتمل به المرأة فيغطي جميع بدنها او الخمار الذى تغطي به رأسها وجهها ومعنى قوله تعالى (ان يعرفن) اى يعرفن بزيهن انهن حرائر ولسن باماء فلا يؤذيهن اهل الريبة؛ فانهم كانوا يمازحون الاماء هكذا قيل، وقيل فى معناه: ذلك اقرب ان يعرفن بالستر والصلاح فلا يتعرض لهن، لان الفاسق اذا عرف امرأة بالستر والصلاح لم يتعرض لها. ويحتمل كونه بمعنى ان لا يعرفن بالجمال فلا يؤذين، وقد رجه سيدنا الاستاذ الخوئى - دام ظله - شفاها قبل سنوات، لكنه مرجوح وان لم يكن عديم النظير فى القرآن.

ثم ان صدر الاية يدل على الوجوب لكن ذيلها شاهد على الارشادى فلا يمكن الجزم باحد الطرفين واحتمال كون الذيل من فوائد التشريع المولوى لم يبلغ حد الظهور فتأمل.

وقال الصادق عليه السلام فى صحيح محمد بن مسلم: لا يصلح للجارية اذا حاضت الا ان تختمر الا ان لاتجده^(١).

وفى صحيح عبد الرحمن قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الجارية التى لم تدرك متى ينبغي لها ان تغطي رأسها ممن ليس بينها وبينه محرم؟ ومتى يجب عليها ان تقنع رأسها للصلاة؟ قال: لاتغطي رأسها حتى تحرم عليها الصلاة^(٢).

وقال الرضا عليه السلام فى صحيح البرنطى: يوخذ الغلام بالصلاة وهو ابن سبع سنين، ولا تغطي المرأة شعرها منه حتى يحتمل^(٣).

وقال عليه السلام فى صحيحه الاخر: لاتغطي المرأة رأسها من الغلام حتى يبلغ الغلام^(٤).

اقول: لامجال للتشكيك فى دلالة الروايات على الوجوب ولو بالقرينة

الخارجية الدالة على التحجب على النساء في الاسلام وليس مستحبا على اطلاقه فيجوز لهن التبرج بمرئىء من الرجال الاجانب بل هو واجب قطعاً بل ضرورة في الجملة ، كما انه لا مجال لاستبعاد الحاق تمام جسدها بشعرها وبرأسها في الحكم المذكور الا ما مظهر من زينتها على نحو يبناه في الجزء الاول في مادة الابداء بل وجوب تغطية الشعر والرأس يدل على عدم وجوب تغطية الوجه عر فافان البنات بطبيعة الحال كن يسترن ابدانهن في تلك الازمنة فايجاب تغطية الشعر عليهن وحده من دون التعرض للوجه والكفين يفيد عدم وجوب تغطيتها .

ثم انها اذا اضطرت الى الخروج بحيث كان تركه حرجيا ولم تجد خمارا تختمر به جاز خروجها من دون خمار بناء على جريان نفى الحرج في المحرمات ايضا كما هو الاظهر ولعل هذا هو المراد من الصحيحة الاولى ، كما ان المراد من حرمة الصلاة عليها في الصحيحة الثانية هو حيضها .

هذا وقد مر الكلام حول الحجاب في مادة الابداء وفي مادة النظر في الجزئين الاولين فلاحظهما ان شئت ولاحظ ماحدة المتحجب .

حرف الذال

(١١٥) ذبح الحيوان الموطوء

في صحيح يونس بن عبد الرحمن عن عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام وعن صباح الحذاء عن الكاظم عليه السلام وعن الحسين بن خالد عن الرضا عليه السلام في الرجل يأني البهيمية فقالوا جميعا : ان كانت البهيمية للفاعل ذبحت فاذا ماتت احرقه بالنار ولم ينتفع بها فقلت : وما ذنب البهيمية ؟ فقال : لا ذنب لها ولكن رسول الله فعل هذا وامره لكيلا يتجرى الناس بالبهايم وينقطع النسل ^(١) . ولا فرق حسب اطلاق الرواية بين كون ماير كب ظهره او يوكل لحمه ، نعم رواية سدير عن الباقر عليه السلام تفيد وجوب الذبح والاحراق بالتأني لكن سدير لم يثبت مدحه بطريق معتبر .

نعم وثقه سيدنا الاستاذ الخوئي على اساس قاعدة ناقشناها في فوائدها الرجالية . ويمكن ان يقال بكفاية مطلق الامانة دون الذبح الشرعي لان الغرض احراقه ومحوه فلا اثر للذبح فتأمل وقدمر بعض الكلام في الرواية في الجزء الاول . وفي مادة الاحراق هنا .

١- ص ٥٧٠ ج ١٨ الوسائل السند الاول صحيح كما لا يخفى ، لكن في السندين الآخرين لاجل صباح وابن خالد تردد .

(١١٦) ذبح الهدى على الواجد

فى صحيح ابن مسلم عن احدهما عليه السلام . . . واذا وجد الرجل هديا ضالاً فليمره يوم النحر والثانى والثالث ، ثم يذبحها عن صاحبها عشية الثالث ^(١) .

وفى صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام : اذا وجد الرجل بدنة ضالة فلينحرها وليعلم انها بدنة ^(٢) .

وفى صحيح منصور عنه عليه السلام . . . ان كان نحره بمنى فقد اجزء عن صاحبه الذى ضل عنه ، وان كان نحره فى غير منى لم يجز عن صاحبه ^(٣) .

(٥) ذكر الله تعالى

امر الله تعالى فى غير واحد من آيات القرآن عباده بذكره مطلقا وفى بعض الحالات وبعض المحال ^(٤) .

والظاهر ارادة احدا المعانى التالية منها على سبيل منع الخلو .

(١) مطلق الذكر اللسانى مثل التبسيح والتحميد والتهليل والتكبير والمدح والتثنا الجميل .

(٢) بعض افراد الذكر كالتسبيحات الاربع وتسيح فاطمة الزهراء عليها السلام وغيره ^(٥) .

(٣) الذكر القلبى بمعنى الالتفات والتوجه وعدم الغفلة والنسيان ^(٦) .

(٤) الدعاء .

١-٢-٣ ص ١٢٧ ج ١٠ الوسائل .

٤ - لاحظ سورة البقرة (١٥٢ - ١٩٨ - ٢٠٠ - ٢٠٣) وآل عمران (٤١) والنساء

(١٠٣) والاعراف (٢٠٥) والانفال (٤٥) والاجزاب (٩) وغيرها .

٥ - لاحظ ص ٢٠٢ وص ٢٠٣ ج ١ تفسير البرهان .

٦ - ص ٥٧ ج ٢ المصدر .

(٥) ما يشمل بعض العبادات الواجبة والمندوبة كالصلاة مثلاً .

وعلى كل لا يستفاد منها الوجوب حسب رأى الفقهي السائد فلا بد من حملها على الاستحباب ومطلق الرجحان ، وكذا يحمل على الندب او الارشاد ما ورد من الامر بذكر نعمة الله سبحانه .

(٥) التذكير على النبي

امر الله تعالى نبيه الكريم في عدة من آيات القرآن المجيد بالتذكير^(١) . وهل هو لاجل تبليغ الوحي الواجب او من الامر بالمعروف او تكليف مخصوص بالنبي الاكرم ﷺ وراه الامرين ؟ والظاهر هو الوسط كما يشير اليه قوله تعالى : فذكر ان نفعت الذكري وقوله تعالى : فذكر بالقرآن من يخاف وعيد . فلاحكم جديد فيها فتدبر .

حرف الراء

(١١٧) التربص على المطلقات

قال الله تعالى : والمطلقات يتربصن^(١) بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر^(٢) .
 وفي صحيحتي زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : القرء ما بين الحيضتين^(٣) .
 وفي صحيحة اخرى لزراعة عنه عليه السلام : الاقراء الاطهار^(٤) .
 وفي صحيحة ثالثة له عنه عليه السلام قال : قلت اصلحك الله رجل يطلق امرأته على طهر من غير جماع بشهادة عدلين ؟ فقال اذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها و حلت للازواج . قلت له اصلحك الله ان اهل العراق يروون عن علي - صلوات الله عليه - قال هو احق برجعتهما ما لم تغسل من الحيضة الثالثة ، فقال كذبوا^(٥) .

اقول : وبها يزول الابهام عن صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام انه سئى تعويض ويستقيم حيضها ثلاثة اقراء وهي ثلاث حيض^(٦) ويفهم ان المراد الدخول في الحيضة

١ - التربص الانتظار وحس ، النفس عن الازدواج الجديد والخبر بمعنى الانشاء فيفيد الوجوب .

٢ - البقرة ٣٢٨ .

٣ - ص ٢١٩ ج ١ تفسير البرهان .

٤ - ص ٦٥-٦٦ ج ١ تفسير البرهان وص ٤٢٤ الى ص ٤٢٦ ج ١٥ الوسائل .

الثالثة لا الخروج عنها ويدل عليه روايات كثيرة^(١) وما دل على خلافه ماؤل او مطروح^(٢).

اذا عرفت هذا فهنا مسائل :

(الاولى) يشترط فى وجوب التربص على المطلقة الدخول بها لقوله تعالى: فان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تمسونهن^(٣).

ولجملة من الروايات منها صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام : اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فليس عليها عدة ...^(٤).

ولا يعتبر فيه الانزال للطلاق ولصحيح ابن سنان عنه عليه السلام ... عن رجل تزوج امرأة فادخلت عليه ولم يمسه ولم يصل اليها حتى طلقها ، هل عليها عدة منه ؟ فقال: انما العدة من الماء . قيل له : فان كان واقعا فى الفرج ولم ينزل ؟ فقال: اذا ادخله وجب الغسل والمهر والعدة^(٥).

بقى الكلام فى الانزال المجرد عن الدخول فهل هو يوجب العدة او لا ؟ فيه

١ - ص ٤٢٦ وما بعدها ج ١٥ الوسائل .

٢ - اقل زمان يمكن ان تنقضى به العدة ستة وعشرون يوما ولحظة وهي لحظة الطهر بعد الطلاق . واذا لم يتخلل بين اخر صيغة الطلاق والحيض لحظة صح الطلاق ولكن يجب عليها التربص بثلاثة اطهار وتتم بدخولها فى الحيضة الرابعة .

وفى الجواهر : هذا كله فى ذات الحيض والافقد يصور انقضاء العدة بالاقل من ذلك فى ذات النفاس بان يطلقها بعد الوضع قبل رؤية الدم بلحظة ، ثم ترى النفاس لحظة لانه لاحد لاقله عندنا ثم ترى الطهر عشرة ثم ترى الدم ثلاثا ثم ترى الطهر عشرا ثم ترى الدم فيكون مجموع ذلك ثلاثة وعشرين يوما و ثلاث لحظات لحظة بعد الطلاق ولحظة النفاس ولحظة الدم الثالث .

٣ - الاحزاب ٤٩ .

٤ - ص ٤٠٤ ج ١٥ الوسائل .

٥ - ص ٦٥ نفس المصدر .

وجهان من اطلاق قوله عليه السلام في هذه الصحيحة : انما العدة من الماء وقوله في صحيح ابن مسلم^(١) العدة من الماء واقتضاء الحكمة ، ومن اطلاق الآية والروايات النافية للتربص في غير فرض الدخول . وعن المسالك ان ظاهر الاصحاب عدم وجوب العدة بدون الحمل .

اقول : ولعل ايجاب العدة في فرض الحمل مستند الى قوله تعالى : واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن . واورد عليه بان الآية سيقت لبيان مدة عدة الحامل ، لا لبيان وجوب العدة عليها وان لم تكن مدخولة فيها .

اقول : لو لم نقل بوجوب العدة في غير الدخول للمغى قوله : انما العدة من الماء فلا بد من القول بوجوبها بالدخول والماء من غير فرق في الثاني بين الدخول بمادون الحشفة والسحق وايصال الماء بآلات طبية حديثة وغيرها . ومن غير فرق بين الحامل وغيرها .

وفي تعميم الدخول للدبر او تخصيصه بالقبل فقط ايضا وجهان من اطلاق بعض الادلة خصوصا قوله انما العدة من الماء ومنع الانصراف ومن قوله عليه السلام في عدة من الروايات : اذا التقى الختانان وجب المهر والعدة وفي بعضها اضاف الفسل ايضا . فان مفهومه عدم وجوب الثلاثة اذا لم يلتق الختانان ومن المعلوم عدم التقائهما في الوطء في الدبر .

ويؤيده او يدل عليه ايضا ذيل صحيح ابن سنان المتقدم بناء على رجوع الضمير المنسوب (ادخله) الى الفرج المذكور في سؤال الراوى فان مفهومه عدم وجوب الثلاثة اذا لم يدخل في الفرج وان ادخل في الدبر .

لكن في الجواهر : بل لافرق بين قبل والدبر في ذلك بلا خلاف اجده فيه عدا ما عساه يشعر به اقتصار الفاضل في التحرير على الاول ، بل ظاهرهم الاجماع

عليه وان توقف فيه في الحقائق.. وتبعه في الرياض لولا الوفاق لكن قد يقال بعد كون الدبر احد المأئين^(١) واحد الفرجين وما تقدم سابقا من النصوص في تفسير قوله تعالى (فاتوا حرثكم اني شئتم) يمكن منع ان المنساق من الايقاع والادخال ونحوهما غيره ...

اقول: ويجري النزاع في المقطوع حشفة واولج مقدارها، لعدم صدق التقاء الختانين فيه .

لكن قول علي عليه السلام في صحيح الحلبي^(٢)... كيف لا يوجب الفسل والحد يجب فيه ؟ اقوى ظهورا من المفهوم المذكور فكل دخول موجب للحد موجب للفسل ولو حاللا .

ثم ان ظاهر صحيح ابي عبيدة الوارد في الخصي كفاية مجرد اللذة في وجوب التربص^(٣) لكن يعارضه صحيح البنزطي في المورد بعينه النافي لوجوبه مع فرض الدخول^(٤) فاذا حمل الاولى على الدخول والثاني على الخلوة المجردة^(٥) انطبقا على سائر الروايات الدالة على لزوم الاعتداد بالدخول وان كان بفسخ اوهبة، بل وطىء شبهة او وطىء ملك كما هو قضية الاطلاق فلا يتوقف الاعتداد على الطلاق وان كان هو مسمى في الاخير بالاستبراء اصطلاحا .

(الثانية) الاعتداد بالقرء: المذكورة مخصوص بمن يستقيم حيضها في كل

١ - في رواية عن الصادق (ع) عن رجل ياتي اهله من خلفها قال هو اجد المائتين فيه الفسل ص ١٠٣ ج ١٤ الوسائل لكن الرواية ضعيفة سنداً .

٢ - ص ٤٦٩ ج ١ الوسائل .

٣ - ص ٢٦٩ ج ١٥ الوسائل .

٤ - ص ٥٢ نفس المصدر .

٥ - والظاهر هو عدم حجية صحيح ابي نصر ورد علمه الى من صدر عنه لانه نفى وجوب العدة مع فرض الدخول وهذا مما لا يمكن الالتزام به.

شهر او في اقل من ثلاثة اشهر ، كما يدل عليه صحيح جميل عن زرارة وموثق زرارة^(١) وغيرها تعتد بالشهور كتابا وسنة واجمعا .

قال الله تبارك تعالى : (واللأني يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلثة اشهر واللائى لم يحضن)^(٢).

مقتضى اطلاق الاية عدم الفرق بين اليأس لامر طبيعي ككبر السن او لامر عارض دائما او موقتا وان كانت المرثة في سن من تحيض ، وكذا في عدم الحيض بين كونه لاجل الصغر او لعارض وان كانت في سن من تحيض .

والمراد من الارتباب - ظاهرا - هو الشك في حكم العدة كما ذكره السيد المرتضى ونسبه بعد اختياره الى جمهور المفسرين واهل العلم بالتاويل^(٣) وتبعه بعض من تأخر عنه .

ويدل عليه ايضا جملة من الاخبار المعتمدة وغيرها^(٤).

لكن المشهور المدعى عليه الاجماع^(٥) عدم وجوب العدة على الياسة لكبرها والصغيرة التي لم تبلغ التسع وان دخل بهما لروايات ادعى في الجواهر امكان تواترها . وعليه لا بد من تفسير الارتباب في الاية المباركة بالشك في كون اليأس لكبرها او لعارض وفي كون عدم الحيض لصغرها او لعارض^(٦) وفي الجواهر : واما

١ - ص ٤١١ ج ١٥ الوسائل وبهذا الصحيح يتبين معنى صحيح ابى بصير ص ٤١٠ المصدر .

٢ - الطلاق ٤ .

٣ - ص ٢٣٤ ج ٣٢ من الجواهر .

٤ - ص ٢٠٧ وص ٢٠٨ وص ٢١٢ وص ٢١٣ ج ١٥ الوسائل .

٥ - ص ٢٣٣ ج ٣٢ الجواهر .

٦ - في صحيح الحلبي عن الصادق (ع) وسألت عن قول الله عز وجل : ان «ارتبتم»

ما الرية ؟ فقال : ما زاد على شهر فهو رية فلتعتد ثلاثة اشهر ولترك الحيض ... ص ٣٤٩

ج ٢ تفسير البرهان وص ٢١٢ ج ١٥ الوسائل . =

التي لا تحيض .. فالمرتاب فيها وهي البالغة سن الحيض فثلاثة ايضا .

وبما أن هذه الاخبار مخالفة للعامة تقدم على الطائفة الاولى ولا بأس بحملها على من لا ترى الحيض لمانع لالكبرها او صغرها .

والمقام من جهة الادلة اللفظية لا يخلو عن صعوبة وسند كر بعض الكلام في المستقبل القريب .

وفي صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما انه قال : في التي تحيض في كل ثلاثة اشهر مرة او في سنة^(١) او في سبعة اشهر ، والمستحاضة^(٢) التي لم تبلغ الحيض والتي تحيض مرة ويرتفع^(٣) والتي لا تطمع في الولد ، والتي قد ارتفع حيضها وزعمت انها لم تياس ، والتي ترى الصفرة من حيض ليس بمستقيم فذكر ان عدة هؤلاء كلهن ثلاثة اشهر^(٤) .

رواها المشايخ الثلاثة - رض - في كتبهم الاربعة كلها .

وفي موثقة زرارة عن احدهما عليه السلام : أي الامر ين سبق اليها فقدا انقضت عدتها

= اقول : لا بد من تقييده بصورة عدم رؤية الدم في الاقل من ثلاثة اشهر بصحيح جميل المشار اليه قبلا : فاذا زاد الطهر وجاز الشهر تكلف المرأة بالشهور .
ثم ان دام الطهر الى ثلاثة فهو وان انقطع برؤية الدم في اقل منها ولو بيوم او نصف يوم فترجع الى القروء .

وعلى كل : الرواية لاتدل على قول معين من القولين المذكورين كما لا يخفى .

١ - عن الاستبصار زيادة (او سنة) وعن الفقيه : في كل ثلاثة اشهر وفي كل سنة مرة .
اقول : مفاد الكل واحد .

٢ - عن الفقيه زيادة حرف الواو العاطفة بعد المستحاضة وهذا هو الصحيح ظاهرا اي لاتعتمد بالقروء المستحاضة والتي لم تبلغ الحيض .

٣ - لا بد من تقييده بما اذا لم تكن المرة الثانية في اقل من ثلاثة اشهر جمعا بين الروايات .

ان مرت بها ثلاثة اشهر لا ترى فيها دما فقد انقضت عدتها ، وان مرت ثلاثة اقراء
فقد انقضت عدتها^(١).

والروايات في المقام كثيرة نعم هناروايات منافية لما تقدم كصحيح ابي بصير
وصحيح الحلبي^(٢) وغيرهما مما توجب الاعتداد بالقروء على من لا تحيض الا في
كل ثلاث سنين لكنها مطروحة ويمكن حمل بعضها على اشتباه الراوى بالشهور
بالقروء ولعله لا عامل منابها .

وفي ذيل موثقة عمار^(٣) : فان مضت سنة ولم تحض فيها ثلاث حيض فقال
يتر بص بها بعد السنة ثلاثة اشهر ثم قد انقضت عدتها . قلت فان ماتت او مات زوجها؟
قال ايها مات ورثه صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهرا .

وفي الجواهر : فلم اجد عاملا به . . . نعم في الاستبصار حمله على ضرب من
الندب والاحتياط . واستوجهه غير واحد ممن تاخر عنه الخ .

والمستفاد من الادلة المتقدمة وغيرها ان هولاء الطوائف يتر بصن بالشهور .
(الاولى) من لا ترى الحيض في اقل من ثلاثة اشهر ، واما من حاضت فيها
ولو مرة واحدة فعدتها بالقروء وربما ينتهى تر بصها الى تسعة اشهر من حين
الطلاق فايهما - القروء والشهور - سبقت تمت به عدتها . يدل عليه جملة من الروايات
المعتبرة وغيرها . وفي الشرائع والجواهر^(٤) : اما لورأت في الثالث حيضا وتأخرت
الثانية او الثالثة صبرت تسعة اشهر لاحتمال الحمل بسبب التأخر المزبور ثم ان
تم اقراءها او وضعت فذاك والاعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر وهو اطول عدة والاصل
فيه خبر سودة بن كليب . . . المنجبر سنده بعمل الاصحاب ، لكنه كما ترى خاص

١ - ص ٤١١ نفس المصدر .

٢ - ص ٤١٤ المصدر .

٣ - ص ٤٢٣ المصدر .

٤ - ص ٣٢٤ كتاب الطلاق الطبعة القديمة و ص ٢٣٧ ج ٣٢ الطبعة الجديدة .

بمستقيمة الحيض التي عرض لها ارتفاع الحيض ولم تعلم سببه ومن المحتمل كونه الحمل أقول : وحيث ان عمل المشهور لا يجبر ضعف السند عندنا فلا نلتزم بالخبر^(١) بل الاعتماد على تلكم الاخبار .

(الثانية) المستحاضة التي لا تطهر . لصحيح الحلبي^(٢) و رواية زرارة^(٣) و روايه ابي بصير^(٤) وهل يتوقف اعتدادها بالشهور على فقد ما ذكره في كتاب الحيض من عاداتها او عادة نساءها وفقد الصفات ام لا او فيه تفصيل يطلب بحثه من المطولات ،

(الثالثة) اليائسة من الحيض لعارض ، يدل عليه اطلاق جملة من الروايات و هذا هو المتيقن من قوله تعالى واللائئ يئسن من المحيض من نساءكم ان اربتم واللائئ لم يحضن . والمصرح بهافي صحيح محمد بن مسلم^(٥) وغيره .

(الرابعة) اليائسة من الحيض لكبرها يدل عليه اطلاق الاية على وجه واطلاق جملة من الروايات كصحيح الحلبي^(٦) و رواية ابي بصير وصحيح محمد بن مسلم^(٧) واطلاق صحيح الحلبي الآخر^(٨) ورواية محمد بن حكيم^(٩) وليس فيها ما يدل على خلافه بسند معتبر سوى صحيحة حماد عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن التي قد يئست

١ - ص ٤٢٣ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٢٠٨ و ص ٢١٢ ج ١٥ .

٣ - ص ٤١١ المصدر .

٤ - ص ٢١٣ نفس المصدر .

٥ - ص ٢١٠ المصدر .

٦ - ص ٢٠٧ ص ٢٠٨ ج ١٥ الوسائل .

٧ - ص ٢١٠ المصدر .

٨ - ص ٤١٢ ج ١٨ .

٩ - ص ٢١٥ .

من الحيض والتي لا يحيض مثلها قال : ليس عليها عدة^(١) .

نعم المظاهر ان المراد من اليأس في الرواية هو اليأس المستند الى كبر السن لا مطلقا للقطع بوجوب العدة على اليائسة لعارض وهذا بخلاف الروايات المثبتة فانها مطلقة تشمل اليأس بقسميه فيجمع بينهما بحمل المطلقات على غير اليائسة المصطلحة في الفقه لكن قوله عَلَيْهَا .

في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة : (والتي لا تطمع في الولد) ايضا مخصوص بمن لا تطمح فيه لكبر سنه للقطع بوجوب العدة على من لا تطمح فيه لعارض وقد صرح به فيها ايضا فالنسبة تبين بينهما فاما ان يجمع بينهما بحمل المثبت على الاستحباب لكنه بعيد واما ان نظرحه بناء على انه موافق للعامة ولعل هذا هو الاقرب ولو بمعونة فتوى المشهور المدعى عليه الاجماع من وجوب العدة على اليائسة والصغيرة كما تقدم عن الجواهر .

(الخامسة) الصغيرة التي لا تبلغ الحيض كما يدل عليه رواية ابي بصير ورواية هارون ورواية محمد بن مسلم باطلاقها وصحيح الحلبي كذلك ورواية محمد حكم وصحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عَلَيْهَا انه قال في الجارية التي لم تدرك الحيض قال : يطلقها زوجها بالشهور الح^(٢) .

بل يدل عليه قوله : (والاثنى لم يحضن) على وجه لكنه غير واضح كل الوضوح والجمع بين الروايات مشكل فاما ان تقدم الروايات النافية^(٣) لموافقتها للمشهور المدعى عليه الاجماع ومخالفتها للعامة كما قيل او ترجع الى البرائة بعد تعارضهما

١ - ص ٤٠٥ ج ١٥ الوسائل ويدل عليه من الروايات الضعاف مرسله جميل وروايتي ابن الحجاج وروايتي محمد بن حكيم عن ابن مسلم ومرسله حماد ووصف صاحب الجواهر بعض هذه الروايات بالحسنة وبعضها بالموثقة خلاف التحقيق .

٢ - ص ٤٠٧ ج ١٥ الوسائل .

٣ - كصحيح حماد ص ٤٠٥ وصحيح الحلبي ص ٤١٠ ج ١٥ من الوسائل ومرسلتي جميل صراحة وروايتي ابن الحجاج ومرسله حماد وان عبر عنها في الجواهر بالحسنة .

وتما قاطهما .

ويمكن ان نحمل الطائفة المثبتة على البالغة تسعاً غير المدركة حيضاً لان الحيض بعد البلوغ بمدة غالباً والنافية على غير البالغة لكنه جمع تبرعاً والله العالم .
وعلى كل، مورد النزاع هي المدخولة فان غير المدخولة لاعدة لها، ولا فرق في الدخول بين كونه حراماً كما في حق غير البالغة متعمداً او جازاً كما في الناسي او في المتعمد اذا كانت هي بالغة وان لم تحض بعد .

(الثالثة) نقل عن المشهور ان حد اليأس ستون في المرأة القرشية وخمسون في غيرها وربما الحقت النبطية بالقرشية ايضاً . وقيل انه ستون مطلقاً . وقيل انه خمسون مطلقاً . وسبب الاختلاف هو سبب اختلاف الروايات - وهو المشكلة الرئيسية في تمام الفقه - .

والتحقيق ان الروايات الواردة كلها ضعيفة سنداً ولا حجية في شيء منها خلافاً لجمع من الاعلام المحققين منهم السيدين الاستاذين الحكيم (ره) والخوئي (دام ظلّه) حيث وصفوا بعضها بالصحة والوثوق .

فحد اليأس هو احرازه بالوجدان او بما يطمئن به من امارات الطب الحديث^(١) الا ان ينعقد الاجماع على نفى احكام الحيض بعد الستين ، او الخمسين ولا فرق بين القرشية وغيرها على الصحيح^(٢) .

واما اذا لم يتم الاجماع فلا بد من الرجوع الى القواعد ، ففي مثل حرمة الدخول

١ - بعد فرض كون الحيض ذا تشخص طبي والا لا يمكن للطبيب ايضاً ان يحكم به

نفياً وايجاباً .

٢ - لان مدركه ضعيف جداً بل لو فرض صحته لم يصح الافتاء به للقطع بعدم امتياز

القرشيات عن بقية نساء العالمين، ومثل هذه الفتاوى توهين وتحقير للفقه الجعفري الاول وشرعة الاسلام ثانياً .

يرجع بعد الخمسين الى البرائة للشك في تحقق الموضوع والاصل عدم المحيض او
الاصل عدم الحرمة .

وفي مثل الصلاة يتمسك بالعمومات والمطلقات الموجبة للصلاة في حقها - اي
حقوقات الدم بعد الخمسين - لما تحقق في محله من الاقتصار على المخصص المنفصل
المجمل على المتيقن منه والرجوع الى العام في غيره ولا يسرى اجماله الى العام وهكذا .
(الرابعة) لورأت الدم مرة ثم بلغت اليأس ففي رواية هارون بن حمزة عن
الصادق عليه السلام تعتد بالحيض وشهرين مستقبليين^(١) وفي الجواهر : بلا خلاف اجده فيه
وفي العروة : وظاهرهم الاقتصار في التلقيق على مورد الخبر لكن الاظهر الحاق صورة
رؤية الدم مرتين فيض شهر مستقبل . واذا كانت ذات الشهور فاعتدت بشهرين او
بشهر او اقل ثم يثبت اتمت ثلاثة اشهر الخ .

اقول : هذا هو الاحوط وان كان غير واجب ، لان الخبر ضعيف سنداً فيضعف
مارتب عليه ولا نقول بانجباره بالشهرة غير المعتمدة في نفسها فعدة مثل هذه المرأة
تنتهي باول زمان اليأس^(٢) ولا وقع لاستبعاد صاحب العروة (قده) .

(الخامسة) اذا انحل عقد الصغيرة ببطلان او فسخ او هبة وفرض الدخول بها
عصياناً او نسياناً ثم بلغت وحاضت بعد شهر مثلاً فهل يجب عليها التربص بالقرء ام لا ؟
والاقوى هو الثاني لعدم وجوب العدة عليها قبل البلوغ وعوده بعده محتاج الى دليل .
نعم في صحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في الجارية التي لم تدرك
الحيض قال يطلقها زوجها بالشهور ، قيل : فان طلقها تطليقة ثم مضى شهر ثم حاضت
في الشهر الثاني ، قال : فقال : اذا حاضت بعدما طلقها بشهر ائت ذلك الشهر و
استأنفت العدة بالحيض فان مضى لها بعدما طلقها شهر ان ثم حاضت في الثالث تمت عدتها

١ - ص ٤١٦ ج ١٥ ولاحظ ص ٣٢٦ طلاق الجواهر .

٢ - على المشهور من عدم العدة على البائسة .

بالشهور . فاذا مضى لها ثلاثة اشهر فقد بانت - وهو خاطب من الخطاب وهي ترثه ويرثها ما كانت في العدة ^(١) .

اقول : قد عرفت انه لا عدة على الصغيرة بالشهور فلا يمكن الاعتماد على صدر الرواية وذيلها، بل في الجواهر نفى العامل بهامن الامامية فلاحظ .

(السادسة) عدة الحامل تنتهي بوضع حملها فقط وان اتفق بعد الطلاق مثلاً بلحظة ، سواء كان تربصها - مع عدم الحمل - بالشهور والقروء قال الله تعالى : واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن (الطلاق ٥) وتدل عليه صحيحة زرارة واسماعيل وموتقة وسماعة صحيحة الحلبي ^(٢) وصحيحة عبدالله بن سنان ^(٣) وصحيحة محمد بن قيس ^(٤) وغيرها . وهذا هو المشهور بين الفقهاء ظاهراً .

لكن في صحيحة ابي بصير عن الصادق عليه السلام اطلاق الحامل الجبلي واحدة واجلها ان تضع حملها وهو اقرب الاجلين ^(٥) وقريب منه صحيحة الحلبي ^(٦) .

اقول : لا يصح اطلاق اقرب الاجلين على وضع الحمل من جهة انه قد يكون بعد الطلاق بيوم او ايام بخلاف الشهور والقروء كما قيل به انتصاراً للمشهور فان وضع الحمل قد يكون ابعد الاجلين كما قد يكون اقرب الاجلين فلا ينبغي اطلاق احدهما عليه مطلقاً فانه ركيك عرفاً .

واذا جعلنا الجملة حالية صحت الجملة وتم بها ما نقل عن الصدوق وابن حمزة من اعتداء الحامل باقرب الاجلين من الوضع والقروء او الشهور .

١ - ص ٢٠٧ ج ١٥ وسائل .

٢ - ٥٠٦ - لاحظ ص ٤١٨ وما بعدها من ج ١٥ .

٣ - ص ٢٨٢ نفس المصدر .

٤ - ص ٣٦٦ ج ١٢ الوسائل .

الا ان يقال ليس للرواية ظهور في كون الجملة حالية وركاكة المعنى الاول
لا تجعلها ظاهرة فيها بل نلتزم باجمالها .

نعم لا اشكال في ظهور رواية ابي الصباح عنه عليه السلام : طلاق الحامل واحدة
وعدها اقرب الاجلين ^(١) في قولهما لكن الرواية ضعيفة سنداً بمحمد بن الفضيل،
فالاقرب هو الذهاب إلى المشهور خلافاً لصاحب الجواهر .

ثم انه لا فرق حسب اطلاق الاية و الاخبار بين كون الحمل لمن له العدة
من المطلق ولغير من له العدة كما لو كانت حاملة بالزنا قبل الطلاق . لكن في
الجواهر عن كشف اللثام نفى الخلاف في عدم انتهاء عدة الاخيرة بالوضع . بل لا بد
له من الاعتداد بالاقراء والاشهر . وفي العروة الوثقى ^(٢) لانه لاحرمه لماء الزاني
ولذا يجوز تزويجها اذا لم يكن لها بعل وكانت حاملة . والظاهر الاتفاق عليه .

وفي الجواهر ومتمنها : لو حملت من زنائم طلقها الزوج اعتدت بالسابق من
الاشهر والاقراء لا بالوضع الذي قد عرفت سابقاً اعتبار كون الموضوع لذي العدة
في الاعتداد به بلا خلاف اجده في شيء من ذلك بل ولا في ان لها التزويج حينئذ
بعد انقضاء العدة ، اعدم العدة لها بوضعه وكذا لو لم تكن ذات بعل وكانت حاملة
من زنا .

اقول : وسبيل الاحتياط واضح بل وجبه بعض اساتيدنا العظام .
واما الزانية غير الحامل فعن تحرير العلامة ان عليها العدة ، وعن المسالك :
لا بأس به حذراً من اختلاط المياه وتشويش الانساب . بل عن الحدائق اختياره
لخبير اسحاق بن جرير .

اقول : ويدل عليه قوله عليه السلام فيما سبق : العدة من الماء . واستدل صاحب

١ - ص ٢١٨ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٦٠ ج ٢ .

الجواهر على عدم لزوم اعتداد الزانية باطلاق ما دل على التزويج بالزانية على كراهة وغيره . ويمكن ان يكون الاطلاق المذكور من جهة عدم مانعية الزنا على القول المشهور لامن جهة الاعتداد فلا حظ وتأمل ولاحظ مادة الاعتداد .

نعم لافرق في الحمل بين كونه تاما او غير تام حتى العلقه بعد معلومية كونها مبدء لنشؤا دمي لصحيح بن الحجاج عن الكاظم عليه السلام : كل شيء يستبين انه حمل ثم او لم يتم فقد انقضت عدتها وان كانت مضغة ^(١) واذا كانت حاملا باثنين لم تخرج من العدة الا بوضعهما .

(السابعة) يقبل قول المرأة في العدة والحيض وجود او عدمه ، بل يقدم ادعائها عند الاختلاف ايضا لصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام العدة والحيض للنساء اذا ادعت صدقت ^(٢) .

(الثامنة) اذا شكت المرأة في الحمل فالاصل عدمه ، سواء كان قبل العدة او بعدها او في اثنائها وقبل التزويج باخر او بعده .

وعن الشيخ والبحراني والعلامة عدم جواز النكاح الجديد لها اذا ارتابت قبل انقضاء العدة - اى الفرض الاول والثالث - لوجوه قابلة للنقاش عمدتها وجوب الاحتياط في النكاح على ما مر في حرف الحاء في مادة الاحتياط وفي هذا الجزء ولكن ان اتم فلا يفرق بين فرضهم وفرض انقضاء العدة .

واما اذا ادعت حبلا ففى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم انتظار بها - فى الجواهر انتظرت - تسعة اشهر فان ولدت والا اعتدت بثلاثة اشهر ثم قد بانفت منه ^(٣) .

١ - ص ٤٢١ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٤٤١ نفس المصدر .

٣ - ص ٢٢٢ المصدر .

اقول يمكن ان يكون الحكم فى الاعتداد الاخير على فرض عدم الولادة هو الاستحباب دون الوجوب فان عدتها قد انقضت بانقضاء تسعة اشهر ولا يعتبر القصد فيها كما ياتى ولو قلنا به لكفى القصد الى اصلها دون خصوصيتها كعدة الحمل او القروء او الشهور مثلا فلا يفهم للاعتداد وجه بحسب القواعد . و يؤيد التعبير بالاحتياط دون الاعتداد فى بعض الروايات التى لا يعتمد على اسنادها حق الاعتماد^(١).

واما اذا شك الرجل المطلق فيجب عليه الصبر ايضا الى تسعة اشهر لصحيح حماد بن عثمان قال لابي عبدالله عليه السلام ما تقول فى رجل له اربع نساء طلقوا واحدة منهن وهو غائب عنهن متى يجوز له ان يتزوج قال بعد تسعة اشهر وفيها اجلان فساد الحيض وفساد الحمل^(٢) ويتعدى عن مورد الرواية بمعونة فهم العرف الى الحاضر الجاهل والى عقد المطلق وان لم يكن تحته غيرها وهكذا.

ثم ان هذه الصحيحة ظاهرة فى ان اقصى مدة الحمل هى تسعة اشهر بل ولا يخلو الصحيحة المتقدمة ايضا عن دلالة ما عليها وان استظهر صاحب العروة الوثقى منها ان اقصاها سنة لكن عرفت ما فيه . ويضعفه ايضا انه لا يحتمل كون الاعتداد بالثلاثة لاجل الشك فى الحمل فانه يستبين بعد تسعة اشهر لامحالة وان كان اقضاء الى سنة .

(التاسعة) لو طلق الحامل طلاقا رجعيا ، ثم مات الزوج فى المدة استأنفت عدة الوفاة . وقد ادعى عليه الاجماع - بقسميه - واستفاضت الروايات او تواترها^(٣) مضافا الى ما دل على انها بحكم الزوجة الشامل للمقام فيشمئذ عموم الاية كما فى الجواهر .

١ - ص ٤٤٢ ج ١٥ نفس المصدر .

٢ - ص ٢٧٩ المصدر .

٣ - لاحظ ص ٣٢٩ طلاق الجواهر (الطبعة القديمة) .

اقول : وهو كما افاد بحسب دلالة الروايات^(١) ففي صحيحة محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول : ايما امرأة طلقت ثم توفي عنها زوجها قبل ان تنقضي عدتها ولم تحرم عليه فانها ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وان توفيت وهي في عدتها ولم تحرم عليه فانه يرثها .

ومقتضى اطلاقه عدم الفرق بين اعتماد المطلقة بالقروء والشهور قبل الوفاة نعم اذا كانت حاملا فظاهر ان عدتها ابعد الاجلين كما سيأتى .

وقوله عليه السلام : ولم تحرم عليه . يخرج البائنات عن الحكم فهن على استصحاب عدتها غير مندرجة في الاية والرواية فيقتصرن على اتمام عدة الطلاق . وقد نقل عدم الخلاف فيه ايضاً .

(الحادية عشرة) اختلفت الروايات المعتبرة في تحديد عدة المتمتع بها ففي صحيح ابن الحجاج بطريق الصدوق عن الصادق عليه السلام فحيضة ونصف . مثل ما يجب على الامة^(٢)

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام . . . وعدة المطلقة ثلاثة اشهر . والامة المطلقة عليها نصف ما على الحرة ، وكذلك المتعة عليها مثل ما على الامة^(٣) .

وفي صحيح آخر له عن الصادق (عدة المتعة بب) ان كانت تحيض فحيضة وان كانت لا تحيض فشهرا ونصف^(٤) .

وفي صحيحة محمد بن مسلم وزرارة عن الباقر عليه السلام : عدة المتعة خمس واربعون ليلة^(٥) وفي موق زرارة قال : عدة المتعة خمسة واربعون يوما ، كائني

١ - ص ٢٦٣ ص ٢٦٥ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٣ ص ٢٨٢ ج ١٥ الوسائل .

٣ - ص ٤٧٣ ج ١٤ الوسائل .

٤ - حاشية المصدر المتقدم .

انظر الى ابي جعفر عليه السلام يعقد بيده خمسة واربعين الخ^(١).

وفي صحيح البزنطي عن الرضا عليه السلام عن الباقر عليه السلام عدة المتعة حيضة ، وقال خمسة واربعون يوماً لبعض اصحابه^(٢).

وفي صحيح ابن مسلم انه سأل الصادق عليه السلام عن المتعة فقال : ان اراد ان يستقبل امرأً جديداً فعل وليس عليها العدة منه ، وعليها من غيره خمسة واربعون ليلة^(٣) .
ويجمع بين الروايات بما في الصحيح الثاني لزراعة فلاننا فاة بينها فالتى لا تحيض وهى فى سن من تحيض عدتها خمسة واربعون يوماً . وادعى صاحب الجواهر (قده) الاجماع بقسميه عليه .

والتي تحيض عدتها حيضة نعم الرواية الاولى تحمل على غيرها الدال على التحديد بخمسة واربعين يوماً ولعل التعبير بحيضة ونصف حيضة من جهة ما هو الغالب من رؤية الدم فى كل شهر مرة .

هذا ولكن فى صحيحة اسماعيل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال قال عبد الملك بن جريح فسئله عنه فان عنده منها علماً فلقيته ... وعدتها حيضتان ، و ان كانت لا تحيض فخمسة واربعون يوماً .. فقال عليه السلام صدق اقربه ، قال ابن اذينة : و كان زرارة يقول هذا ويحلف انه الحق ، الا انه كان يقول : ان كانت تحيض فحيضة و ان كانت لا تحيض فشهراً ونصف^(٤) .

وفي صحيح ابي بصير - بطريق المجلسى (ره) فى بحاره عن الباقر عليه السلام ولا تحل لغيرك حتى تنقضى لها عدتها وعدتها حيضتان^(٥) .

١ - ص ٤٧٢ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٤٧٤ ج ١٤ .

٣ - ص ٤٨٥ ج ١٤ .

٤ - ص ٤٧٧ ج ١٤ الوسائل .

٥ - ص ٣١٥ ج ١٠٣ من البحار المطبوعة حديثاً .

اقول :لابعد فيما قاله زرارة لامكان حمل الحيضتين على الندب وان الواجب هو الاعتداد بحيضة واحدة . وان كان الاحوط الاعتداد بحيضتين لذهاب المشهور اليه كما نسب اليهم . ولم ينسب الاعتداد بحيضة الا الى ابن عقيل وزرارة بل قيل انه متردك بين الاصحاب .

ثم ان مقتضى اطلاق الروايات عدم الفرق في مقدار العدة المذكورة بين كون المتمتع بها مدخولة او غير مدخولة ، لكن السيد الاستاذ الخوئي صرح اى شفاها ينفي الخلاف في عدم ثبوتها على الثانية .

ويمكن ان يستدل له برواية ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام كما في الكافي ثلاث تنزوجن على كل حال التي لم تحض ... والتي لم يدخل بها ... ^(١) .

وجه الدلالة ان قلنا بحكومة هذه الرواية على تلکم الروايات واضح وان لم نقل به كان النسبة بين الاطلاقين عموم من وجه فيتساقطان في مادة الاجتماع فيرجع الى الاصل النافي عن وجوب العدة وحرمة النكاح لكن في سند الرواية سهل بن زياد الضعيف وممتنها ايضا يخالف المتن الذي رواه الشيخ في التهذيب ^(٢) وسند الشيخ ايضا ضعيف على الاصح خلافا لسيدنا الاستاذ الخوئي دام ظله .

نعم يتم الحكومة المذكورة او الرجوع الى الاصل في الصبية واليائسة لصحة الروايات الواردة فيهما . فيمكن في غيرهما بعدم القول بالفصل . والاحسن الاستدلال على الحكم بصحيفة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام العدة من الماء ^(٣) فان اطلاقه يشمل الدائمة والمنقطعة والظاهر من الرواية سوقها مساق التحديد وعدم تشريع العدة في غير الماء ، نعم ثبت الحكم في فرض الدخول المجرد ايضا

١ - ص ٤٠٦ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ٤٠٩ المصدر .

٣ - ص ٤٠٣ المصدر .

بدليل آخر وفي غيره اطلاقها محكم والله العالم .

(١١٨-١١٩) التبرص على المتوفى والمفقود عنهما زوجها

قال الله تعالى : والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشراً (البقرة ٢٣٤) .

اقول : لا اشكال ولا خلاف في الحكم في الجملة ، ويلزم البحث في جملة من الفروع المهمة المربوطة بالمقام .

(١) مقتضى اطلاق الآية الكريمة عموم الحكم لعقد الدوام وعقد الانقطاع من غير فرق بين الصغير والكبير والعاقل والمجنون^(١) والمسلمة والذمية ومن ذوات القروء وغيرهن والمدخولة وغيرها ، بل الاخيرة منصوبة في جملة من الروايات منها صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام : في الرجل يموت وتحت امرأة لم يدخل بها . قال لها نصف المهر ولها الميراث كاملاً وعليها العدة كاملة^(٢) وما دل على خلافه لم يثبت اعتبار سنده ، على انه على فرضه يحمل على التقية بشهادة موثقة عبید^(٣) فلا ينبغي الاشكال في ذلك كله ، وانما الاشكال في شمول الحكم للصغيرة والمجنونة فان ظاهر الآية ان الحكم تكليفي لا وضعي .

لكن قصور دلالة الآية لا يمنع عن شمول صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة انفاعنه ، فان الحكم فيها وضعي كما يفهم من السياق واحتمال تعلق قوله (عليها العدة) بفعل مقدر (يجب) مرجوح فتدبر .

(٢) عدة الطلاق من حينه حاضراً كان الزوج او غائباً بحسب القاعدة ولاجل

١ - وان اشكل في شمول الخطاب للمجنون والصغير فلا مانع من التمسك باطلاق

الروايات فراجعها .

٢ - ص ٤٦٢ ج ١٥ الوسائل .

٣ - ص ٤٦٣ المصدر .

صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم ويريد بن معاوية كلهم عن الباقر عليه السلام انه قال فى الغائب اذا طلق امرأته فانها تعتمد من اليوم الذى طلقها ^(١).

هذا اذا علمت يوم الطلاق ولو بينة او حجة شرعية كخبر الثقة على اشكال فيه ^(٢) لا اشكال فيه ، ولو فى اثناء العدة بل وكذا اذا ثبت لديها الطلاق بعد انقضاء مدة العدة وان لم تعلم يومه بل شهره لكن تعلم بانصرامها فلا يجب عليها شىء وجاز لها التزويج لصحيحى البنزطى وصحيح محمد بن مسلم وصحيح ابى بصير ^(٣).

واما اذا ثبت لديها طلاقها فى اثناء العدة او مع الشك فى انقضائها فمقتضى صحيح الحلبي هو الاعتداد من يوم بلوغ الخبر لامن حين الطلاق فانه سئل الصادق عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب عنها من اى يوم تعتد به ؟ فقال ان قامت لها بينة عدل انها طلقت فى يوم معلوم وتيقنت فلتعتد من يوم طلقت وان لم تحفظ فى اى يوم وفى اى شهر فلتعتد من يوم يبلغها ^(٤) وقريب منه خبر زرارة ^(٥) وخبر الكنانى ^(٦) الضعيفين سنداً .

اقول : يشكل الالتزام باطلاقها وايجاب العدة الكاملة على من تعلم علماً يقينياً بمرور شهر او شهرين من طلاقها وانما تشك فى ان المنقضى شهر ويوم او شهر فقط بلا زيادة يوم ولذا لم يلتزم باطلاق المذكور صاحب الجواهر وان لم يجد الخلاف فيه واعترف باطلاق النص والفتوى فلاحظ كلامه ^(٧).

١ - ص ٤٤٢ ج ١٥ الوسائل .

٢ - فان خبر الثقة وان كان حجة على الاظهر فى الموضوعات الا انه يمكن الاشكال فيه فى خصوص المقام بصحيح ابى بصير ص ٤٤٦ ج ١٥ فلاحظ وتامل .

٣ - ص ٤٤٥ ج ١٥ الوسائل .

٤ - ص ٢٤٤ ج ١٥ .

٥ - ص ٤٤٥ ج ١٥ .

٦ - ص ٣٧٦ ج ٣٢ وص ٣٥٣ الطبعة القديمة .

بقي شيء في المقام وهو ان ظاهر قوله تعالى : والمطلقات يتربصن بانفسهن . . . اعتبار العلم والقصد في العدة فان التربص بمعنى الانتظار وحبس النفس عن الترويج، ويمكن ان يستشهد له بموثقة عمار المتقدمة الآمرة بالاعتداد بثلاثة اشهر بعد مضي السنة عن الطلاق بدعوى انه لا اعتبار قصد خصوصية العدة نعم قدمر هجرها بين الاصحاب في كلام صاحب الجواهر .

و كذا بموثقة عبدالرحمن بن الحجاج المذكورة في المسألة السابعة المتقدمة وان احتملنا كون الاعتداد بالثلاثة مستحبة غير لازمة .

لكن النصوص المتقدمة كالصريح في خلاف هذا الاستظهار فتدبر جيدا .
هذا في عدة المطلقة اما عدة المتوفى عنها زوجها فهي من حين بلوغ الخبر اليها وقد نقل الاتفاق عليه بعد استفاضة الروايات او تواترها .
اقول : الروايات على ثلاثة اقسام .

(الاول) ما يدل على انه من يوم بلوغ خبر الوفاة وهو عدة من الصحاح^(١) .
(الثاني) ما يدل على انه من يوم الوفاة ، وهو ثلاثة روايات لكن المعبر منها سنداً هو صحيحة الحلبي ففي ذيلها : وان كانت ليست بحلبي فقد مضت عدتها اذا قامت لها البينة انه مات في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها بينة فلتعتد من يوم سمعت^(٢) .

(الثالث) صحيحة منصور عن الصادق عليه السلام في المرأة يموت زوجها او يطلقها وهو غائب قال : ان كان مسيرة ايام فمن يوم يموت زوجها تعتد ، وان كان من بعد فمن يوم يأتيها الخبر لانها لا بد من ان تحد له^(٣) .

١ - ص ٤٤٦ الى ٤٤٩ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٤٤٨ ج ١٥ الوسائل .

٣ - ص ٤٤٩ ج ١٥ ثم ان السؤال وان كان عن المطلقة والمتوفى عنها زوجها مما لكن ذيل الجواب يدل على اختصاص الحكم بالاخيرة فيشكل انسحابه على الاولى .

وبالاول قال المشهور والى الثانى مال الشهيد الثانى تبعا لابن الجنيد حملا
للقسم الاول على الندب ، لكنه حمل بعيد لاسيما بملاحظة صحيحة البزنطى .
مع ان صحيحة الحلبي موافقة لجميع العامة كما قيل فيتعين حملها على
التقية . الا ان يقال انها موافقة للقران الظاهر فى اتصال التربص بالموت فتقدم على
الروايات المعارضة لها ، نعم اذا قلنا ان التربص لا يتحقق الا عن علم و قصد اصبح
ما دل على قول المشهور موافقا للكتاب وهذه الصحيحة مخالفة لها، لكن المشهور
انفسهم يرون تحقق التربص فى فرض الجهل فى عدة المطلقة .

وبالثالث التزم الشيخ فى محكى تهذيبه ، ولا بأس به اذ به يقيد المطلقات
الا ان اجمال التعليل المذكور فى الرواية يشبطننا عن مخالفة المشهور فانه لا يصلح
للمتسقيق المزبور فيها ، بل هو يقتضى الاعتداد من حين بلوغ الخبر مطلقا فى
القريب والبعيد كما علل به الحكم فى الروايات المطلقة ، فالاحسن ولو من باب
الاحتياط الواجب هو الالتزام بقول المشهور .

(٣) ذكر صاحب الجواهر (قده) ان ظاهر الاصحاب اعتداد زوجة الحاضر
من حين الوفاة وان لم يبلغها الخبر لمانع من الموانع كالحبس والمرض ونحوهما
حتى مضى جملة من العدة بل اكثرها بل جميعها . ولعله لظهور ادلة العدة فى
الاتصال بسببها خرج منها الغائب للنصوص المزبورة المحمول ما فيها من الاطلاق
الشامل له ولغيره على التقييد بالغائب فى غيرها او المنساق من موارد هادفوها
وغيرهما^(١).

اقول : الحمل المذكور غير واضح فيمكن الحاق الحاضر بالغائب^(٢) وان
العبرة فى ابتداء العدة هو بلوغ خبر الوفاة اليها وان كان بعد الوفاة بمدة لمرض

١ - ص ٣٨٢ ج ٣٢ .

٢ - وان لم يجد صاحب الجواهر احدا ذكره بل ذكر ان ظاهرهم خلافه.

او حبس او غير ذلك . ففي صحيح البيهقي عن الرضا عليه السلام المتوفى عنها زوجها
تعتد من يوم يبلغها لانها تريد ان تحدد عليه . وقريب منه صحيح الفضلاء فلاحق^(١) .
ثم ان صحيحة منصور لا تشمل زوجة الحاضر فلا يشملها التفصيل الذي اختاره
الشيخ (ره) فتشملها المطلقات فتنتج ان زوجة الحاضر اسوء حالا من زوجة الغائب
وهذا امر مستبعد ربما يؤيد صحة ما ذهب اليه المشهور وضعف التفصيل المذكور .
(تنبيه) في جملة من الروايات المعتبرة تعليل ابتداء عدة الوفاة من حين بلوغ الخبر
بانها تريد ان تحدد على زوجها ، والحداد واجب كما مر في الجزء الاول وفي هذا الجزء
(في حرف الحاء) وادعى صاحب الجواهر تواتر الاخبار والاجماع بقسميه عليه .
(٤) الاعتداد ، باربعة اشهر وعشر لا يختص بالمتوفى عنها زوجها بل هو
لزوجة المفقود ايضا في الجملة ، واليك ما وجدته من الروايات المعتبرة سنداً
الواردة في المسألة .

(اوليها) موثقة سماعة قال سألته عن المفقود ، فقال : ان علمت انه في ارض
فهى منتظرة له ابدأ حتى يأتيها موته او يأتيها طلاق ، وان لم تعلم اين هو من الارض
ولم يأتيها منه كتاب ولا خبر فانها تاتي الامام فيامرها ان تنتظر اربع سنين فيطلب
في الارض ، فان لم يوجد له خبر حتى يمضي الاربع سنين امرها ان تعتد اربعة
اشهر وعشراً ثم تحل للزواج فان قدم زوجها بعدما تنقضى عدتها فليس له عليها
رجعة ، وان قدم وهي في عدتها اربعة اشهر وعشراً فهو ملك برجعتها^(٢) .

١ - ص ٤٤٦ و ص ٤٤٧ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٣٩٠ ج ١٤ الوسائل ، اقول : والسند هكذا: الشيخ باسناده عن الحسين بن
سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة . والسند كما ترى موثق لكن قال صاحب الوسائل
بعد نقله منه: ورواه الكليني عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد وعن علي بن ابراهيم
عن ابيه جميعاً عن عثمان بن عيسى نحوه ، فيظهر منه وجود عثمان في السند في التهذيب
والوسائل ويؤيده تصريح المحشى بوجود عثمان في سند التهذيب فيظهر ان الناسخ او الطابع =

(ثانيتهما) صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن المفقود؟ فقال: المفقود اذا مضى له اربع سنين بعث ^(١) الوالى او يكتب الى الناحية التى هو غائب فيها فان لم يوجد له اثر امر الوالى وليه ان ينفق عليها، فما انفق عليها فهي امرأته قال: قلت: فانها تقول: فانى اريد ما تريد النساء، قال: ليس ذاك لها ولا كرامة، فان لم ينفق عليها وليه او وكيله امره ان يطلقها فكان ذلك عليها طلاقا واجبا ^(٢).
 (ثالثتهما) صحيحة بريد بن معاوية قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المفقود كيف تصنع امرأته فقال: ما سكنت عنه وصبرت فخل عنها، وان رفعت امرها الى الوالى اجلها اربع سنين، ثم يكتب الى الصقع الذى فقد فيه فليسأل عنه، فان خبر عنه بحياة صبرت، وان لم يخبر عنه بحياة حتى تمضى الاربع سنين، دعا الى الزوج المفقود فقيل له: هل للمفقود مال؟ فان كان للمفقود مال انفق عليها حتى يعلم حياته من موته، وان لم يكن له مال قيل للولى: انفق عليها، فان فعل فلا سبيل لها الى ان تتزوج ما انفق عليها وان ابى ان ينفق عليها اجبره الوالى على ان يطلق تطليقة فى استقبال العدة وهي طاهر فيصير طلاق الولى طلاق الزوج، فان جاء زوجها قبل ان تنقضى عدتها من يوم طلقها الولى فبداله ان يراجعها فهي امرأته وهي عنه على تطليقتين، وان انقضت العدة قبل ان يجىء ويراجع فقد حلت للزوج ولا سبيل للاول عليها ^(٣).

اقول: الطلاق رجعى وان كان العدة بمقدار عدة الوفاة. وذهب جماعة الى

= هو الذى اسقطه من نسخة الوسائل.

وحيث ان عثمان عندنا غير موثق على الاظهر تصبح الرواية ضعيفة سنداً.

١ - المترائى من هذه الجملة بدأ ان البعث والكتابة بعد مضى اربع سنين لكنها تحمل على سائر الروايات حمل المبهم على المفسر او حمل الظاهر على الاظهر.

٢ - ص ٣٩٠ ج ١٥ الوسائل.

٣ - ص ٣٨٩ ج ١٥ الوسائل.

انه اعادة الطلاق دون الوفاة وهو ضعيف كما يظهر من رواية سماعة وصحيحة معاوية ومثله في الضعف ما حكى عن جمع من عدم الاحتياج الى الطلاق بل يكفي امر الحاكم بالاعتداد اعتمادا على رواية سماعة لكنها مقيدة بغيرها جمعاً كما هو المشهور .

قال صاحب العروة - ره - : هل اللازم من الاول رفع امرها الى الحاكم لضرب الاجل والفحص في الاطراف يبعث شخص او بالكتابة كما هو ظاهر المشهور او يكفي مضي اربع سنين ولو قبل الترافع ومن غير امر الحاكم كما اختاره صاحب الحدائق تبعاً للكاشاني ؟ اقول : الاول هو المستفاد من الروايات الا ان يحمل على التمثيل او يقطع بعدم خصوصية في تأجيل الحاكم و ان المناط هو مضي اربع سنين مع الفحص^(١) ، كما انه في صورة فقد الولي فالظاهر قيام حاكم الشرع مقامه في ايقاع الطلاق ، ولا خصوصية للولي ، بل الفحص ايضا لخصوصية اه وانما هو لاجل تبين حال الزوج فلو حصل اليأس من الاطلاع عليه سقط وجوبه و لكن لا يصح طلاقها الا بعد مضي المدة . نعم الحكم مخصوص بالدائمة ولا يشمل المتعة لذكر الطلاق والانفاق ، الا ان يقال بالولوية جواز هبة المدة اذا لم يوجد لها نفقة ولو بالخدمة الابتزويج .

ثم انه لا فرق في المفقودين المسافرين ومن كان في معركة القتال او في السفينة فكسرت او في الحبس او اخذه الحكومة وغير ذلك كما انه لا خصوصية للكتابة عرفا بل المدار على الفحص وان كان الفاحص فاسقا اذا علم صدقه ولو بالقرينة .

(٥) اذا طلق زوجته رجعيا فمات في اثناء العدة اعتدت عدة الوفاة واما لو كان الطلاق بائنا اكملت عدة الطلاق لا غير لروايات منها صحيحة محمد بن قيس عن

١- قال السيد الاستاذ دام ظله في منهاج الصالحين بعد اختياره : ولكن الحاكم يامر بالفحص عنه مقدار اما ثم يامر بالطلاق او يطلقه . اقول ولعله لصحيح الحلبي السابق وفيه نظر .

الباقر عليه السلام : ايما امرأة طلقت ثم توفي عنها زوجها قبل ان تنقضى عدتها ولم تحرم عليه فانه يرثها ^(١) .

تنبيه لم نذكر الاحكام الخاصة بالامة لخروجها عن محل الابتلاء كما افالم
نفصل القول في مسائل عدة الطلاق وعده الوفاة . ولاحظ مادة الاعتداد في حرف
المعين ايضا .

(٥) المرابطة

قال الله تعالى في اخر سورة آل عمران : يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا
ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون .

اقول : لا بعد في حمل الاوامر الثلاثة على الارشاد ادعى مطلق الرجحان
الشامل للوجوب والندب ، وعلى تقدير وجوب المرابطة شرعا يمكن ان يستدل
به على وجوب اقامة النظام المادى والمعنوى فنوجب الصناعات المحتاجة اليها
وجوبا كفائيا وذلك لان المراد بالمرابطة ظاهرا هو المواظبة وحذف المتعلق يدل
على العموم فيكون المحصل ما عرفت فتأمل واما ما في صحيح ابن مسكان وغيره عن
الصادق عليه السلام . . . ورابطوا على الائمة ^(٢) فهو من قبيل التاويل فلا ينافي ظاهره .

(٥) الترتيل

قال الله تعالى : يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا . . . ورتل القرآن تریلا (المزمل ٤)
قال في القاموس : الرتل محركة حسن تناسق الشيء . . . والحسن من الكلام
. . . ورتل الكلام تریلا احسن تأليفه .

١ - ص ٢٦٤ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٣٣٤ ج ١ تفسير البرهان وفي الصحيح المذكور : اصبروا على المصائب
وصابروا على القرائض .

وفي رواية عن امير المؤمنين عليه السلام : بينه بياناً وتهذه هذه الشعر ولا تنثر نشر الرمل ولكن افزع (افزعوا) قلوبكم القاسية ، ولا يكن هم احدكم آخر السورة .

الظاهر عدم استفادة الحكم الالزامي من الامر بل هو محمول على الندب، ويمكن ان يقال ان ترتيل القرآن - وهو تبين حروفه على تواليها - شرط في صحة القراءة فبفقدانه تبطل القراءة فتبطل به الصلاة فيكون الامر غير يا ، بناء على تخصيص الترتيل بالترتيل في الصلاة .

(٥) رجاء الوقار

قال الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام لقومه : ما لكم لا ترجون لله وقاراً (نوح ١٣). اقول : الاستفهام انكارى فتدل الآية على الوجوب ، اذ لا انكار على ترك غير الواجب، والوقار - كما قيل - بمعنى العظمة اسم من التوقير بمعنى التعظيم والرجاء هو الظن بما فيه مسرة ضد الخوف والمراد به هنا مطلق الاعتقاد .

وعليه فتكون اعتقاد تعظيمه تعالى ووقاره لازماً حتى علينا معاشر المسلمين لا بالاستصحاب فانه غير خال عن الايراد خلافاً للشيخ الانصاري (قده) بل للقطع بعدم نسخ مثل هذا الحكم الا ان يناقش بان الاعتقاد المذكور كناية عن الايمان به تعالى بقرينة كون المخاطبين كفاراً فلا حظ وتأمل.

(٥) ارجاع البصر

قال الله تعالى : ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئاً وهو حسير (الملك ٣-٤) .

ارجاع البصر هو النظر ثانيا وهو كناية عن المداقة في النظر والامعان فيه كما قيل وعلى كل حال لا يستفاد من الآية الامر المولوى بل الامر ارشادى كما لا يخفى.

(٥) الرجوع من البيوت

قال الله تعالى: فان لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذ كى لكم (النور ٢٩).

اقول : الدخول في بيت الغير من دون اذنه محرم فانه تصرف في مال الغير او اطلاع على عورة الغير . فالامر بالرجوع - ظاهرا - غير ذاتى بل عرضى من جهة ترك الحرمة ، فان الرجوع لا يكون واجبا كما يظهر وجهه بالتأمل .

(١٢٠) الرجم

في صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام وقضى امير المؤمنين عليه السلام للمحصن الرجم ^(١).

وفي صحيح محمد بن مسلم ووزارة عن الباقر عليه السلام في المحصن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم ^(٢).

اقول : وجوب رجم المحصن والمحصنة في الجملة مما لا خلاف فيه ، بل قيل ان الاجماع بقسميه عليه بل المحكى منهما مستفيض او متواتر كالنصوص ^(٣) . ونذكر هنا بعض المسائل المهمة على سبيل الاختصار .

(٢) الاحصان في الرجل عبارة عن وطء فرج مملوك بعقد دائم يغدو عليه و يروح فمن لم يملك او املك ولم يطأ بعد او وطأ متعة لا يكون محصنا فلا يرجم اذا زنى

١ - ص ٣٤٧ ج ٢٨ الوسائل.

٢ - ص ٣٤٨ و ص ٣٤٩ المصدر.

٣ - ص ٣١٩ ج ٤١ جواهر الكلام.

بل يجلد :

اما القيد الاول وهو اعتبار الوطء فيه روايات كثيرة منها صحيحة رافعة عن الصادق عليه السلام الرجل يزني قبل ان يدخل باهله أيرجم ؟ قال : لا .
و منها صحيحة ابن مسلم عن احدهما : سألته عن قول الله عز وجل : (فاذا احصن) قال : احصانهن ان يدخل بهن ، قلت ان لم يدخل بهن اما عليهن حد ؟ قال بلى ^(١) .

وانما يدفع الرجم لو ثبت عدم الدخول و اما اذا شك فيه فيرجم ولا يصدق الزاني في ادعائه عدم الوطء تقديمًا للظاهر على الاصل لمعتبرة اسحاق قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل تكون له الجارية اتحصنه ؟ قال فقال نعم انما هو على وجه الاستغناء ، قال قلت و المرأة المتعة ؟ قال : فقال : لا ، انما ذلك على الشيئ الدائم قال : قلت فان زعم انه لم يكن يطأها قال : فقال : لا يصدق ، و انما اوجب ذلك عليه لانه يملكها ^(٢) وقريب منها معتبرتها الاخرى وليس فيها التعليل المذكور .
وهل عدم تصديقه في خصوص المملوكة او يجري في الزوجة الحرة ايضا فيه و جهان من عدم الخصوصية و من اقتصار الحكم المخالف للقاعدة على مورده . نتأمل

و هل يلحق المرأة بالرجل في عدم التصديق فيه تردد و الاظهر هو الثاني .

ثم مقتضى اطلاق الروايات عدم الفرق بين القبل و الدبر كما في نظائر المقام لكن عن الرياض : الفرج هو القبل دون الدبر كما صرح به جماعة من غير

١ - لاحظ ص ٣٥٨ وص ٣٥٩ ج ١٨ الوسائل وفي الجواهر ص ٢٧٢ ج ٤١ : نعم

لو لم يتمكن الامن الدبر امكن الاشكال فيه بعدم اتساقه من النصوص .

٢ - ص ٣٥٣ المصدر .

خلاف بينهم اجدده...^(١) ولم يعلم له وجه ظاهر فتأمل

و اما القيد الثالث وهو اعتبار الدوام فيدل عليه ايضا روايات منها معتبرة اسحاق المتقدمة .

و اما القيد الاخير فيدل عليه صحيح اسماعيل عن الباقر عليه السلام قال قلت :
ما المحصن رحمك الله ؛ قال : من كان له فرج يغدوه عليه ويروح فهو محصن^(٢)
وصحيح محمد عن الصادق عليه السلام المغيب والمغيبه ليس عليهما رجم الا ان
يكون الرجل مع المرأة والمرأة مع الرجل^(٣).

وفي صحيح ابي عبيدة عن الباقر عليه السلام قضى امير المؤمنين عليه السلام في الرجل
الذي له امرأة بالبصرة ففجر بالكوفة ان يدرأ عنه الرجم ويضرب حد الزاني . قال:
وقضى في رجل محبوس في السجن وله امرأة حرة في بيته في المصر وهو لا يصل
اليها فزني في السجن قال : عليه الحد (بجلد الجلد) ويدرأ عنه الرجم^(٤).

واعلم انه يعتبر الحرية في الاحصان بلا خلاف لبعض الروايات المعتبرة
ولكن الكلام في انه هل يعتبر في رجمه كون الطرف الاخر ايضا حرا ام لا؟
مقتضى معتبري اسحاق المشار اليهما سابقا وصحيح علي بن جعفر^(٥) هو عدم
الاعتبار وقيل هذا هو المشهور شهرة عظيمة ، وذهب جمع الى الاعتبار وعدم
تحقق الاحصان بالامة ، واستدلوا بجملة من الروايات الصحاح فلا حظ مباني تكملة
المنهاج^(٦).

١ - ص ٢٧٢ ج ٢١ جواهر الكلام .

٢ - ص ٣٥٢ الوسائل .

٣ - ص ٣٥٥ المصدر .

٤ - ص ٣٥٥ ج ١٨ الوسائل .

٥ - ص ٣٥٤ ج ١٨ .

٦ - ص ٦٠٣ ج ١ .

وقال في الشرائع والجواهر : (والاحصان في المرأة كلاحصان في الرجل) بلا خلاف اجده بل عن الغنية الاجماع عليه لاشتراك معنى الاحصان فيهما نصا وفتوى. لكن المراد من تمكنها من الزوج ارادته الفعل على وجه المزبور لا ارادتها متى شئت ضرورة عدم كون ذلك حقها وفي صحيحة ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام سئلته عن امرأة تزوجت برجل ولها زوج. فقال ان كان زوجها مقيما معها في المصر الذي هي فيه، تصل اليه ويصل اليها فان عليها ما على الزاني المحصن الرجم، وان كان زوجها الاول غائبا او مقيما معها في المصر الذي هي فيه ولا يصل اليها ولا تصل اليه فان عليها ما على الزانية غير المحصنة .

ثم انه نفى الخلاف في عدم اعتبار حياتها في ثبوت الجلد او الرجم على الزاني فلا يفرق الحال بين كونها حية او ميتة ويدل عليه بعض الروايات ايضا (ص ٥١٠ ج ١٨) .

(٢) هل يثبت في موارد الرجم الجلد ام هو ساقط؟ وتفصيل الكلام فيه في مورددين .

المورد الاول في الشيخ والشيخة ، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام : في الشيخ والشيخة جلد مائة والرجم ، والبكر والبكرة جلد مائة ونفي سنة^(١) .

وفي صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام : قضى امير المؤمنين في الشيخ والشيخة ان يجلدوا مائة وقضى للمحصن الرجم وقضى في البكر والبكرة اذا زنيا جلد مائة ونفي سنة في غير مصرهما ...^(٢) .

اقول مقتضى الجمع بين الروايتين حسب المتفاهم العرفي هو ان الشيخ والشيخة المحصنين يجلدان ويرجمان وادعى الاجماع عليه ايضا وغير المحصنين

١ - ص ٣٤٨ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٣٤٧ نفس المصدر .

يجلدان فقط ومنه يظهر حال صحيح بن سنان^(١) وصحيح سليمان بن خالد^(٢).

المورد الثاني في الشاب و الشابة المحصنين ، ففي صحيح ابى بصير عن الصادق عليه السلام ... فاذا زنى الرجل المحصن رجم ولم يجلد^(٣) وهذا هو المستفاد من صحيح محمد بن قيس السابق وموثقة سماعة^(٤) ايضا .

وفي صحيح ابى العباس عنه عليه السلام : رجم رسول الله ﷺ ولم يجلد وذكروا ان عليا رجم بالكوفة وجلد فانكر ذلك ابو عبد الله عليه السلام وقال ما نعرف هذا^(٥).

و ذكر السيد الاستاذ - دام ظله - انه يدل على نفى الوقوع لاعلى نفى التشريع وهو عجيب فان رسول الله ﷺ لا يترك الواجب ، فعدم وقوع الجلد في مورد الرجم يدل على عدم وجوبه لامحالة ونقل عن الشيخ الطوسي وجه اخر وهو ايضا ضعيف .

وفي رواية عبد الله بن طلحة ورواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام اذا زنى الشيخ والعجوز (الشيخة) جلدا ثم رجما عقوبة لهما ، واذا زنى النصف من الرجال رجم ولم يجلد اذا كان قد احصن ...^(٦) ويؤيده بعض الروايات الاخر ايضا .

لكن يعارضها صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في المحصن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم^(٧) وصحيح زرارة عنه عليه السلام المتحد مع ما قبله متنا^(٨) وروايته

١- ص ٣٤٧ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٣٥٠ نفس المصدر .

٣ - ص ٣٤٦ نفس المصدر .

٤- ص ٣٤٧ نفس المصدر .

٦ - ص ٣٤٩ ج ١٨ والرواية ظاهرة في عدم اعتبار الاحصان في رجم الشيخ والشيخة لكن يحمل عليه جمعا بينها وبين ما مر على ان اساندها الثلاثة غير خالية عن الاشكال .

٧ - ص ٣٤٨ ج ١٨ الوسائل .

٨ - ص ٣٤٩ المصدر .

الآخرى^(١) وصحيح الفضيل قال سمعت ابا عبد الله... الا لزانى المحصن فانه لا يرجمه حتى يشهد عليه اربعة شهداء فاذا شهد واضربه الحد مائة جلد ثم يرجمه^(٢). واختار الثاني صاحب الجواهر تبعاً للمحقق ونسبه الى الشيخين وابن ادریس وعامة المتأخرين ، بل قال ادعى عليه الشهرة غير واحد .

وذهب السيد الاستاذ في مباني تكملة منهاجه^(٣) الى الاول فان الطائفة الاولى مخصوصة بغير الشيخ والشيخة لما مر من وجوب الجمع في حقهما فاذا اختصت بالشاب والشابة تكون اخص من الطائفة الثانية فتحمل على الشيخ والشيخة لكنه حمل بعيد وان لم يكن مخالفاً للصناعة، فاذا لم تجوز حملها على الشيخ والشيخة فبعد التعارض تقدم الثانية على الاولى الموافقة للعامة المخالفة لاطلاق الكتاب . واما موثق زرارة من قضاء على عليه السلام امرأة زنت فجلبت فقتلت ولدها سرا فامر بها فجلدها مائة جلدة ، ثم رجمت وكانت اول من رجمها^(٤).

فلا يمكن حمله على الشيخة لقريئة الحبل فعلى القول الثاني حاله ظاهر وعلى القول الاول يمكن ان يلتزم به في مورده لكن الموثق مطلق غير مختص بالمحصنة فلا بد من دفع الاشكال .

(٣) انما ترجم المحصنة اذا زنى بها الرجل ، واما اذا زنى بها غير المدرك لانه لم يجلد الحد لصحيحة ابي بصير^(٥) عن الصادق عليه السلام وهل يدرك الزنى عن الرجل اذا زنى بغير مدركة قيل نعم بل نسب الى المشهور والاقوى العدم فاقالجمع، للاطلاق، فلا حظ وتأمل .

١ - ص ٣٤٨ المصدر .

٢ - ص ٣٤٣ المصدر .

٣ - ص ١٩٧ ج ١ من الوسائل

٤ - ص ٣٤٩ ج ١٨ .

٥ - ص ٣٦٢ ج ١٨ الوسائل .

(٥) في صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام . . . ولا يرمي ان زنى يهودية او نصرانية او امة ، فان فجر بامرأة حرة وله امرأة حرة فان عليه الرجم ، وقال : و كما لا تحصنه الامة واليهودية والنصرانية ان زنى بحرة ، كذلك لا يكون عليه حد المحصن ان زنى بيهودية او نصرانية او امة وتحت حرة ^(١) .

اقول : المستفاد منها اعتبار اسلام الزوجة والمزني بهما حريتهما في الاحصان والرجم لكن قال السيد الاستاذ في مباني تكملة منهاجه انه مقطوع الفساد اذا يعتبر في المزني بها الاسلام والحرية بلا خلاف ولا اشكال .

اقول اما اعتبار الحرية فقد مر بحثه في الجملة ولا ملزم لتحقيقه في مثل هذه الاعصار واما اعتبار الاسلام في الاحصان والرجم فلا معارض للصحيحة في الاحصان سوى المطلقات واما في الرجم فيعارضها رواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابائه عليهم السلام ان محمد بن ابي بكر كتب الى علي عليه السلام في الرجل زنى بالمرأة اليهودية والنصرانية فكتب اليه : ان كان محصنا فارجمه . . . ^(٢) والظاهر ان سندها معتبر . فتسقطان بالتعارض فيرجع الى العموم الموجب للرجم فتدبر جيدا .

نعم الكافر والكافرة يحصن كل منهما الاخر لقول الباقر عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم والنصراني يحصن اليهودية واليهودية يحصن النصرانية ^(٣) .

ثم اذا زنى كافر بكافرة لم يجب رجمهما بل يتخير الامام بين الرجم والدفع الى ملتتهما بلا خلاف بين الاصحاب كما قيل واستدل عليه بقوله تعالى : فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم . . . لكن الاعراض غير الدفع كما هو ظاهر .

١ - ص ٣٥٤ ج ١٨ .

٢ - ص ٣٥٧ ج ١٨ .

٣ - ص ٣٦١ ج ١٨ الوسائل .

نعم ففى موثقة السكونى . . . فى الرجل زنى بالمرأة اليهودية والنصرانية
فكتب عليه السلام اليه : ان كان محصنا فارجمه وان كان بكرا فاجلده مائة جلدة ثم انفه ،
واما اليهودية فابعث بها الى اهل ملتها فليقتلوا فيها ما احبوا . (٣٦١ ج ١٨ الوسائل) .
فيمكن ان يستدل به للمطلوب بجعل ذكر اليهودية من باب الحثالة ويمكن
ان يقتصر فى الحكم المذكور عليها والرجوع فى غيرها الى التخيير المذكور فى
الاية .

(٥) لافرق فى المحصنة بين المطلقة رجعيًا وعدمها فان الرجعية زوجة ولا اعلم
خلافًا فى الحكم ايضا مع ان رواية الكناسى ^(١) تدل عليه بالخصوص والنتيجة ان
الطلاق الرجعى لا اثر له فى الحكم على الزوجين .

(٦) يثبت الرجم بالاقرار اربع مرات كما مر فى بحث الجلد (فى حرف الجيم)
لكن اذا لم يعقبه الانكار والالغى فى اثبات الرجم فقط دون الحد لعدة
من الروايات منها صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام من اقر على نفسه بحدا قمته
عليه الا الرجم فانه اذا اقر على نفسه ثم جحد لم يرجم ^(٢) وكذا يثبت بشهادة
اربعة شهود ^(٣) على الابلاخ والاخراج كالميل فى المكحلة ^(٤) كما يدل عليه روايات

١ - ص ٣١٩ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٣٩٢ ج ١٨ .

٣ - قيل لا يكون الزوج احدهم خلافا لما عن الاكثر وذلك لصحيح مسمع الدال على
جلد الثلاثة وملاعة الزوج (ص ٦٠٢ ج ١٥ الوسائل) اقول لكن فى سند الرواية ابراهيم
بن نعيم وهو مشترك فلا حظ معجم رجال الحديث .

٤ - المستفاد من الروايات - مضافا الى نفس مفهوم الشهادة - ان تكون الشهادة عن
حسن ورؤية ، واما رؤية نفس العمل وادخال الفرج فى الفرج فهى متعذرة غالبا . ولا يبعد
الاكتفاء برؤية بعض الافعال الملازمة للدخول و بها يصدق رؤية الدخول والجماع عرفا
كما فى ساير الافعال .

كثيرة معتبرة سنداً^(١) منها صحيحة محمد بن قيس عن الباقر عن أمير المؤمنين عليه السلام لا يرمي رجل ولا امرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود على الإيلاج والإخراج، وقال: لا يكون أول الشهود الأربعة أخشى الرعدة أن ينكل بعضهم فاجلد .

وفى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن رجل محصن فجر بامرأة فشهد عليه ثلاثة رجال وامرأتان وجب عليه الرجم وإن شهد عليه رجلان وأربع نسوة فلا تجوز شهادتهم ولا يرمي ولكن يضرب حد الزاني^(٢).

(٤) كيفية الرجم كما في موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام هو أن تدفن المرأة إلى وسطها ثم يرمى الإمام ويرمي الناس بأحجار صغار، ولا يدفن الرجل إذا أُرجم إلا إلى حقويه^(٣) .

وفى معتبرة أبي بصير عنه عليه السلام تدفن المرأة إلى وسطها^(٤) إذا أرادوا أن يرموها، ويرمي الإمام ثم يرمى الناس بعد بأحجار صغار .

وفى المرفوعة التي لا يبعد اعتبارها^(٥) عنه عليه السلام: إذا أقر الزاني المحصن كان أول من يرميه الإمام ثم الناس، فإذا قامت عليه البينة كان أول من يرميه البينة ثم الإمام ثم الناس^(٦) وهذا هو المشهور بين الفقهاء كما قيل وإذا ناقشنا في اعتبار الرواية سنداً فلا يبعد وجوب بدء الإمام بالرجم مطلقاً عملاً بإطلاق الروايتين

١ - ص ٣٧١ إلى ص ٣٧٣ ج ١٨ الوسائل.

٢ - ٤٠١ ج ١٨ .

٣ - ص ٣٧٢ وص ٣٧٥ ج ١٨ الوسائل .

٤ - لكن في صحيحة أبي مريم : وأدخلها الحفيرة إلى الحقو وموضع الثديين .

ص ٣٨٠ ج ١٨ الوسائل ، ولاجله قيد بعضهم الوسط بموضع الثديين . فافهم .

٥ - والسند هكذا: رواه الصدوق بإسناده عن عبدالله بن المغيرة وصفوان وغير واحد

رفعوه إلى أبي عبدالله (ع) فتأمل فيه .

٦ - ص ٣٧٢ ج ١٨ الوسائل .

السابقين ، كما ذهب اليه بعض المحققين من مشائخنا الاعلام .

(٧) يتأخر الرجم الى بعد الولادة والرضاعة اذا كانت المحصنة الزانية حبلى
ففى موثقة عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محصنة زنت وهى حبلى ، قال تقر حتى
تضع ما فى بطنها وترضع ولدها ثم ترجم ^(١) .

بل فى رواية معتبرة عن امير المؤمنين عليه السلام ... فانطلقى فارضعيه حولين كاملين
كما امرك الله ... قال فانطلقى فاكفليه حتى يعقل ان يأكل ويشرب ولا يتردى من سطح
ولا يتهور فى بئر قال : فانصرفت وهى تبكى ... فاستقبلها عمرو بن حريث . . . فقال
لها ارجعى اليه فانا اكفله . . . فقال امير المؤمنين عليه السلام أبعد اربع شهادات بالله لتكفلنه
وانت صاغر . الحديث وقد ذكر انه رجمها ^(٢) .

لكن الرواية غير قابلة للاستدلال على المقصود فان امهاله عليه السلام لها قبل اكمال
اقرارها وهو خارج عن محل النزاع ، بل فى صحيحة ابي مريم . . . فتربص بها
حتى وضعت ثم امر بها بعد ذلك . . . فرماها بحجر ^(٣) فيحمل الارضاع المذكور
فى الموثقة على الارضاع الاول فقط .

لكن فى الشرائع: حتى تضع وتخرج من نفاسها، وفى الجواهر بلا خلاف اجده
نصا وقوى .

وعلى كل بعد الارضاع ترجم الا اذا خيف على ولدها التلف فتقر حتى حصول
الامن .

(٨) المستفاد من مجموع الروايات ^(٤) انه اذا هرب من حكم عليه بالرجم

١ - ص ٣٨٠ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ص ٣٧٨ ج ١٨ .

٣ - ص ٣٨٠ ج ١٨ .

٤ - ص ٣٧٦ ج ١٨ .

من الحفيرة فان ثبت موجب رجمه بالبينة رد اليها ثانيا وكذا ان ثبت بالاقرار وكان فراده قبل اصابته الحجارة واما اذا ثبت بالاقرار وكان فراده بعدما اصابه الم الحجارة لا يرد ، وقيل انه لا خلاف فيه بين الاصحاب . فلاحظ وتدبر .

(٩) نسب الى المشهور جواز تصدى الرجم لمن كان عليه حد من حدود الله على كراهة وذهب بعضهم الى عدم جوازه عملا بظاهر بعض الروايات المعتبرة^(١) بل في بعضها عدم الجواز لمن فعل مثل فعله وان جرى عليه الحد على ما هو قضية اطلاقه والله العالم .

(١٠) نقل بعضهم نفى الخلاف في وجوب التعجيل في اقامة الحدود بعد اداء الشهادة ويؤيده رواية السكوني (ص ٣٧٢ ج ١٨ الوسائل) .

(١١) في الجواهر ومتمنها (٣٠٧ ج ٤١) : ومن تاب قبل قيام البينة عليه سقط عنه الحد بلا خلاف اجده بل في كشف اللثام الاتفاق عليه للشبهة .
وقول احدهما عليه السلام ... ولو ادعى - اذا اخذ - التوبة قبل الثبوت قبل من غير يمين للشبهة .

اقول الرواية ضعيفة سنداً (٣٢٧ ج ١٨ الوسائل) والاجماع منقول فلا عذر في ترك العمل بالمطلقات في غير السارق والمحارب .

(١٢) لو اقر بما يوجب الرجم ثم انكر سقط الرجم بلا خلاف يجده صاحب الجواهر و لو اقر بحد غير الرجم لم يسقط بالانكار في المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة (٢٩٢ ج ٤١ الجواهر) ويدل عليه روايات معتبرة (٣١٨ ج ١٨ الوسائل) .

(١٣) لو اقر بحد ثم تاب كان الامام مخيراً في اقامته رجماً كان او جلداً بلا خلاف اجده في الاول بل عن السرائر الاجماع عليه بل لعله كذلك في الثاني ايضاً .

اقول لم اجد عليه دليلا معتبرا لفظيا وان اسقط بعض اساتذتنا المحققين قيد التوبة ايضا لاحظ ص ٣٣١ ج ١٨ الوسائل .
هذا ملخص الكلام في جملة من فروع المسألة .

(١٢١) رد تراب المسجد وحصاه

وفي معتبرة زيد الشحام قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام اخرج من المسجد وفي ثوبي حصاة؟ قال فردها واطرحها في مسجد ^(١) تقدم بيان الموضوع في الجزء الاول في المحرمات في مادة الاخذ ومادة الاخراج ص ٢٧ وص ١٧٤ الطبعة الاولى فلاحظ .

(١٢٢) رد المتنازع فيه الى الشارع

قال الله تعالى : فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر (النساء ٥٩) .

والمراد بالشئ هو الحكم الشرعي او مايؤل النزاع فيه اليه دون ما لا يرتبط بالشرع ، ووجوب الرد هذا ليس حكما برأيه فان الحكم بغير ما اتزل الله كذب وافتراء او تشريع محرم فلاحظ .

ويمكن ان نتمسك باطلاق (شئ) ونوجب رد كل ما يتنازع فيه نزاعا ينجرو يؤل الى العداوة والتضارب واختلال النظم الاجتماعي ، ففي الرد حفظ المجتمع من المفساد العظيمة ، وهذا مما قام ببناء العقلاء عليه ايضا . ويقوم الحاكم الشرعي مقام الامام القائم مقام الرسول في ذلك .

(١٢٣) رد طير مكة اليها

في صحيح علي عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سألته عن رجل خرج بطير من مكة

حتى ورد به الكوفه كيف يصنع؟ قال : يرد الى مكة فان مات تصدق بثمانه ، ومثله غيره^(١) .

(٥) رد السلام

تقدم بحثه في حرف الحاء في مادة التحية فلاحظ .

(٥) رد الغيبة

قال الشيخ الانصارى (قده) في مكاسبه . ثم انه يظهر من الاخبار المستفيضة وجوب رد الغيبة . . . والظاهر ان الرد غير النهي عن الغيبة ، والمراد به الانتصار للغائب بما يناسب تلك الغيبة ، فان كان عيبا دنيويا انتصر له بان العيب ليس الا ما عاب الله به من المعاصي وان كان عيبا دينيا وجهه بمحامل تخرجه عن المعصية . فان لم يقبل التوجيه انتصر له بان المؤمن قد يتلى بالمعصية فينبغي ان يستغفر له . اقول : هذا الذي افاده رحمه الله حسن مرغوب فيه لكنه غير واجب لضعف الاخبار المستدل بها عليه سنداً اودلالة^(٢) .

(١٢٤) رد جواب الكتاب

قال الصادق عليه السلام في صحيحة عبدالله بن سنان^(٣) : رد جواب الكتاب واجب كوجوب رد السلام ، والبادي بالسلام اولى بالله ورسوله .

يقول الفقيه الهمداني (قده) في اثناء كلام له^(٤) : وحكى عن بعض المحدثين القول

١ - ص ٢٠٤ ج ٩ الوسائل .

٢ - لاحظ ص ٦٠٦ وص ٦٠٧ ج ٨ الوسائل .

٣ - ص ٤٩٤ وص ٤٣٧ المصدر .

٤ - ص ٢١٢ ج ٢ مصباح الفقيه .

اوالميل الى وجوب رد الكتابة واختاره بعض متأخري المتأخرين لصحيفة عبد الله...
وفيه ان العادة قاضية بانه لو كان رد وجوب الكتاب واجبا في الشريعة لصاد
بواسطة عموم الابتلاء به من الضروريات فكيف يختفى ذلك في الشريعة على وجه
استقرت السيرة على عدم الالتزام به وتركه من غير نكير ، كما أومى اليه في
الجواهر حيث اجاب عن هذا الخبر بانه لا يخرج بمثله عن السيرة القطعية ، فالمراد
بالوجوب بحسب الظاهر تأكد طلبه على وجه لا ينبغي مخالفته لا الوجوب بمعناه
المصطلح ، واردة المعنى المزبور من لفظ الوجوب في الاخبار وكذا في عبائر
القدماء غير عزيز انتهى كلامه .

اقول: لا قطع لنا بالسيرة المتصلة الممضاة : واردة الاستعجاب المؤكد من
لفظ الوجوب وان لم تبعد كما افاد لكنها بعيدة في هذه الصحيحة لمكان التشبيه.
فالوجوب ان لم يكون اقوى لاقل من كونه احوط لزوما.

(٥) رد مال المؤمن

قال الباقر عليه السلام في صحيح الحذاء : قال رسول الله ﷺ من اقتطع مال مؤمن
غصبا بغير حقه لم يزال الله معرضا عنه ما قتا لعماله التي يعملها من البر والخير
لا يشتها في حسناته حتى يرد المال الذي اخذه الى صاحبه ^(١) وفي صحيح ابي
نصر قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يصيد الطير . . . فقال اذا عرف
صاحبه رده عليه . . . وان جاءك طالب لا تتهمه رد عليه ^(٢).

اقول: وهل يتعدى من مورد الرواية الى غيره في وجوب الرد الى الطالب
غير المتهم ام لا فيه وجهان من بعد خصوصية للطير ومن بقاء الضمان مالم يطمئن
بوصول المال الى مالكة ، ويفهم من لقطة الجواهر عدم التزام المشهور بالوجه الاول .

١ - ص ٣٤٣ ج ١١ الوسائل .

٢ - ص ٣٦٦ ج ١٧ الوسائل .

(٥) رزق الوالدة على زوجها

قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (البقرة ٢٣٣).
اقول: نبحث عنه في مادة النفقة في حرف النون انشاء الله .

(٥) رزق السفهاء

قال الله تعالى : ولا تؤثثوا السفهاء اموالكم .. و ارزقوهم فيها و اكسوهم و قولوا لهم قولا معروفا (النساء ٥) .
مرفى الجزء الاول (ص ٩) ان الاظهر حمل الامر بالرزق والكسوة هذا على الاستحباب .

(٥) رزق اولي القربى من الارث

قال الله تعالى: واذا حضر القسمة اولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا (النساء ٨).
اقول : السياق وعدم التعيين والتعليق على الحضور كلها آيات الاستحباب دون الوجوب ، خلا فالجمع من العامة حيث اوجبوه من مال الكبير والصغير ، اومن مال الكبير فقط . وقال بعضهم ان ما امرنا ان نرزقهم منه هو الاعيان المنقولة ، و اما الارض والرفيق وما شبه ذلك فلا يجب ان يرضخ منه بشيء بل يكتفى بالقول المعروف^(١) .

(٥) ارسال الصيد على المحرم

في الجواهر ومبتها: (فمن كان معه صيد فاحرم زال ملكه عنه) كما صرح

به الشيخ . . . بل ظاهر غير واحد منهم الفاضل في محكى المنتهى اتفاق الاصحاب عليه ، بل عن الخلاف والجواهر الاجماع عليه صريحاً . . . (و) لانه (وجب عليه ارساله) كما في فع وعد وغيرهما ومحكى المبسوط والغنية والاصباح ، بل عن ظاهر الغنية الاجماع عليه^(١) . . .

اقول : ويدل على وجوب الارسال روايات كثيرة اشرنا اليها في مادة التخلية في حرف الخاء فلاحظ .

(١٢٥) ارشاد الضال

يجب على المضل تعيين ارشاد من اضله الى الحق ، وقدم دليله في حرف الضاد في مادة الاضلال في الجزء الثاني وفي حرف التافى مادة التوبة في هذا الجزء

(١٢٦) ارشاد الناس الى الاحكام

الارشاد في مصطلح جماعة من الفقهاء غير الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو عبارة عن بيان الاحكام الشرعية للجاهلين بالنطق والكتابة لثلاث تدرج وتنسى ، ووجوبه كفائي توصلي طريقي او ذاتي . قال الله تعالى : ولولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين و لينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون (التوبة ١٣٢) ولاحظ ما مر في بحث الامر بالمعروف .

(٥) ارضاع اللباء على الام

في اللبنة وشرحها : يجب على الام ارضاع اللباء وهو اول اللبن في النتاج قاله الجوهري ، وفي نهاية ابن الاثير هو اول ما يحلب عند الولادة ، ولم اقف على تحديد مقدار ما يجب منه ، وربما قيده بعض بثلاثة ايام ، وظاهر ما نقلناه عن

اهل اللغة انه حلبة واحدة، وانما وجب عليها ذلك لان الولد لا يعيش بدونه ومع ذلك لا يجب عليها التبرع به ، بل باجرة على الاب ان لم يكن للولد مال . . . وربما منع من كونه لا يعيش بدونه فينقذ حينئذ عدم الوجوب ، والعلامة (ره) قطع في القواعد بكونه لا يعيش بدونه وقيد بعضهم بالغالب وهو اولى .

اقول : يقول صاحب الجواهر - قده - لعدم الدليل على وجوبه بل ظاهر اطلاق الادلة خلافه ، ودعوى توقف الحياة عليه يكذبها الوجدان ، ومن هنا حملها بعض الناس على الغالب او على انه لا يقوى ولا تشتد بنيته الا بذلك وحينئذ فلا وجه للوجوب ، ولو سلم فهو حينئذ من حيث الضرر لا من حيث كونها اما ... ص ٢٧٢ ج ٣١ الجواهر فالوجوب لادليل عليه اولا وانه راجع الى وجوب حفظ النفس ثانيا .

(١٢٧) ارضاع الاولاد على الام

قال الله تعالى : ووالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة (البقره ٢٣٣) لا ينبغي الشك في ان قوله : تعالى (يرضعن) ليس خبرا عن الواقع لعدم المطابقة كلية وظهوره في الانشاء ، فيدل بظاهره على وجوب ارضاع الاولاد على الامهات ، ولا ينافيه قوله تعالى (لمن اراد) فان المعلق على الارادة ليس اصل الارضاع حتى يتعين حمل امره على الاستحباب - بل ارضاع الحولين الكاملين بحسب الظاهر، على انه يحتمل ان يكون معناه : لمن اراد ان يتم الرضاعة المفروض عليها ولم يرد مخالفة امر الله تعالى ^(١)

لكن لم يوجد خلاف بين فقهاءنا في عدم وجوبه عليها نعم حكى عن الشهيد

١ - ويحتمل ان يكون المقصود بالموصل هو الزوج دون الزوجة الام ويؤيده

تذكير الفعل الصلة فلا حظ .

الثاني وغيره وجوبه عليها في صورة فقدان الأب وفقرا لولد وعدم مرضعة أخرى . و
اورد عليه ان الوجوب حينئذ من جهة حفظ النفس او من جهة وجوب الانفاق ، وهذا
غير وجوب الارضاع عليها .

واستدلوا على عدم الوجوب وحمل الامر في الآية المتقدمة على النذب .
اولا بقوله تعالى : فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن (الطلاق ٦) وثانيا بقوله
تعالى : فان تعاسرتم فسترضع له اخرى (الطلاق ٦) وثالثا برواية المنقرى قال سئل
ابو عبدالله عليه السلام عن الرضاع فقال: لا تجبر الحرة على رضاع الولد وتجب ارام الولد ^(١)
وبغير ذلك .

اقول : والرواية ضعيفة سنداً ، والشرطية في الآية الاولى سبقت لاجل لزوم
ايتاء الاجرة ولادلالة لها على عدم وجوب الرضاع ، والاجرة لا تنافي الوجوب . نعم
الاية الثانية تدل على عدم وجوب الارضاع فاذا اراد كل من الوالد والوالدة من الاخر
ما فيه عسر من قلة الاجرة وكثرتها لا تجب الاجابة فسترضع للولد امرأة اخرى
فلو كان الارضاع واجبا عليها لما سقط عنها بالتعاسر الا ان يقال ان غاية الاستدلال
ان تم في نفسه عدم وجوبه للمطلقة في فرض التعاسر ، لاعلى مطلق الامهات وان كن
غير مطلقات ^(٢) فلا دليل قوى على رفع اليد من اطلاق الآية الدالة على الوجوب في
غير المطلقات . ودعوى عدم خصوصية الطلاق في ذلك عهدتها على مدعيها .

نعم لا يخلو ذيل موثقة داؤد عن دلالة ما على عدم الوجوب ، قال الصادق عليه السلام
فيها : وان وجد الأب من يرضعه باربعة دراهم وقالت الام : لا ارضعه الا بخمسة دراهم
فان له ان ينزعه منها الا ان ذلك خير له وارفق به ان يترك مع امه ^(٣) فانه يدل او يشعر

١ - ص ١٧٥ ج ١٥ الوسائل .

٢ - وذلك لان الآية المباركة واردة في حق المطلقات وكذا قوله فان ارضعن ...

فلاحظ سورة الطلاق .

بان للام مطالبة زيادة الاجرة وان انجرت الى نزع ولدها منها .

لكن رفع اليد عن ظهور الآية الكريمة المتقدمة بهذا المقدار لا يخلو عن شيء فتأمل ويمكن ان يستدل على الوجوب ايضا بقوله تعالى : فان اراد افضالاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما . فان مفهوم الشرط فيه عدم جواز الفطام عند اختلاف الوالدين وعدم تراض منهما . قال صاحب مجمع البيان : فان تنازعا رجعا الى الحولين هذا ولكن الحق ما فهمه المشهور من استحباب الارضلع للام دون وجوبه عليها وذلك لان الامر في قوله تعالى يرضعن اولادهن حولين كاملين ليس للوجوب بل للاستحباب لقوله تعالى : لمن اراد ان يتم الرضاعة فان الحكم الالزامي لا يعلق على الارادة ، وليس هناك امران وما يقوم مقامهما وادعاء كون الامر بمعنى مطلق الرجحان المنطبق على الوجوب والندب غير موافق للظهور ومنه يظهر حال الآية الاخيرة وان الفصل في صورة عدم التراضي والتشاور مكروه لانه محرم ، هذا اذا كان المراد من الفصل هو فصل الام ولده عن رضاعها كما هو غير بعيد بملاحظة السياق واما اذا اخذناه باطلاقه فيصير اجنبياً عن محل البحث وهو تكليف الام في ارضاعها وادخل في البحث الاتي على انه لو سلم دلالة الآية الاولى على وجوب الارضاع فنخصه بصورة عدم تراض الوالدين ونقول بعدم وجوبه في صورة التراضي حتى الشهر الاول من الولادة على وجه او بعدا حد وعشرين شهرا على وجه اخر غير قوى لاجل الآية الاخيرة .

ومما يدل على عدم وجوب الارضاع عليها اطلاق قوله تعالى وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم ... ضرورة عدم ملائمة وجوب الارضاع على الام مع جواز اتخاذ مرضعة اخرى للاب .

ويمكن ان يقال بوجوب ارضاع الاولاد عليها اذا اراد الزوج اتمام الرضاعة واذا اتفق معها في الفطام - بعد احد وعشرين شهرا او مطلقا - او اتخذ مرضعة اخرى

فلهذا ذلك وهذا مما يمكن استنباطه من مجموع الآيات فتأمل المقام .

ثم الرضاع بمعنى امتصاص الثدي لشرب اللبن كما يظهر من بعض كتب اللغة فعلى القول بوجوب الارضاع يجب على الوالدة جعل ثديها في فم ولدها ولا يكفي اتصال اللبن الي فمه كيفما اتفق فضلا عن تسليمه الى مرضة اخرى او ارضاعه بلبن غيرها او بلبن صناعي او تغذيته بغذاء من غير اللبن .

الا ان يدعى عدم خصوصية في جعل الثدي في فم الولد بل اللازم اتصال لبنها الي فمه ولو بحلبه في ظرف او لائم اشربه . والله العالم .

(٥) ارضاع الاولاد على الاب

هل يجب على الاب او مطلق الولي سوى الام ارضاع الاولاد؟ بان يستاجر لهم المرضة او يشتري حليبها ويغذيهم به او لا يجب اطعامهم اللبن الا دمي بل الواجب عليه تغذيته بكل ما يمكن ان يعيشوا به من المأكولات حسب تجويز الطب الحديث ، وعلى الاول هل اللبن الصناعي يقوم مقام اللبن الطبيعي ام لا ؟ وبعبارة اخرى رزق الاطفال الواجب هل هو خصوص اللبن ام مطلق الاطعام ؟ وعلى الاول يقع البحث في مدته ونهايته .

واليك عبارة الجواهر ممزوجة بعبارة الشرائع^(١) .

والاصل في نهاية الرضاع حولان للاية وللمروى في تفسيره لا رضاع بعد فطام، انه الحولان وقوى مادل على ان ليس للمرأة ان تأخذ في رضاع ولدها اكثر من حولين ... ويجوز الاقتصار على احد وعشرين شهرا ، بلا خلاف اجده فيه للاصل وقول الصادق في خبر سماعة الرضاع احد وعشرون شهرا فما نقص فهو جور . وفي خبر عبد الوهاب بن الصباح الفرض في الرضاع احد وعشرون شهرا ،

فما نقص عن احد وعشرين شهرا فقد نقص الموضع ، فان اراد ان يتم الرضاعة له فحولين كاملين... فظاهر الخبرين بعد الانجبار سندا ودلالة انه لا يجوز نقصه عن ذلك وحينئذ فلو نقص لغير ضرورة كان جورا محرما ، بل في كشف اللثام دعوى الاتفاق عليه ولعله ظاهر غيره ايضا .

فما عن بعض من الجواز للاصل وظاهر قوله تعالى : فان اراد فصلا... والصحيح : ليس للمرأة ان تاخذ في رضاع ولدها اكثر من حولين كاملين فاذا ارادا الفصل قبل ذلك عن تراض منهما فحسن . فواضح الضعف لوجوب تقييد ذلك بالمدة المذكورة .

اقول : الروايات المستدل بها ضعيفة سندا (لاحظ ص ٢١٩ ج ١٤ وص ١٧٧ ج ١٥) ولا نقول بالانجبار ، والاجماع منقول والاحتياط سبيله واضح وان لم يتم دليل على الوجوب .

(١٢٨) الرضا بالحلف

قال الصادق عليه السلام في صحيح الخزاز بطريق الصدوق في الفقيه فقط : من حلف بالله فليصدق ومن لم يصدق فليس من الله في شيء من حلف له بالله فليس من ومن لم يرض فليس من الله ومثلها غيرها ^(١) .

اقول : لا بعد في انصراف الرواية الى خصوص باب الدعوى والمرافعات بعد حكم القاضي ، فتدبر . وقريب منه صحيح الحسين عن الصادق ^(٢) .

ويمكن ان يقال ان وجوب التصديق والرضا ليس تعديدا مخصوصا بالحلف بل هو من لوازم حجية الحجة الشرعية والمراد عدم جواز التردد في العمل على طبق الحجة .

ويمكن ان يجعل الرواية دليلا على حرمة استيفاء الحق من الحالف وان علم خصمه بكذبه وبقاء حقه في ذمته لان ذلك من بعض مراتب الرضا بالحلف وبدل عليه موثقة بن ابي يعفور ايضا (ص ١٧٩ ج ١٨) لكن لا بالحلف الابتدائي بل المسبوق بالاستحلاف .

(٠) الرضا بقضاء الله

اجمعت العدلية - على ما قاله العلامة الحلي - على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى وحيث اننا تعرضنا للمسألة مفصلا في بعض كتبنا الموضوع في علم الكلام فلا نعيد هنا بحثه ^(١) ومحصوله عدم وجود دليل يفي بوجوبه .

(٠) الركوع

قال الله : اقيموا الصلوة و اتوا الزكوة و اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم (الحج ٧٨) . وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم (الحج ٧٨) . الظاهر ان الوجوب ليس استقلاليا بل هو ضمنى فان الركوع لم يعهد عملا واجبا بل هو من اجزاء الصلاة فيجب بوجوبها .

(١٢٩-١٣٠) رمى الامام والبيئة

قد تقدم في مادة الرجم قريبا انه اذا اقر الزانى المحصن يجب على الامام ان يبتدئ برجمه واذا اقامت البيئة عليه يجب على البيئة لمذكورة الابتداء بالرجم ثم الامام ثم الناس وتقدم القول المخالف له ايضا .

وعلى كل حال ليس هذا الوجوب من شرائط الرجم حتى اذا سبق الامام غيره
فرجموه حتى القتل وجب قتلهم، بل هو على تقدير صحة مدركه وجوب تعبدى نفسى
ويقوم الحاكم الشرعى مقام الامام المعصوم فى غيبته فى ذلك .

حرف الزاء

(٥) الزكاة

وجوب الزكاة من الضروريات الاسلامية التي تستغنى عن الاستدلال ، و هي مما بنى عليه الاسلام بل في صحيح ابي بصير عن الصادق عليه السلام ان الزكاة ليس يحمدها صاحبها ، وانما هو شيء ظاهر ، انما حقن الله بهادمه وسمى بها مسلما ولو لم يؤدها لم تقبل له صلاة وفي موثقة سماعة عنه عليه السلام ان الله عز وجل فرض للفقراء في احوال الاغنياء فريضة لا يحمدون الا بآدائها وهي الزكاة بها حقنوا دمائهم وبها سموا مسلمين ^(١).

يظهر منهما جواز قتل مانع الزكاة لكن في رواية غير قوية الاسناد عنه عليه السلام : دمان في الاسلام حلال من الله عز وجل لا يقضى فيهما احد حتى يبعث الله قائما اهل البيت ... الزاني المحصن يرجمه ، ومانع الزكاة يضرب عنقه ^(٢).

ثم الزكاة في تسعة اشياء وقد قال الامام الصادق عليه السلام في صحيحة ابن سنان : لما نزلت آية الزكاة : «خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» في شهر رمضان فامر رسول الله صلى الله عليه وآله مناديه فنادى في الناس : ان الله تبارك وتعالى قد فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلوة ، ففرض الله عليكم من الذهب و الفضة والا بل و

١ - ص ١٨ و ص ٢٨ ج ٦ النوسائل .

٢ - ص ١٩ نفس المصدر .

البقر والغنم ومن الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، و نادى فيهم بذلك فى شهر رمضان ، وعفى لهم عما سوى ذلك ^(١)

والتعرض لمسائل الزكاة يحتاج الى تسويد جزء مستقل وهذا المختصر لا يسمها واشرنا اليها فى حرف الالف ايضا.

(١٣٢) زكاة الفطرة

اتفق المسلمون الاماخذ من العامة على وجوب زكاة الفطرة ، فلاشكال فى اصل الوجوب بل هو اقدم من وجوب زكاة المال ففى صحيح هشام عن الصادق عليه السلام نزلت الزكاة وليس للناس اموال وانما كانت الفطرة ^(٢) .

وانما البحث فى جملة مهمة من فروعها .

يشترط فى الوجوب المذكور امور .

(اولها) العقل .

(ثانيها) البلوغ فان المستفاد من روايات الباب ان الحكم تكليفى محض وليس بوضعى . مع ان ثبوت مطلق الوضعية على غير البالغين غير بين ولا مبين كما سبق .

وقال سيدنا الحكيم (رض) : واشكاله ظاهر فان الحديث (حديث رفع القلم) ظاهر فى رفع الوجوب فلا يصلح لحكومته على مادل على اشتغال الذمة بها ^(٣) ويدفع بان الاشتغال المذكور انما ثبت من جهة الوجوب التكليفى فيرتفع

١ - ص ٣٣ و ص ٣٤ المصدر .

٢ - ص ٢٢٠ ج ٦ الوسائل .

٣ - ص ٥٢٢ ج ٦ مستمسك العروة الطيبة الاولى وتبعه السيد الروحاني فى ص ٢١٢

ج ٦ فقه الصادق .

برفعه فتأمل.

(ثالثها) عدم الاغماء فلا تجب على من اهل شوال عليه وهو مغمى عليه.

اقول: الاغماء والغفلة والنوم من باب واحد فلا معنى للتفريق بينها لكن نسب الاشتراط المذكور الى قطع الاصحاب ونفى الخلاف فيه ومع ذلك فالاحتياط لازم .

(رابعها) الحرية لكن اعتباره على نحو المطلق محل اشكال.

(خامسها) الغنى ، فلا تجب على من لا يملك قوت سنته فعلا او قوة ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام : سئل عن رجل يأخذ من الزكاة عليه صدقة الفطرة ؟ قال : لا ^(١) ،

وفي صحيح الفضيل عليه السلام قال : قلت له : لمن تحل الفطرة ؟ قال : لمن لا يجده ومن حلت له لم تحل عليه ، ومن حلت عليه لم تحل له ^(٢) و ما دل على خلافه يحمل على الندب جمعا لكن الفقير اذا كان غير بالغ او مجنونا فلا يجوز للولي الاعطاء عنه فان اطلاق رواية اسحاق وان كان يشمل الفرض خلافا لسيدنا الحكيم الا انها ضعيفة سنداً بطريقها وان عبر عنها بالموثقة في الكتب ^(٣) .

والاقوى عدم اعتبار وجدان مقدار الفطرة الواجبة زائدا على مؤنة السنة في وجوبها لاطلاق النص خلافا لجمع من الاعيان .

(٤) زكاة الفطرة من العبادات كما ارسلوه ارسال المسلمين فلا تصح من الكافر كسائر العبادات ، والظاهر ان المسألة اجماعية .

و ذهب بعض الاصحاب الى اشتراط الوجوب بالاسلام لكنه ضعيف كما

١- ص ٢٢٣ ج ٦ الوسائل .

٢- ص ٢٢٢ المصدر .

٣- ص ٢٢٥ نفس المصدر .

ذَكَرْنَاهُ فِي مَجَلِّهِ ^(١) فَالْكَافِرُ مُكَلِّفٌ وَ إِنْ لَمْ تَصَحِّ مِنْهُ الْعِبَادَاتُ فَلِلْحَاكِمِ اجْبَارُهُ بِإِدَاءِ الزَّكَاةِ أَوْ اخْذِهَا مِنْهُ قَهْرًا . نَعَمْ إِذَا اسْلَمَ تَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدِيثُ الْجَبِّ وَإِنْ ضَعُفَ سَنَدُهُ وَلِخُصُوصِ صَحِيحِ مُعَاوِيَةَ الْآتِي .

وَأَمَّا الْمُخَالَفُ إِذَا اسْتَبْصَرَ بَعْدَ الْهَلَالِ فَإِنْ لَمْ يُوَدِّهَا فَلَا مَوْجِبَ لِلْسُقُوطِ وَ إِنْ أَدَاَهَا إِلَى الْمُسْتَحَقِّ فَلَا مَوْجِبَ لِلْبُقَاءِ وَإِنْ أَدَاَهَا إِلَى غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ كَالْفَقِيرِ الْمُخَالَفِ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْاجْتِزَاءِ وَلِزُومِ الْإِعَادَةِ عَمَلًا بِالقَاعِدَةِ الْاُولَى .

(٣) وَقْتُ تَعَلُّقِ الْوُجُوبِ غُرُوبَ لَيْلَةِ الْعِيدِ ، فَمَعَاجِمُ الشَّرَاطِ الْمَذْكُورَةِ تَجِبُ وَبِدُونِهَا فِيهِ لَا تَجِبُ ، وَ لَا عِبْرَةٌ بِتَحَقُّقِهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ بِقَلِيلٍ وَ هَذَا مِمَّا يَسْتَفَادُ مِنْ صَحِيحَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ بِطَرِيقِ الشَّيْخِ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَوْلُودٍ وَلَدَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَلَيْهِ فِطْرَةٌ ؟ قَالَ : لَا ، قَدْ خَرَجَ الشَّهْرُ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ يَهُودِيٍّ اسْلَمَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَلَيْهِ فِطْرَةٌ ؟ قَالَ : لَا . ^(٢)

وَهِيَ تَدُلُّ - دَلَالَةً ظَاهِرَةً - عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالشَّرَاطِ إِنَّمَا هِيَ فِي جُزْءٍ آخِرٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ بِالْمُلَازِمَةِ الْعَرْفِيَّةِ يَثْبُتُ أَنَّهُ هُوَ وَقْتُ تَعَلُّقِ الْوُجُوبِ أَيْضًا ، ^(٣) . فَمَا أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ سَيِّدُنَا الْإِسْتِزَانُ الْحَكِيمُ فِي مُسْتَمْسَكِهِ مِنْ مَنَعِ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ وَ تَبَعَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ مِمَّا لَا مَحْصَلَ لَهُ ، نَعَمْ الرِّوَايَةُ تَخْتَصُّ بِبَعْضِ الشَّرُوطِ وَلَا تَشْمَلُ جَمِيعَهَا لَكِنِ الْمُسْتَفَادُ مِنْهَا بِقَرِينَةِ فَهْمِ الْعَرَفِ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ لِلْمَذْكُورِ ، وَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْقَدَمَاءِ وَالْمَتَأَخِّرِينَ أَنَّ وَقْتُ الْوُجُوبِ أَوَّلُ يَوْمِ الْعِيدِ أَيْ طُلُوعُ فَجْرِهِ ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِصَحِيحِ الْعِيصِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الْفِطْرِ مَتَى هِيَ ؟ فَقَالَ : قَبْلَ

١ - الْجُزْءُ الثَّانِي مِنْ صَرَاطِ الْحَقِّ .

٢ - ص ٢٢٥ ج ٦ الْوَسَائِلُ .

٣ - وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي رِوَايَةٍ ثَانِيَةٍ لِمُعَاوِيَةَ : وَلَيْسَ الْفِطْرَةُ الْاَعْلَى مِنْ أَدْرَاكِ الشَّهْرِ . لَكِنِّهَا

لِاجْلِ الْبَطَانِي ضَعِيفَةٍ .

الصلاة يوم الفطر ، قلت : فان بقي شيء بعد الصلاة ؟ قال لا بأس النخ ^(١) .
 لكن الرواية غير دالة عليه لاحتمال ورودها في وقت الاخراج بل هو المحمل
 جمعاً بينهما وبين صحيحة معاوية المتقدمة .

نعم يجوز تقديمها من اول رمضان لصحيحة الفضلاء عن الباقرين عليه السلام : على
 الرجل ان يعطى عن كل من يعول من حر وعبد وصغير وكبير يعطى يوم الفطر قبل
 الصلاة فهو افضل وهو في سعة ان يعطيها من اول يوم يدخل من شهر رمضان الى آخر ^(٢)
 والا حوط عدم دفعها ليلة العيد بل اما يقدمها في رمضان او يعطيها يوم العيد
 لعدم دليل ظاهر على كفاية اعطائها في ليلة العيد فتأمل .

هذا كله من ناحية المبدء واما من ناحية المنتهى فقد اختلفت فيه الروايات
 والاقوال .

ويمكن ان يستفاد من صحيحة الفضلاء المتقدمة انه صلاة العيد بناء على ان
 الافضلية بلحاظ تقديمها في شهر رمضان ، لا بلحاظ تأخيرها عن الصلاة حتى تدل على
 استحباب التوقيت المذكور . لكن مقتضى اطلاق صحيحة العيص جواز تأخيرها
 الى آخر يوم العيد وان كان الاحسن اعطائها قبل الصلاة .

وفي معتبرة اسحاق قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفطرة ؟ فقال : اذا عزلتها
 فلا يضرك متى اعطيتها قبل الصلاة او بعد الصلاة ^(٣) .

ومفهومه المنع في صورة عدم العزل عن الاعطاء بعد الصلاة نعم هو قابل
 المحمل على الاستحباب بقرينة صحيح العيص ، فالأظهر جواز تأخيرها الى آخر يوم
 العيد وان كان الاحسن لمن يصلي صلاة العيد اعطائها قبلها . نعم اذا عزلها جاز

١ - ص ٢٤٦ المصدر .

٢ - ص ٢٤٦ المصدر .

٣ - ص ٢٢٨ ج ٦ الوسائل .

تاخيرها الى ما بعد العيد ايضا .

ففى صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام فى رجل اخرج فطرته فعزلها حتى يجد لها اهلا فقال: اذا اخرجها من ضمانه فقد برء والا فهو ضامن لها حتى يؤديها الى اربابها^(١) لكن فى جواز عزلها مع التمكن من المستحق اشكال لعدم دليل قوى عليه الا ان يكون اجماعيا او مستفادا من اطلاق معتبرة اسحاق السابقة.

ثم اذا اخرها نسيانا او عصيانا من وقتها من دون عزل فذهب جماعة الى سقوطها لاصالة البرائة ، وجماعة الى بقاءها للاستصحاب المقدم على البرائة^(٢) . ويمكن دعمه بذيل صحيحة زرارة المتقدمة انفا الا ان يشكل فى شمولها لغير صورة العزل لكنه ضعيف وعلى كل حال الوجوب ان لم يكن اقوى لاشك انه احوط لزوما .

(٤) يجب العزل اذا لم يوجد المستحق فى الوقت ولا يجب تقديمه على رمضان اذا علم بعدم التمكن من الاعطاء الى المستحق يوم العيد لعدم دليل عليه بل لا يكفى و ان علم بعدم التمكن من العزل ايضا فلا بد من القضاء حينئذ فافهم.

ثم الاظهر صحة عزل اقل من مقدارها بل وازيد من مقدارها لصديق العزل عرفا والاشكال على الثانى بان الظاهر من العزل العزل عن غيره فلا يصدق مع الاشتراك ضعيف نعم لاشك فى عدم صدقه بالعزل فى جميع امواله او فى كثيرها ومنه يظهر صحته فى مال مشترك بينه وبين غيره وكان ماله بقدرها ، بل هذا اوضح من سابقه.

(٥) لا تبعد دلالة صحيحة زرارة المتقدمة على عدم ضمان المكلف للفطرة المعزولة اذا تلفت بغير تفريط ، وربما قيل ان هذا فى صورة عدم وجود المستحق واما مع وجوده فالتأخير فى حد نفسه نوع من التفريط والتعدي فلا ينفع العزل فى نفى الضمان.

١ - ص ٢٢٨ ج ٦ الوسائل .

٢ - استصحاب الموقت فى خارج الوقت محل اشكال .

اقول : والعمدة في الضمان عدم ثبوت جواز العزل في فرض وجود المستحق
فوجوب الدفع على القاعدة كما لا يخفى ،

(٤) مقتضى مكاتبة على بن هلال عدم جواز نقل الفطرة السى بلدة اخرى
وان لم يوجد موافق اى مؤمن ويدل عليه خبر الفضيل ولكن سنده ضعيف خلافا
لجمع واما المكاتبة المذكورة فهي مضمرة وليس حال ابن هلال كحال سماعة حتى
يعتمد على مضمراته فلا بد من الاحتياط وعدم النقل ان وجد المكلف مؤمنا والا
يوكله الفقير المؤمن البعيد في القبض والارسال مثلا .

و هل النقل على تقدير ثبوت تحريمه يبطل الفطرة او هو محرم نفسى
وجهان اظهرهما الثانى وقد ذكرناه في الجزء الثانى (الطبعة الثانية) فلاحظ .

(٧) يجب اخراج الفطرة عن نفسه و عن كل من يعوله كائنا من كان لعمدة
من الروايات . ففي صحيح عمر عن الصادق عليه السلام ... الفطرة واجبة على كل من يعمل
من ذكر او انثى صغير او كبير حر او مملوك ^(١) .

وفي صحيحة ابن الحجاج ... انما تكون فطرته على عياله ^(٢) .

و في صحيح على عن اخيه الكاظم عليه السلام ... هي على كل كبيرا وصغير ممن
تعول ^(٣) .

وقضية اطلاقها عدم الفرق في الحكم بين وجوب الانفاق وجوازه بل حتى
اذا انفق من حرام ، ولا يكفي مجرد وجوب الانفاق مالم ينفق و لم يصدق عنوان
العيال فلا تجب عن الزوجة الناشئة اذا لم ينفق عليها خلافا للحلى حيث ادعى
الاجماع على وجوبها ورده المحقق في محكي معتبره بقوله : ما عرفنا احدا من
فقهاء الاسلام فضلا عن الامامية اوجب الفطرة عن الزوجة من حيث هي الخ . و

١- ٣ ص ٢٢٧ نفس المصدر .

٢ - ص ٢٣٠ نفس المصدر .

بها يقيد، جز ما في صحيح صفوان^(١) ومعتبرة إسحاق^(٢) وصحيح ابن ميمون^(٣) وصحيح الحلبي^(٤) وغيرها من اخذ بعض العناوين الاخر كالكبير والصغير والحرو العبد و كل انسان والاب والام والولد والامراة والخادم والاهل وغير ذلك . و ان كانت النسبة بين عنوان العيال و كل واحد من العناوين الاخر عموما من وجه الا ان المراد هو الاول و يشهد له ما في صحيح ابن الحجاج من الحصر (انما تكون فطرته على عياله) . هذا بحسب الكبير فليكن مسلما مفروغا عنه لكن بحسب الصغير قد يشكل الامر في موارد :

(المورد الاول) الضيف فقد اختلف فيه اقاويل الفقهاء (رضي الله عنهم) و لم يرد فيه ما يحتج به الا صحيح عمر بن يزيد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده الضيف من اخوانه فيحضر يوم الفطرة يؤدي عنه الفطرة ؟ فقال : نعم الفطرة واجب على كل من يعول من ذكرا و انثى صغير او كبير حرا و مملوك . اقول : العبرة في وحب دفع الفطرة عن الضيف هو صدق عنوان من يعول عليه او صدق العيال عليه للحصر المتقدم ولهذا الخبر والظاهر عدم صدقه ببقاء الضيف ليلة والخبر ايضا منصرف عنه ومع الشك يرجع الضيف الى الاستصحاب او اصاله الاشتغال والمضيف الى البرائة .

(المورد الثاني) اذا كان الشخص عيال اثنين بان عاله معا ، ولا يبعد التفصيل بين صورة اشتراك النفقة بين الاثنين مثلا وصورة تناوب المعال بان يعال على كل واحد في زمان ففي الصورة الاولى تجب فطرته عليهما معا بالتساوي او بنسبة الانفاق وفي الثانية على احدهما و الاول لا يخلو عن وجه من جهة الاطلاقات و اذا كان احد

١ - ص ٢٢٧ ج ٦ الوسائل .

٢ - ص ٢٢٨ نفس المصدر .

٣ - ص ٢٢٩ المصدر .

المعيلين معسر افوجب دفع حصته على الآخر الموسر لا يخلو عن اشكال لعدم دليل واضح عليه . وفي الصورة الثانية تجب فطرته على من يعواه وقت الهلال للاطلاق فان كان المعيل حينئذ معسر اسقط عنه وعن المعيل الآخر جزماً .

(المورد الثالث) لا اشكال في وجوب فطرة الرضيع على من يعطى اجرة الارضاع سواء كان اباله او غيره وسواء كانت المرضعة اماله او غيرها ، واما اذا ارضعته امه او غير هامجانا ف قيل ان الرضيع عيال من يعول بالمرضة للتبعية لكنه مشكل فانه عيال المرضعة فتجب فطرته عليها الا ان يدفع ذلك بالسيرة .

نعم اذا كان الاجرة من مال الرضيع فلا تجب فطرته على احد لان المنفق غير بالغ والبالغ غير معيل .

(المورد الرابع) لو ملك احد مالا لشخص هبة او صاحباً و هو انفق على نفسه لا يجب على المملك زكاته لعدم صيرورته ، عيالا له بمجرد ذلك ، و اما اذا كان من عياله عرفا و هبه مثلاً لينفقه على نفسه سواء كان المعال معه او في محل بعيد ف قيل يجب زكاته عليه وقيل لا تجب لكن الارجح هو الاول فانه اتفاق بنحو التملك لا بنحو البذل فتدبر .

ثم الظاهر عدم وجوب الزكاة على الالباء عن ابنائهم المحصلين في الجامعات الدائرة في هذه الاعصار حيث تنفق الحكومات عليهم ويهيئون لهم الطعام والمسكن وانما ينفق آبائهم عليهم الكسوة وبعض الحاجيات الاخر فتأمل^(١) .

و هل تجب على الحكومات فطرة من يعولهم ام لا ؟ فيه تردد منشأ دعوى انصراف الروايات عن مثل هذه العيولة ، وهي غير بعيدة ، وكذا اذا انفق الحاكم الشرعى سهم الامام وغيره من وجوه البر على مستحقها وجعلهم عيالا له ، فان الظاهر عدم وجوب فطرتهم عليه لانصراف الادلة عن مثله حتى اذا استقرض

ما ينفق عليهم ثم ادى قرضه من الوجوه المذكورة .

(المورد الخامس) لو استأجر شخصا واشترط في ضمن العقد ان يكون نفقته عليه فذهب جمع الى وجوب فطرة الاجير على المؤجر ، وذهب جمع الى عدمه فانه من قبيل الاجرة ، ولعل الاول اظهر اصدق كونه عيالا او منضمنا الى العيال كما في صحيح ابن سنان فمطلق الاجرة لا تمنع عن صدق موضوع الوجوب نعم لو اشترط عليه مقدار نفقته فيعطيه من الاوراق المعمولة مثلا لينفق على نفسه لم تجب عليه . و المناط الصدق العرفي في عدمه من عياله و عدمه كما يدل عليه اطلاق صحيح ابن الحجاج قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله الا انه يتكلف له نفقته و كسوته أتكون عليه فطرته ؟ فقال : لا انما تكون فطرته على عياله صدقة دونه النخ ^(١)

(المورد السادس) ما اذا نزل على المكلف نازل قهراً ومن غير رضاه وصار ضيقا عليه مدة وكذا لو عال شخصا بالا كراه و الاجبار فقد اختلفوا فيه للاطلاق في المسراف .

(٨) المستفاد من روايات الباب ان كل من وجبت فطرته على غيره سقطت عن نفسه وان كان غنيا وان لم يخرجها المعيل عسيانا او نسيانا .

لكن ذهب بعضهم الى وجوبها على نفس المعال ان لم يخرجها المعيل و استدل له سيدنا الاستاذ الحكيم (قده) بان الجمع بين دليل وجوب الفطرة على المعيل و دليل وجوب الفطرة على العيال الجامع للشرائط بضميمة ما استفاد من ان لكل انسان فطرة واحدة ان يكون الوجرب عليهما من قبيل الوجوب الكفائي الذي تحقق في محله ان الواجب فيه واحد و الواجب عليه متعدد اذ لا مانع من اشتغال ذم متعدده بواجب واحد لان الوجود الذمي اعتباري و لا مانع من ان

يكون للواحد وجودات متعددة اعتبارية وارتكاب هذا الحمل اولى من ارتكاب التقييد في دليل الوجوب على العيال . انتهى كلامه ^(١).

اقول : الحمل المذكور خلاف الظاهر ، بل لا بد من ارتكاب التقييد في دليل الوجوب على العيال بملاحظة دلالة الروايات .

نعم ذهب الى الوجوب في صورة فقر المعيل جماعة تبعاً للحلي والمحقق وهو الاظهر لعدم المخصص لعموم الادلة المقتصر في تخصيصها على خصوص صورة اجتماع شرائط الوجوب في المعيل لانها مورد نصوص التخصيص خلافاً للشيخ وغيره .

(٩) في الصحيح عن الصادق عليه السلام : الفطرة على كل قوم مما يغذون عيالهم من لبن او زبيب او غيره ^(٢) .

وفي صحيح معاوية عنه عليه السلام يعطى اصحاب الابل والغنم والبقر من الاقط صاعاً ^(٣)

وفي صحيح آخر له عنه عليه السلام . . . جرت السنة بصاع من تمر او صاع من زبيب او صاع من شعير فلما كان زمن عثمان و كثرت الحنطة قومه الناس فقال : نصف صاع من بر بصاع من شعير ^(٤) .

وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام . . . نصف صاع من حنطة او شعير او صاع من تمر او زبيب لفقراء المسلمين ^(٥) .

١ - ص ٥٣٠ ج ٦ مستمسك العروة الطيبة الاولى .

٢ - ص ٢٣٨ ج ٦ الوسائل .

٣ - ص ٢٣١ ج ٦ .

٤ - ص ٢٣٢ المصدر .

٥ - ص ٢٣٣ نفس المصدر .

وفي صحيح ابن سنان والجلي عنه عليه السلام . . . صاع من تمر او نصف صاع من برو الصاع اربعة امداد ^(١)

وفي صحيح محمد بن مسلم عنه: الصدقة لمن لا يجد الحنطة والشعير يجزى عنه القمح والعدس (والسلت) والذرة نصف صاع من ذلك كله او صاع من تمر او زبيب ^(٢)

وفي صحيح الفضلاء عن الباقرين عليهما السلام . . . فان اعطى تمر افصاع اكل رأس وان لم يعط تمرا فنصف صاع لكل رأس من حنطة او شعير، والحنطة والشعير سواء، ما اجزى عنه الحنطة فالشعير يجزى عنه ^(٣).

هذا ما وجدته من الروايات والمستفاد منها امور :

(الاول) ان الضابط في جنس ما يدفع بعنوان زكاة الفطرة هو ما كان غذاء للدافع وعياله في الجملة وان لم يقتصر عليه ، والا فيشكل الاكتفاء به، ولو كان تمرا وحنطة اذا لم يكن بعنوان القيمة فان النسبة بين الرواية الاولى وغيرها وان كان عموما من وجه الا ان الاقرب عرفا تقييدا في الروايات بما يغذى بها، فكل ما يغذى به جاز دفعه وان لم يذكر اسمه في الروايات كالخبز والماش والعنب والعدس والمشمش وغيرها .

نعم يمكن ان يكتفى بالشعير من يغذى عياله بالحنطة وبالعكس تخصيصا في الضابطة لاجل ذيل صحيحة الفضلاء .

(الثاني) مقدار الزكاة من التمر والزبيب صاع لكل رأس ومن غيرهما نصف صاع اكل رأس جمعا بين الروايات ، لكن ادعى الاجماع بقسميه على وجوب

اخراج صاع من جميع الاجناس فهو الاظهر على الاحتياط اللازم .

(الثالث) ان الصاع اربعة امداد كما في صحيح الحلبي وابن سنان والمدملأ^١ الكفين من الطعام كما في جملة من الكتب اللغوية وقدر الصاع ايضا بستمأة واربعة عشرة مثقالا صيرفيا^(١) وفي رواية لا يخلو سندها عن الكلام انه تسعة ارطال بالعراقي لكنه مشهور بل ادعى عليه الاجماع .

(الرابع) يكفي الصاع الملقق من جنسين مما يغذى به خلافا لجمع للاطلاق واما كفاية نصف الصاع من الجنس الاعلى بعنوان القيمة عن صاع كامل من جنس ادنى كنصف صاع من حنطة اعلى بعنوان القيمة عن الحنطة الادنى ففيها تردد .
(١٠) لا يجب اخراج العين المغذى بها، بل يجوز دفع قيمتها ايضا لجملة من الروايات ففي موثقة اسحاق عن الصادق عليه السلام لا بأس بالقيمة في الفطرة^(٢) .

ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الدراهم وغيرها .

(١١) مستحقها المؤمن الفقير كما يدل عليه الروايات^(٣) والمشهور المدعى عليه الاجماع ان مصرفها مصرف الزكاة وهو غير بعيد بعد التأمل في الادلة فلا يجوز فطرة غير الهاشمي للهاشمي وقد ادعى عليه الاحماع ايضا . والمناط هو المعيل لانه المكلف باخراج الفطرة دون العيال خلافا لبعضهم فاذا كان العيال هاشمياً دون المعيل لم يجز دفعها الى الهاشمي ويجوز في عكسه . نعم في معتبرة اسحاق عن الكاظم عليه السلام قال:

١ - ولا يخفى منافاة هذا التقدير لما في الكتب اللغوية فان ملا الكفين لا يساوي مائة وثلاثة وخمسين مثقالا صيرفيا . لكن ذكر سيدنا الاستاذ الخوئي - دام ظله - في كتاب كتبه الى : ان عمدة الدليل على صحة مثل هذه الاوزان المتعارفة هي انها وصلت الينا كذلك يدا بين زمن الائمة الاطهار (ع) ولم يختلف فيها اثنان . وما ورد في اللغة من تفسير المد ههنا الكفين لا يمكن الاعتماد عليه حيث انه يختلف باختلاف الاشياء خفة وثقلا . انتهى كلامه فالعمدة هو الاجماع والسيرة . واما ذيل كلام الاستاذ العلامة فلا يخلو عن ضعف كما لا يخفى .

سألته عن صدقة الفطرة اعطيها غير اهل ولايتي من فقراء جيراني قال **عليه السلام** : نعم الجيران احق بها لمكان الشهرة ^(١) .

وظاهرها جواز دفعها الى المخالفين نقيه وكفاية ذلك بل في صحيح عن علي بن يقطين انه سال ابا الحسن **عليه السلام** عن زكاة الفطرة ايصح ان نعطي الجيران والظوارة ممن لا يعرف ولا ينصب ؟ فقال : لا بأس بذلك اذا كان محتاجاً ^(٢) وظاهرها جواز دفعها الى غير الناصبي حتى اذا وجد المؤمن ولا خصوصية للبخار والمريضة فانهما في كلام الراوى فتأمل .

ثم انه يجوز ان يدفع اقل من صاع للمفقر على الاظهر للاطلاق نعم لا بد من قصد القرية .

(٥) زيارة الحسين **عليه السلام**

دلت على وجوبها عدة من الروايات ^(٣) لكن الوجوب العيني على كل مستطيع كوجوب الحج مقطوع عدم بل خلاف الضرورة ، فالروايات **عليه السلام** تصل على الاستيعاب الموكدا والوجوب الكفائي بحيث لا يبقى مزاره **عليه السلام** مترددا في تمام السنة كما اشرنا اليه في حرف الجيم .

(١٣٢) زيارة الرسول الاعظم **عليه السلام**

يجب زيارة قبر النبي الاكرم **عليه السلام** في المدينة المنورة بالوجوب الكفائي على ما سبق في حرف الجيم في مادة الجبر تحت الرقم (٤١) .

١ - ص ٢٥٠ المصدر .

٢ - ص ٢٥١ المصدر .

٣ - لاحظ ص ٣١٨ وما بعدها وص ٣٤٥ وما بعدها من الجزء العاشر من الوسائل .

ثم الزياره هل هي مجرد حضور الزائر عند المزور او يعتبر فيه التسليم نحو السلام عليك ؟ الظاهر هو الثاني وفي كفاية صلى الله عليه وآله وجه . وهل يكفي القيام في ناحية بعيدة من قبره الشريف من المسجد ؟ لا بعد فيه اذا كان ما بينهما مشغولا بقيام الزائرين . والمناط الصدق العرفي .

حرف السين

(١٣٣) السؤال عن الانبياء ﷺ

قال الله تعالى: واسئل من ارسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن الهة يعبدون (الزخرف ٤٥) لاشك ان الخطاب مخصوص بالنبي الاكرم ﷺ والمسؤل عنه امام الرسل الموجودين في زمانه ﷺ واما ارواح الرسل ﷺ في ليلة المعراج كما يدل عليه روايات ^(١).

والاظهر على الاول عدم افادة الامر الوجوب ، وانما سيق مساق تأكيد التوحيد وثبوته في جميع الشرائع و على الثاني افادته الوجوب فيكون السؤال مع العلم بالحال - امرا تعبديا قد وجب لغرض غير الاستعلام،

(٠) السؤال عن اهل الذكر

قال الله تعالى : وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون بالبينات والزبر ^(٢) و انزلنا اليك الذكر : (النحل ٤٤)
وقال تعالى : وما ارسلنا قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان

١- ص ١٤٧ ج ٤ تفسير البرهان .

٢ - الجار والمجرور متعلقان بمقدر اى ارسلناهم بالحجج الواضحة والكتب المنزلة عليهم كما قيل .

كنتم لاتعلمون (الانبياء٧)

اقول : المستفاد من السياق ان المراد باهل الذكركم اهل الكتاب لاغير ، و عليه فلادلالة الامر على الوجوب التعبدى ، بل هو لاجل اراءة الطريق المفضى الى تصديق النبى ﷺ فيما يقبل اوفى نبوته او فى الجميع . و ليس للايتين ظهور او اطلاق يدل على ان المراد باهل الذكركم مطلق العلماء حتى يستفاد منهما وجوب سؤال الجاهل عن العالم و تقليده اياه كما زعمه بعض المحققين من الاصوايين من اساتذتنا فافهم نعم هو حكم كلى عقلائى وحيث ان الشارع لم يردع عنه بل الايتان تبينان احد موارد فهو مضمى عنده هذا .

وقد فسر ت روايات كثيرة اهل الذكركم بالائمة ﷺ ولكنها من التأويل دون التطبيق والتفسير^(١).

وقد اوجب الائمة ﷺ فى هذه الروايات السؤال على الناس ولم يوجبوا الجواب على انفسهم ، لكن لابد من توجيه هذا المعنى فانه لاشك فى وجوب بيان الاحكام الشرعية عليهم للناس ، وهل نصبوا الا لاجل ذلك ، نعم اذا استلزم ضررا ومفسدة لم يجب ترجيحا للاهم على المهم .

تنبيه قد ورد الامر بالسؤال فى عدة من الايات الكريمة لكنها لاتدل على حكم الزامى جديد ، فلذا لم نذكرها^(٢).

(١٣٤) سؤال الحل عن مالك المزنى بها

فى رواية ابى شبل قلت لابى عبدالله عليه السلام رجل مسلم فجر بجارية فماتوبته؟ قال: ياتيه ويخبره ويسأله ان يجعله فى حل ولا يعود، قلت فان لم يجعله من ذلك

١ - لاحظ الروايات فى ص ٣٦٩ وما بعدها من المجلد الثانى من البرهان.

٢ - لاحظ المتنحة ١٠ ويونس ٩٤ والفرقان ٥٩ وغيرها.

فى حل ؟ قال : يلقى الله عز وجل زانيا خائنا الخ^(١).

اقول . مضمون الخبر مطابق للقاعدة كما يظهر من مباحث التوبة فلا ننظر الى سنده ، وكذا يجب الاستحلال من زوج المزنى بها وان كانت حرة لان الزانى قد تصرف فى حقه وتعدى الى عرضه ، لكن الاستحلال وسؤال الحل انما يجب اذا لم يترتب عليه مفسدة اخرى كما هو الغالب ، بل قد يحرم كما اذا علم انجرار الامر الى القتل والفساد العظيم . وقد سلف ماله ربط بالمقام فى مادة التوبة .

(٥) تسبيح الله تعالى

امر الله تعالى نبيه الكريم فى اكثر من خمسة عشر موضعا من كتابه بتسبيحه فان قلنا بدلالة الامر على الوجوب عملا بالظاهر فهو من خواصه عليه السلام والافيهمل على الندب، ويمكن ان يكون الامر فى بعضها للوجوب الضمنى اى وجوب التسبيح فى الركوع والسجود فى الصلاة . و امر المؤمنين ايضا فى سورة الاحزاب (الاية ٤٢) بتسبيحه وهو للندب فلا حظ .

(٥) المسابقة الى المغفرة والخيرات

قال الله تعالى سابقوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء والارض اعدت للذين امنوا بالله ورسله (الحديد ٢١) يحتمل توجه الخطاب الى الكفار و ارادة الايمان من المسابقة الى المغفرة ويحتمل توجهه الى الجميع و ارادة الايمان والعمل الصالح ، وعلى كل لا يستفاد من الامر حكم جديد .

ومثله قول تعالى : ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات (البقرة ٤٨) وقوله تعالى ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن ليلوكم فى ما اتيكم فاستبقوا الخيرات (المائدة ٤٨) .

(*) ستر العورة

لاحظ مادة الحفظ في حرف الحاء .

(*) السجدة

ورد الامر به في بعض الايات فهو اما للندب واما للوجوب الضمني او هو للارشاد .

(١٣٥) سجدة التلاوة

قال الصادق عليه السلام في صحيح عبدالله بن سنان: اذا قرأت شيئاً من العزائم التي يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ، و لكن تكبر حين ترفع راسك ، والعزائم اربعة : حم السجدة ، وتنزيل والنجم وقرأ باسم ربك ^(١) .

وفي صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يعلم السورة من العزائم فتعاد عليه مرارا في المقعد الواحد ، قال : عليه ان يسجد كلما سمعها وعلى الذي يعلمه ايضا ان يسجد ^(٢) .

وفي صحيح ابن سنان قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل سمع السجدة تقرأ قال : لا يسجد الا ان يكون منصتا لقرائته مستمعاً لها او يصلي بصلاته ، فاما ان يكون يصلي في ناحية وانت تصلي في ناحية اخرى فلا تسجد لما سمعت ^(٣) اذا عرفت هذا فهنا فروع :

(١) اتفق العلماء ان موضع السجدة في الاربع المذكورة اخر آياتها وهي

١- ص ٨٨٠ ج ٤ ألوسائل .

٢- ص ٨٨٤ المصدر .

٣- ص ٨٨٢ نفس المصدر .

معلومة مشهورة .

(٢) لاختلاف في وجوبها على القارى والمستمع وعن الاكثر وجوبها على السامع ايضا خلافا لجماعة ، ومنشأ الاختلاف اختلاف الاخبار ففي صحيح على عن الكاظم عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون في صلاة جماعة فيقرأ انسان السجدة كيف يصنع ؟ قال يؤمى برأسه ^(١) فانه مطلق يشمل السماع او ينصرف اليه فتجب به واستدل له ايضا بخبر ابي بصير ^(٢) لكنه ضعيف سنداً .

لكن صحيحة عبدالله بن سنان المقدمة صريحة في عدم الوجوب وقد اورد عليها بامور كلها قابلة للدفع منها انها تفصل بين الماموم السامع وغيره و لم يقل به احد لكنه غير مضر في حجيتها في سائر مضامينها ^(٣) فالأظهر عدم وجوبها عليه كما لا تجب على من كتبها او صورها او اخطرها بالبال لعدم الدليل عليه .

(٣) وجوب السجدة فوري بالاجماع و يستفاد من موثقة سماعة ايضا ^(٤) لكنه لو تر كها نسيانا اتى بها اذا تذكر لصحيح محمد بن مسلم عن احد هما عليه السلام قال: سألته عن الرجل يقرأ السجدة فنسيها حتى يركع و يسجد ، قال ، يسجد اذا ذكر اذا كان من العزائم ^(٥)

(٤) اذا استمعها او قرئها مرارا وجب تكرارها كما في صحيح محمد بن مسلم السابق ، ولاصاله عدم التداخل ، واما اذا سمعها مكررا في زمان واحد من شخص و احد كما يتفق ذلك في المسجلات و الراديووات او من جماعة او

١ - ص ٨٨٢ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٨٨٠ المصدر .

٣ - ولسيدنا الاستاذ الحكيم (ره) عليها ايراد اخر غير صحيح ايضا ص ٣٣٧ ج ٢

مستسكه .

٤ - ص ٨٨٠ ج ٢ الوسائل .

٥ - ص ٧٧٩ المصدر .

استمعها من شخص آخر حين ما يقرئها فهل يجب التكرار باصالة عدم التداخل ام يكفي سجدة واحدة للجميع للاطلاق ؟ فيه قولان . والظاهر هو الاول فى الاخير والثانى فى الاولين .

(٥) لا ينبغي الاشكال فى اعتبار قصد القرآنية فى وجوب السجدة اذ بدونه لا يصدق على مقرؤه انه قراءة قران ولا يبعد كفاية قصد الصبى الغير المميز ايضاً ، نعم فى المجنون والنائم تردد ولعل الاشبه العدم ويشكل الامر فى القراءة المسموعة من المسجلات الحديثة فانها وان كانت مغائرة لقراءة القارى القاصد للقرآنية بالدقة العقلية لكنها عينها بالنظر العرفى والاحتياط فى اختيار الثانى ، نعم لاشك فى الحاق المسموعة من الاذاعة والتلفزيون مباشرة بالمسموع من القارى نفسه ، واما اذا اذيع صوت المسجلة منها ففيه الاشكال والاحتياط المتقدمان .

(٦) لا يتعدى الحكم ترجمة آيات السجدة لاختصاص الدليل بنفسها .

(٧) السجدة عبادة يعتبر فيها قصد التقرب فيعتبر اباحة المكان اذ وضع الجبهة معتبر فى مفهومها ولا يكون المبعوض مقرباً ، وفى اعتبار سائر ما يعتبر فى السجود الاصطلاحى نظر ، بل الاظهر عدم اعتبار الاستقبال ووضع سائر المساجد لصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن الرجل يقرأ السجدة وهو على ظهر دابته قال : يسجد حيث توجهت به فان رسول الله ﷺ كان يصلى على ناقته وهو مستقبل المدينة يقول الله عز وجل : فايما تولوا فثم وجه الله ^(١)

ولا يعتبر فيهما الطهارة من الحدث والخبث كما استفيد مما ورد فى حق الحائض وغيرها ^(٢) فان الحائض فاقدة عن كلتا الطهارتين غالباً و ما دل على منعها منهما يحمل على غير العزائم جمعاً وكذا لا يعتبر فيه طهارة موضع الجبهة ولا

١ - ص ٨٨٧ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٥٨٤ ج ٢ وغيرها .

ستر المورد وفضلا عن صفات السائر للاصل .

(٨) فى صحيح الحذاء عن الصادق عليه السلام اذا قرء أحدكم السجدة من العزائم فليقل فى سجوده : سجدت لك تعبدا ورقا لا مستكبرا عن عبادتك ولا مستنكفاً ولا مستعظما ، بل أنا عبد ذليل خائف مستجير ^(١) .

لكن عن الفاضل الترافى (ره) دعوى الاجماع على عدم وجوب الذكر فيها ولا كثير بعد فى حمل ما فى الرواية على الرجحان .

(٩) فى صحيح على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون فى صلاة جماعة فيقرأ انسان السجدة كيف يصنع؟ قال: يؤمى برأسه قال: وسألته عن الرجل يكون فى صلاته فيقرأ اخر السجدة فقال : يسجد اذا سمع شيئا من العزائم الاربع ثم يقوم فيتم صلاته الا ان يكون فريضة فيؤمى برأسه ايما ^(٢) .

(١٣٦) سجدتنا السهو

لاشكال فى وجوب سجدتى السهو فى الجملة وانما الاشكال والخلاف فى اياه نفسى استقلالى او نفسى ضمنى او غيرى ، وعبارة اخرى هل هما من الواجبات التعبدية بحيث لا تبطل الصلاة بتركها او من الاجزاء الصلواتية او شروطها و ان كان محلها بعد التسليم كالاجزاء التى تقضى بعد الصلاة و على الثانى لا ترتبط بهما بهذا الكتاب كما لا يخفى .

ذهب المشهور الى الاول وذهب جمع الى الثانى ^(٣) ولكننى لم اجد ما يصرف ظهور الادامر الواردة فى بيان كيفية المركبات فى الجزئية والشرطية وفى الارتباط

١ - ص ٨٨٤ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٨٨٢ ج ٢ .

٣ - لاحظ الجواهر ومصباح الفقيه وغيرهما .

الى النفسية.

وعلى كل اليك بعض تفصيل المسألة فنقول .

الكلام يقع تارة فى موجباتها واخرى فى كیفيتها .

اما الاول فالذى يوجبها امور .

(١) التكلم سهوا كمناسب الى المشهور وادعى عليه الاجماع ، ويدل عليه صحيح ابن الحجاج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسيا فى الصلاة يقول اقيموا صفوفكم ، فقال : يتم صلاته ، ثم يسجد سجدتين . قلت له يسجد سجدتى السهو قبل التسليم هما ام بعد ؟ قال : بعد ^(١) .

وصحيح الاعرج عن الصادق عليه السلام . . . ، وسجد سجدتين لمكان الكلام ^(٢) .

وصحيح ابن ابي يعفور عنه عليه السلام ففیه وان تكلم فليسجد سجدتى السهو ^(٣) .

لكن صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام فى الرجل يسهو فى الركعتين ويتكلم فقال : يتم ما بقى من صلاته تكلم اولم يتكلم ولا شئء عليه ^(٤) يبعد حمل نفى الشئء على حمل نفى الاعادة فانه مفهوم من قوله (يتم) فيحمل ماسبق على الندب كما اختاره بعض ، لكن الالتزام به مشكل جدا ، اذ ظهور الامر فى الوجوب اقوى من الجملة المذكورة فى التأسيس دون التاكيد ، فالاحوط هو الوجوب .

لكن الاظهر عدمه فى صورة الجهل وسبق اللسان فان الموضوع هو السهو المنفى فيهما على اشكال فى الثانى بل لا يبعد دخوله فى السهو .

(٢) السلام فى غير محله سهوا ، والعمدة فى المقام روايتان اوليهما موثقة

١ - ص ٣١٣ وص ٣١٤ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ٣١١ المصدر .

٣ - ص ٣٢٣ ج ٥ .

٤ - ص ٣٠٨ وقريب منه حديث محمد بن مسلم ص ٣٠٩ المصدر .

عمار عن الصادق عليه السلام في رجل صلى ثلاث ركعات وهو يظن انها اربع ، فلما سلم ذكر انها ثلاث قال يبني على صلاته متى ما ذكر ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو وقد جازت صلاته^(١).

لكن ليس فيها ما يعين انهما لاجل السلام بل لعلهما لاجل النقيصة، فتأمل. ثانيتهما صحيح سعيد عنه : صلى رسول الله ﷺ ثم سلم في ركعتين... فبني على صلاته فاتم الصلاة اربعا... وسجد سجدة لكان الكلام^(٢).

للمرواية ظهور قوي في عدم وجوب السجدة لاجل السلام السهو والالاء لسجدهما رسول الله ﷺ ولو سجدهما لذكرها الامام عليه السلام. فالظاهر خلافا للمشهور المدعى عليه الاجماع عدم الوجوب حتى اذا فرض ورود الموثقة المتقدمة في السلام فنحملها على الندب جمعا . فتأمل .

(٣) نسيان السجدة الواحدة ، ففي صحيح ابي بصير - بطريق الصدوق - قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن نسي ان يسجد سجدة واحدة... فان كان قد ركع فليمض على صلاته ، فاذا انصرف قضاها وليس عليه سهو^(٣).

اقول : فيحمل ما دل على الوجوب على الندب جمعا خلافا للمشهور المدعى عليه الاجماع ويحتمل حمل نفي السهو على الشق الاول المذكور في الرواية.

(٤) نسيان التشهد ، ويدل على وجوبه جملة من الروايات المعتبرة منها موثقة ابي بصير قال سأله عن الرجل ينسى ان يتشهد ، قال: يسجد سجدة يتشهد فيها^(٤).

١ - ص ٣١٠ ج ٥

٢ - ص ٣١١ نفس المصدر .

٣ - ص ٩٦٩ ج ٤ الوسائل .

٤ - ص ٩٩٦ ج ٢ الوسائل .

وفى صحيح عبدالله قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلى الركعتين فى المكتوبة فلا يجلس فيهما حتى ير كع فقال يتم صلاته ثم يسلم و يسجد سجدة السهو قبل ان يتكلم^(١). لكن يحتمل ان السبب هو ترك جلسة الاستراحة دون التشهد لقوله فيهما مكان بعدهما .

(٥) الشك بين الاربع والخمس يدل عليه جملة من الروايات المعتمدة^(٢)

(٦-٧) القيام فى موضع القعود او العكس ، كما يدل عليه صحيح معاوية المضر قال : سألته عن الرجل يسهو فيقوم فى حال قعود او يقعد فى حال قيام قال : يسجد سجدة بعد التسليم وهما المرغمتان ترغمان الشيطان (ص ٣٤٦ ج ٥) وليس لنا الاستاذ الحكيم (قده) فيه اشكال^(٣) ياتى ضعفه فى الموجب الاخر تحت الرقم (١٤)

(٨-٩) مطلق الزيادة والنقيصة غير المتداركة ، لكنه لادليل على ايجابها للمسجدتين خلافا لجمع .

(١٠) الظن بالاربع بعد الشك بينه و بين الثلاث لصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام ان كنت لاتدرى ثلاثا صليت ام اربعا و لم يذهب وهمك الى شيئى فسلم ثم صل ركعتين و انت جالس تقرأ فيهما بام الكتاب ، وان ذهب وهمك الى الثلاث فقم فصل الركعة الرابعة ، ولا تسجد سجدة السهو ، فان ذهب وهمك الى الاربع فتشهد وسلم ثم اسجد سجدة السهو^(٤) والاظهرا انه لا يستفاد منها اعتبار سبق الشك على الظن بالاربع وعلى كل حال الاحتياط حسن .

١ - ص ٩٩٥ المصدر .

٢ - ص ٣٢٦ نفس المصدر :

٣ - ص ٣٢٢ ج ٥ مستمسك العروة الوثقى .

٤ - ص ٣٢١ ج ٥ الوسائل .

(١١) الشك بين الاثنتين و الاربع ، ففي صحيح ابى بصير عن الصادق عليه السلام :

ان لم تدر اربعا صليت ام ركعتين فقم واركع ركعتين ثم سلم و اسجد سجدة ثم و انت جالس ثم سلم بعدهما ^(١) .

وفى حسنة بكير عن الباقر عليه السلام قلت له : رجل شك فلم يدر اربعا صلى ام ثنتين وهو قاعد ، قال : يركع ركعتين واربع سجعات ويسلم ثم يسجد سجدة ثم وهو جالس ^(٢) لكن ظاهر صحيح ابن ابى يعفور وصحيح زرارة وغيره ^(٣) عدم الوجوب فتحملان على الندب .

(١٢) الشك بين الاثنتين و الثلاث و الاربع ، تدل عليه صحيحة سهل ^(٤)

وقد حملت على التقية فلا حظها .

(١٣) الشك بين الزيادة والنقص ، ففي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام عن

رسول الله صلى الله عليه وآله اذا شك احدكم فى صلاته فلم يدر زاد ام نقص فليسجد سجدة ثم وهو جالس وسماهما رسول الله صلى الله عليه وآله المرغمتين ^(٥)

وفى صحيح العياشي عنه عليه السلام : اذا لم تدر اربعا صليت ام خمسا ام نقصت ام

زدت فتشهد وسلم ، واسجد سجدة ثم يركع ركوع ولاقراءه فتشهد فيها تشهدا خفيفا ^(٦) .

وفى موقفة سماعة قال : قال ؟ من حفظ سهوه فاتمه فليس عليه سجدة السهو ،

انما السهو على من لم يدر اربعا زاد ام نقص عنها ^(٧)

١- ٢ ص ٣٢٢ نفس المصدر .

٣- ص ٣٢٣ وبؤيده او يدل عليه صحيح محمد بن مسلم وغيره .

٤- ص ٣٢٥ ج ١٤ .

٥- ص ٣٢٦ ج ١٤ .

٦- ص ٣٢٧ .

٧- ص ٣٣٧ ج ٥ الوسائل .

اقول : ورواه بعينه الفضيل بن يسار ^(١) عن الصادق عليه السلام وعلى هذا لا بعد في الالتزام بلزوم سجدة في السهو في فرض العلم الاجمالي بوقوع الزيادة والنقص كما حكى عن بعض الفقهاء وان قيل ان المشهور لم يلتزم موابه نعم الظاهر اختصاص النصوص بما اذا لم يكن العلم الاجمالي مبطلاً للصلاة لبعده وجوب سجدة السهو مع اعادة الصلاة في السهو فثبت بان السهو لا يوجب سجدة واحدة بل سجدة واحدة فقط

(١٤) سبق اللسان والاركان ، ففي موثقة عماد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن السهو ما تجب فيه سجدة السهو ، قال : اذا اردت ان تقعد فقمعت او اردت ان تقوم فقمعت او اردت ان تقرأ فصبحت ، او اردت ان تسبح فقرأت فمليك سجدة السهو . وليس في شيء مما يتم به الصلاة سهو . وعن الرجل اذا اراد ان يقعد فقام ثم ذكر من قبل ان يقدم - (يقوم) شيئاً او يحدث شيئاً ؟ فقال : ليس عليه سجدة السهو حتى يتكلم بشيء ، وعن الرجل اذا سهى في الصلاة فنحس ان يسجد بسجدة السهو قال : يسجد متى ذكر ^(٢) . . . محصول الرواية على اشكال فيه ان القيام او القعود الصادر عن غير ارادة اذا قارنه شيء من الذكر والقراءة ^(٣) يوجب سجدة السهو وكذا يوجبها ما سبق اليه اللسان من الذكر وان لم يقارنه عمل جوارحي .

واما القيام او القعود الارادي السهو فلا تشمل هذه الموثقة النازرة الى السهو في العمل دون الارادة . ومنه يظهر عدم الارتباط بين هذه الموثقة وصحيح معاوية المتقدم في القيام او القعود السهو فان كلامهما يدل على ما لا يدرك عليه الاخر فلا منافاة بينهما ، ولا يتقيد الصحيح بهذه الموثقة كما زعمه سيدنا الاستاذ

١ - ص ٣٣٧ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ٣٣٦ المصدر .

٣ - وهذا هو المراد بالتكلم المذكور في كلام الامام ظاهر الا التكلم الادمي كما

الحكيم (قده) فالقيام مثلا ان كان مرادا بارادة سهوية يوجبها وان لم يتكلم بالذكر والقراءة وان كان نفسه سهويا وكان المصلى اراد القعود فلا يوجبها به مجرد بل مع اقترانه بالتكلم المذكور وان كان ذكرا مستحبا للإطلاق ، ولا ادري هل به قائل ام لا فتدبر فيه .

ثم ان المفهوم عرفا من موثقة عبدالله بن ابي يعفور المتقدمة في نسيان التشهد اعتبار الفورية في اتيانهما بعد السلام فتأمل نعم اذا نسيهما اتى بهما حين الذكر لمامر في موثقة عمار انفا . واما اذا تركهما عمدا فالاحوط الاثيان بهما ثم اعادة الصلاة لما اشرنا اليه من عدم الدليل المعتبر على كون وجوبهما نفسيا . واما الكلام في المقام الثاني فهو ان المعتبر في هذا العمل امور .

(٢-١) وضع الجبهة على الارض والذكر ، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام تقول في سجدة السهو : بسم الله وبالله (اللهم صل على محمد وال محمد) وصلى الله على محمد وال محمد . قال وسمعتة مرة يقول : بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته^(١) .

وعن جمع عدم وجوب الذكر لموثقة عمار عن الصادق عليه السلام عن سجدة السهو هل فيهما تسبيح او تكبير ؟ فقال : لا انما هما سجدة واحدة فقط ... وليس عليه ان يسبح فيهما ولا فيهما تشهد بعد السجدة^(٢) .

واجيب عن صحيح الحلبي بانه مروي في بعض نسخ التهذيب هكذا : كان يقول في سجدة ... فيكون الصحيح اخبارا عن عمل الامام وغيره على الوجوب فلا ظهر عدم وجوب الذكر بل عدم اعتبار ما يصح عليه السجود فيهما فتأمل .

(٣) السجدة ، قطعاً للرواية وبتحقيق الاثنية برفع الرأس فقط وان لم

١ - ص ٣٣٢ نفس المصدر .

٢ - ص ٣٣٤ نفس المصدر .

يجلس منتصبا .

(٤) التشهد ، ففي صحيح الحلبي ^(١) . . . فتشهد فيهما تشهد اخفيا ويدل عليه غيره ايضا كموتقة عمار السابقة لكن مقتضى الصناعة حمل الامر على الاستحباب لموتقة عمار المتقدم انفا خلافا للمشهور المدعى عليه الاجماع .

(٥) السلام ، كما يدل عليه بعض الروايات المعتبرة ، لكن قضية الحصر في قوله **السلام** : انما هما سجدةتان فقط حمل الامر على النذب فلاحظ .

واعلم انه لا دليل على اعتبار الطهارة من الحدث والخبث والستر والاستقبال وغيرهما فيهما ولا على وضع سائر المساجد ، واما اعتبار عدم الضحك والكلام في اثنائهما ففيه تردد منشأ ما دل على ايقاعهما قبل الكلام فليعتبر عدم الكلام المذكور مثلا في اثنائهما ايضا فتدبر .

(٠) التسريح

قال الله تعالى . وسرحوهن سراجا جميلا (الاحزاب ٤٩) الظاهر ان السراح الجميل اطلاقهن من غير ايذاءهن ، فلا حكم جديد في الاية الشريفة فتدبر فيها .

(٠) المساعدة الى المغفرة

قال الله تعالى : وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض اعدت للمتقين (آل عمران ١٣٣) .

اقول : يجرى فيه ما ذكرناه في مادة المسابقة من قريب .

(١٣٧) مساعدة الحاكم

قال صاحب الجواهر في آخر المجلد الثاني منها : فلا اشكال كما لا خلاف

فى وجوب مساعدة الناس لهم - اى الفقهاء - على ذلك.. ضرورة كونه من السياسات الدينية التى لا يقوم الواحد بها ومن البر والتقوى للذين امر بالتعاون عليهما السخ .

اقول: الامر كما افاد وسنشير الى دليله فى حرف القاف فى عنوان اقامة الحدود .

(٥) السعى الى ذكر الله

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون المراد بذكر الله هو صلاة الجمعة او خطبتها وسيأتى بحثها فى باب الصلاة فى حرف الصاد انشاء الله تعالى .

(٥) اسفار المحرمة

لاحظ ص ٢٠٧ الجزء الثانى الطبع الثانى من هذا الكتاب.

(٥) سقى الاسير

لاحظ مادة الاطعام فى حرف الطاء .

(١٣٨) اسكان المطلقات

قال الله تعالى : اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم (الطلاق ٦) .
اقول : لاحظ فصل النفقات فى حرف النون .

(٥) التسليم على النبى ﷺ

قال الله تعالى : ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين آمنوا صلوا

عليه وسلموا تسليماً (الاحزاب ٥٦) ان كان المراد من التسليم هو السلام المعهود كما هو الأرجح فالظاهر حمل الامر على التدب اذ لم اجد قائلاً يفتى بوجوب السلام عليه ﷺ وان كان المراد التسليم له ﷺ في ما يقول فلا شك في وجوبه . قال الله تعالى : فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً (النساء ٦٩) .
اقول يلحق بصورة المشاجرة غيرها في الحكم قطعاً .

(٥) التسليم على النفس

قال الله تعالى : فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة الخ (النور ٦١) ،
لا يمكن استفادة الوجوب من الامر المذكور فليحمل على الاستحباب .

(١٣٩) الاسلام

قال الله تعالى : وامرت ان اسلم لرب العالمين (المومن ٦٦) اقول : المراد به الانقياد وعدم مخالفة الله في اوامره ونواهيه ومثله قوله تعالى : وامرنا لنسلم لرب العالمين (الانعام ٧١) وقوله تعالى : فله اسلموا (الحج ٣٤) وقوله تعالى : وانيبوا الى ربكم واسلموا له (الزفر ٥٤) ،

ويحتمل ان يكون الاسلام في بعضها بمعناه المصطلح ، ويدل على وجوبه قوله تعالى : ان الدين عند الله الاسلام (ال عمران ١٩) وقوله ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه (ال عمران ٨٥) ضرورة عدم جواز ترك الدين وعدم الالتزام بالدين .

والاسلام غير الايمان لقوله تعالى : قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا و

لكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم (الحجرات ١٤) ويستفاد من الآية انه عبارة عن الاقرار اللمساني بالله تعالى وقدمر في بحث الايمان في حرف الالف ما يرتبط بالمقام ولا بد من المراجعة اليه ،

(٠) السماع

قال الله تعالى: فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا واطيعوا (التغابن ١٦) الظاهر انه كناية عن القبول وعدم الرداء عن الامتنال . فالامر فيها ارشاد الى ما يحكم به العقل والفطرة . ومثله قوله تعالى : يا ايها الناس ضرب مثل فاستمعوا له (الحج ٧٣) .

(٠) الاستماع للقران

قال الله تعالى: و اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون (الاعراف ٢٠٤) .

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام : و ان كنت خلف امام فلا تقرأ شيئا في الاولين وانصت لقراءته . . . فان الله عز وجل يقول : (واذا قرئ القرآن) يعني في الفريضة خلف الامام (فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) الخ^(١) .

لا شك في عدم جواز القراءة و وجوب الامساك و ان كان احدهما عرضيا لاجل الاخر كما لا يخفى . لكن الاشكال في وجوب الاستماع و لاظن فقيها افتى بوجوبه زائدا على وجوب الانصات بل السيرة على تركه ، بل كثيرا ما غير ممكن لبعد المأموم عن الامام بكثرة الصفوف او المهمة او غير ذلك ولا يبعد ان يكون بمعنى الانصات ، فلاحظ ولاحظ ما مر في الجزء الثاني ص ١٠٩ ط ١ .

(٠) استماع خطبتي الجمعة

ذهب المشهور الى وجوب استماع الخطبة ، ويدل عليه مفهوم صحيحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام : لا بأس ان يتكلم الرجل اذا فرغ الامام من الخطبة يوم الجمعة ما بينه وبين ان يقام الصلاة وان سمع القراءة او لم يسمع اجزاء .

وفي صحيح اخرى له : اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد ان يتكلم حتى يفرغ الامام من خطبته فاذا فرغ الامام من الخطبتين تكلم ما بينه وبين ان يقام الصلاة النج^(١) يقول صاحب الحدائق (قده) فانه لا وجه للنهي في المقام الا من حيث وجوب الاصغاء للخطبة والاستماع لها^(٢) . . . وقال و الظاهر انه يجب الاصغاء او يحرم الكلام على من يمكن في حقه السماع فالبعيد الذي لا يسمع والاصم لا يجب عليهما ولا يحرم لعدم الفائدة^(٣) .

اقول : المستفاد من الروايتين حرمة الكلام فقط دون وجوب الاستماع . فيحرم الكلام على البعيد كما يحرم على القريب للاطلاق.

(١٤٠) سوق البدنة

لاحظ مادة التفريق تحت الرقم (٢٥٠) ومادة النذر في حرف النون وغيرها

(٠) التسوية بين المترافعين

لاحظ مادة الموازنة في حرف الواو

١ - ص ٢٩ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ٩٦ ج ١٠ الحدائق الطبعة الحديثة .

٣ - ص ١٠٠ المصدر .

(٥) السير في الارض

يستفاد وجوبه من جملة كثيرة من الايات الشريفة^(١) وهو بظاهره غير مراد
جزما بل المراد به الاعتبار و الاتعاظ و امعان النظر . و هل امره ارشاد الى
الاطاعة وترك المعصية او هو واجب شرعى وان كان حكمته ما ذكر ، فيه وجهان
والاشبه هو الاول .

١ - لاحظ سورة ال عمران والانعام والنحل والنمل والتكوت ويوسف والحج
والروم وفاطر وغافر .

حرف الشين

(١٤١) شد الوثاق

قال الله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منابعد واما فداء حتى^(١) تضع الحرب اوزارها (محمد ٤) .
يعنى يجب قتل الكفار فى ساحة الحرب مع الامكان ، ولا يجوز غير ذلك حتى اذا اكثرتم قتلهم فاسروهم بشد الوثاق ، ثم بعد ذلك فاماتمنون عليهم بالاطلاق او تفدونهم فداء بالمال او بمن اسر عندهم من المسلمين .

ذهب فقهاء الامامية الى ان اناث الكفار يملكن بالسبى ولا يقتلن ولو كانت الحرب قائمة وكذا الذرارى غير البالغين . و الذكور البالغون يتعين عليهم القتل ان اسروا والحرب قائمة. ونقل عن الاسكافى انه اطلق التخيير بين الاسترقاق و الفداء بهم و المن عليهم ، ومقتضاء عدم القتل و اورد عليه بانه معلوم البطلان نصا و فتوى .

و بتخير الامام فى كيفية القتل بين ضرب اعناقهم و بين قطع ايديهم و ارجلهم و تركهم ينزفون حتى يموتوا ، و قيل بتخييره بين انواع القتل مطلقا .
واما ان اسروا بعد انقضاء الحرب فالامام مخير بين المن و الفداء

١ - قيل ان فى الاية تقديمًا و تاخيرًا و التقدير هكذا : فضرب الرقاب حتى تضع الحرب اوزارها حتى اذا اثخنتموها فشدوا الوثاق فاماننا بعدوا ما فداء .

والاسترقاق .

ونقل عن القاضي زيادة القتل فى التخيير المذكور ورد بمخالفته ظاهر
الدلة .

اقول : لم اجسد فى الدلة اللفظية المعبرة ما يفى بتمام هذا الفتوى^(١)
فالعمدة فيه بناء الاصحاب (رضي الله عنهم) .
وعلى الجملة هل المراد بشد الوثاق هو معناه الظاهرى او الاسر باى وجه
اتفق المظنون قويا هو الثانى كما لا يخفى .

(١٤٢) تشريد الكفار

قال الله تعالى : الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم فى كل مرة و هم
لا يتقون فاما تتقنهم فى الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون (الانفال-
٥٦-٥٧) ،

قيل : التقف الظفر و الادراك بسرعة والتشريد التفريق على اضطراب . و
معنى الاية : اذا ظفرتهم فى الحرب بالكفار المناقضين عهدهم فافعلوا بهم من القتل
والتنكيل ما يعتبر به من خلفهم من الكفار بحيث يخافون عن نقض العهد او قتال
المؤمنين .

فاذا كان موجب التشريد ذلك فيمكن ان نقول بعدم تضمن الاية حكما للموضوع
جديد ، و يحتمل ان يراد به شدة العمل زايدا على المقدار الواجب فى الجهاد
قتدبر .

(١٤٣) شق الثوب على المحرم

مرد ليله فى مادة الاخراج فى حرف الخاء تحت الرقم (٩٣)

(٥) الشكر لله تعالى

امر الله في جملة من الايات بالشكر له . وفي مورد امر بشكر نعمته ، ويستفاد وجوب شكره من عدة آيات اخرا ايضا .

والشكر هو الثناء لاجل النعمة او اعتراف النعمة كما قيل ، وقيل انه تصور النعمة واظهارها وقيل انه مقلوب عن الكشراى الكشف ويضاده الكفر وهو نسيان النعمة وسترها ولا درى القول بوجوبه في الفقه بان يوجب فقيه الاعتراف بنعمة الله او الثناء على نعمائه تعالى او تصورها و اظهارها ، نعم يجب على العبد الازعان بان جميع ما به من الله تعالى لانه لا انتهاء الامور اليه تعالى فتدبر .

ولعل المراد بالشكر الواجب في الايات المشا اليها هو الايمان وامتنال او امره تعالى في الواجبات الشرعية و عدم الكفر والمعصية ، ويمكن حمل الامر في بعض الايات على الاستحباب ، ولا شك في رجحان الاعتراف والثناء المذكور ، بل يحتمل الوجوب ايضا لدلالة الايات المذكورة . وهل هو واجب بحسب حكم العقل مع قطع النظر عن النقل ام لا؟ فصلناه في اوائل صراط الحق والظاهر اختصاص حكم العقل بوجوب شكر المنعم بالمنعم غير الله تعالى ولا معنى عند العقل لرجحان الشكر لله تعالى فضلا عن وجوبه والمقام لايسع التفصيل.

(٥) شكر الوالدين

قال الله تعالى : ووصينا الانسان ... ان اشكر لي ولوالديك (لقمان ١٤) هل المراد بالشكر هو الثناء او التصور و الاظهار او الاحسان ؟ و هل يؤخذ بظاهر الامر من الوجوب او يحمل على الندب وجوه .

(١٤٤) شهادة حد الزنا

قال الله تعالى : وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين (النور ٢) وفي صحيح غياث الوارد حول الآية عن الصادق عليه السلام : والطائفة واحد ^(١) لكن صحة اطلاق الطائفة على الواحد محل اشكال فيشكل الاعتماد في تفسير الآية على هذه الرواية فالواجب - ولو من باب الاحتياط - وجوب حضور جمع عند اجراء الحد ، نعم لا يصح التعدى منه الى سائر الحدود لاجل هذه الآية وربما ذهب بعض الفقهاء الى عدم الوجوب من رأس لكنه ضعيف .

(٥) الاشهاد و الاستشهاد

امر الله باستشهاد الشهيد على الدين والاشهاد على التبايع (البقرة ٢٨٣) وكافه ارشاد الى حفظ الاموال واثبات الحقوق لانه حكم تعبدى شرعى فى قبالة وجوب رد اموال الناس .

قال المحقق فى الشرائع ^(٢) : واذا ظهر للمودع اماراة الموت وجب الاشهاد كما صرح به غير واحد بل لا اجد خلافا بينهم ... ومن هنا يتجه القول بوجوب ما يرفع ذلك (ملكية الورثة والديان) ونحوه عنها من غير تخصيص بالاشهاد ونحوه ، نعم هو قد يجب فى الجملة وذلك حيث يتوقف رفع ذلك عليه والا كان مخيرا بينه وبين غيره الخ .

وقال الله تعالى : فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم (النساء ٦)
اقول : يجرى فيه ما مر .

١ - ص ١٢٣ ج ٣ تفسير البرهان .

٢ - كتاب الودعة ص ٥٠٥ الطبعة القديمة .

(٠) الاستشهاد على الزانية

قال الله تعالى : واللّاتى ياتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم الخ فان شهدوا فامسكوهن فى البيوت ... (النساء ١٥)
 وهل هو واجب تعبدى نفسى لحكمة اقامة الحدود او شرط لتحقيق الحدود فيه وجهان ولا بعد فى الثانى كما ربما يشهدله ذيل الاية فلاحظ .

(٠) الاشهاد على الطلاق

قال الله تعالى : فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم (الطلاق ٢) .
 اقول : الاشهاد المذكور شرط فى صحة الطلاق لانه واجب نفسى فالاية تبين الحكم الوضعى دون التكليفى .

(١٤٥) مشاورة الامة على النبى ﷺ

قال الله تعالى : ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك فاعف عنهم و استغفر لهم و شاورهم فى الامر فاذا عزمتم فتوكل على الله (آل عمران ١٩٠) .
 وهل هى واجبة عليه ﷺ بعنوان الوالى ومدبر شئون المجتمع الاسلامى دون عنوان كونه رسولا ومبلغا لما انزل اليه او هى من الامور الاخلاقية المندوبة تأليفا لقلوب الصحابة كما يقتضيه السياق لبعد وجوب الاستغفار والعفو عليه فيه وجهان . وهل يجرى الحكم فى حق غيره ﷺ من الحكام والمدبرين ؟ الظاهر هو الاول على الثانى واما على الاول ففيه تردد اشبهه ذلك .

ويحتمل وجوب الثلاثة عليه ﷺ بعنوان كونه رسولا بحكمة عدم انفاضهم

من حوله وترغيبهم الى قبول الاسلام وتقر بهم الى الله تعالى . نعم مشاورتهم اما هوفى الامور الخارجية دون الاحكام .

(٥) المشاورة

قال الله تعالى : و الذين يجتنون كبائر الاثم ... والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وامرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون (الشورى ٣٨) . استفادة الوجوب من الاية مبنية على ارادة الانشاء من الاخبار ولا دليل عليها .

ثم الشورى هو الامر الذى يتشاور فيه . وقيل انه مصدر اى وشأنهم المشاورة بينهم وهى استخراج الرأى بمراجعة البعض الى البعض كما قيل . وهو امر حسن جدا ، بل ربما يجب فى بعض المقامات تحفظا على مصالح المسلمين .

حرف الصاد

(٥) الصبر

قال الله تعالى : واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين (الانفال ٤٦) وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا ورابطوا . . . (ال عمران ٢٠٠) . والروايات الواردة فيه اكثر من ان تحصى ^(١) ولكن الصبر ليس موضوعا مستقلا للحكم فانه اما عن المعصية واما على الطاعة فحكه حكمهما واما على المصيبة . والظاهر ان المراد بالمصابرة في الاية الثانية تحمل الاذى جماعة باعتماد صبر البعض على صبر اخرين فهي نوع من مطلق الصبر ولاحظ مادة الربط .

(١٤٦) الصبر على النبي الاكرم

امر الله نبيه في آيات كثيرة بالصبر ، ولا بعد في وجوب الاستقامة والصبر عليه في مقابل المصائب وان كان وجوباً غير يائشاً عن وجوب تبليغ الاحكام ونشر الدين وهداية الخلق وتحكيم الحق بل يمكن عدم جواز الفزع في حقه فليس حاله عليه السلام كحالنا في عدم وجوب الصبر على المعصية وترك الفزع علينا في الجملة ، بل لامانع

من ان يكون الصبر على المصيبة علينا من شرائط كمال الايمان وعليه عليه السلام من الواجبات الشرعية فلاحظ .

(١٣٧) مصاحبة الوالدين معروف

قال الله تعالى : وصاحبهما في الدنيا معروف (لقمان ١٠) .
اقول مربيته في الجزء الثاني في مادة العقوق،

(١٣٨) الصدع على النبي الاكرام عليهم السلام

قال الله تعالى : فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين (الحجر ٩٤) قال الصادق عليه السلام في صحبة محمد الحلبي : اكتبتم رسول الله بمكة مخفيا خائفا خمس سنين ليس يظهر امره وعلى عليه السلام معه وخديجة ثم امر الله تعالى ان يصدع بما امر ، فظهر رسول الله عليه السلام وظهر امره . وفي صحبة عبدالله الحلبي : مكث رسول الله بمكة بعدما جاء الوحي عن الله تبارك و تعالى ثلاث عشرة سنة مستخفيا منها ثلاث سنين خائفا لا يظهر حتى امر الله عز وجل ان يصدع بما امر فظهر الدعوة ^(١) .

قيل : الصدع والفرق والفصل نظائر ، صدع بالحق اذا تكلم به جهارا .
ثم انه يستفاد من الاية عدم جواز التقيية عليه عليه السلام في بيان الحكم و نقل عن المحقق الطوسي انه مذهب اصحابنا في تفاوت حال النبي عليه السلام والائمة عليهم السلام في ذلك .

(١٤٩) تصديق الحالف

ذكرنا دليله في مادة الرضا تحت الرقم (١٢٨) في حرف الراء .

(١٥٠) تصديق الله تعالى

قال الله تعالى نحن خلقناكم فلو لا تصدقون (الواقعة ٥٧) لا شك في وحب تصديق الله وتصديق رسوله و الا لا يكون الشخص مؤمناً بل كان ملحدًا زنديقًا .

(١٥١) التصديق على المحرم

في حسنة سليمان قال سألته عن الرجل يقطع من الا راك الذي بمكة ، قال : عليه ثمنه يتصدق به و لا ينزع من شجر مكة شيئاً الا النخل و شجر الفواكه ^(١) .

اقول : ما يجب على المحرم من التصديق نذكره في حرف الكاف في باب الكفارات انشاء الله .

(١٥٢) التصديق بثلاث الذبيحة

في موثقة المقر فوقي قلت لابي عبد الله عليه السلام سقت في العمرة بدنة فاين انحرها قال بمكة قلت فاي شيء اعطى منها ؟ قال كل ثلثا و اهد ثلثا و تصدق بثلاث ^(٢) و لاحظ مادة الاطعام في حرف الطاء .

(١٥٣) التصديق بثمان الهدى

في مضمرة الحلبي ؛ سألته عن الهدى الواجب اذا اصابه كسرا و عطب أبيعها صاحبه و يستعين بثمانه على هدى آخر ؟ قال : يبيعه و يتصدق بثمانه و يهدي هديا اخر .

١- ص ٣٠١ ج ٩ الوسائل .

٢- ص ٩٢ ج ١٠ الوسائل .

وفي صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام ... لا يبيعه فان باعه فليصدق بثمنه وليهد هديا آخر ^(١).

اقول : لا أعلم قائلا بوجود التصديق مع لزوم الهدى الاخر فلا بعد في حمل الامر بالتصدق على الاستحباب فتدبر ^(٢).

(١٥٤) التصديق بثمن الطير

في صحيح علي عن الكاظم عليه السلام عن رجل اخرج حمامة من حمام الحرم الى الكوفة واغريها قال : عليه ان يردها . فان ماتت فعليها ثمنها يتصدق به ^(٣) ومثله غيره والمتيقن الموافق للارتكاز هو ان يعطى الصدقة في جميع ما مر للفقير المومن فيشكل صرفها في جهات عامة او لغير المومن او لغير الفقير .
ولاحظ باب الكفارات في حرف الكاف.

(١٥٥) التصديق بمجهول المالك

في صحيحة ابن راشد قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت : جعلت فداك اشتريت ارضا الى جنب ضيعتي بالفى درهم فلما وفرت المال خبرت ان الارض وقف . فقال : لا يجوز شراء الوقوف ، ولا تدخل الغلة في ملكك ادفعها الى من اوقفت عليه ، قلت لا اعرف لها ربا ، قال : تصدق بغلتها ^(٤).

اقول : لعل الغلة من البذر الموقوف وكانت مع الارض مبيعة .

وفي صحيحة يونس عن الرضا عليه السلام ... رفيق لنا بمكة فرحل منها الى منزله

١ - ص ١٢٦ ج ١٠ الوسائل .

٢ - لاحظ ص ٢٠٩ حج الجواهر .

٣ - ص ٢٠٢ ج ٩ الوسائل .

٤ - ص ٣٠٣ ج ١٣ الوسائل .

ورحلنا الى منزلنا فلما ان صرنا فى الطريق اصبنا بعض متاعه معنا ، فإى شئ نصنع به ؟ قال : تحملونه حتى تحملوه الى الكوفة ، قال لسنا نعرفه ولا نعرف بلده ولا نعرف كيف نصنع ؟ قال : اذا كان كذا فبعه وتصدق بثمانه ، قال له : على من جعلت فداك ؟ قال : على اهل الولاية^(١) .

اقول : الظاهر ان الامر بالبيع ليس لوجوبه تعبدا بل لكونه اصلح لبعض الجهات ، فلا يبعد التصديق بنفس العين المجهول مالها اذا تعذر ايصالها اليه ، ولا بعد - بحسب المتفاهم العرفى - فى انسحاب الحكم الى فرض تعذر الايصال وان علم مالكة بعينه بل لعله مورد الرواية بعينه وقد مر بعض الكلام حول الرواية فى مباحث الخمس .

وفى معتبرة اسحاق قال : سألت ابا ابراهيم عن رجل نزل فى بعض بيوت مكة فوجد فيه نحوا من سبعين درهما مدفونة فلم تزل معه ، ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع ؟ قال : يسأل عنها اهل المنزل لعلهم يعرفونها : قلت فان لم يعرفوها ، قال : يتصدق بها^(٢) .

اقول : تقدم تفصيل هذه المسألة فى بحث خمس الكنز فى حرف الخاء فلاحظ .

وفى صحيح محمد بن مسلم عن الباقرين عليه السلام فى رجل ترك غلاما له فى كرم له يبيعه غنبا او عصيرا ، فانطلق الغلام فعصر خمرا ثم باعه قال : لا يصلح ثمنه ، ثم قال : ان رجلا من ثقيف اهدى الى رسول الله ﷺ راويتين من خمر فامر بهما رسول الله ﷺ فاهريقنا وقال : ان الذى حرم شربها حرم ثمنها ، ثم قال ابو عبد

١- ص ٣٥٧ ج ١٧ الوسائل

٢- ص ٣٥٥ ج ١٧

الله ﷻ : ان افضل خصال هذه التي باعها الغلام ان يتصدق بثمانها^(١).

اقول: دلالة صيغة التفضيل على الوجوب غير ظاهرة؛ وعلى كل يتقيد بصورة جهالة مالك الثمن، الا ان يقال ان كون الامام في مقام البيان قرينة على الوجوب لبعده تعرضه للحكم الاستحبابي واهماله التوظيف الشرعي، والتقيد المذكور غير قطعي، لاحتمال الغاء الشارع ملكية مشترى الخمر عن الثمن مع بطلان المعاملة وعدم النقل والانتقال عقوبة له، بل يمكن اطراد الحكم في كل معاملة محرمة اقدم البائع على بذل ماله عالما بالحرمة فتدبر.

وبقي الكلام في حق الغير الثابت في الذمة فهل يجب التصديق به او يسقط التكليف من رأس؟

ذكر سيدنا الاستاذ الخوئي في كتابه الواصل الى من النجف في ترجيح الوجه الاول ان عمدة الدليل على التصديق في المقام - اي فرض الحق المجهول مالكة في الذمة - مضافا الى مقتضى الارتكاز العرفي في عدم الفرق بين العمين الخارجية وما في الذمة، هو ان الامر في المقام يدور بين تلف المال والتصديق به من قبل صاحبه بعد عدم امكان ايصاله الى صاحبه على الفرض.

اقول تقدم في بحث الخمس ما يمكن ان يستدل به على الوجه الثاني فافهم.

(١٥٦) التصديق على الحاج غير الحالك

لاحظ مادة الازالة في الجزء الاول ص ٢٤٥ الطبعة الاولى.

(١٥٧) التصديق بالمدة على المستمتع بها

روى الكليني عن اسحاق بن عمار قال: قلت لابي الحسن موسى ﷻ رجل

تزوج امرأة متعة ثم وثب عليها اهلها فزوجوها بغير اذنها علانية والمرأة امرأة صدق كيف الحيلة؟ قال لا تمكن زوجها من نفسها حتى ينقضى شرطها وعدتها، قلت ان شرطها سنة و لا يصبر لها زوجها ولا اهلها سنة. فقال: فليتنق الله زوجها الاول وليتصدق عليها بالايام. فانها قد ابتليت والدار دار هدنة، المؤمنون في تقية، قلت: فانه تصدق عليها بايامها وانقضت عدتها كيف تصنع؟ قال: اذا خلا الرجل بها فلتقل هي: يا هذا... فاستأنف انت الان فتزوجني تزويجا صحيحا... (١)

ورواه الصدوق عن يونس بن عبد الرحمن عن الرضا عليه السلام مع زيادة ذيل (٢)
اقول: طريق الكليني ضعيف بالارسال وطريق الصدوق ضعيف بجهالة اسناده الى يونس فانه غير مذكور في الفقيه و لا في غيرها حسب تتبعي هذا مضافا الى بعد تماثل عبارة شخصين - اسحاق و يونس - و امامين (الكاظم و الرضا عليهما السلام) في الحروف والكلمات فانه اتفاق بعيد جدا و مع ذلك فلا بعد في وجوب التصديق عليها بالعدة الباقية صونا عن وقوع الزنا وهو مفهوم من مذاق الشرع كما لا يخفى.

(١٥٨) التصديق على من يشق عليه الصوم

يجب التصديق على الشيخ والشيخة وذى العطاء اذا شق عليهم الصوم ففي صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام الشيخ الكبير والذي به العطاء لا حرج عليهما ان يفطرا في شهر رمضان، ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام، ولا قضاء عليهما و ان لم يقدر فالا شيء عليهما (٣).

١- ص ٢٦٦ ج ٥ فروع الكافي و ٤٩٣ ج ١٤ الوسائل.

٢- ص ٢٩٤ ج ٣ الفقيه.

٣- ص ١٥٠ ج ٧ الوسائل.

اقول : و تفصيل القول ياتى فى مادة الفدية فى حرف الفاء ان شاء الله تعالى
تبعا لعنوان القرآن المجيد .

(١٥٩) التصديق على المفطر المعسر

فى صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام فى رجل افطر من شهر رمضان متعمدا
يوما واحدا من غير عذر قال يعتق نسمة او يصوم . . . او يطعم ستين مسكينا فان
لم يقدر تصدق بما يطيق .

وفى صحيحة اخرى له عنه عليه السلام . . . فلم يجد ما يتصدق به على ستين مسكينا
؟ قال : يتصدق بقدر ما يطيق ^(١) .

وهل عدم الوجدان بلحاظ الحال الموجودة فقط ام بلحاظ الحال والاستقبال
معا فيعتبر فى الاكتفاء بالتصدق اليأس عن الكفارة فيما بعد قضية الاطلاق هو الاول
لكن العلم بتحقيق المكنة فى اسبوع مقبل او شهر مقبل يوجب عداله مكلف واجدا
لا عاجزا وغير واجد بحسب الصدق العرفى وهو المعيار .

كما انها - اى قضية الاطلاق - عدم وجوب الكفارة اذا تجددت لتمكن بعد
المعز ، وعلى كل حال لابد من رفع اليد عن اطلاقه الدال على كفاية التصديق من
عديم المال وان كان متمكنا عن الصوم فلاحظ وتدبر . وربما يظهر من بعض الكلمات
وجوب الاستغفار مع التصديق ايضا .

(١٦٠) التصديق على قاتل الصيد

لاحظ بحثه فى حرف الكاف فى مادة الكفارات .

(٥) التصديق على من لا يقضى رمضان

يجب التصديق على من لم يصم قضاء رمضان السى رمضان اخر عذرا او عمدا لكل يوم بمدمن الطعام على مسكين ويدل عليه صحيحة زرارة وغيرها^(١).

(٥) الصفح عن اهل الكتاب

قال الله تعالى: ود كثير من اهل الكتاب لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا من عند انفسهم من بعد ما تبين لهم الحق فاعفوا واصفحوا حتى ياتى الله بامرهم... (البقرة ١٠٩) ان كان المراد بامر الله الماتى به هو تشريع الجهاد فالامر بالصفح قد زال لانه كان موقتا وان كان غيره فالامر اخلاقي غير منافي لوجوب الدفاع بل الدفع عن الحق وعن حفظ المسلمين عن الضلالة والارتداد. ومثل هذه الاية قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان من ازواجكم واولادكم عدوا لكم فاحذروهم وان تعفو وتصفحوا وتغفروا فان الله غفور رحيم (التغابن ١٤) فقد رغب الله تعالى فى العفو والصفح مع ايجاب الجذر منهم حتى لا يفتنوا بهم فيصيرون مثلهم كفارا وكذا مثلهما فى كون الامر للندب قوله تعالى: ولا ياتل اولوا الفضل منكم... وليصفحوا الاتحبون ان يغفر الله لكم والله غفور رحيم (النور ٢٢).

ثم ان العفو - كما قيل - القصد لتناول الشيء يقال عفوت عنه اى قصدت ازالة ذنبه صارفا عنه والصفح ترك التريب وهو ابلغ من العفو.

(٥) الصفح على النبي الاكرم ﷺ

قال الله تعالى: ولا تزال على خائنة منهم الا قليلا منهم فاعف عنهم واصفح

ان الله يحب المحسنين (المائدة ١٣)

اقول ظاهر الآية ان الامر فيها وفي غير هاللاستحباب واحتمال وجوبه عليه عليه السلام وكونه من خواصه عليه السلام غير قوى .

(٥) صلب المحارب

سيأتي ذكره في خاتمة الكتاب

(٥) الاصلاح بين الاخوين

قال الله تعالى: انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون (الحجرات ١٠)

ان حملنا الاصلاح على فرض مقاتلة الاخوين كما ذكرت في الآية السابقة على هذه الآية فسيأتي حكمه ، وان حملناه على اطلاقه فالظاهر ارادة الاستحباب من الامر لجريان السيرة العملية على عدم الالتزام باصلاح الاخوين في كل ما يتنازعان . نعم يجب القضاء على القاضى كما سيأتي دليله في مودده ولعله المراد منه

(٥) اصلاح ذات البين

قال الله تعالى : يستلونك عن الانفال ... فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم .
اقول : الامر ارشادى فان اصلاح الحالة السيئة الفاسدة بيننا ليس سوى ترك المحرمات واثبات الواجبات .

(١٦١) الاصلاح بين المقاتلين

قال الله تعالى : وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ...
(الحجرات ٩) .

لا ينبغي الشك في وجوب المنع عن الاقتتال بين المؤمنين حفظاً لنفوسهم كما مر والاية الكريمة توجب الاصلاح بينهما زائداً على وجوب المنع الثابت بالمقل والنقل والوجوب الكفائي يتعلق بمن يقدر على الاصلاح بينهما.

ثم الظاهر او المتيقن من وجوب الاصلاح ما اذا لم يكن الحاكم الشرعى مبسوط اليد كل البسط والا فيجب عليه تطبيق الاحكام الشرعية على الظالمين من المقتتلين واطفاء نار الحرب ومنعهم من التعدي والاخلال وذلك لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغى .. لان المقاتلة لا يمكن الا في صورة قوة المقاتلين.

(١٦٢) الصلاة على من يؤخذ عنه الزكاة

قال الله تعالى : خذ من اموالهم صدقة ... وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (التوبة ١٠٣) .

والمراد بالصلاة - حسب مناسبة المقام - الدعاء لهم بقبول الصدقة ولاموالهم بالبركة وظاهر الامر وجوب الصلاة المذكورة ، لكن في ثبوته على كل حاكم شرعى ياخذ الزكاة تردد .

قال الشهيد الثاني (ره) في شرح اللمعة عند قول الشهيد الاول (ره) : يستحب دعاء الامام او نائبه للمالك : وقيل يجب لدلالة الامر عليه ، وهو قوى وبه قطع المصنف في الدروس ، ويجوز بصيغة الصلاة للاتباع و دلالة الامر ، وبغيرها لانه معناه لغة ، والاصل هنا عدم النقل وقيل يتعين لفظ الصلاة لذلك ، والمراد بالنائب ما يشمل الساعي والفقير فيجب عليهما او يستحب ، واما المستحق فيستحب له بغير خلاف انتهى^(١) .

١ - لاحظ الوجوه والاراء في ص ١٠٢ زكاة الجواهر (الطبعة القديمة) ونحن لم

نتعرض لها لضعفها عندنا .

(١٦٣) الصلاة على النبي الاكرم ﷺ

قال الله تعالى : ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (الاحزاب ٥٦) .

مقتضى اطلاق الامر وجوب الصلاة على النبي ﷺ مرة في تمام العمر ، اذ لا استفاد منه نوع من التكرار بوجه فيمثل الامر المذكور في اثناء الصلاة المفروضة قهرا .

واما الروايات فمع كثرتها ليس فيها ما يدل على الوجوب بسند معتبر ^(١) سوى صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام : اذا اذنت فافصح بالالف والهاء ، وصل على النبي ﷺ كلما ذكرته او ذكره ذا كر عندك في اذان او غيره ^(٢) .

لكن السياق ربما يدل على الاستحباب ، وفي حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام في كتابه الى الامامون قال : والصلاة على النبي ﷺ واجبة في كل موطن وعند العطاس و الذبائح وغير ذلك ^(٣) .

افول : يحمل الوجوب على الاستحباب ضرورة عدم وجوبها في الموارد المذكورة في الرواية . والسيرة العملية ايضا قائمة في الجملة على عدم الالتزام بالوجوب ^(٤) ، بل عن المحقق والعلامة وغيرهما الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة اما الاقوال فعن المشهور استحبابها عند الذكر والسماع ، وعن الصدوق والمقداد وصاحب مفتاح الفلاح وصاحب الحقائق والوافي والمولى الصالح شارح اصول

١ - لاحظها ص ١٢١٠ الى ص ١٢٢٢ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٦٣٩ وص ٦٦٩ ج ٤ .

٣ - ص ١٢١٩ ج ٤ الوسائل .

٤ - حتى من الائمة (ع) حيث ذكروا اسم النبي (ص) ولم يصلوا عليه (ص) كما في جملة من الروايات .

الكافي والشيخ عبدالله وصاحب المدارك و بعض العامة وجوبها كلما ذكر عليه السلام و
عن بعض العامة وجوبها في العمر مرة .

نعم يمكن ان يجب ضم الصلاة على الال الى الصلاة عليه عليه السلام لموثقة ابان
عن الباقر عن ابيه عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صلى على ولم يصل على آلى
لم يجدر يح الجنة وان ريحها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام^(١)

وفى صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام : واذا صلى على ولم يتبع
بالصلاة على اهل بيتي كان بينها وبين السموات سبعون حجبا ويقول الله تبارك و
تعالى . لاليك ولاسعد يك ياملانك حتى لاتصعد و ادعائه الا ان يلحق بالنبي عترته
فلا تزال محبوبا حتى يلحق بي اهل بيتي^(٢) .

وفى موثقة عمار قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقال رجل : اللهم صل
على محمد واهل بيت محمد ، فقال له ابو عبد الله عليه السلام يا هذا لقد ضيقت علينا اما
علمت ان اهل البيت خمس اصحاب الكساء فقال الرجل كيف اقول ؟ قال : اللهم
صل على محمد و آل محمد فتكون نحن و شيعتنا دخلت فيه^(٣) يقول سيدنا
الاستاذ الحكيم (قده) : الظاهر التسالم على وجوب ضم الصلاة على الال الى ضم الصلاة
عليه عليه السلام وفي التذكرة الاجماع عليه^(٤) .

اقول : ولعله العمدة اذ الروايات المتقدمة حتى موثقة ابان غير ظاهرة في
الوجوب فلا حظ

و في صحيح البخاري باسناده عن عبد الرحمن ابن ابي ليلا قال لقاني كعب

١ - ص ١٢١٩ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ١٢٢٠ المصدر .

٣ - ص ١٢٢١ ج ٤ .

٤ - ص ٣٥٢ ج ٤ مستمسك العروة .

بن عجرة ، فقال : الا اهدى لك هدية سمعتها عن النبي ﷺ فقلت بلى فاهد بها لي فقال سألتنا رسول الله ﷺ فقلنا يا رسول الله كيف الصلاة عليكم اهل البيت ، فان الله قد علمنا كيف نسلم ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد و علي آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم و آل ابراهيم انك حميد مجيد ^(١) .

يقول ابن حجر فى صواعقه بعد نقل هذا الحديث و حكمه بصحته ^(٢) :
فسؤالهم بعد نزول الآية واجابتهم باللهم صل على محمد وآل محمد الى اخره دليل ظاهر على ان الامر بالصلاة على اهل بيته و بقية اله مراد من هذه الآية و الا لم يسئلوا عن الصلاة على اهل بيته واله عقب نزولها و يجابوا بما ذكر قلما اجيبوا دل على ان الصلاة عليهم من جملة المأمور به . . . و يروى : لا تصلوا على الصلاة البتراء فقالوا ما الصلاة البتراء قال تقولون : اللهم صل على محمد و تمسكون بصل قولوا اللهم صل على محمد و علي آل محمد الخ لكن العامة اتفقوا على ترك ذكر الال فى الصلاة عليه ﷺ حتى عند ذكر هذه الروايات تقر با الى معاوية و امثاله لعن الله العصابة الحمقاء .

باب الصلوات

(١٦٢-١٦٣) صلاة الايات

وسببها امور اربعة نذكرها حسب ترتيب الحروف الهجائية.

(الاول) كل مخوف سمائي على المشهور لصحيحة زرارة ومحمد بن مسلم قالا : قلنا لابي جعفر عليه السلام هذه الرياح والظلم التى تكون هل يصلى لها ؟ قال : كل

١ - ص ١٥٥ ج ٢ صحيح البخارى .

٢ - ص ١٤٤ طبعة دار الطباعة المحمدية درب الاتراك بالازهر بالقاهرة .

أخاويف السماء من ظلمة ادريح ادفزع فصل له صلاة الكسوف حتى يسكن^(١) .
واما المخوف الارضى فلا دليل على وجوب الصلاة بوقوعه على الاظهر . و
المعيار في اثباته خوف غالب الناس عنده دون النادر للانصراف .

(الثاني) الزلزلة وان لم يحصل بها خوف لرواية سليمان الديلمي الضعيف^(٢)
ولرؤية عمارة الضعيفة سنداً ودلالة^(٣) نعم في صحيحة الفضلاء عن الباقرين عليهما السلام
ان صلاة كسوف الشمس والقمر والرجفة والزلزلة عشر ركعات واربع سجعات
النخ^(٤) لكنها ناظرة الى بيان كيفية العمل دون بيان الحكم فلا يستفاد منها الوجوب
ولعل هذه الرواية بضميمة الاجماع المنقول تكفى للاحتياط اللزومي وان قيل ان
جمعا من الفقهاء لم يذكروها .

(الثالث والرابع) كسوف الشمس والقمر . ففي صحيحة جميل عن الصادق عليه السلام
وقت صلاة الكسوف في الساعة التي تنكسف عند طلوع الشمس وعند غروبها وهي
فريضة^(٥) .

وروى الصدوق باسناده الى الفضيل ومحمد انهما قالا : قلنا لابي جعفر عليه السلام
أتقضى صلاة الكسوف من اذا اصبح فعلم ، واذا امسى فعلم ، قال : ان كان القرصان
احترقا كلاهما قضيت وان كان انما احترق بعضهما فليس عليك قضاؤه^(٦) .

اقول : قوله (قضيت) بمعنى اقض فيدل على الوجوب ، ومن الواضح ان وجوب
القضاء يكشف عن وجوب الاداء وان لم يكن تابعاً له وصحيحة على بن جعفر وغيرها

١ - ص ١٢٢ ج ٥ الوسائل .

٢-٣ ص ١٤٤ ١٤٥ ج ٥ الوسائل .

٤ - ص ١٤٩ المصدر .

٥ - ص ١٤٢ وص ١٤٦ المصدر .

٦ - ص ١٥٥ نفس المصدر .

الدالة على نفى القضاء تحمل عليها جمعا . وسند الصدوق الى محمد بن مسلم وان كان ضعيفا الا ان سنده الى الفضيل لا بأس به وان كان فيه محمد بن خالد البرقي الذي نحتاج لزوما في رواياته .

(كيفية هذه الصلاة)

يتحصل من الروايات الواردة ان كيفية صلاة الكسوفين والزلزلة والمخوف السماوي واحدة . وهي ركعتان في كل واحد منهما خمسة ركوعات وسجدتان بعد الخامس من كل منهما ، فيكون المجموع عشرة ركوعات واربع سجودات و بعد السجدين الاخيرتين يتشهد ويسلم ، ولها من حيث قراءة الحمد والسورة صور تسع ذكرها صاحب العروة (ره) وهي باجمعا نستفاد من الروايات المعتمدة ونقلها يوجب التطويل .

مسائل

(١) اول وقت صلاة الكسوفين حين الاخذ كما في صحيح جميل وقد نقل عليه اتفاق المسلمين واما اخره ففيه قولان ، احدهما انه تمام الانجلاء . ثانيهما انه الشروع في الانجلاء والاقوى هو الاول لصحيح الفضلاء : صلاها رسول الله والناس خلفه في كسوف الشمس ففرغ حين فرغ وقد انجلي كسوفها ^(١) .

(والايراد) عليه بانه انما يدل على جواز البقاء في الصلاة وعدم وجوب الفراغ منها قبل الشروع في الانجلاء ، واما جواز التأخير الى ما بعد الشروع في الانجلاء ووجوب الفعل لو علم به حينئذ ، وكذا وجوب الاداء لو علم به حين

١ - ص ١٤٩ ج ٥ الوسائل وقد استدلل للقول المذكور برؤايات اخر لا يخلو سندها

او دلالتها عن ضعف العملة هذه الرواية .

حدوده وكان الوقت الى الشروع في الانجلاء يقصر عن اداء الفعل فلا يستفاد منه (ضعيف) لان الرواية تثبت بالملازمة العرفية امتداد الوقت الى تمام الانجلاء كما لا يخفى . على ان الثالث يثبت باطلاق الروايات كما هو ظاهر والثاني بالاستصحاب والاول باصالة البرائة عن وجوب المبادرة كما افاد المورد ايضا . واما انتهاء وقتها بتمام الانجلاء فيثبت ما دل على القضاء بعد الانجلاء كما مر .

وصلاة الزلزلة لا وقت لها كما عن المشهور المدعى عليه الاجماع لعدم دليل عليه . وقيل بوجوب المبادرة الى الاتيان بها بمجرد حصولها وان عصي فبعده الى اخر العمر لكن الارجح عدم وجوب المبادرة فلا عصيان بالتأخير لضعف ما استدلل للفورية وان صح سنه فهي موسعة .

واما صلاة الاخايف فوقتها وقت الاية المخوفة لقول الباقر عليه السلام في صحبة زراره ومحمد المتقدمة (حتى يسكن) فان الظاهر انه قيد للوجوب ^(١) وبيان لامتداد مشروعية الوقت كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل .

وقيل منصرف الصحيحة المذكورة ما اذا وسع وقت الاية للصلاة وفي فرض ضيقه عنها يتسع وقتها كصلاة الزلزلة . لكن الاظهر حينئذ عدم وجوبها رأسا لاستحالة التكليف بعمل يقصر عنه وقته فتأمل .

نعم يشكل الامر في بعض الاخايف التي لايسع وقته للصلاة دائما او غالبا فيمكن ان يلتزم في مثله بانه من قبيل الاسباب ولا تتوقت صلاته بوقت لكن وحدة اللسان في الروايات تمنع عن هذا التفكيك فتأمل .

(٢) لو شك في عدد الركعتين تبطل الصلاة لما ذكر في محله ، ولو شك في عدد الركوعات يبني على الاقل للاعتناء بالشك في المحل وان شك فيه بعد تجاوز محله لم يعتن به لقاعدة التجاوز .

(٣) اذا ادرك من وقت الكسوفين ركة فان قلنا بعموم من ادرك ركة من الوقت فقد ادرك الوقت فصلاته اداء فانه ادرك الوقت ، وان لم نقل به ، فان قلنا باعتبارية الاداء والقضاء في صحة المأمور به فطريق الاحتياط الاثيان بها ثم اعادتها قضاء ، وان لم نقل به فيصلى من دون قصد احدهما ، واما اذا لم يسع الوقت لاكمال الصلاة فلا تجب كما مر وجهه انفا .

(٤) يختص الحكم بمن فى مكان الاية ولا يشمل غيره لقصور الادلة عنه .

(٥) اذا علم باحد الكسوفين واهمل حتى مضى الوقت عصى قطعاً ، وفى وجوب قضائها تردد ، لعدم دليل معتبر عليه فى هذا الفرض - وهو فرض القصد - ومما استدلل له المحقق الهمداني وغيره وسيدنا الحكيم (ره) من موثقة عمار^(١) يرده ضعف الرواية بعلى بن خالد فليست بموثقة . بل مقتضى اطلاق صحيحة على غيرها عدمه ، وكذا اذا علم ثم نسي ، وطريق الاحتياط واضح بل لا يترك لاحتمال الفحوى من وجوب قضائها فى صورة الجهل كما استظهره الفقيه الهمداني (ره) .

واما اذا لم يعلم بهما حتى خرج الوقت فان كان القرص محترقا وجب القضاء وان لم يحترق كله لم يجب كما مر دليله .

واما الزلزلة فقد مر عدم توقيت صلاتها وانها موسعة على تقدير وجوبها .
واما صلاة الاخاوي فالمنقول عن المشهور وجوب قضائها اذا تر كها عمدا او نسيانا وعدم وجوبه اذا تر كها جهلا . لكن استصحاب الوجوب بعد الوقت اذا جرى لم يفرق بين الصورتين فى الوجوب كما انه اذا لم يجر لم يجب فيهما معا . والاول ان لم يكون اقوى لاشك انه احوط .

(٦) الظاهر وجوب اتيان صلاة الزلزلة على الحائض والنفساء بعد النقاء واما غيرها ففي وجوب قضائه عليها اشكال والاقوى عدمه لعدم الدليل عليه .

(٧) اذا تعدد السبب دفعة او تدرىجا تعدد وجوب الصلاة لاصالة عدم التداخل هذا اذا وسع الوقت للصلاطين مثلا واما اذا لم يسع فيقدم صلاة الكسوفين على صلاة الاخايف على وجه وهى على صلاة الزلزلة لما مر ووجوب صلاة المقدم عليها بعد الوقت مبنى على صحة الاستصحاب فى الموقت بعد خروج وقته.

(١٦٨) صلاة الجمعة

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا ان نودى^(١) للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض النخ (الجمعة ٩ - ١٠) لاشك فى وجوب صلاة الجمعة لاحد فى شريعة الاسلام فى الجملة ، لكن وقع الاختلاف بين الامامية فى وجوبها العينى فى زمان غيبة الامام فذهب اليه جمع ونفاء الآخرون وهم بين من يقول بوجوبها التخييرى بينها وبين صلاة الظهر ، وبين من ينفى مشروعيتهما فى هذا الزمان ويعين فريضة الظهر وحدها .

واستدل القائلون بوجوبها العينى بالاية الكريمة حيث امر الله تعالى بالسعى الى ذكره وهو اما صلاة الجمعة واما خطبتها او هما معا . واورد المنكرون عليه بوجوه اكثرها ضعيف لا يليق بالذكر حتى قال العلامة المجلسى (ره) : واعتراض عليه بوجوه سخيفة.. وبعضها يتضمن الاعتراض على الله تعالى ان لا يترتب متبوع فى ان الاية انما نزلت لوجوب صلاة الجمعة والحث عليها فقصورها عن افادة المرام يؤل الى الاعتراض على الملك العلام^(٢) .

١- والمراد بالنداء هو الاذان فانه المعهود لنداء الصلاة، والقول بانه كناية عن دخول

وقت الصلاة ضعيف جدا لا يلتفت اليه .

اقول: لكن الانصاف عدم دلالة الآية على مدعا هم فان الله سبحانه علق وجوب السعي على الاذان فيمكن ان يقال ان تعليق الواجب على اتيان امر مستحب و ان كان امرا معقولا الا انه خلاف الظاهر فان طبع التعليق المذكور حسب الدلالة العرفية هو استحباب المعلق حينئذ ، (فتأمل) وان ناقشنا ذلك و اخدنا بظهور الامر في الوجوب ^(١) فمفاد الآية وجوب الصلاة بعد الاذان الذي يتبع رأى امام الجماعة و قصده ^(٢) اما وحده اذ مع قصد جمع لاقامة الصلاة المذكورة ، وليس في الآية ما يوجب اقامة هذه الصلاة ابتداء على المكلفين حتى يكون عقد الجماعة من مقدماتها فتجب لوجوبها و منه يظهر ان ما ذكره العلامة المشار اليها (قده) لا يخلو عن نوع مصادرة فانه من أين اثبت ان الآية نزلت لوجوب اقامة الصلاة المذكورة وعقد جماعتها حتى يرجع الاشكال في دلالتها الى الاعتراض على الله سبحانه وتعالى (نعوذ بالله منه) بل الآية - حسب دلالتها - نزلت لوجوب اللحوق بالجماعة وإيقاع الصلاة بعد قصد من يعقد الجماعة

نعم يدل بعض الروايات الصحيحة على ان صلاة الجمعة كانت فريضة على النبي ﷺ لكن الآية الكريمة لادلالة على ذلك. واما ما اجاب الشهيد الثاني (قده) بانه اذا ثبت بالامر اصل الوجوب حصل المطلوب لاجماع المسلمين فاطبة فضلا عن الاصحاب على ان الوجوب غير مقيد بالاذان وانما علقه على الاذان حثا على فعله لها وتبعه صاحب الحدائق (ره) فهو (لا يرجع) الى محصل فاننا لا ندعى ان وجوب الجمعة العينية

-
- ١ - ربما يمنع كون الامر للوجوب فان السعي هو الاسراع في المشى وهو غير واجب بل الواجب ادراك الصلاة ، لكن الظاهر ان السعي كناية عن ادراك الصلاة وعدم فوتها ، فان وقتها ضيق ليس كوقت صلاة الظهر . ثم ان في تحديد وقت صلاة الجمعة اقوالا خمسة .
 - ٢ - فان العادة قاضية باثتمام المؤذن لامر غيره من الامام ونحوه وليس له الاختيار في ان يؤذن للجمعة دون الظهر او العكس .

مشروط بالاذان ، بل نقول ان الآية لا تدل على وجوب اقامة الجماعة ابتداء بل بعد قصد من يرجع اليه اقامة الجماعة ^(١)

وبعبارة واضحة ان هنا امرين احدهما اقامة الجماعة وقصد الصلاة ابتداء و الآية الشريفة ساكتة عن هذا الامر ثانيهما السعي واللحوق بالجماعة بعد ارادة صلاة الجمعة ، وهذا هو الواجب بدلالة الآية ،

على ان لنا ان نعارض ونقول ان المستفاد من الآية عدم وجوب الصلاة عند عدم الاذان فاذا لم تجب في هذه الصورة لم تجب في غيرها بالاجماع ، والحل ان مثل هذه الاجماع لا اثر لها عندنا وعندهما (قدهما) ايضا .

وهنا امر اخر وهو ان الآية الشريفة نزلت لوجوب السعي للصلاة من يوم الجمعة ، وهي اعم من صلاة الظهر وصلاة الجمعة ، ولا دليل على ان المراد بصلاة يوم الجمعة هو خصوص صلاة الجمعة بل المستفاد من الروايات المعتبرة هو التعميم .

ففي صحيحة الفضل عن الصادق عليه السلام : اذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة اربع ركعات . فان كان لهم من يخطب لهم جمعوا اذا كانوا خمس نفر وانما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين ^(٢)

يظهر منها ان صلاة الجمعة اسم لما يصلى قبل صلاة العصر يوم الجمعة سواء كانت اربع ركعات او ركعتين . واطهر منها موثقة سماعة قال سألت ابا عبد الله عن الصلاة يوم الجمعة فقال : اما مع الامام فركعتان واما من يصلى وحده فهي اربع ركعات بمنزلة الظهر النخ ^(٣) انظر الى قوله عليه السلام : بمنزلة الظهر . فانه يدل على

١ - كما اشرنا اليه في بعض الحواشي المتقدمة .

٢ - ص ١٠ ج ٥ الوسائل .

٣ - ص ١٣ المصدر .

ان ما يصلى يوم الجمعة لا تكون صلاة الظهر وان كان اربع ركعات بل هى بمنزلة الظهر ، وفى صحيحة زرارة الاتية : فليصلها اربع ركعات كصلاة الظهر فى سائر الايام . فمعنى الاية على هذا وجوب السعى الى الصلاة فى يوم الجمعة سواء كانت ركعتين او اربع وأين هذا من وجوب اقامة الجمعة ؟

الا ان يقال ان هذا لو تم لخص بما فى الروايات دون الاية لان غير صلاة الجمعة الثنائية وقته موسع فى المشهور فالامر بالسعى قرينة على ارادة صلاة الجمعة فقط نعم لو حملناه على الارشاد صح التعميم لكنه خلاف الظاهر .

هذا ما يرجع الى الكتاب واما السنة فرواياتها الواردة فى المسألة كثيرة حتى قال المجلسى الاول (رض) : فصار مجموع الاخبار مائتى حديث ، فالذى يدل على الوجوب بصريحه من الصحاح والحسان والمؤثقات وغيرها اربعون حديثا ، والذى يدل بظاهره على الوجوب خمسون حديثا ، والذى يدل على المشروعية فى الجملة اعم من ان يكون عينيا او تخييريا تسعون حديثا ، والذى يدل بعمومه على وجوب الجمعة وفضلها عشرون حديثا ، والذى يدل بصريحه على وجوب الجمعة الى يوم القيامة حديثان ، والذى يدل على عدم اشتراط الاذان بظاهره ستة عشر حديثا ، بلاكثرها كذلك كما مررت الاشارة اليه.. واكثرها ايضا يدل على الوجوب العيني...^(١).

اقول: الاخبار المعتبرة سنداً على طوائف ، فطائفة منها ظاهرة ولوباطلاقها فى الوجوب العيني ، وطائفة منها ظاهرة فى الوجوب التخييري وطائفة منها تدل على وجوب الحضور بعد الاقامة . وطائفة تدل على عينية الوجوب مع الامام وعدم الشرعية بدونه كما نقل عن جمع من القدماء .

فمن الطائفة الاولى صحيحة محمد بن مسلم وابى بصير عن الصادق عليه السلام ان الله عز وجل فرض فى كل سبعة ايام خمسا وثلاثين صلاة منها صلاة واجبة على كل

مسلم ان يشهدا الاخمسة ، المريض والمملوك والمسافر والمرأة والصبي^(١) .

والظاهر ان التعبير بالشهود باعتبار اشتراط هذه الصلاة بالجماعة وصحيحة منصور عنه عليه السلام . . . والجمعة واجبة على كل احد لا يعذر الناس فيها الاخمسة . . .^(٢)

ومن الطائفة الثانية صحيحة عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام : لا باس ان تدع الجمعة في المطر^(٣) . اذ لو كانت الجمعة واجبة عينالم يسقط بالمطر قطعاً ، وهل يمكن سقوط صلاة الصبح مثلاً بالمطر اذا احتاج في طهارته المائية او الترايبية الى خارج بيته بل وهل يمكن ان نفتى بانتقال غسل مثل هذا الشخص الى التيمم؟ وهل لنا واجب عيني يسقط بالمطر؟ فالرواية كالصريحة في نفي عينية وجوبها .

ثم ان العرف لا يرى خصوصية في المطر ، بل يفهم من الرواية سقوط الجمعة بكل عذر شابه المطر كالبرودة والحرارة ونحو ذلك .

وصحيحه زراره عن الباقر عليه السلام . . . فمن صلى يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها اربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الايام^(٤) .

يظهر منه عدم وجوب اقامة الجماعة للجمعة فتأمل .

وصحيحة اخرى له قال : حثنا ابو عبدالله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى نتمت انه يريد ان ناتي به فقلت نغدو عليك؟ فقال : لا ، انما عنيت عندكم^(٥) .

اقول : لا يخلو الرواية عن دلالة ما على ترك زراره وغيره لصلاة الجمعة حتى حثهم عليها فلو كانت واجبة عينالم يتركها اصحاب الامام الصادق عليه السلام ولا سيما مثل الجليل الفقيه الثقة زرارة (ره) .

١- ٢ ص ٥ ج ٥ الوسائل .

٣ - ص ٣٧ المصدر .

٤ - ص ١٤ ج ٥ الوسائل .

٥ - ص ١٢ المصدر .

وموثقة عبد الملك عن الباقر عليه السلام : مثلك يهلك (اي يموت) ولم يصل فريضة فرضها الله ؟ قال قلت : كيف اصنع ؟ قال : صلوا جماعة يعنى صلاة الجمعة ^(١) .

تدل الرواية على ان عبد الملك لم يصل الجمعة اصلا ، وانما كان يصلى الظهر واحب الامام ان يصلى الجمعة ايضا ، فلو كان وجوب الجمعة عينيا وتر كها عبد الملك لعاقبه الامام اشدا العتاب بل لنفسه وطرده من عنده .

وصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته عن اناس في قرية هل يصلون الجمعة جماعة ؟ قال : نعم (و) يصلون اربعا اذالم يكن من يخطب ^(٢) .

اقول : المراد الخطابة الفعلية دون التقديرية فليس المراد من يقدر على الخطبة ، اذ ما من قرية الا وفيها من يقدر على الخطبة الواجبة لاسيما امام الجماعة كما فرض في الرواية ، فيدل الرواية على عدم وجوب اقامة الجمعة كما لا يخفى .

وايضا لو كانت الخطبة واجبة لم يجز الاقتداء بامام الجماعة لفسقه بتركه الفريضة المعينة . مع ان الامام اذن لمثله في الجماعة بقوله : يصلون اربعا الخ ويجرى هذا الكلام في موثقة الفضل ^(٣) ايضا .

ومما يدل على هذا المعنى هو انه لم يرد في رواية حسب تتبعي الناقص ان اماما من الائمة عليه السلام صلى هذه الصلاة في بيته واسناد الترك الى التقية باطل قطعاً لتمكنه منها مع ستة اواربع من خواص اصحابه في جوف بيته ولو في كل شهر مرة ، ولو فعلها الامام لنقل اليها الرواة من هذه الجماعات اثارا لامحالة ^(٤)

١ - ص ١٢ المصدر .

٢ - ص ١٠ المصدر .

٣ - ص ١٠ نفس المصدر .

٤ - وقد ذكر بعض علماء العامة في بعض بلاد الخليج (عمان او مسقط) انه لم يثبت في شيء من الآثار اقامة صلاة الجمعة في غير المدينة المنورة في زمان النبي الاكرم وهذا (على تقدير صحته) ايضا يناهى عينية الوجوب كما لا يخفى .

ومن الطائفة الثالثة التي تدل على وجوب الحضور واللحوق بعد عقد الجماعة
 او بعد البناء عليه لاعلى اقامتها ابتداء، صحيحة زراره عن الباقر عليه السلام: أنما فرض الله
 عز وجل على الناس من الجمعة الى الجمعة خمسا وثلاثين صلاة منها صلاة واحدة فرضها
 الله عز وجل في جماعة وهي الجمعة، ووضعها عن تسعة: عن الصغير والكبير والمجنون
 والمسافر والعبد والمرأة والمريض والاعمى ومن كان على رأس فرسخين ^(١).
 وجه نظارة الرواية الى الحضور بعد الاقامة لالى اصل الاقامة خلافا لجمع
 منهم صاحب الحدائق والوسائل (قدهما) الجملة الاخيرة فان الرواية لو كانت ناظرة
 الى بيان وجوب اقامتها لم تستثن من كان على رأس فرسخين لوجوب الاقامة
 عليه ايضا على الفرض وانما يستقيم استثنائه من الحضور الى الجماعة بعد فرض
 عقدها واقامتها .

وهكذا نقول في صحيحة محمد بن مسلم وحسنة الفضل ^(٢) وصحيحة زرارة
 وابن مسلم ^(٣) واظهر منها صحيحة اخرى لابن مسلم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الجمعة ، فقال : تجب على كل من كان منها على رأس فرسخين ، فان زاد على ذلك
 فليس عليه شيء ^(٤)،

وفي صحيحة اخرى لد: قلت لابي جعفر عليه السلام: على من تجب الجمعة ؟ قال : تجب
 على سبعة نفر ولا جمعة لاقل من خمسة من المسلمين احدهم الامام .
 سبعة ولم يخافوا امهم بعضهم وخطبهم ^(٥) .

وجه الدلالة ان المستفاد من ذيل الرواية ان اجتماع السبعة شرط الوجوب
 لا وجودهم مع ان وجود السبعة مما لا يحتاج الى بيان ان ما من بلد او قرية الا

١ - ص ٢ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ١١ المصدر .

٣ - ص ١٢ المصدر .

٤ - ص ٨ المصدر ،

وفيهما اكثر من سبعة نفر جاعين للشروط . فالوجوب على تقدير الاجتماع
واما نفس الاجتماع فلا دلالة للرواية على وجوبه فلاحظ .

واما صحيحة ابى بصير و ابن مسلم عن الباقر عليه السلام من ترك الجمعة ثلاثا
متواليات بغير علة طبع الله على قلبه ^(١) فهي كما تحتمل وجوب الاقامة عينا
تحتمل وجوب الحضور عينا .

واما الطائفة الرابعة فمنها صحيحة زرارة التي رواه البرقي والكليني و
الصدوق عن الصادق عليه السلام صلاة الجمعة فريضة والاجتماع اليها فريضة مع الامام فان
ترك رجل من غير علة ثلاث جمع النح ^(٢) تدل الرواية على وجوب اقامة الجمعة
ابتداء اذا كان مع الامام ، والانصاف انصراف الامام الى الامام المعصوم ، مع انه
لوفر بالامام الخطيب لا يفرق الحكم ايضا فان المراد ليس مجرد وجود الامام
او حضوره وان لم يصل ولذا لم يجتمع اصحاب الائمة معهم لاداء هذه الصلاة بل نفاه
الصادق عليه السلام اجتماع زرارة واصحابه اليه كما مر . بل الامام المرید لاقامة الجمعة
فتدخل الرواية في الطائفة الثالثة على كل حال وفي موثقة سماعة المروية عن نسخة من
الكافي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلاة يوم الجمعة فقال: اما مع الامام فر كعتان
واما من يصلي وحده فهي اربع ركعات بمنزلة الظهر ، يعني اذا كان امام يخطب ،
فان لم يكن امام يخطب فهي اربع ركعات وان صلوا جماعة ^(٣) وعن نسخة اخرى منه:
اما مع الامام فر كعتان واما لمن يصلي وحده فهي اربع ركعات وان صلوا جماعة ^(٤) .
اقول الظاهر ان التفسير في النسخة الاولى من الراوى او الكليني (ره) ورواه
الصدوق هكذا: صلاة الجمعة مع الامام ركعتان فمن صلى وحده فهي اربع ركعات ^(٥)

١-٢ ص ٢ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ١٣ المصدر .

٢ - ص ١٦ المصدر .

٥ - ص ١٤ المصدر .

وفى موثقة اخرى له كما فى التهذيب : انما صلاة الجمعة مع الامام ركعتان فمن صلى مع غير امام وحده فهى اربع ركعات بمنزلة الظهر ^(١) .

اقول والعمدة هى النسخة الثانية للكافى لكنها ايضا لتدل على نفي مشروعية الجمعة فى زمان الغيبة ، اذا المراد بالامام ان كان الامام المعصوم فتدخل الرواية فى الطائفة الثالثة فان المراد به الامام المعصوم المريد لاقامة الجمعة دون مجرد وجوده قطعاً كما يعرف مما سبق ، وعليه فذيلها يدل على عدم الوجوب العيني فقط جمعاً بينه وبين مامر . وان كان المراد الامام الخطيب فتدخل فى الطائفة الثانية كما لا يخفى وجهه مما تقدم .

واليك خلاصة نتائج البحوث المذكورة.

(١) لم يثبت ان اقامة صلاة الجمعة فرض عين حتى فى زمان الحضور فان اطلاق الطائفة الاولى يحمل على الطائفة الثالثة او الثانية ولكن قال صاحب الحقائق ^(٢) : ولا خلاف بين اصحابنا فى وجوبها عينا مع حضوره ^(٣) الا وانائبه الخاص ، وانما الخلاف فى زمن الغيبة . . . الخ .

اقول : المستفاد من مجموع ما تقدم عدم الفرق بين المعصوم وغيره وبين زمان الحضور والغيبة فاذا قصد امام - ولو غير معصوم - اقامة الجمعة فنودى لها وجب الحضور والحق بها والا فلا . نعم يمكن ان يستفاد من صحيحة ابن سنان ^(٤) انها فرض عين على النبي الاكرم ﷺ ولكن لا مجال للتعدى عنه الى غيره لاحتمال كون ذلك من خواصه ﷺ .

(٢) اقامة الجمعة واجبة بالوجوب التخيري بينها وبين اقامة الظهر ، و

١ - ص ١٥ المصدر .

٢ - ص ٣٧٨ ج ٩ .

٣ - ص ١٨ ج ٥ الوسائل .

قد عرفت ان الطائفة الرابعة لاتدل على نفى المشروعية وما استدل له من الوجوه الاخر ايضا ضعيفة لاحاجة الى نقلها ونقدها . كما ان اطلاق الطائفة الاولى ايضا يرفع اليده عنه بملاحظة الطائفة الثالثة والثانية .

(٣) مقتضى ظاهر الآية الكريمة والطائفة الثالثة عينية وجوب الحضور و اللحق بصلاة الجمعة بعد اقامتها سواء كان المقيم معصوما او غير معصوم لكن نسب الى المشهور من علمائنا عدم الوجوب في الصورة الثانية ولادليل عليه بل ظاهر الآية والروايات على خلافه .

(٤) لا يشترط حضور الامام ولا اذنه ولا نائبه لافي زمان الحضور ولا في زمان الغيبة، لافي صحة الصلاة ولا في وجوبها ، بالافرق بين الوجوب التخييري والوجوب العيني (للحضور بعد الاقامة) لعدم الدليل المعتبر عليه بل هو على نفيه كقوله **إِنَّمَا** فيما سبق : فاننا اجتمع سبعة ولم يخافوا اهمهم بعضهم وخطبهم وغيره .

هذا ملخص الكلام في اصل وجوب صلاة الجمعة وان شئت التفصيل باكثر من هذا فارجع الى المطولات كالحداثق (ومؤلفها من القائلين بالوجوب العيني) و الجواهر ومصباح الفقيه وغيرها .

كيفية هذه الصلاة

وهي ركعتان كصلاة الصبح حتى في وجوب الاجهار على الاظهر ^(١) ووقتها زوال الشمس كما ندل عليه جملة كثيرة من الروايات ويمكن الاستفادة منها ان انتهاء وقتها بمعنى ما يمكن فيه تحصيل المقدمات وقراءة الخطبتين اذا استماعهما و فعل الركعتين ثم بعد ذلك ينقضى وقتها فيصلى صلاة الظهر . وحكى هذا القول عن

١ - لجملة من الروايات المعتبرة، والاجماع المتقول المدعى على عدم وجوبه غير

ابن زهرة وابى صلاح بل ادعى عليه الاجماع وان كان المنقول عن المشهور المدعى عليه الاجماع انه يخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله ولكن لا دليل عليه ظاهرا . ولو خرج الوقت وهو فيها انما الجمعة ان ادرك ركعة منها بناء على عموم قاعدة من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت . والا فالقاعدة تقتضى بطلانها وايمان صلاة الظهر لكن الاحوط الاتمام ثم ايمان الظهر للاجماع المنقول على اتمام الجمعة بل وان لم يدرك منها ركعة .

ولا تقتضى الجمعة اذا فات وقتها بل يصلى الظهر كما يستفاد من بعض الروايات فى بعض الصور ومن القاعدة ايضا وقد ادعى عليه الاجماع .
ولو لم يحضر المأموم الخطبة و اول الصلاة ولكنه ادرك ركعة مع الامام صح صلاته وادعى عليه الاجماع بقسميه ويدل عليه الروايات ايضا والاقوى كفاية اللحق بالامام فى الركوع وان لم يدرك تكبيره للركوع .
يشترط فى هذه الصلاة امور :

(اولها) العدد فلا يصح باقل من خمسة احدهم الامام ولكن شرط الوجوب هو السبعة كما يستفاد من مجموع الروايات وقد مر بعضها ، وظاهرها اشتراط العدد حدوثا وبقاء لكن ادعى الاجماع على عدم اعتباره بعد الدخول فى الصلاة لكن اللازم من باب الاحتياط الاتمام ثم الايمان بالظهر .

(ثانيها) الخطبتان فلانصح الجمعة بدونهما وقد ادعى عليه الاجماع ويستفاد هذا من جملة من الروايات منها حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام : انما جعلت الخطبة يوم الجمعة فى اول الصلاة وفى العيدين بعد الصلاة الخ^(١) وفى صحيح معاوية عن الصادق... الخطبة وهو قائم . خطبتان يجلس بينهما جلسة لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصل

ما بين الخطبتين^(١) ويجب في كل واحدة الحمد لله بلا خلاف والصلاة على النبي وآله عند الاكثر ، وادعى عليه الاجماع . وقراءة سورة قصيرة على ما نسب الى المشهور، وقيل بوجوبها بين الخطبتين وقيل بكفاية آية واحدة مما يتم بها فائدة السورة .

وفى موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام ينبغي للامام الذي يخطب بالناس يوم الجمعة ان يلبس عمامة فى الشتاء والصيف ويتردى ببرد يمنية او عدنى يخطب يعنى امام الجمعة وهو قائم يحمد الله ويشنى عليه ثم يوصى بتقوى الله ثم يقرأ سورة من القرآن صغيرة (قصيرة) ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويشنى عليه ويصلى على محمد وآله وعلى ائمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات فاذا فرغ من هذا اقام المؤذن فصلى بالناس ركعتين يقرأ فى الاولى بسورة الجمعة وفى الثانية بسورة المنافقين^(٢).

والاحتياط ان يأتى الخطيب بما فى الروايات وما نقل عن المشهور.
(ثالثها) الجماعة واعتبارها اظهر من ان يحتاج الى تنبيه^(٣).

(رابعها) ان لا يكون هناك جمعة اخرى وبينهما دون ثلاثة اميال وهى فرسخ واحد كما ادعى عليه الاجماع وفى صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام يكون بين الجماعتين ثلاثة اميال ، يعنى لا تكون جمعة الا فيما بينه وبين ثلاثة اميال ، وليس تكون جمعة الا بخطبة ، قال : فاذا كان بين الجماعتين فى الجمعة ثلاثة اميال فلا باس ان يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء^(٤).

١ - ص ٣٢ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ٣٧ وص ٣٨ المصدر .

٣ - ويشير اليه قوله تعالى : فاذا قضيت الصلاة فانتشروا .

٤ - ص ١٧ المصدر .

اقول : وعليه فان اقترنت الجماعتان بطلنا للمانع وان سبقت احديهما ولو بتكبيره الاحرام بطلت المتأخرة للاختلال بشرطها وصحت الاولى ولا تمنع عنها المتأخرة لانها فاسدة وقد قيل ان المتبادر من النص والاجماع انما هو اعتبار الفصل بين الجمعيتين الصحيحتين. ولو علموا بعد الصلاة بعقد جمعة اخرى ولم يعلموا السابقة فالظاهر رجوع كل منهما الى اصاله الصحة .

واذا علموا بعقد الجمعة من قبل المخالفين فعلى القول بوضع اسامي العبادات للاعم كما هو المختار لا يبعد شمول المنع للمؤمنين بل اختاره بعض اساتذتنا المحققين . لكن المنع باطل كما يظهر من حث الصادق عليه السلام اصحابه على الجمعة ومن قوله لعبد الملك بن اعين ومن قوله عليه السلام .. ولم يخافوا امهم بعضهم وغير ذلك ولا يحتمل عدم عقد الجماعة من المخالفين في مورد كلام الامام عليه السلام .
بقي في المقام مسائل اخرى لا يسمعها هذا المختصر .

(١٦٩) صلاة العيدين

في صحيحة جميل عن الصادق عليه السلام : صلاة العيدين فريضة الخ^(١).
وفي صحيحة ثانية له قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن التكبير في العيدين . قال سبع وخمس قال : صلاة العيدين فريضة . قال وسأله ما يقرأ فيهما ؛ قال : والشمس وضحيها وهل انيك حديث الغاشية واشباههما^(٢).
قال صاحب الحقائق (ره) اجمع الاصحاب (رض) علي وجوبها كما نقله جماعة^(٣) وقال: المشهور في كلام الاصحاب بل نقل جملة منهم الاجماع انه يشترط

١ - ص ٩٥ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ١٠٦ المصدر .

٣ - ص ١٩٩ و ص ٢٠٢ ج ١٠ الوسائل .

فى صلاة العيد ما يشترط فى الجمعة من الشروط المتقدمة وقد تقدم انها خمسة ،
الا ان الخلاف هنا وقع فى الخطبتين الخ^(١).

اقول : والعمدة فى المقام اشتراط وجوبها بحضور الامام او منصوبه فانه
هو المشهور بين الاصحاب بل عن الذخيرة عدم ظهور مصرح بالوجوب فى زمن
الغيبة بل عن الروض وشرح الالفية الاجماع على انتفائه. خلافا لما نسب الى جماعة
من متأخرى المتأخرين من القول بوجوبها فى زمان الغيبة ايضا على الجامع دون
المنفرد ، وعن المحدث المجلسى فى البحار الميل اليه . ويظهر من المدارك
وغيره ايضا تقويته واختاره صاحب الحقائق صريحا بل نسبه الى كل من قال بوجوب
الجمعة عينا فى زمن الغيبة وعن زاد المعاد للمجلسى التصريح بوجوبها جماعة
مع الفقيه واستحبابها منفردا لدى تعذره^(٢).

اقول : والكلام فى المقام طويل الذيل لانتسه هذه الرسالة واللا رجع ان
المستفاد من مجموع الروايات^(٣) اشتراط وجوبها بصلاة الامام الاصل او نائبه ،
وعليه فلا تجب فى زمن الغيبة وان كان الاحوط شديد اعدم الترك والله العالم .

(١٧٠) صلاة القضاء

فى صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام انه سئل عن رجل صلى بغير طهورا و
نسى صلوات لم يصلها او نام عنها ، قال : يقضيها اذا ذكرها من ليل او نهار الخ^(٤)
يصح استفادة وجوب قضاء الصلاة مطلقاى من اى سبب كان بطلانها : لان
ما ذكر فيها من الاسباب انما ذكر فى كلام الراوى دون الامام فلا خصوصية لها

١- ص ١٤٤ ج ١٥ الوسائل .

٢- ص ٤٦٤ ج ٢ مصباح الفقيه .

٣- لاحظ ص ٩٥ و ص ٩٨ ج ٨ الوسائل .

٤- ص ٣٤٨ ج ٥ الوسائل و ص ٣٩٢ ج ٢ فروع الكافى .

ويؤكد قوله عليه السلام في آخر الصحيحة : فليصل ما فاته مما قدمني . . . ^(١) فانه قريب من الصراحة في ان الموضوع لوجوب القضاء هو فوت الفريضة .

وفي صحيحة أخرى له - وان كانت مضمة - قلت له : رجل فاتته صلاة من صلاة السفر فذكرها في الحضر قال يقضى ما فاته كما فاته . . . ^(٢) .

يستفاد منها بسهولة ان موضوع لزوم القضاء هو الفوت . لكن ينبغي ان يعلم ان المراد بالفريضة الفائتة ليست الفريضة الفعلية بل بالقوة وان لم تبلغ مرحلة الفعلية لمانع كالنوم مثلاً .

وفي صحيحة عبيدة بن زرارمة عن الصادق عليه السلام قال ايما امرأة رأت الطهر وهي قادرة على ان تغتسل في وقت صلاة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها ، وان رأت الطهر في وقت صلاة فقامت في تهيئة ذلك فجاز وقت صلاة ودخل وقت صلاة أخرى فليس عليها قضاء ^(٣) .

اقول : لا خصوصية للمرأة الحائض قطعاً فتدل الرواية على وجوب القضاء في صورة ترك والتفريط .

وفي صحيحة زرارة والفضيل عن الباقر عليه السلام في قول الله تبارك اسمه (ان الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) قال : يعني مفروضاً ، وليس يعني وقت فواتها اذا جاز ذلك الوقت ثم صلاها لم تكن صلاته هذه مؤداة ، ولو كان ذلك لهلك سليمان بن داود عليه السلام حين صلاها لغير وقتها ولكنه متى ما ذكرها صلاها ، ثم قال : ومتى استيقنت او شككت في وقتها انك لم تصلها اوفى وقت فواتها ^(٤) انك لم

١ - ص ٣٥٠ ج ٥ الوسائل .

٢ - ص ٣٥٩ المصدر .

٣ - ص ٥٩٨ ج ٢ الوسائل .

٤ - استظهر ان المراد بوقتها وقت فضيلتها وبوقت فواتها وقت اجزائها ،

تصلها ، صليتها . فان شككت بعد ما خرج وقت الفوت فقد دخل حائل فلا اعادة عليك من شك حتى تستيقن فان استيقنت فعليك ان تصليها في أى حالة كنت^(١) فان ذيلها ظاهر في وجوب قضاء الصلاة اليومية اذا علم عدم اتيانها بلافراق فيه بين السهو والجهل والعمد والاختيار والاضطرار وغير الاختيار فوجوب القضاء ليس تابعا لوجوب الاداء .

نعم لاتشمل الرواية صورة الاخلال بما يعتبر في الصلاة عمدا او سهوا و ربما يدعى شمولها لها بدعوى ان السراة ترك الصلاة المأمور بها وهو كما يتحقق بالترك رأسا يتحقق بالاخلال بما يعتبر فيها وهو غير بعيد فتدبر .

نعم اذا اخل المصلي بغير الاركان سهوا لايجب القضاء لحديث لاتعاد فانه حاكم على مادل على وجوب القضاء واما اذا كان الاخلال عن جهل فان كان عن قصور فقد قيل بشمول الحديث المذكور له وان كان عن تفسير فقيل بلزوم القضاء لئلا يختص مادل على لزوم القضاء بفرض الاخلال العمدي فانه من حمل المطلق على الفرد النادر وهو قبيح .

نعم لاقضاء على العبي بالضرورة ولاعلى المجنون ، للاجماع بل بالضرورة كما قيل . لكن القدر المتيقن في الخروج عن الاطلاق المتقدم صورة عدم استناد الجنون الى اختيار المكلف فلا مانع من شمول الاطلاق لغيرها ظاهرا فيجب القضاء بعد الافاقة . وكذا الاقضاء على المغمى عليه للروايات الكثيرة النافية له ومادل على ثبوت القضاء عليه مطلقا اذ في بعض الصور يحمل على الاستحباب جمعا بل الاقوى جريان الحكم في فرض تعمد الاغماء اذا كان خارج الوقت لافيه لصدق الفوت حينئذ و الوجه في عدم الوجوب اطلاق صحيحة ايوب انه كتب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام يسأله عن المغمى يوما او اكثر هل يقضى ما فاتته من الصلوات

اولاء؟ فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة^(١) ومن هنا يمكن لنا ان نسقط وجوب القضاء في فرض الجنون العمدى ، ايضا بالاولوية العرفية .

ولاعلى الكافر الاصلى : اذ لم يوجد خبر دل على وجوب القضاء عليه بعد اسلامه، مع ان الحكم محل الابتلاء كثير او الانصاف ان الحكم قطعى، فلا يحتاج الى الاستناد الى حديث الجب فيه.

نعم المرند يجب عليه القضاء للاطلاق المتقدم وعدم المقيد. واما المخالف اذا استبصر فلا يجب عليه قضاء ما اتى به فى حال خلافه اذا كان صحيحا فى مذهبه او مذهبنا لاطلاق صحيحة العجلى^(٢).

(فروع)

(١) هل وجوب القضا فوري يجب المبادرة اليه بلا تأخير ام لافيه قولان اولهما منسوب الى المشهور بين القدماء وبالغ بعضهم فيه حتى منع من الاشتغال بالاكل والشرب والكسب الابدقار الضرورة ، ثانيهما منسوب الى المشهور بين المتأخرين ، وهذا هو البحث المعروف بـ (المواسعة والمضايقه) وقد استدلل لهما بوجوه غير مقنعة ، ولعل عمدة دليل المضايقة صحيح زرارة المذكور فى اول هذه المسألة من قوله **عنه** : (يقضيها اذا ذكرها فى اى ساعة ذكرها ، من ليل او نهار ...) فانه ظاهر فى الفورية خلافا لسيدنا الاستاذ دام ظله.

وعمدة دليل المواسعة اخر صحيحة الاخر الطويل^(٣) : (وان خشيت ان تفوتك

١ - ص ٣٥٢ ج ٥ الوسائل الا ان يقيد اطلاقها بقوله كلما غلب الله عليه فانه اولى

بالعذر الدال على اختصاص الحكم بغير الاختيار .

٢ - ص ٩٧ ج ١ الوسائل .

٣ - ص ٢١١ و ص ٢١٢ ج ٣ المصدر .

القعدة ان بدأت بالمغرب فصل القعدة ثم صل المغرب والعشاء ابدء باولهما، لانهما جميعا قضاء ايهما ذكرت فلا تصلهما الا بعد شعاع الشمس، قال : قلت ولم ذاك؟ قال لانك لست تخاف فوتها.

اقول هذه الجملة الاخيرة تدل على ان صلاة القضا مما لا تخاف فوتها فيهم منه الموسعة ولاجلها يحمل الصحيح الاول على النذب، لكن هذا الاستدلال غير خال عن نقاش ما فلاحوط هو المبادرة الى القضاء اذا امكن.

(٢) يجب المماثلة في القضاء فاذا فاتته صلاة السفر يقضى ركعتين ولو في الحضر واذا فاتته صلاة الحضر يقضى اربع ولو في السفر للروايات^(١) واما اذا فاتته صلاة وكان في اول الوقت حاضرا وفي اخره مسافرا او بالعكس فقبل بالتخير في القضاء بين القصر والتمام وقيل بوجوب التمام اذا تعين في وقت من اوقات الاداء. وقيل ان العبرة بما وجب في اول الوقت وهو الاستفادة من رواية ضعيفة بموسى بن بكر^(٢) والمنسوب الى المشهور ان العبرة في القضاء بحال الفوت، وهو الاقوى لان المستقر في الذمة حال الفوت هو الفائت لا الاول الذي زال بعد طرؤ العنوان الثاني.

ومنه يظهر انه اذا فاتته الصلاة في اماكن التخيير الاربعة يجب قضائها قسرا لان التخيير في ضيق الوقت ينقلب الى تعين القصر على ان الحكم الاول هو القصر وجواز الاتمام انما جاء من خصوصية المكان فاذا زالت زال الجواز لكنه لا ينفي التخيير اذا اراد القضاء في نفس الاماكن كما ذهب اليه صاحب العروة الوثقى فلاحظ

نعم الوجه الاول يوجب قصر القضاء مطلقا.

١ - ص ٣٥٩ ج ٥ المصدر.

٢ - ص ٣٥٩ ج ٥ الوسائل.

نعم اذا فاتته الصلاة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام يجب القضاء ايضا بالجمع للعلم الاجمالي .

(٣) لا ينبغي الشك في وجوب الترتيب في قضاء الصلوات المترتبة اداء كالظهور بين اول العشائين من يوم واحد وقد دلت عليه روايات ^(١) وقد ادعى عليه الاجماع ايضا بل المشهور المدعى عليه الاجماع في كلام جملة من المحققين وجوبه في مطلق الصلوات اليومية الفائتة ، بمعنى وجوب الاتيان بالاسبق على السابق في الفوت و عمدة دليلهم صحيحة رزاة الطويلة . فقد قال الباقر عليه السلام في صدرها : اذا نسيت صلاة او صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات فأبدأ بأولهن فاذن لها واقم ثم صلها ثم صل ما بعدها باقامة ، اقامة لكل صلاة الخ ^(٢) .

بناء على ارادة اولهن في الفوت لا في القضاء لكنها غير ظاهرة لاحتمال نظارة الرواية الى الثاني وبيان كيفية القضاء وانه يكفي اذان الصلاة الاولى من الصلوات التي يقضيها تدريجا وانه لا حاجة الى الاذان لكل صلاة مادام متشاغلا بالصلاة نعم يحسن لكل صلاة اقامة ، مع انها اخص من مدعاهم فانها لا تدل على وجوب الترتيب في غير الصلاة الاولى مع الصلوات المقضية ولا قائل بالتفصيل ، ويؤيده صحيحة ابن مسلم الظاهرة في ان المراد بأولهن هو اولهن في القضاء دون الفوت فمن يرجع الى البرائة لا يكون مخطئا والله العالم .

(٤) تدل صحيحة ابي بصير وصحيحنا ابني مسكان وسان ^(٣) عن الصادق عليه السلام على عدم وجوب تقديم الفائتة على الحاضرة ، فان تم ما يدل على التقديم المذكور سند او دلالة يحمل على التخيير او يحمل الثانية على فرض عدم الخوف من فوت وقت الفضلية للصلاة الحاضرة حيث تقدم الفائتة عليها والاولى على فرض عدم الخوف كما ذكره

١ - ص ٢٠٩ وما بعدها ج ٥ .

٢ - ص ٢٩١ ج ٣ فروع الكافي وص ٣٤٨ ج ٥ الوسائل .

٣ - ص ٢٠٩ ج ٣ الوسائل .

الاستاذ ومع فرض التعارض وعدم ترجح الاول بالكتاب والسنة يرجع الى البرائة ، فلا يشترط صحة الحاضرة بتقديم قضاء الفائتة .

(١٧١) صلاة القضاء عن الميت

فى صحيح حفص البخترى عن الصادق عليه السلام فى الرجل يموت وعليه صلاة او صيام ؟ قال يقضى عنه اولى الناس بميراثه . قلت فان كان اولى الناس به امرأة ؟ فقال لا الا لرجال ^(١) .

وروى ابن طائوس باسناده الى ابن ابي عمير عن رجاله عنه عليه السلام فى الرجل يموت وعليه صلاة او صوم قال : يقضى اولى الناس به ^(٢) .

لكننى لم افر على حال هذا الاسناد فلا اعتمد على الرواية ، والعمدة هى الرواية الاولى . وقد ادعى الاجماع على اصل وجوب القضاء عن الميت على وليه فى الجملة ، وانما الكلام فى فروعه وتعرض لها على سبيل الاختصار .

(١) قضية الاطلاق عدم الفرق بين الصلاة الواجبة عليه ابتداء والواجبة عليه بالاستيجار والولاية وغيرهما ، ودعوى الانصراف عن الثانى كما عن غير واحد ممنوع كما ان مقتضاه عدم الفرق بين العمد والعذر ودعوى الانصراف الى الثانى باطل ولا يبعد غلبة التعمد فى فوت الصلاة فتدبر .

(٢) الميت الذى يقضى عنه صلاته وجوبا هو الرجل فقط كما فى الرواية ، وهو المنقول عن المشهور وليس لنا اطلاق فى رواية معتبرة سنداً يشمل المرأة ايضا خلافا لجمع فالمرأة لا تقضى ولا يقضى عنها الا ان يدعى عدم خصوصية فى الرجل كما فى غير المقام فيقضى عنها .

(٣) ظاهر الرواية عدم وجوب اختصاص القضاء بالولد الا كبر كما عن المشهور فانه غير مفهوم من اللفظ جزما ، وما قيل فى وجهه غير ناهض والراوى نفسه ايضا لم يفهم

ارادة الولد الاكبر من اولى الناس ولذا سئل الامام ثانيا عن فرض كونه امرأة على ان قوله **إِلَّا** لا الا الرجال ايضا يخالف تاويل المشهور فان اطلاق الرجال - بصيغة الجمع - على الابن الاكبر غير متعارف فالتمسك باطلاقه - ان لم يقم الاجماع على خلافه - متعين، فيجب على الذكور في تمام طبقات الارث. والمناط هو صدق العنوان المذكور اولى الناس بميراثه واذا شك يرجع الى البرائة.

(٤) لا يبعد انصراف الرواية عن الممنوع من الارث بالقتل او الكفر وغيره نعم هو في الصوم ممنوع لموثقة ابي بصير قال سألت ابا عبد الله **عليه السلام** عن رجل سافر في شهر رمضان فادر كه الموت قبل ان يقضيه ، قال يقضيه افضل اهل بيته ، فليس فيها اشعار بمدخلية الميراث في الحكم .

(٥) اذا كان الاولى بالميراث متعددا فلا يبعد استفادة وجوب التقسيم من الرواية للفهم العرفي ومن قاعدة العدل والانصاف ان لم يقضه بتمامه احدهم بانفراده نعم الاوفق بلفظ الرواية هو الوجوب الكفائي عليهما او عليهم بل هذا هو المتعين في صوم اليوم الواحد او الصلاة الواحدة .

(٦) ظاهر الرواية لزوم المباشرة على اولى الناس بالميراث لكن الاقوى كفاية صلاة الاجير والمتبرع فان غير الولي اذا صلى نيابة عن الميت ، بلا فرق بين الاجارة والتبرع والوصية فقد فرغ ذمته فيمتنع بقاء الامر بتفريغ ذمته على الولي فانه من قبيل تحصيل الحاصل.

(فان قلت) فراغ ذمة الميت بفعل غيرا لولي اول الكلام (قلت) انه يفهم من ادلة مشروعية العبادة عن الاموات ، ويدل عليه في خصوص الصوم رواية ابي بصير ^(١) ان ثبتت وثيقة محمد بن يحيى الواقع في سندها .

(٧) الظاهر لزوم مراعاة الولي تكليف نفسه في جميع احكام الصلاة والصيام

فان التكليف متوجه اليه فمدار الامتثال وعدمه هو نظر الولي فلا عبرة بما كلف به الميت .

(١٧٢) صلاة الليل على النبي الاكرم ﷺ

قال الله تعالى مخاطبا لنبيه الخاتم ﷺ : ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا (الاسرى ٧٩) لم يثبت لى عاجلا كيفية هذه الصلاة الواجبة على النبي الاكرم بدليل معتبر .

نعم هى مستحبة على الامة^(١) وكيفيةها مذكورة فى كتب معدة للعبادات والاذكار . وليس المختصر يتسع امثال هذه المسائل ، نعم لا بد من ذكر موثقة سماعة عن الصادق^(٢) فى تفسير المقام المحمود .

قال سألته عن شفاعة النبي يوم القيامة . قال: يلجم الناس يوم القيامة العرق فيقولون انطلقوا بنا الى ادم ليشفع لنا عند ربه فيقول ان لى ذنبا وخطيئة فعليكم بنوح ، فيأتون نوحا فيردهم الى من يليه فيردهم كل نبي الى من يليه حتى ينتهوا الى عيسى فيقول عليكم بمحمد رسول الله ﷺ فيعرضون انفسهم عليه ويسئلونه فيقول: انطلقوا فينطلقوا الى باب الجنة ويستقبل باب الرحمن ويخرساجدا فيمكث ما شاء الله فيقول الله ارفع راسك واشفع تشفع واسئل تعط وذلك قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا .

١ - فان قلت قوله تعالى يدل على وجوبها على الامة ايضا فى المزملة: ان ربك يعلم انك تقوم ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك... فتأب عليك فافرقه واما تيسر من القرآن قلت التوبة لا تدل على نفى الوجوب بل يصدق مع نفى الاستحباب ايضا ويؤكد قوله طائفة ، اذ لو كانت واجبة عليهم ما تركها غير الطائفة المذكورة من المؤمنين وايضا لو كانت واجبة لاشتهر امرها وبان .

٢ - ص ٤٣٨ ج ٢ تفسير البرهان .

(١٧٣) الصلاة على الاموات

وجوبها الكفائي في الجملة مما لا ريب فيه في الاسلام، وانما المحتاج الى البحث بيان فروعه فنقول مختصرا .

(١) لا ينبغي الاشكال في عدم وجوبها على الميت الكافر بلحاظ السيرة الجارية بين المسلمين المتصلة بزمان صاحب الشرع ﷺ واما المناق فقد صرح سيدنا الاستاذ الخوئي (مدظله) في مجلس درسه بوجوب الصلاة عليه لجريان احكام الاسلام عليه بحسب الظاهر ، ويضعفه ظاهر قوله تعالى : ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون (التوبة ٨٧). فان الآية نازلة في حق المنافقين كما يظهر من الايات المتقدمة على هذه الآية. الا ان يقال ان المراد بالصلاة والقيام المذكورين في الآية هو الدعاء، ويدل على تفسير القيام به صحيحة الحلبي المتقدمة في الجزء الاول^(١) من هذا الكتاب ويدل على تفسير الاول - وهو الصلاة - به صحيحة هشام عن الامام الصادق عليه السلام كان رسول الله ﷺ يكبر على قوم خمسا وعلى قوم اربعين اربعا، فاذا كبر على رجل اربعا انهم، يعني بالنفاق^(٢)

فالمراد بالصلاة المنهى عنها على المنافق هي الصلاة التي تصلى

الميت المؤمن التي فيها خمس تكبيرات ويجب فيها الدعاء له ، وان سئ فيها اربع تكبيرات ولا دعاء فيها فلا تشملها الآية نعم لا بد من اامة دليل - وان كان اطلاقا - على وجوب الصلاة على المنافق^(٣) ، ويمكن ان نستدل على عموم الحكم لغير الكافر بصحيفة ابراهيم عن طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام صل على من مات من اهل القبلة وحسابه على الله^(٤) .

١ - حاشية ص ١٨ ولاحظ ص ٧٧٠ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٧٧٢ ج ٢ الوسائل .

٣ - فان عمل الرسول الاكرم (ص) لا يدل على الوجوب .

٤ - ص ٨١٤ ج ٢ الوسائل .

لكن كل ما قيل في موثقية طلحة والاعتماد على رواياته لا يمكن قبوله ، بل الأرجح انه مجهول فلا تنهض رواياته حجة .

وبصحيحة علي عن اخيه الكاظم عليه السلام عن الرجل يأكله السبع او الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به ؟ قال : يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن ^(١) .

وبصحيحة الفضل عن الصادق عن ابيه عليه السلام في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلة ووسطه وصدرة ويداه في قبيلة والباقي منه في قبيلة . قال ديته علي من وجد في قبيلته صدره ويداه ، والصلاة عليه ^(٢) .

والسؤال فيهما عن الرجل وحكم الامام بالصلاة عليه من غير استئصال بين المؤمن والمخالف والمنافق ، ويجرى هذا الكلام في صحيحة اخرى لعلي عن اخيه الكاظم عليه السلام وفي صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام فلا حظهما ^(٣) .

الا ان يناقش بان هذه الروايات في بيان حكم امر اخر ولا نظارة لها الى هذه الجهة فاستفادة عموم الحكم منها لا يخلو عن اشكال . نعم لامجال للتشكيك في وجوب غسل غير الامامي ممن يحكم باسلامه خلافا لجمع حيث خصوا الوجوب بالميت المؤمن ، وذلك للقطع بايقاع الصلاة على كل مسلم وبنحو الوجوب في حياة النبي الاكرم صلى الله عليه وآله فاذا شك بعد ذلك في اشتراط ايمان الميت في وجوب الصلاة عليه يرجع الى استصحاب عدمه .

(٢) لانجب الصلاة على ميت يقل عمره من ست سنين ، ففي صحيحة زرارة مات ابن ابي جعفر عليه السلام . . . فغسل وكفن ومشى معه وصلى عليه . . . فقال : انه لم يكن يصلى على مثل هذا ، وكان ابن ثلاث سنين ، كان على عليه السلام يامر به فيدفن ولا يصلى عليه ، ولكن الناس صنعوا شيئا فنحن نصنع مثله ، قال : قلت : فمتى تجب

عليه الصلاة فقال : اذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين ^(١).

اقول : وفي شمول الرواية للمجنون اذا كان ابن ست سنين نظر او منع فانه لا يعقل الصلاة والاولى عدم نية الاستحباب والامر فيما اذا يصلى على الاقل من ست سنين لاجل هذه الرواية وان كانت صحيحة ابن سنان تدل على استحبابها واما اذا تولد، ميتا وغير حي فلا تشرع الصلاة عليه للصحيحة المذكورة ^(٢).

(٣) لاختلاف ظاهرا بين الفقهاء في تأخر الصلاة عن الغسل والكفن وهذا مما يمكن استفادته من الروايات ايضا . واذا لم يمكن تكفينه يحفر له ويوضع في لحده ويستر عورته باى شىء امكن كالحجر ثم يصلى عليه ، ثم يدفن كما فى موثقة عمار ، وفيها : لا يصلى على الميت بعد ما يدفن ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته ^(٣).

ومقتضى اطلاقه سقوط الصلاة على الميت المدفون وان لم يصل عليه اصلا ، لكن فى صحيحة هشام عن الصادق عليه السلام لا باس ان يصلى الرجل على الميت بعدما يدفن ^(٤) ولا جلله يحمل النهى فى السابقة على الكراهة جمعا .

اقول : مقتضى القاعدة وجوب النيش اذا تركت الصلاة على المدفون سهوا او عمدا اذا لم يستلزم هتكا او حرجا وهاتان الروايتان لا تدفعانه . ولا يبعد القول به فى الاولى بل الثانية ان لم يقم الاجماع على عدمه نعم اذا صلى عليه ثم تبين بعد الدفن فساد الصلاة المذكورة لا يبعد الاجتزاء بها لموثقة عمار عن الصادق عليه السلام انه سئل عن من صلى عليه فلما سلم الامام فاذا الميت مقلوب رجلاه الى موضع رأسه ، قال يسوى

١- ص ٧٨٨ نفس ج ٢ الوسائل.

٢- ص ٧٨٨ نفس المصدر .

٣- ص ٨١٣ المصدر.

٤- ص ٧٩٤ المصدر.

وتعاد الصلاة عليه ، وان كان قد حمل مالم يدفن فاذا دفن فقد مضت الصلاة عليه ولا يصلى عليه وهو مدفون ^(١) .

والاقتصار على مورد الحديث دون غيره ليس من الجمود الجميل فتدبر . و يظهر من هذه الرواية اعتبار وضع رأس الميت الى يمين المصلى ورجليه الى يساره كما هو المتعارف ويمكن استفادة اعتبار الاستلقاء مما ورد في الصلاة على العراة حيث امر الامام بستر عورة الميت بخشب او حجر ، اذ لو كان وضعه على وجهه على الارض جائزا لم يحتج ستر عورته الى شيء اخر فتدبر فيه ، والظاهر انه لا خلاف في اعتبار الامرين وقد فصل صاحب العروة (قده) الكلام في شروط هذه الصلاة ، الا ان بعضها مدلل وبعضها لادليل عليه والتعرض اها يوجب التطويل .

(٤) المستفاد من مجموع الروايات وجوب خمس تكبيرات على المؤمن و يجب الدعاء او الثناء او الصلوة بعد كل تكبيرة وليس فيه ذكر ودعاء معين وما ذكره المشهور وادعى عليه الاجماع من وجوب الشهادتين بعد التكبيرة الاولى و الصلاة على محمد واله بعد الثانية والدعاء للمؤمنين بعد الثالثة والدعاء للميت بعد الرابعة لادليل معتبر عليه فلا نقول بوجوبه ، نعم نقول بوجوب الدعاء على الميت من جهة الروايات اولو من جهة عدم صدق الصلاة على الميت بدونه ثانيا ، فانه لو اقتصر المصلى على التكبيرات والثناء والصلوة والدعاء لغير الميت لا يصدق عليه انه صلاة على الميت ^(٢) . وادعى بعضهم الاجماع على وجوب الصلاة على محمد واله عليهما السلام فيها ايضا . وبعضه اشتمال جميع الروايات المعتبرة على الصلاة عليه والدعاء عليهما السلام فهو ان لم يكن اقوى لاشك انه احوط لزوما .

والاحسن الجمع بين الشهادتين والصلوات والدعاء للمؤمنين وللميت بعد

١ - ص ٧٩٦ نفس المصدر .

٢ - لكنه منقوض بالصلاة على المنافق والمخالف .

كل تكبيرة .

ثم انه لا يجب الدعاء للميت اذا لم يكن مؤمنا اثنى عشر يا ، فان كان مستضعفا يحسن ان يقول : اللهم اغفر للمذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ، وان كان يجهل مذهبه فيجوز ان يدعى به ايضا ويجوز ان يقال : اللهم ان كان يحب الخير واهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه ^(١) .

والظاهر عدم وجوبه فيهما كفاية الدعاء للمؤمنين في الاخير فضلا عن الاول وانما الكلام في غير المستضعف ممن يعلم مذهبه وخلافه فان الدعاء له وان كان غير واجب لكن هل يجب الدعاء عليه ام لا ؟ لا بعد في الثاني وان كان الاحوط اتيانه بما في الروايات المعتبرة ، ففي صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام ان كان جاحدا للحق فقال : اللهم املأ جوفه نارا وسلط عليه الحيات والعقارب الخ ^(٢) .

اقول : والظاهر كفاية الدعاء في مطلق صلاة الميت بغير العربية ايضا للاطلاقات وما قيل في وجه اعتبار العربية ضعيف جدا بل الاظهر ان التكلم بكلام ادمي لا يبطلها اذا بقي صورة العمل ، محفوظة فان مبطلية الكلام انما هي للصلوات التي لها ركوع وسجود .

واما التكبيرات فيجب الاتيان بالعربية الصحيحة على وجه ذكره في تكبيرة الاحرام وتبطل الصلاة بنقصائها سهو او عمدا .

وقد مر انها في صلاة المنافق اربع ومقتضى اطلاق جملة من الروايات المعتبرة ^(٣) وجوب خمس تكبيرات في غير المنافق مؤمنا كان او غير مؤمن ، مستضعفا كان او معاندا اذا حكم باسلامه ولادليل على كفاية الاربع خلافا للمحقق

١ - ص ٧٦٨ ج ٢ الوسائل .

٢ - ص ٧٧١ المصدر .

٣ - لاحظ ص ٧٧٢ الى ص ٧٧٦ ج ٢ الوسائل .

وجمع ممن تأخر عنه وخلافا لمن ذهب الى التخيير بين الخمس والاربع مع ان التخيير بين الاقل والاكثر غير معقول على ما حقق في اصول الفقه .

وقد ورد في بعض الروايات دعاء مخصوص في الصلاة على الطفل لكنه غير واجب والروايات غير معتبرة فيصلح في الصلاة عليه علي محمد وآله ويدعو بما يشاء .

صلاة اليوم والليل (١٧٤-١٧٨)

تجب في كل يوم وليلة خمس صلوات ، ركعتان للصبح وثلاث للمغرب واربع للظهر واربع للعصر واربع للعشاء لغير المسافرين .

واصل وجوبها ضروري في دين الاسلام يقبح الاستدلال عليه ، واما الكلام في شروطها واجزائها واحكامها فهو خارج عن وسع هذه الرسالة^(١) .

تنبيهه: واما صلاة الاحتياط والاجارة وصلاة النذر والعهد واليمين فهي غير واجبة بوجوب نفسي حتى تغنوا والوجه فيه ظاهر .

باب الاصوام

(٥) صوم التأديب

اذا افطر المكلف عمدا في شهر رمضان فقد بطل صومه ووجب عليه القضاء والكفارة ، ولكن مع ذلك لا يجوز له الاتيان بالمفطرات بعده وارجبوا على مثله الامساك عنها ، ولعله اجماعى بينهم ولكنني لم اجد في الادلة اللفظية ما يثبت به .

١ - ومع وجود صلاة الجواهر وصلاة الشيخ الانصارى وصلاة المحقق الهمداني لا ينبغي تأليف كتاب في الصلاة . بل لا بد من التحقيق في المسائل التي تهم اليوم في حياة المسلمين .

الا ان يتمسك باطلاق مفهوم قوله تعالى: كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخ وباطلاق قوله تعالى: واتموا لصيام السى الليل وفيه منع فافهم، ولاحظ مادة الاتمام وعلى الجملة لا اظن باحد يفتى بجواز المفطرات لمثله.

(١٧٩) صوم اذى الحلق

قال الله تعالى: واتموا الحج والعمرة لله فان احصرتم ^(١) فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك (البقرة ١٩٦).

اقول: ظاهر القرآن حرمة الحلق مالم يبلغ الهدى مكة او منى الا فى صورة المرض والاذى فى الرأس فيحلق ويفدى باحد الامور الثلاثة منها صوم ثلاثة ايام نتجمع على المريض شاتان احديهما للبعث وهى واجبة تعيينا ثانيتهما للفدية عن تقدم الحلق على بلوغ الهدى الى محله ومحله محل الحصر وهى واجبة تخيرا.

لكن يظهر من بعض الروايات جواز الذبح والنحر فى مكان الحصر ثم جواز الحلق والاعتماد على ظاهر الاية ولاحظ جواهر الكلام (ص ١٤٣ ج ٢٠).

وعلى كل حال اذا حلق راسه جهلا ونسيانا لاشىء عليه واذا حلقه عمدا فعليه دم شاة فقط واذا حلقه لضرورة فعليه صيام ثلاث ايام او دم شاة او صدقة فالصيام واجب تخيرى. وقد نقلنا روايات المسألة فى الجزء الاول من هذا الكتاب فى

١- وفى صحيحة معاوية عن الصادق (ع): المحصور غير المصدود وقال المحصور هو المريض والمصدود هو الذى يردده المشركون... والمصدود وتحل له النساء... والمحصور لا تحل له النساء ص ١٩٣ ج ١ تفسير البرهان وليعلم انه لا دليل على كون الحصر فى الاية بمعناه المصطلح بل لا يبعد شموله للصد ايضا.

مادة الحلق^(١) وفي مادة الازالة^(٢) ولا فرق في ذلك بين المحصور وغيره بل الحكم ثابت لمطلق المحرم عند الضرورة في حلق جميع الرأس او معظمه وفي ثبوته في حلق بعض الرأس تردد .

(١٨٠) صوم بدل النذر

في صحيحة على بن مهزيار عن ابي الحسن عليه السلام : يا سيدي رجل نذر ان يصوم يوما من الجمعة دائما ما بقي فوافق ذلك اليوم ، يوم عيد فطر او اضحى او ايام التشريق او سفر او مرض هل عليه صوم ذلك اليوم او قضاؤه وكيف يصنع يا سيدي ؟ فكتب اليه : قد وضع الله عنه الصيام في هذه الايام كلها ويصوم يوما بدل يوم انشاء الله ، وكتب اليه يسأله ياسيدي رجل نذر ان يصوم يوما فوقع ذلك اليوم على اهله ما عليه من الكفارة ؟ فكتب اليه : يصوم يوما بدل يوم و تحرير رقبة مؤمنة^(٣) .

اقول: يلحق بالوقاع غيره من المفطرات، لكن في الحاق فرض ترك الصوم سهوا بصورة الاعذار المذكورة تردد .

(١٨١) صوم بدل الهدى

قال الله تعالى : فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فسيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام . (البقرة ١٩٦) .

١ - ص ١٧٠ وص ١٧١ .

٢ - ص ٢٢٢ وص ٢٤٥ .

٣ - ص ٢٣٣ ج ١٦ الوسائل .

اقول ؛ لابد لتوضيح المقام من بيان فروع .

(١) نقل عن المشهور ان من فقد الهدى ووجد ثمنه يخلفه عند من يشتريه طول ذى الحجة فان لم يوجد ففي العام المقبل فى ذى الحجة وذهب المحقق فى الشرائع وقبله ابن ادريس الى وجوب الصوم .

اقول : اطلاق الآية يثبت قولهما بل هو المتعين اذا وجد الثمن بعد يوم النحر لرواية ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال سألته عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدى حتى اذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أيذبح او يصوم ؟ قال : بل يصوم ، فان ايام الذبح قد مضت ^(١) وليس فى سندها من يتوقف فيه الا عبد الكريم الواقفى فانا قد اوجبنا الاحتياط فى رواياته فى فوائدنا الرجالية ، وفى صحيحة حريز عن الصادق عليه السلام عن متمتع بجدا الثمن ولا يجد الغنم قال : يخلف الثمن عند بعض اهل مكة ويامر من يشتري له ويذبح عنه وهو يجزى عنه فان مضى ذى الحجة اخر ذلك الى قابل من ذى الحجة ^(٢) .

اقول : قوله عليه السلام وهو يجزى عنه . يدل على عدم وجوب الصوم بالالتزام ويشترط فى النائب المشتري الامانة دون العدالة ، والظاهر ان من اعتبر الوثاقة فيه يريد ما ذكر نادون العدالة كما يظهر من صاحب الجواهر فاورد عليهم بكفاية الاطمينان فلا خلاف فى المسئلة ^(٣) .

والمتحصل ان الحاج اما لا يقدر على ذبح الهدى ونحره ولا على ثمنه واما

١ - ص ١٥٣ ج ٩ الوسائل .

٢ - ص ١٥٣ ج ١٠ الوسائل .

٣ - ص ٢٠٢ حج الجواهر الطبعة القديمة واما ما يدعيه الفاضل المامقانى فى رجاله من اجماع الرجاليين على ارادة العدل الضابط من الثقة فهو تخرص وهذا النجاشى يصرح فى ترجمة عبد الكريم بن عمرو انه واقفى ومع ذلك يقول ثقة ثقة عين .

يقدر على ثمنه دون نفسه في يوم النحر او قبله ايضا واما يقدر على الثمن يوم النحر ولا يقدر عليه قبله فهذه صور ثلاث :

ففي الاولى يجب الصوم بلا اشكال للاية الكريمة ، وفي الثانية يجب ما في صحيح حريز ، والمتيقن منه ترك الصوم الى اخرى ذى الحجة من القابل وبعده يجب الصوم وان احتمل بل علم بوجودان الهدى في العام الثالث ، لكن وجوب الصوم لا يخلو عن اشكال لان صيام ثلاثة ايام من ايامه مقيد بوقوعه في الحج وصحيح معاوية الاتي عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخصوص بالصورة الاولى فوجوب فعله في البلد محتاج الى دليل بل مقتضى صحيح منصور الاتي سقوطه وتعين الذبح ولو بعد سنوات الا ان يقال انه بخصوص بالصورة الاولى فلا حظ . وفي الثالثة يجب الصوم ايضا فان الحاج اذا كان يوم النحر فاقد الثمن الهدى يشملها الاية المباركة وان فرضنا الرواية ضعيفة السند .

هذا كله اذا وجد الامين ، واما اذا لم يوجد فهل يجب الصوم عملا باطلاق الكتاب او يجب ايتاء الثمن في بلده في العام القابل لمن يريد الحج فيذبح عنه والظاهر هو الاول وان كان الاحوط الجمع بين الامرين .

(٢) مقتضى جملة من الروايات جواز ايقاع صوم الثلاثة في جميع ايام ذى الحجة من اوله الى اخره ففي صحيحة رفاعة عن الصادق عليه السلام . . . انا اهل بيت نقول ذلك لقول الله عز وجل (فصيام ثلاثة ايام في الحج) يقول في ذى الحجة ^(١) وفي رواية زرارة وفيها عبد الكريم المشار اليه انفا: من لم يجد هديا واحب ان يقدم الثلاثة الايام في اول العشر فلا بأس ^(٢) .

وفي صحيحة سليمان بن خالد او حسنته قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل

تمتع ولم يجد هديا قال : يصوم ثلاثة ايام بمكة وسبعة اذا رجع الى اهله ^(١) .
 اقول : دلالة على جواز الصوم في ما بعد يوم النفر واضحة ومثلها صحيحة
 ابن مسكان ^(٢) .

وفي صحيحة منصور عنه عليه السلام : من لم يصم في ذى الحجة حتى يهل هلال
 المحرم فعليه دماءة وليس له صوم ويذبحه بمنى ^(٣) .

اقول : وكذا في صورة النسيان فانه يسقط الصوم ويبعث بدم كما في صحيح
 الحلبي ^(٤) .

وفي صحيحة زرارة عنه عليه السلام من لم يجد ثمن الهدى فاحب ان يصوم الثلاثة
 الايام في العشر الاواخر فلا باس بذلك ^(٥) ويدل على الحكم ايضا صحيحة ابن
 سنان ^(٦) وغيرها من الروايات ، نعم لابد من التقييد في الاول بما اذا كان متلبسا
 باحرام العمرة ^(٧) .

هذا ولكن في صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله
ﷺ من كان متمتعا فلم يجد هديا فليصم ثلاثة ايام في الحج و سبعة اذا رجع الى
 اهله ، فان فاته ذلك وكان له مقام بعد الصدر صام ثلاثة ايام بمكة و ان لم يكن
 له مقام صام في الطريق او في اهله وان كان له مقام بمكة واراد ان يصوم السبعة ترك

١ - ص ١٥٦ ج ١٠ الوسائل .

٢ - ص ١٦٢ نفس المصدر .

٣ - ص ١٥٩ المصدر .

٤ - ص ١٦٠ نفس المصدر .

٥ - ص ١٥٨ المصدر .

٦ - ص ١٦٤ المصدر .

٧ - لاحظ ص ٢٠٥ حج الجواهر .

الصيام بقدر مسيره الى اهله او شهر اثم صام بعده ^(١) ،

اقول يستفاد منها وجوب المبادرة الى الصوم قبل دخول مكة من منى وان كان وقته باقيا الى اخر ذبيحة وقد ادعى عدم الخلاف في وجوبه يوم السابع والثامن والتاسع ومنه يظهر وجوب التتابع في صوم الثلاثة المذكورة ايضا وقد دلت عليه بعض الروايات وادعى عليه الاجماع ايضا ، ويسدل عليه اي وجوب المبادرة صدر صحيحة رفاعة المتقدمة وصحيحة معاوية ^(٢) وصحيحة ابن مسلم ^(٣) وصحيحة حماد ^(٤) وغيرها فتقيد بها الروايات الاولى ولكن لا يبعد الحكم باستحباب الصوم في يوم السابع والثامن والتاسع دون وجوبه ، لصحيح زرارة السابقة الدالة على جواز ايقاعه في اول العشر لكن عرفت النقاش في سنده ويظهر من كلام سيدنا الاستاذ الحكيم ان عدم الوجوب مختار غير واحد من الفقهاء ^(٥) والاحتياط لا يترك و ان كان الاشبه هو الاستحباب وعدم الوجوب وعلى القول بالوجوب اذا لم يقدر صوم تلك الثلاثة لعذر مثلا فليصم يوم الثالث عشر ويومين بعده كما يظهر من صحيحة رفاعة المتقدمة وصحيحة عيص عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن متمتع يدخل يوم التروية وليس معه هدى قال : فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة ويتسحر ليلة الحسبة فيصبح صائما وهو يوم النفر (١٣ ذى الحجة) ويصوم يومين بعده .

وتقرب منها صحيحة معاوية في الامر بصوم ايام (١٣ و ١٤ و ١٥) من ذى الحجة

١ - ص ١٦٠ وص ١٦٣ المصدر ويكفى ظن دخول اهل بلده في بلدهم في صحة

الصوم كما في بعض الروايات والاحوط هو اليقين به .

٢ - ص ١٥٥ المصدر .

٣ - ص ١٥٧ المصدر .

٤ - ص ١٥٨ المصدر .

٥ - ص ٢٠٣ دليل التماسك .

وقد دلت جملة من الروايات على عدم جواز الصوم ايام التشريق (١٠-١١-١٢) من ذى الحجة نعم فى روايتين امر بصيام ايام التشريق^(١) لكنهما حملتا على التقية ورهبتا بالشدود .

واذا لم يصم يوم السابع فقط فهل يجوز او يجب صوم يوم الثامن والتاسع ويوم الثالث عشر او يصوم بعد ايام التشريق ؟ مقتضى رواية ابن الحجاج التى فى سندها الحسين بن المختار الذى اوجبنا الاحتياط فى رواياته انه: لا يصوم يوم التروية ولا يوم عرفة ولكن يصوم ثلاثة متتابعات بعد ايام التشريق^(٢) وقد دلت عليه صحيحة دفاعة المتقدمة وغيرها ايضا .

وفى بعض الروايات غير المعتمدة سنداً^(٣) امر بصوم يوم التروية ويوم عرفة ويوم اخر بعد ايام التشريق ونسبه فى الجواهر الى المشهور، بل عن الحلبي وغيره الاجماع عليه ولكن لا يبعد تاخير الصوم الى ما بعد ايام التشريق بل هو الاحوط من جهة تحقق التتابع وكل ما ذكره صاحب الجواهر (ره) غير مفيد^(٤) .

واما اذا لم يصم اليومين فلا يصم يوم عرفة ، بل لابد من تأخيرها الى ما بعد ايام التشريق بلا خلاف وجده صاحب الجواهر لا طلاق ما دل على وجوب التتابع ولما مر .

(٣) كما يعتبر التتابع فى صوم الثلاثة يمكن ان نقول به فى صوم السبعة لرواية على عن اخيه الكاظم عليه السلام قال : سألته عن صوم ثلاثة ايام فى الحج وسبعة أيسومها متوالية او يفرق بينها؟ قال : يصوم الثلاثة (الايام) لا يفرق بينها. والسبعة

١ - ص ١٦٥ ج ٩ الوسائل .

٢ - ص ١٦٧ ج ٩ الوسائل .

٤ - ص ٤٠٣ حج الجواهر .

لا يفرق بينها ولا يجمع بين السبعة والثلاثة جميعاً^(١) وهذا الرواية رواها على بن جعفر في كتابه والسند صحيح لا اشكال فيه، ولا يضر ضعف طريق آخر لها فطعن صاحب الجواهر في سندها عجيب لكن المشهور الذي نفى عرفان الخلاف عنه هو عدم اعتبار الموالات وبدل عليه رواية في سندها الغالى الذى قيل انه مسلم الضعف هذا ولكن الذى يجوز ذهبنا الى المشهور هو عدم ذكر جملة «والسبعة لا يفرق بينها» في بحار الانوار الماخوذ منها روايات على بن جعفر في كتابه واليك نص الرواية: وسألته عن صوم الثلاثة ايام في الحج والسبعة أيسومها متوالية او يفرق بينها؟ قال يصوم الثلاثة لا يفرق بينها ولا يجمع السبعة والثلاثة معاً^(٢).

فالامر يدور بين اختلاف نسخ البحار وبين اشتباه صاحب الوسائل (ره) في النقل وعليه. فلا مانع من الرجوع الى البرائة.

(١٨٢) صوم شهر رمضان

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم .. اياما معدودات. . . فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً . (البقرة ١٨٣ - ١٨٥) .

والمراد من الصيام المكتوب هو صيام شهر رمضان جزماً ، ولكن لا حاجة في اثبات وجوب صوم رمضان الى الاستدلال بالقران والسنة القطعية فانه ضرورى من ضروريات الدين وهى مستغنية عن التأييد والتدليل .

قال الباقر عليه السلام على خمسة اشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية .

١ - ص ١٧٠ ج ٩ الوسائل .

٢ - ص ٢٨٠ ج ١٠ الطبعة الحديثة .

قال زرارة : قلت اى شئى من ذلك افضل ؟ قال : الولاية افضل لانها مفتاحهن والوالى هو الدليل عليهن ، قلت ثم الذى يلى ذلك فى الفضل ؟ فقال : الصلاة . قلت ثم الذى يليها فى الفضل ؟ قال الزكاة لانه قرنها بها وبدأ بالصلاة قبلها ، قلت فالذى يليها فى الفضل ؟ قال الحج ، قلت ما ذا يتبعه ؟ قال الصوم ^(١) .

اعلم انا لانبحث عن فروع صوم رمضان كما لم نبحث عن فروع الصلاة والزكاة والحج لان بناء الكتاب على الاختصار ولانها مفصلة فى المطولات .

(١٨٣) صوم الاعتكاف

لا يصح الاعتكاف باقل من ثلاثة ايام ، ومن اعتكف فى المسجد يومين يجب عليه اتمامه فى اليوم الثالث وجازله الخروج منه بعد ذلك ولكن لو اعتكف خمسة ايام فيه وجب السادس .

وفى صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : اذا اعتكف يوما ولم يكن اشتراط فله ان يخرج ويفسخ الاعتكاف ، وان اقام يومين ولم يكن اشتراط فليس له ان يفسخ اعتكافه حتى تمضى ثلاثة ايام ^(٢) .

وفى صحيحة ابي عبيدة عنه عليه السلام : من اعتكف ثلاثة ايام فهو يوم الرابع بالخيار ان شاء زاد ثلاثة ايام اخر وان شاء خرج من المسجد ، فان اقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة ايام اخر ^(٣) وفى دلالة الرواية على وجوب اتمام كل ثالث كالتابع والاثنى عشر مثلا نظر . وكيفما كان فاذا وجب الاعتكاف فى اليوم الثالث والسادس وجب فيهما الصوم لدلالة جملة من الروايات على اشتراطه .

١ - والرواية مفصلة فى المحاسن ولاحظ اول الوسائل .

٢ - ص ٤٠٤ ج ٧ الوسائل .

٣ - ص ٢٣٣ المصدر .

ولم يعتبر علمائنا ان يكون صوم الاعتكاف لاجله بل المعتبر مطلق الصوم أى صوم كان ولو كان استنجاريا او نذرا وهو مقتضى اطلاق الادلة ايضا .

(١٨٤) صوم قضاء رمضان

قال الله تعالى : يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقوبات فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر . . . ومن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة (البقرة ١٨٣-١٨٥) . مدلول الآيتين وجوب قضاء صوم رمضان الفائت بالمرض والسفر فقط ، فالخطاب في قوله تعالى «ولتكملوا العدة» متوجه الى من كان مريضا او على سفر في شهر رمضان ولكن مع ذلك لا يخلو عن دلالة ما على مطلوبة اكمال العدة من غير نظر الى سبب الفوت ، فيستفاد منه عموم وجوب القضاء ^(١) الا ما خرج بالدليل .

ويدل عليه ايضا صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام : اذا كان على الرجل شيء من صوم شهر رمضان فليقضه في أي شهر شاء الخ ^(٢) كما عن صاحب المدارك (ره) وما ورد عليه سيدنا الاستاذ الحكيم (ره) من عدم نظارتها الى هذه الجهة بل الى امر اخر بعد الفراغ عن ثبوت القضاء ^(٣) ليس بقوى فان الظاهر نظارة الرواية الى الجهتين فيستفاد منها عموم وجوب القضاء سواء في ذلك العمد والعذر . فتأمل فان ما افاده السيد الحكيم قد غيّر هين . نعم لا يجب على البالغ قضاء ما فاتته قبل بلوغه ولا على من اسلم من الكفر الاصلى ما فاتته في حال كفره ^(٤) بالضرورة فيهما .

١ - فان اطلاق العلة لا يقيد بمورد المعلول .

٢ - ص ٢٤٩ ج ٧ الوسائل .

٣ - ص ١٩٠ ج ٦ مستمسك العروة (الطبعة الاولى) .

٤ - في صحيح عيص عن الصادق (ع) عن قوم اسلموا... ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي اسلموا فيه الا ان يكونوا اسلموا قبل طلوع الفجر ص ٢٣٨ ج ٧ الوسائل .

واما المرتدفا وجبوا عليه القضاء للعموم السابق ولم يلحقوه بالكافر الاصلى.
واما المخالف اذا استبصر فقدم حكمه فى قضاء الصلاة .

وكذا لا يجب قضاء ما فاتته لاجل الاعماء كما اشرنا اليه فى قضاء الصلاة و
منه يظهر عدم وجوب ما فاتته ايام جنونه بالاولوية مع انه مما لا خلاف فيه ، كما انه
لا خلاف فى وجوبه على الحائض والنفساء للعموم والروايات الخاصة .

وحيث ان وجوب القضاء غير تابع لوجوب الاداء كما عرفت فيجب قضاء ما فات
للنوم والغفلة عن نية الصوم فلاحظ .

فروع

(١) لا يعتبر التتابع ولا يجب الفور فى هذا الصوم للروايات^(١) وكذا لا يجب
تعيين الايام لانه فرع التعين المفقود فى صوم ايام رمضان. ولا يعتبر الترتيب بينه وبين
غيره من اقسام الصوم الواجب للاصل بل ولاطلاق الادلة .

(٢) يستثنى من العموم السابق ما اذا فاتته صوم رمضان للمرض واستمر مرضه
الى رمضان اخر فانه يجب عليه التصديق لكل يوم بمد ولا يجب عليه قضاء الصوم
على الاقوى وهو المشهور المدعى عليه تواتر الاخبار خلافا لجماعة، فقيه
محمد بن مسلم عن الباقرين عليهما السلام : سألتهما عن رجل مرض فلم يصم حتى ادركه
رمضان اخر ، فقال : ان كان برأ ثم توانى قبل ان يدركه رمضان الاخر صام
الذى ادركه وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه قضاؤه وان كان
لم يزل مريضا حتى ادركه رمضان اخر صام الذى ادركه وتصدق عن الاول لكل
يوم مد على مسكين وليس عليه قضاؤه^(٢) وقريب منها صحيح زرارة واطلاق صحيحة

١ - لاحظ ص ٢٤٨ الى ص ٢٥٢ ج ٧ الوسائل .

٢ - ص ٢٤٤ وص ٢٤٥ المصدر .

ابن سنان^(١) وصحيفة على بن جعفر^(٢) ورواية الكنانى الدالة على وجوب الصيام فى هذا الفرض ضعيف سنداً واما رواية سماعة فتحمل على الاستحباب^(٣).

والاقوى جريان هذا الحكم فيما اذا لم يصم لعذر اخر غير المرض لكنه مرض واستمر مرضه الى رمضان اخر فلم يقدر على القضاء لصحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: من افطر شيئاً من رمضان فى عذر ثم ادرك رمضان اخر وهو مريض فليتصدق بمد لكل يوم ، فاما انا فانى صمت وتصدقت^(٤)

اذ يظهر من ذيله. ان الصوم غير واجب وانما صام الامام عليه السلام تطوعاً وزيادة للتقرب . وفى غير هاتين الصورتين يرجع الى العموم الدال على وجوب القضاء .
(٣) الاحوط عدم تاخير القضاء الى رمضان اخر ، بانفى الخلاف فى عدم جوازه ، وقد استدلل له بوجوه قابلة للنقاش فالاحتياط لا يترك فيه .

(٤) كما يجب القضاء فى صورة ترك الصوم رأساً كذلك يجب اذا اخل بما يعتبر فيه من الاجزاء والشروط . فان الفاسد بحكم المتروك وقد دلت جملة من الروايات المعتمدة على وجوب القضاء بالاخلاق بجملة من الامور وهذه الرسالة لاتسع بيانها .

(١٨٥) صوم كفارة جز الشعر

فى رواية خالد قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل شق ثوبه على أبيه او على امه او على اخيه او على قريب له ؟ فقال لا بأس بشق الجيوب ، قد شق موسى بن

١ - ص ٢٢٤ وص ٢٢٥ ج ٧ الوسائل .

٢ - ص ٢٢٧ المصدر .

٣ - ص ٢٤٥ المصدر .

٤ - ص ٢٢٥ المصدر .

عمران على أخيه هارون ، ولا يشق الوالد على ولده ولا زوج على امرأته وتشق المرأة على زوجها . وإذا شق زوج على امرأته أو والد على ولده فكفارته حنث يمين ولا صلاة لهما حتى يكفرا أو يتوبا من ذلك ، فإذا خدشت المرأة وجهها أو جزت شعرها أو تنفته ، ففي جز الشعر عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا ، وفي الخدش إذا ادميت وفي التنف كفارة حنث يمين . ولا شيء في اللطم على الخدود سوى الاستغفار والتوبة ولقد شققن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن علي عليه السلام وعلى مثله تلطم الخدود وتشق الجيوب ^(١).

اقول : سند الرواية بجهالة خالد ضعيف لكن ادعى الاجماع على مضمونها والحق عدم وجوب ما فيها لضعف سندها فلا يصل التوبة الى البحث عن متنها وقد تقدم بعض الكلام في الجزء الاول (ص ١٨٥) ولاحظ ايضا ما افاده الشهيد الثاني (قده) في شرح اللمعة ^(٢).

(٥) صوم كفارة الحلف بالبراءة

قال الشهيد الثاني (قده) في الروضة: واختلف في وجوب الكفارة به مطلقا أو مع الحنث فنقل المصنف هنا قولين من غير ترجيح وكذا في الدروس وهوانه (يكفر كفارة ظاهر ، فان عجز فكفارة يمين على قول) الشيخ في نهايته وجماعة ولم نقف على مستنده . وظاهرهم وجوب ذلك مع الحنث وعدمه ومع الصدق والكذب . (وفي توقيع العسكري عليه السلام ^(٣) في الصحيح (انه) مع الحنث (يطعم عشرة مساكين) لكل مسكين مد (ويستغفر الله تعالى) والعمل بمضمونها حسن لعدم

١- ص ٥٨٣ ج ١٥ الوسائل.

٢- ص ١٤ وص ١٥ وص ١٦ وص ١٧ ج ٣ (الطبعة الحديثة).

٣- لاحظ ص ١٦٨ ج ١ من هذا الكتاب مادة (الحلف).

المعارض مع صحة الرواية ... وذهب جماعة الى عدم وجوب الكفارة مطلقا لعدم انعقاد اليمين اذ لا حلف الا بالله تعالى واتفق الجميع على تحريره مطلقا^(١).
اقول : وعن الصدوق (ره) ان يصوم ثلاثة ايام ويتصدق على عشرة مساكين كما في كفارات الجواهر والاقوى ما افاده الشهيد الثاني (قده) ووجهه واضح .

(١٨٦) صوم كفارة الصيد

لاحظ تفصيله في حرف الكاف في باب الكفارات .

(١٨٧) صوم كفارة الظهار

قال الله تعالى : والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتما ساذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير. فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا (المجادلة ٤ - ٥) .

اقول : ليست التحرير والصيام والاطعام واجبات نفسه بل هي شرط جواز الوطء ولكن ربما تصير نفسية كما سيأتي في بحث الكفارات ومع العجز عن صوم شهرين يجب صوم ثمانية عشر يوما كما في بعض الروايات .

(١٨٨) صوم كفارة الاعتكاف

في صحيح زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجامع اهله ؟ قال : اذا فعل فعله ما على المظاهر^(٢) وقريب منه صحيح ابى ولاد^(٣).

١ - ص ١٢ المصدر.

٢ - ص ٤٠٦ ج ٧ الوسائل .

٣ - ص ٤٠٧ المصدر.

وفى موثقة سماعة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع اهله فقال : هو بمنزلة من افطر يوما من شهر رمضان^(١).

وفى ذيل موثقة اخرى له : عليه ما على الذى افطر يوما من شهر رمضان، متعمدا عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا^(٢).

اقول : كفارة الظهار كما مرت انفا مرتبة وكفارة الصوم رمضان مخيرة ويرفع التنافى بين الطائفتين بحمل الاولى على الافضلية ومع التعارض يرجع الى التخيير او البرائة من الترتيب .

ثم ان هذا الحكم مخصوص بخصوص الجماع ولايجرى فى غيره من مبطلات، الاعتكاف وقد تجمع مع هذه الكفارة كفارة اخرى كما اذا جامع المعتكف اهله فى نهار رمضان او فى قضاء رمضان بعد الزوال .

(١٨٨) صوم كفارة العهد

لاحظ مادة الكفارة فى حرف الكاف فى الجزء الرابع.

(١٩٠) صوم كفارة الافاضة من عرفات

اذا افاض الحاج قبل الغروب من عرفات جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه ، وادعى عليه الاجماع بقسميه . وان كان عمدا فلا ريب فى ائمه مع عدم عوده من دون فساد لحجه بل الاجماع بقسميه عليه كما فى الجواهر ، وجبره ببذنه فان لم يقدر عليها فصيام ثمانية عشر يوما وفى صحيح ضريس الكناسى عن الباقر عليه السلام سألته عن رجل افاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس ، قال : عليه بذنه ينحرها

١ - ص ٢٠٦ ج ٧ الوسائل .

٢ - ص ٤٠٧ المصدر .

يوم النحر فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او فى الطريق او فى اهله^(١).
 واطلاقه محمول على المتعمد لاجل صحيح ومع^(٢) نعم هو محكم فى فرض
 عوده قبل الغروب فافهم لكن المحكى عن جماعة منهم المحقق فى الشرائع انه لا يلزم
 شىء^(٣) وعلی كل المستفاد منه جواز ايقاع هذا الصوم فى السفر ايضا .

(١٩١) صوم كفارة افطار رمضان

من افطر فى نهار رمضان متعمدا بلا عذر يجب عليه مضافا الى قضاء ذلك
 اليوم عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا مخيرا للروايات
 وما دل على ترتب افراد هذه الكفارة محمول على الافضية .

ففى صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام فى رجل افطر من شهر رمضان متعمدا
 يوما واحدا من غير عذر ، قال يعتق نسمة ، او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين
 مسكينا فان لم يقدر تصدق بما يطيق^(٤) وفى المقام فروع كثيرة نذكر بعضها .

(١) لا كفارة على من افطر سهوا او جهلا - ولو كان عن تقصير او جبر او
 كره لعدم صدق التعمد ، نعم يستفاد من روايات الاستمناء ترتب الكفارة عليه من دون
 اعتبار صدق الافطار والتعمد فلا يترك الاحتياط فتأمل .

(٢) الاقوى عدم تكرار الكفارة بتكرر المفطر فى يوم واحد لان موضوعها
 الافطار فى اكثر المفسدات وهو لا يصدق على اتيان المفسد بعد فساد الصوم بمفسد
 سابق ، فالافطار هو استعمال المفطر اولا ، نعم لم يرد فى الجماع والاستمناء عنوان

١ - ص ٣١ ج ١٠ الوسائل .

٢ - ص ٣٠ المصدر .

٣ - ص ٣٧٧ حج الجواهر (الطبعة القديمة) وفيها تفصيل المسألة .

٤ - ص ٢٩ ج ٧ الوسائل .

الافطار ومقتضى الاطلاق تكررهما بتكررها وقد التزم به جمع في الاول لكن المنصرف او المتيقن من ادلتها ما ذكرناه في غيرهما وان كان التكرار احوط.

(٣) كل صوم يعتبر فيه التتابع اذا وقع فيه بعض الاعذار القهرية غير الاختيارية فلم يصم يوماً أياً ما لا يجب الاستيناف وان كان واجباً ، بل يبنى على ما صام . وهذا هو المستفاد من الروايات بعد الجمع بينها^(١).

(٤) ادعى الاجماع بقسميه على جواز التفريق في صوم شهرين متتابعين اذا صام شهر او يوماً متتابعاً وتدل عليه بعض الروايات ايضاً^(٢).

(٥) يجب الجمع بين الخصال الثلاث بالافطار على محرم كشرب الحرام والنجس والخمر والزنا وجماع الزوجة الحايض وغير ذلك وقد ادعى عليه الاجماع والاصل فيه رواية الهروي^(٣) عن الرضا عليه السلام لكنه ضعيف سنداً نعم تصدى سيدنا الاستاذ الحكيم (قده) لتصحيحة بتوثيق من وقع في سنده لكنه غير مجد كما يظهر للمراجع الخبير بعلم الرجال .

نعم روى الصدوق (قده) باسناده الى ابي الحسين محمد بن جعفر الاسدي فيما ورد عليه من الشيخ ابي جعفر محمد بن عثمان يعني عن المهدي عليه السلام فيمن افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً بجماع محرم عليه او بطعام محرم عليه: ان عليه ثلاث كفارات^(٤).

اقول: اسناد الصدوق الى الاسدي صحيح او حسن ، و الاسدي نفسه ثقة ، والشيخ حاله معلوم فالرواية حجة شرعية يجب الاخذ بها^(٥) لكن لا نتعدى عن

١ - ص ٢٧٤ ج ٧ الوسائل .

٢ - ص ١٧١ الى ص ٢٧٤ المصدر .

٣ - ص ٣٥ المصدر .

٤ - ص ٣٦ المصدر .

٥ - الا ان يشكل في اسناد الرواية الى ولي العصر (عجل الله تعالى فرجه الشريف) فان قوله (يعني) لعله من حدس احد الرواة وكان الكلام فتوى الشيخ (قده) .

موردها وهو الجماع والطعام وان كان الحاق الشراب بالطعام غير بعيد ، فوجوب الصوم هنا تعيينى بخلافه فى الافطار بحلال فانه تخييرى .

(٤) اذا تعذر بعض النصال فى كفارة التخيير تعين الباقي وفى كفارة الجمع وجب الاتيان بالباقي لما يفهم من الخارج وان فرض فى ظاهر الدليل كون التكليف بالجمع ارتباطيا .

وكذا اذا لم يتمكن من العتق والصوم واطعام ستين مسكينا ولكنه يقدر على اطعام عدد اقل من الستين فهو واجب بل هو منصوص فى صحيح بن سنان السابق ومثله ياتى فى الصوم وسيأتى بعض ما يرتبط بالمقام فى باب الكفارات فى حرف الكاف .

(١٩٢) صوم كفارة افطار القضاء

المشهور بل الذى نفى الخلاف عنه وادعى عليه الاجماع انه اذا صام قضاء شهر رمضان ثم افطر بعد الزوال يجب عليه الكفارة، وهى عند المشهور اطعام عشر مساكين لكل مسكين مد، فان لم يتمكن فصوم ثلاثة ايام . ونسب الى جماعة انها كفارة يمين وقيل انها كفارة الافطار فى رمضان ، وقيل انها صيام ثلاثة ايام او اطعام عشرة مساكين واختاره بعضهم فى فرض عدم الاستخفاف والافكارة الافطار فى رمضان ، هذا ما يرجع الى اقوال الفقهاء .

واما الروايات المعتبرة سنداً فما استدلل للمشهور ضعيف سنداً بحارث بن محمد وما ذكره سيدنا الحكيم (ره) تبعاً للوحيد (ره) فى وجه الاعتماد على رواياته ليس بقوى ، كما ان ما دل على انها كفارة رمضان ضعيف ايضا على الاقوى، واليك ما يعتبر سنداً :

(١) صحيحه هشام بن سالم قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل وقع وهو يقضى

شهر رمضان فقال ؛ ان كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه ، يصوم يوما بدل يوم ، وان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مساكين ، فان لم يمكنه صام ثلاثة ايام كفارة لذلك^(١) .

(٢) موثقة عمار عنه عليه السلام انه سئل عن الرجل يكون عليه ايام فى شهر رمضان ... سئل فان نوى الصوم ثم افطر بعد ما زالت الشمس؟ قال: قد اساء وليس عليه شيء الا قضاء ذلك اليوم الذى اراد ان يقضيه^(٢) .
والجمع بينهما يقتضى حمل الاول على الاستحباب او تفيد الثانية بالاولى فبعد صلاة العصر لا كفارة وقبلها تجب الكفارة ولعله الاوفق بالصناعة .

(١٩٣) صوم كفارة قتل الخطاء

قال الله تعالى : ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ... فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ... (النساء ٩٢) .

(١٩٤) صوم كفارة قتل العمد

قال الصادق عليه السلام فى صحيحة عبد الله بن سنان : كفارة الدم ان قتل الرجل مؤمنا متعمدا فعليه ان يمكن من نفسه اولياءه ، فان قتلوه فقد ادى ما عليه اذا كان نادما على ما كان منه ، عازما على ترك العود . وان غفى عنه فعليه ان يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكينا وان يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر الله ابدا ما بقى . واذا قتل خطاء ادى ديتة الى اوليائهم اعتق رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

مداً. وكذلك اذا وهب له دية المقتول فالكفارة عليه فيما بينه وبين ربه لازمة^(١).
 اقول : فهذه الكفارة كفارة جمع وقد ادعى عليه الاجماع ايضا، واما كفارة
 قتل الخطاء فهي وان لم تكن كفارة جمع لكنها مترتبة كما يظهر من الآية الكريمة
 والرواية وليست بمخيرة كما عن الشيخ المفيد وسالار (قدهما) وهل الرواية تخص
 من استبد بالقتل او تشمل من اشترك فيه و جهان ذهب الي الثاني في صورة العمد
 والخطأ بعض اساتيدنا. وربما يدل عليه ما دل على جواز قتل المشتركين في القتل
 فلاحظ .

واما مهدور الدم شرعا الذي لم يجب او لم يجز قتله لغير الامام فقتله غيره
 من دون اذنه فهل قتله يوجب الكفارة ام لا فيه اشكال .

(١٩٥) صوم كفارة حنث النذر

يأتى بحثه في باب الكفارات في حرف الكاف .

(١٩٦) صوم كفارة وطء الامة المحرمة

قيل هي بدنة او بقرة ومع العجز فشاء او صيام ثلاثة ايام^(٢).

(١٩٧) صوم كفارة حنث اليمين

قال الله تعالى : ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشر
 مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد

١ - ص ٤٠٣ ج ١ تفسير البرهان

٢ - لاحظ روايات المسألة في ص ٢٦٢ وص ٢٦٣ ج ٩ وحيث انها خارجة عن محل

الابتلاء لم نذكرها .

فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم (المائدة ٨٩) .

هذه الكفارة بالنسبة الى الاطعام والكسوة والعق مخيرة وبالنسبة الى الصيام مترتبة ، وهو ظاهر . وليكن الصوم متتابعاً لصحيفة الثمالي عن الصادق عليه السلام .. او صوم ثلاثة ايام متوالية اذا لم يجد شيئاً من ذا^(١).

(١٩٨) صوم الميت على وليه

قد مر ما يتعلق بالمقام في بحث صلاة القضاء عن الميت ونزيد هنا ان الواجب على الولي قضاء مطلق الصوم الواجب وان لم يكن من رمضان للاطلاق .

نعم لا يجب القضاء عن الذي افطر في رمضان للنفاس والحيض والمرض ثم توفي قبل ان يتمكن فلا يقضى عنه لروايات^(٢) ولا فدية في ماله للاصل . واما اذا افطر لاجل السفر ففي عدة من الروايات وجوب القضاء^(٣).

وفي صحيفة الصفار قال : كتبت الى الاخير عليه السلام رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة ايام وله وليان، هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعاً خمسة ايام احد الوليين ، و خمسة ايام الآخر ، فوقع : يقضى عنه اكبر ولييه عشرة ايام ولاء انشاء الله^(٤).

يقول سيدنا الاستاذ الحكيم (قده) بعد ذكر الخبر: ظاهره وجوب الموالاة في الصوم وعدم جواز فعله من غير الاكبر وكلاهما لا يلتزم به احد^(٥).

هذا تمام كلامنا في اقسام الصوب الواجب واما حقيقة الصوم نفسها فهي عبارة

١ - ص ٥٦١ ج ١٥ الوسائل .

٢ - ص ٢٤٠ وما بعدها ج ٧ .

٣ - ص ٢٤٠ وما بعدها ج ٧ .

٤ - ص ٢٢٠ ج ٧ .

٥ - ص ٨٨ ج ٥ مستمسكه (الطبعة الاولى).

عن الامساك من طلوع الفجر الى المغرب عن امور مشروطة بالنية وقصد القربة في تمام آتات النهار بحيث لو تردد في لحظة منه فسد صومه وهى عبارة عن الاكل والشرب والجماع واعتبار هذه الثلاثة قطعى ومستفاد من القرآن المجيد، والاكل يصدق في الغذاء وغيره كالحصوة والتربة ويمكن ان نقيده اطلاقه بمفهوم الحصر في صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام والشراب، والنساء، والارتماس في الماء^(١) فلا يفسد الصوم باكل غير الغذاء لعدم صدق الطعام، لكن الظاهر ان الفقهاء لم يلتزموا به بل يمكن الخدش في مفهوم الحصر ايضا بانه انما سيق بالنسبة الى مفسدات الصوم لبالنسبة الى هذه الجهة فاطلاق الاية محكم.

نعم لا بأس بتزريق الابرة الحديثة بتمام اقسامها لعدم صدق الاكل والشرب عليه، ولا يعتبر في الجماع انزال المنى بل يفسده مجرد الدخول. وعن الاستمناة في الجملة. وعن البقاء على الجنابة عمدا الى الفجر في خصوص رمضان وعن الحقنة بالمائع وعن تعمد القيء وعن الارتماس في الماء وعن تعمد الكذب على الله جل جلاله ورسوله ﷺ والائمة عليهم السلام عند الاكثر وفي النفس منه شيء. وعن ايصال القبار الغليظ عند المشهور والاقوى عدمه. كل ذلك في صورة التعمد الا في بعض الموارد فلا يبطل الصوم في صورة السهو والنسيان وفي الجهل خلاف.

حرف الضاد

(١٩٩) ضرب المحدث في المسجد الحرام

لاحظ ما مر في الجزء الاول تحت رقم (١٥٦) (الطبعة الاولى).

(٥) ضرب الخمر على النساء

قال الله تعالى: وقل للمؤمنات يغضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدئن زينتهن الا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن (النور ٣١).
ولاحظ ما مر في الجزء الاول تحت عنوان ابداء الزينة ، وفي الجزء الثاني تحت عنوان النظر وفي غيرهما.

(٢٠٠) ضرب المرتد والمرتدة

في موثقة^(١) ابان عن الصادق عليه السلام في الصبي اذا شب فاختر النصرانية واحد ابويه نصراني او مسلمين قال : لا يترك ولكن يضرب على الاسلام^(٢).

١ - سند الرواية لا يخلو عن اشكال ، لان الكافي رواه عن ابان عن بعض الاصحاب عن الامام (ع) وكذا الشيخ الطوسي وانما الصدوق رواه عن ابان عن الصادق (ع) ويبعد نقل رواية واحدة بالفاظ واحدة مرتين.

وفي صحيح حماد عن الصادق عليه السلام في المرتدة عن الاسلام قال : لا تقتل و تستخدم خدمة شديدة ... وتضرب على الصلوات ^(١).

اقول: اما الاول فقد تقدم في الجزء الثاني في حرف القاف ص ٩٣ ان المرتد ان كان فطريا يجب قتله مطلقا وان كان مليا يستتاب فان تاب فهو والا يقتل فليس اضربه مورد فلم نفهم معنى هذه الرواية الا ان يحمل الضرب على القتل حملا بعيدا واما الثاني فيمكن ان يكون احدا افراد الاضرار بها المذكورة في موقعة عباد او التضيق عليها المذكور في معتبرة ابن محبوب ^(٢) وعلى تقدير تعيين الضرب او اختياره فان ضرب يعود وجلد فهو وان ضرب باليد فلا بد من الاجتناب عن لمس بدنهما وفي اعتبار عدم صدق الغمز الذي مر حكمه في ص ٥٥ ج ٢ من هذا الكتاب نظر ، وهل هو في اوقات الصلاة الخمسة او يكفى في ثلاثة اوقات فيه وجهان ويحتمل - اعتمادا - على ظاهر العبارة - عدم وجوب الضرب في اوقات الصلاة ، بل هو على اتيان الصلوات وان كان الضرب في غير اوقاتها بل في الاسبوع مرة او مرتين ويؤيده قوله في موقعة ابان : ولكن يضرب على الاسلام . ويمكن ان يكون هو وسائر خصوصيات المسألة منوطة بنظر الحاكم الشرعى .

(٢٠١) ضرب قاتل العبد

في صحيحة ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال: قلت له: قول الله عز وجل: « كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى » فقال : لا يقتل حر بعبد ولكن يضرب ضربا شديدا ويعزم ثمنه دية العبد . وكذا في غيرها من الروايات المعتمدة ^(٣).

١ - ص ٥٩ ج ١٨ الوسائل .

٢ - ٢٠١ ٥٥٠ المصدر .

٣ - ص ٧١ ج ١٩ الوسائل .

ولاحظ ص ٨١ وص ٨٢ ج ٢ من هذا الكتاب .

(٢٠٢) ضرب الزوج الصائم المكره

إذا استكره الزوج الصائم زوجته الصائمة في المواقعة فعليه كفارتان وضرب خمسين سوطا كما يأتي الارشادة اليه في الفرع الثالث من كفارة الافطار في رمضان في بحث الكفارات .

(٢٠٣) ضرب قاتل الطير في الكعبة

إذا قتل المحرم الطير في الكعبة يضرب دون الحد لحسنه حمران الاثنية في كفارات الصيد .

(٥) ضرب الناشزة

لاحظ مادة الهجر في حرف الهاء في الجزء الرابع .

(٢٠٤) ضرب واطى البهيمة

مر دليله في اول الجزء الاول وفي ص ٦٣ منه ولعل المتتبع تجد موارد اخر
يجب الضرب بوجوب التعزير .

(٢٠٥) ضم صلاة الال

يجب ضم صلاة ال النبي الى الصلاة عليه ﷺ ، وقد سبق بحثه في عنوان الصلاة على النبي الاكرم ﷺ في حرف الصاد فافهم .

استدراكات

(١) ذكرنا في عنوان حفظ النفس في حرف الحاء من ص ٢١١ الى ص ٢١٦ ما يثبت وجوب النفس المحترمة على المكلفين كفاية.

وهل يجب ارضاء ورثة المقتول للعفو عن القاتل المسلم او المومن ولو باعطاء الدية لهم؟ الصحيح عدم الوجوب كما يفهم من السيرة المتصلة بزمان النبي الاكرم عليه السلام بل لو علم المكلف خلاص القاتل بمجرد الشفاعة الى ورثة المقتول لم يجب والالبان واشتهر وحيث لا فلا .

ثم انه لاشك في وجوب حفظ نفس المكلف عليه ايضا لعين ما مر هناك ولاجله ذهب جماعة من الفتهاء الى وجوب حفظ القاتل نفسه من القصاص بارضاء ورثة المقتول ولو ببذل الدية^(١).

وربما نسب الى المشهور عدم وجوب حفظ النفس في مثل المقام وان للقاتل عدم بذل الدية وتمكين ورثة المقتول من قتله .

اقول: ولعله غير بعيد اذ لو كان هو واجبا لاشتهر وذاع وبان حيث لا - حتى في مورد واحد، فانا لم نر امرا من النبي الاكرم او احد الائمة توجه الى القاتل بوجوب بذل الدية وحفظ نفسه - فلا .

(٢) في معتبرة الفضيل بن يسار قال قلت لابي جعفر عليه السلام عشرة قتلوا رجلا

قال ان شاء و اولياء المقتول . . . ثم الوالى بعد يلى ادبهم وحبسهم ص ٣٠ ج ١٩
الوسائل .

اقول: يظهر من ذيلها جواز الحبس تعزيرا ، فلا ينحصر التعزير فى مجرد
ضرب الجلد وسمشير اليه فى مادة التعزير فى حرف العين وقد تقدم فى حرف
الحاء موارد الحبس فلاحظها .

(٣) ذكرنا فى بحث التوبة وجوب الاستغفار للمظلوم اذا لم يمكن استرضائه -
لموت وغيره (ص ١٢١) و ذكرنا فى رفع تبعة القتل احتمالات فى اول ص ١١٩ .
وفاتنا نقل موثقة سماعة التى رواها العياشى واحمد بن عيسى فى نوادره والصدوق
فى جامعه والشيخ فى تهذيبه فانها مناسبة للمقام :

قال سألته عن قتل مؤمنا متعمدا هل له من توبة؟ قال : لا حتى يؤدى ديبته
الى اهله، ويعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين، ويستغفر الله ويتوب اليه ويتضرع
فانى ارجوان يتاب عليه اذا فعل ذلك، قلت فان لم يكن له مال؟ قال يسأل المسلمين
حتى يؤدى ديبته الى اهله ص ٢٣ ج ١٩ الوسائل .

فهرس الكتاب

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٤٤	٣ اءاء الامانة	٣٦	كيفية اعتبار القدرة فى التكيف
٤٩	٧ اءاء الءىة على المخلص	٣٧	اعتبار البلوغ ومعناه
٥٠	١٠ اءاء الءىن على الامام	٣٨	البلوغ فى القرآن
٥٠	١١ اءاء مال الغىر	٣٩	السن واخوانه
٥١	١٦ اقسام الاءاء	٤٠	حول اعتبار العلم وعءمه
٥٨	١٨ استىذان الاطفال	٤١	حول تعارض الرواىات
٦٠	٢٤ الاستىذان من النبى (ص)	٤٢	اسباب اءتلاف الرواىات
٦١	٢٧ تاءىب المعاصى	٤٣	اقسام الواجب
٦١	٢٩ اىذاء فاعل الفاحشة	٤٤	وجوب المقدمة قبل وجوب ذىها
٦٢	٣٣ اكمل الذىبة	٤٥	اىءاء الاجر
٦٣	٣٤ الامر بالمعروف	٤٦	اىءاء حق الحصاد
٧٩	٣٦ الايمان وتفصىل بءئه	٤٧	اىءاء ذى القربى
٨٢	٣٧ اقسام الاقرار	٤٨	اىءاء المكاتبىن واموال الىتامى والنصب
٨٩	التبىل	٤٩	اىءاء النفقة لزواج المسلمة
٩٠	بذل الكفن وبذل المال	٥٠	اىءاء النفقة لزواج الكافرة
٩٠	البراءة والاستبراء	٥١	الاستىجار لصلاة المىء
٩١	استبراء الامة	٥٢	اخذ الحذر والزىنة
٩٢	التبشىر والاستبشار	٥٣	اخذ الاسلحة والصدقة والغفر
٩٢	بعء الحكمىن	٥٤	اخذ القرآن واخذ القاضى حق الناس
٩٦	بعء الزانىة الكتائىة	٥٥	اخذ المشركىن وما اءاء الرسول

المطلب	الصفحة	المطلب	الصفحة
بعث الهدى على المحصور	٩٧	الاجتناب عن امور	١٥٢
بغض اعداء الله	٩٧	الجنوح للسلم	١٥٤
ابتغاء الوسيلة والبكاء	٩٨	اجابة الخاطب	١٥٧
ابلاغ المشركين	٩٨	اجابة الشريك	١٥٨
التبليغ على الرسول	٩٩	اجارة الكافر	١٦٠
ابتلاء اليتامى	١٠٠	الاجتهاد	١٦١
بناء الكعبة	١٠٠	الجهاد	١٦٢
مباهنة اهل البدع	١٠٠	الجهاد بالمال	١٦٨
بيتوته المنى	١٠١	تجهيز النائب للحج	١٦٩
بيع الحيوان والعبد	١٠٢	حب اولياء الله	١٧٤
متابعة الامام والنبى	١٠٤	حبس الامر بالقتل	١٧٥
اتلاف مادة الفساد	١٠٥	حبس مخلص القاتل	١٧٦
اتمام الحج الفاسد	١٠٥	حبس المرتدة والسارق	١٧٧
اتمام الحج والصوم	١٠٦	حبس فاعل الفاحشة	١٧٨
اتمام الاعتكاف والمهد	١٠٧	حبس الممسك للقتل	١٧٩
التوبة ومطالبها	١٠٨	التحجب	١٨٠
موارد الاستحلال	١١٧	الحج عقوبة	١٨٠
التوبة غير المقبولة	١٢٣	الحج كفائيا وعن الميت	١٨١
معانى الاصلاح	١٢٥	حجة الاسلام	١٨٩
بعض الروايات فى التوبة	١٢٩	التحديث بالنعمة	٢٠٠
استتابة المرتد	١٣١	الحداد على الزوجة	٢٠٠
الثبات فى الجهاد	١٣٣	تحريض المؤمنين على القتال	٢٠١
الجبر على الحج والزيارة	١٣٦	احراق الحيوان ومرتكب اللواط	٢٠٢
جبر المظاهر وجبران الخسارة	١٣٨	تحريم ما حرم الله	٢٠٣
الجدال وجز الشعر	١٣٩	الاحسان وحسن الظن	٢٠٤
جلد رامي المحصنات	١٤٠	الاحسان بالوالدين	٢٠٥
جلد من زنى	١٤١	حصر المشركين	٢٠٥
جلد الصغير ومن لم يسم حده	١٤٩	انحس على طعام المسكين	٢٠٧
جلد الشارب	١٥٠	الحضانة	٢٠٧

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٢٦١	خمس ارباح المكاسب	٢٠٨	حفظ حمامة الحرم
٢٨٩	مسايل	٢٠٨	حفظ الفروج
٣٠٢	الدعوى فى السلم	٢١٠	حفظ الموقوفات
٣٠٤	الدعاء الى الخير	٢١١	حفظ النفس
٣٠٦	دعاء الادعياء	٢١٤	بحث مهم
٣٠٦	الدعاء الى سبيل الله	٢١٧	حفظ الودعة
٣٠٧	دعاء الله تعالى	٢١٧	حفظ الايمان
٣٠٨	الدفاع عن الدين	٢٢٨	الحكم بما انزل الله
٣٠٨	الدفاع عن النفس	٢٢٩	خلق راس الزانى
٣١٠	دفع المنكر والدفاع عنه	٢٣٠	الاستحلال من المظلوم
٣١١	دفع مال اليتيم	٢٣٠	تحنيط الميت
٣١٢	دفن ثياب الشهيد	٢٣١	الاحتياط
٣١٣	دفن الحمام والمرجوم	٢٣١	الاحتياط فى النكاح
٣١٣	دفن الميت	٢٣٣	الاحتياط فى الفتوى
٣١٦	ادناء الجلايب	٢٣٣	التحية ورد السلام
٣١٩	ذبح الحيوان الموطوء	٢٤١	معنى السلام
٣٢٠	ذبح الهدى	٢٤٣	الاختان
٢٢٠	ذكر الله	٢٤٤	اخراج الزانى
٣٢١	التذكير على النبى (ص)	٢٤٤	استخدام المرتدة
٣٢٢	التربص على المطلقات	٢٤٥	اخراج المعيين
٣٢٨	من تربص بالشهور ؟	٢٤٦	اخراج الحيوان الموطوء
٣٣٧	عدة المتعة	٢٤٦	اخراج الكفار
٣٤٠	عدة المفقود والمتوفى عنهما زوجها	٢٤٧	اخراج الولد من بطن امه
٣٤٧	المرايطة والترتيل	٢٤٨	اخفات الصوت وخفض الجناح
٣٤٨	رجاء الوقار	٢٤٩	خلع ثياب الزانى
٣٤٩	الرجم	٢٥٠	خمس الارض والمعادن
٣٦٠	رد تراب المسجد	٢٥٢	خمس الغنيمة
٣٦٠	رد المتنازع فيه	٢٥٨	خمس الفرس
٣٦٠	رد طير مكة اليها	٢٥٩	خمس الكنز

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٤١٢	رد الغيبة	٣٦١	الصبر
٤١٣	رد جواب الكتاب	٣٦١	الصدع على النبي
٤١٢	رد مال المومن	٣٦٢	اقسام الصدق
٤١٥	رزق اولى القريبى	٣٦٣	مجهول المالك
٤٢٠	ارسال الصيد	٣٦٣	التصفح
٤٢١	ارشاد الضال والناس	٣٦٤	الاصلاح
٤٢٢	ارضاع اللبأه	٣٦٤	الصلاة على دافع الزكاة
٤٣٣	ارضاع الاولاد	٣٦٥	الصلاة على النبي (ص)
٤٢٥	الرضا بالحلف	٣٦٩	صلاة الايات
٤٣٠	الرضا بقضاء الله	٣٧٠	صلاة الجمعة
٤٤٤	رمى الامام والبيئة	٣٧٠	صلاة العيدين
٤٤٩	الزكاة	٢٧٢	صلاة القضا عن الميت
٤٥١	زكاة الفطرة	٣٧٤	صلاة الليل على النبي الاكرم
٤٥٢	زيارة الرسول والحسين	٣٨٥	الصلاة على الاموات
٤٥٧	سؤال اهل الذكر والانبياء	٣٨٧	الصلاة اليومية
٤٥٧	تسييح الله والمسابقة الى الخير	٣٨٩	صوم الناديب
٤٥٨	سجد التلاوة	٣٩٠	صوم اذى الخلق
٤٥٩	سجدتنا السهو	٣٩٣	صوم بدل النذر والهدى
٤٦٥	مساعدة الحاكم	٤٠٠	صوم شهر رمضان
٤٦٦	الاسلام	٤٠٢	صوم الاعتكاف
٤٦٧	الاستماع للقران	٤٠٣	صوم قضاء رمضان
٤٦٩	استماع خطبتي الجمعة	٤٠٤	صوم كفارة جز الشعر
٢٧٠	شد الوثاق	٤٠٦	صوم كفارة الحلف بالمرأة
٤٧١	تشريد الكفار	٤٠٧	صوم كفارة الصيد والظهار
٤٧١	شق الثوب	٤٠٧	صوم كفارة الاعتكاف
٤٧٢	الشكر لله تعالى	٤٠٨	صوم كفارة العهد والافاضة
٤٧٣	شهادة حد الزنا	٤٠٩	صوم كفارة افطار رمضان
٤٧٥	الاشهاد والاستشهاد	٤٠٩	صوم كفارة افطار القضاء
٤٧٦	مشاورة الامة	٤١٠	صوم كفارة القتل

المطلب	الصفحة	المطلب	الصفحة
صوم كفارة التذر واليمين	٤٧٧	صوم كفارة الميت على وليه	٤٧٨
ضرب الخمر على النساء	٤٨٠	اقسام الفرب الواجب وغيره	٤٨٠
ضم الال في الصلاة	٤٨٢	استدراكات	٤٨٤